





كتاب التلخيص تصنيف الشيخ الإمام

العالم العلامة الحجة البحر الفهامة

محمد بن عباد بن ملك

داد الخلاجي رحمه

الله تعالى

محمد وآله

١٧٤

فهرس نافيه من الكتب والابواب

- كتاب الصلوة . كتاب الزكاة .
- كتاب الايمان . كتاب النكاح .
- كتاب الدعوي . كتاب الاقرار .
- كتاب الشهادات . كتاب الرجوع عن الشهادات .
- كتاب الطلاق . كتاب المناسك .
- كتاب الفضا . كتاب الضمان .
- كتاب الوديعة . كتاب البيوع .
- كتاب الزمن . كتاب الشراكة .
- كتاب الوصايا . كتاب المكاتبات .
- كتاب الشفعة . كتابة الوكالة .
- كتابة الحوالة وكفالة . كتاب الصلح .
- كتاب الاجارات . كتاب المحارة .
- كتاب الجنابات .



٢٥٢  
١٩١٥

Süleymaniye	Osmanlı
Kısmi	ARCA ZADE
Yeni	MÜSEYİN PASA
Eski Kayıtlar	173



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لِطَرَفِ اللَّهِ عَلَى الْفَهْمِ فِي الدِّينِ الَّذِي يُوَحِّدُ الْمُتَيْنِ  
بَيْنَ الْعِبَادِ، وَفَضْلُهُ الْمُبِينُ عَلَى كُلِّ حَاضِرٍ وَبَادٍ، وَمُتَبَرِّثٍ  
الْأَنْبِيَاءِ الْمُرْسَلِينَ الْأَمْجَادِ، وَشُعَارِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْأَجْوَادِ  
وَلِجَنَةِ الدَّامِنَةِ لِدَوِي الرِّبْعِ وَالْإِمْحَادِ، وَالْحِجَةِ الدَّاعِيَةِ  
إِلَى الْحَقِّ وَالرَّشَادِ، وَالشَّرِيعَةِ الْبَاقِيَةِ إِلَى يَوْمِ النُّشَادِ، وَالدُّعَا  
الْوَاقِيَةِ لِلْأَرْوَاحِ وَالْأَحْسَادِ، وَالطَّرِيقَةِ الْمُتَّبَعَةِ الَّتِي لَا اغْتِصَامَ  
بِدُونِهَا مِنَ الْبَغْيِ وَالْفَسَادِ، وَالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى الَّتِي لَا انْفِصَامَ  
لَهَا أَبَدًا لِأَبَادِ **حَمْدِ** بَعَادِ قَطَارِ النُّجُومِ وَغَرَارِ الْعِمَادِ، وَيُؤَارِثُ  
جِبَالِ الرَّمْلِ وَجِبَالِ الْوَهَادِ، وَاشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ  
لَا شَرِيكَ لَهُ شَهَادَةً أَرْدَلَتْ فِي بَيْضِ فَضْلِهَا عِنْدَ فَيْضِ  
الدُّعَاءِ وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ، وَاشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ  
الَّذِي يَقْصُرُ عَنْ اسْتِقْصَاءِ مَحَامِدِهِ أَمَدُ التَّعْدَادِ، وَيَحْصُرُ

عَنْ احْصَائِ فَضَائِلِهِ لِسَانُ كُلِّ حَاضِرٍ وَعَادٍ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَعَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ الشَّمْحُ الْأَطْوَادِ، الرُّسُخُ الْأَوْتَادُ **أَقُولُ**  
وَأَنَا الْعَبْدُ الرَّاجِي عَفْوَ الرَّبِّ لِبَرِّ الْكَرِيمِ الْجَوَادِ، مُحَمَّدُ بْنُ  
عَبَادِ بْنِ مِلْكَ دَادِ أَنْ يَمْلِكَ كِتَابَ بَالِغِ غَايَةِ الطَّلَبَةِ  
وَالْمُرَادِ، وَمَنْهَايَةِ الْبَغْيَةِ وَالْإِزْتِيَادِ، جَامِعِ خِلَاصَةِ  
إِحْكَافِ الْأَقْدَمِينَ أَوَّلِي الرَّأْيِ وَالْإِحْتِسَادِ، كَافِلِ  
بِخَالِصَةِ تَحْقِيقِ يَعْلُوا كَامِلِ التَّدْقِيقِ وَالْإِتْنِقَادِ،  
كَاشِفِ لَأَسْرَارِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ عَنْ اخْتِصَارِ، وَاقْتِصَادِ،  
كَافٍ لِعُضْلِهِ الَّذِي يَخْضَعُ لَهُ كُلُّ ذِي ذَهْنٍ وَقَادِ،  
وَإِنْ حَقَّ الْحَقُّ مِنْ عَيْنِهِ الْعَوْنِ وَمُتُونِهِ الْمُنِينِ الَّذِي  
نَمَافَضِلُ فَضْلِهِ مِنْ نَفَادِ، بِتَقْرِيرِ فِيهِ جَلَاءُ الشَّكِّ  
مِنَ الْفَوَادِ، وَتَحْرِيرِ فِيهِ جَلَاءُ الْبَصِيرَةِ وَكُلِّ قَلْبِ  
صَادِ، وَجَزَائِلِ لَفْظِهِ بِرِ تَاَضِ الْجَامِعِ الْأَبِيِّ وَيَقْتَادِ



بِجَلَالَةِ نَعْنَى دُونَ نَيْلِهِ شَيْبُ الْغُرَابِ أَوْشُوكُ .  
 الْقَتَادُ . صَنَفْتُهُ لِإِخْوَتِي فِي التَّحْصِيلِ الَّذِي يُؤَامَسُ .  
 مِنْ نَسَبِ لَعْلَادُ . وَأَسْرَيْتُ فِي التَّحْقِيقِ الَّذِي .  
 سَوَّامْتُ مِنْ نَسَبِ الْأَبَاءِ وَالْأَجَادَادُ .  
 مِنْ سَمْتٍ يَمْتَنُّهُ إِلَى ضَبْطِ الْقَوَاعِدِ .  
 الْفَقِيهَةِ الَّتِي عَلَيْهَا الْإِعْتِمَادُ . وَدَعْتُ أَرْوَمْتُهُ .  
 إِلَى حِفْظِ الْمَعَاوِدِ الشَّرْعِيَّةِ . عَزَّائِقُ .  
 وَسَدَادُ . وَآثَرْتُ فِيهِ الدَّرَجَ وَالْأَدْمَا ح .  
 وَالتَّجَنُّيسَ بَيْنَ الْأَشْتَاتِ وَالْأَفْرَادِ . وَوَابَنِي .  
 ذَلِكَ كَلْبًا لِلرَّاحِلِينَ إِلَى مِنْ الْبِلَادِ . وَالْفِي .  
 أَنْزَبًا لِلْمُحْصِلِينَ عَلَى مِنْ صُنُوفِ الْقَصَادِ .  
 إِذْ كَفَانُمُ عِبَادُ أَوْقَارِ مُخَلَّدَاتِ . وَحِفْظُ أَسْفَارِ .  
 مَطَوَّلَاتِ كَفَّ عَوَارِضَ الْكُسَلِ وَالْكَسَادِ .

(الح) قاتل  
 نقض  
 واد

يَقْطَعُ الْحُرْمَةَ وَالْفُورَ وَيَتَّبِعُ رَأْيَ نَفْسِهِ فِي الْفِعْلِ .  
 وَالتَّذَلُّ لِنُزُولِ قَدْرِهِ بِالْإِيمَانِ بِالتَّسْلِيمِ حَتَّى جَارَعَ الْحَدَّ .  
 وَأَمَّا لَيْسَ الْمُسَافِرُ وَالْمَرْأَةُ خَلْفَ الْمُقِيمِ لِلتَّبَعِيَّةِ .  
 عَادَةً كَذَا لَوْ سَمَى إِيَّاهُ عَادَ قَبْلَ الْخُرُوجِ لَا بَعْدَهُ .  
 كَالْمُخْرِفِ لَظَنَ تَمَامِ أَوْ رَعَايَ وَكَبَّرَ الْقَوْمَ خِلَافَ

**سُجُودُ الشُّهُورِ بَابُ نَذْرِ الصِّيَامِ وَالْعَتَمَاتِ**

لَوْ قَالَ اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَعْتَكِفَ شَهْرًا صَحَّ الْحَاقَا .  
 بِالضَّلُوقِ أَوْ الصَّوْمِ بِاعْتِبَارِ الْغُرُضِ وَالشَّرْطِ .  
 وَلَا لِمَا فَذَكَ إِذَا الْمَعْدُولُ عَنْ لِقَائِهِ بِالنَّصِّ .  
 لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ وَلَا يَتَعَيَّنُ مَا يَلِيهِ لِلتَّكْيِيدِ وَهُوَ .  
 لِلتَّقْدِيرِ لَوْلَاهُ كَانَ يَوْمًا خِلَافَ الْيَمِينِ إِرْجَانُ .  
 لِلتَّعَرُّفِ صُرُورَةِ الْحَاجَةِ وَالصَّحَّةِ وَلِأَنَّهُ إِرْجَانُ .  
 الْبَاقِي لَوْلَاهُ تَأْيِيدُ وَيَتَابَعُ حُكْمًا لِبِتَابَعِ وَفَتْهُ خِلَافَ

(الح) ١٢٣٤  
 (الح) ١٢٣٤  
 (الح) ١٢٣٤  
 (الح) ١٢٣٤

(الح) ١٢٣٤

(الح) ١٢٣٤

(الح) ١٢٣٤  
 (الح) ١٢٣٤  
 (الح) ١٢٣٤

(الح) ١٢٣٤  
 (الح) ١٢٣٤  
 (الح) ١٢٣٤

(الح) ١٢٣٤  
 (الح) ١٢٣٤  
 (الح) ١٢٣٤

(الح) ١٢٣٤  
 (الح) ١٢٣٤  
 (الح) ١٢٣٤



الصَّوْمُ وَتَلْعُونِيَّةُ أَفْرَادِ النَّهْرِ جَذَارُ رَفْعِ اسْمِ الْمُحْضَرِّ  
 وَلَفْظُ الشَّيْءِ كَمَا فِي الْأَعْدَادِ كَذَا يَوْمَيْنِ وَيَلْزَمُ  
 بِلَيْتَيْهِمَا خِلَافًا لَا يَوْسَفُ رَحْمَهُ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ  
 النَّهْرُ كَذَا لَيْتَيْنِ خِلَافًا لَهُ وَيَلْزَمُ يَوْمَهُمَا كِفَاءً  
 بِالْجَمْعِ عَنْ تِلْوَةِ كِتَابٍ عَادَةً لَا لَفْظًا فَصَحَّ نِيَّةُ  
 السَّوَادِ وَلَا يَجِبُ شَيْءٌ كَمَا فِي الْفَرْجِ الصَّوْمِ وَهُوَ  
 شَرْطُ خِلَافٍ لِمُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي النَّفْلِ كَذَا يَوْمًا وَيَدْخُلُ  
 مَسْجِدَ الْجَمَاعَةِ قَبْلَ الْفَجْرِ وَلَا يَخْرُجُ مَا لَمْ تَغْرُبْ  
 إِلَّا بِالْخَلَاءِ أَوْ جُمُعَةٍ وَثَمَانٍ مَعَهَا فَإِنْ قَالَ مَضَى  
 فَادَى أَوْ قَضَى مُعْتَكِفًا جَارًا كِفَاءً بِذَاتِ الشَّرْطِ  
 عَنْ الْجَهَةِ كَتَالَ سَجْدٍ لِلصَّلَاةِ وَدَاخِلُ أَحْرَمٍ  
 لِلْفَرْضِ وَيَسْتَأْنِفُ النَّذْرَ بِالْفِطْرِ فِي الْقَضَاءِ دُونَ  
 الْأَدَاءِ جَفْظًا لِلتَّبَاعِ وَالْوَقْتُ وَإِنْ لَمْ يَعْتَكِفْ

هذا هو الذي ذكره في كتابه لا يصح نذر على ما لا يصل الصوم ولو نوى

تعليل للفتاوى

تعليل للفتاوى

هذا هو الذي ذكره في كتابه لا يصح نذر على ما لا يصل الصوم ولو نوى

لِلْإِفْسَادِ وَلَا اسْتِخْلَافٍ لِبَعْدَةٍ فِيمَا يَتَغَيَّرُ جَذَارِيًا  
 الْفَرْضُ عَلَى النَّفْلِ فِي الْقَعْدَةِ أَوِ الْقِرَاءَةِ حُكْمًا  
 إِذَا تَقَرَّرَ التَّشْطِيرُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ كَمَا بِفَرَاغِ إِمَامٍ  
 فِي حَقِّ الْآخِرِ حَتَّى لَمْ يَتِمَّ بِالْقَامَةِ لَا يَلْزَمُ الْعَلَسُ  
 لِعَدَمِ التَّغْيِيرِ وَلَا لِقِدَاءِ مُتَنَفِّلًا فِي الْخَيْرِ إِذَا امْتَلَزَمَ  
 تِلْكَ حَتَّى لَوْ أَفْسَدَ قَضَى أَرْبَعًا وَلَا سَجْدَةَ خَلِيفَةٍ  
 سَبَقَ بِالرُّكُوعِ إِذْ عَلَيْهِ مَا عَلَى الْأَوَّلِ وَإِنْ لَمْ يُعْتَدَ لَهُ  
**بَابُ الْمُسْتَحَاضَةِ**  
 لَوْ انْقَطَعَ الدَّمُ بَعْدَ الصَّلَاةِ لَمْ يُعْذَرْ إِلَّا أَنْ تَخْرُجَ الْوَقْتُ  
 قَبْلَ الْفَرَاغِ لِأَنَّ النَّاقِضَ عِنْدَهُ دَمٌ قَارِبٌ الْوُضُوءِ  
 أَوْ طَرَاهُ وَالْمُسْتَنْدُ يَعْمَلُ فِي الْقِيَامِ دُونَ الْمُنْقَضِ  
 وَلِهَذَا الْوَسَائِلُ لِلْوُضُوءِ وَاللَّبْسِ مَسْحَتْ فِي الْوَقْتِ  
 لَا بَعْدَهُ كَذَا لَوْ انْقَطَعَ فِيهَا أَوْ فَرَاغَ الْوُضُوءِ وَسَأَلَ

هذا هو الذي ذكره في كتابه لا يصح نذر على ما لا يصل الصوم ولو نوى

فان توضأ وصلى على سيلان أو توضأ على انقطاع



في رجليه حتى زالت او غيرهما ثلثا وعصر  
 طهر اذا منع للجواز ذلك بالفصل لا اللقاء والا  
 لما ظهر وشروط ابي يوسف رحمه الله الصب مردود  
 لغوم الحج وقد ثاب به الافراد كباطن النقب  
 والعم والمياه نجسة لنقل المنع واردا ومورد  
 لكن كالحل حال اللقاء في الاظهر فتطهر الاولى  
 بالثلاث والوسطى بثلثين والاخرى بمسح  
 لهذا الوصية الدلو العاشر من بئر الفارة في القرى  
 يزج منها احد عشر كذا الماء الرابع في العضو  
 لقربة دون غيره لعدمها **باب صلاة العيد**  
 زاد الشيخان في كل ركعة تسعة تكبيرات  
 قبل القراءة وقيل تسعة الاولى وسبعة الاخرى

حتى ان المبتدأ به طهر يعيدها في الانقطاع  
 قبل الغروب لا بعده وان لم يسئل اعادت  
 الاولى اذا عذر ليقتصر من وجه كما مر  
 فاعتبر ظهورا محضا وانتقض المؤدى لهذا  
 لو رأى المصلي ما شكوكا او مملوكا للغير مضى  
 وقضى دون اخرى لان طل الجواز اسقط  
 الترتيب ان لم يسقطه الجعل في الاظهر واعتبر  
 من علم بفساد الفجر عشا ولو انقطع قبل الوضوء  
 لم يبطل شيء بالخروج لعدم الناقض لهذا تنج  
 المدة طعن عيسى لعدم الزوال فام يستوعب  
 لكن المعنى ان لا يجعل العذر في الداخل مبتدأ  
 يشترطه لا يستيعاب لان يلغى الطهر في الخارج  
 ان لا يجعل السيلان

في الصلاة واستغنى عن الاستسقاء  
 في الصلاة واستغنى عن الاستسقاء

فان توضأ برصا على  
 في انقطاع وضوء الوقت  
 على ذلك وهو الوجه  
 الرابع من الصلاة

المشايخ رحمهم الله

في الصلاة واستغنى عن الاستسقاء  
 في الصلاة واستغنى عن الاستسقاء

في الصلاة واستغنى عن الاستسقاء  
 في الصلاة واستغنى عن الاستسقاء

**باب الطهر غسل المذيبة**

في رجليه حتى زالت او غيرهما ثلثا وعصر  
 طهر اذا منع للجواز ذلك بالفصل لا اللقاء والا  
 لما ظهر وشروط ابي يوسف رحمه الله الصب مردود  
 لغوم الحج وقد ثاب به الافراد كباطن النقب  
 والعم والمياه نجسة لنقل المنع واردا ومورد  
 لكن كالحل حال اللقاء في الاظهر فتطهر الاولى  
 بالثلاث والوسطى بثلثين والاخرى بمسح  
 لهذا الوصية الدلو العاشر من بئر الفارة في القرى  
 يزج منها احد عشر كذا الماء الرابع في العضو  
 لقربة دون غيره لعدمها **باب صلاة العيد**  
 زاد الشيخان في كل ركعة تسعة تكبيرات  
 قبل القراءة وقيل تسعة الاولى وسبعة الاخرى

12 العضو



كَذَا الْحَبْرُ وَقِيلَ خَسًا وَعَلَيْهِ حَتَّ بِنُورِهِ وَعَلَى أَرْبَعًا  
 بَعْدَهَا فِي الْفَطْرِ وَفَرَدًا فِي الْأَصْحَى وَابْنُ شَوَّازٍ ثَلَاثًا  
 وَوَالِي الْقِرَاءَةِ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْوَطْ لِرُقُوسٍ فَيَتَّبِعُ الْإِمَامَ  
 فِيمَا أَدْرَكَ مَالَهُمْ تَحَالُفُهُمْ لِأَنَّهُ مُلْزَمٌ كَالْقَاضِي  
 وَإِنْ خَفِيَ حَالُهُ أَحَابَ الْمُنَادِي وَإِنْ أَكْثَرَ  
 لِمُجَاوَزَتَا خَرِ الشُّرُوعِ وَيُنَوِّيه فِي الْحُلِّ اخْتِ  
 بِالثَّقَّةِ وَدَائِي نَفِيهِ فِيمَا سَبَقَ لِلتَّفَرُّدِ حُلْمًا  
 مُخْلَافَ الْأَحْقَاقِ وَيَقْدِمُ كَالشَّيْءِ حَذَارَ الْقَوْتِ  
 أَصْلًا وَيَأْتِيهَا رَاكِعًا إِنْ خَافَ الرُّفْعَ مُخْلَافَ  
 التَّحْرِيمِ لِلْمُجَلِّيَةِ إِذَا تَكْبِيرَتُهُ وَاجِبَةٌ فِي الْعِيدِ  
 وَإِنْ ضَاقَ عَنِ التَّسْبِيحِ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ  
 رَحِمَهُ اللَّهُ وَأَضْعَا يَدَيْهِ تَرْجِيحًا بِالْجُوبِ ثُمَّ يَحْمِلُ لِيَلْزِمَ  
 الْإِمَامَ ذِكْرُ سُنَّةٍ أَوْ تَكْبِيرَةٍ لِإِثْمَانِ الْعَوْدِ بِرُفُضِ  
 فِي الدُّعَاءِ

إذا أتى على ركعة  
 من الصلوة فليقلع  
 عن كل شيء

قوله في الحل  
 كل التكبيرات

الوضوء  
 بالانحناء

في كل ركعة  
 من الصلوة  
 إذا أتى على ركعة  
 من الصلوة فليقلع  
 عن كل شيء

رِعَايَةً لِلتَّخْفِيفِ فَلَوْ جَدَّتْ فِي الدَّاخِلِ غَدَشٌ  
 أَوْ لَا تَمْ سَأَلَ أَعَادَتِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْوَطْ لِرُقُوسٍ  
 فَضَّلَ أَوْ عَنْ حَاجَةٍ أُخْرَى وَاعْتَبَرَ بِالْمُتَوَضِّعِ  
 عَنْ مَنَحْرِ أَوْ قُرْجٍ سَأَلَ آخَرَ وَإِنْ سَأَلَ فِي الصَّلَاةِ  
 تَبَيَّنَ إِذَا حَدَّثَ طَارِئٌ مُخْلَافَ مَأْمَرٍ  
 لِأَنَّهُ اسْتَنَدَ إِلَى السَّابِقِ الْمُسْتَنْدِ يَظْهَرُ  
 فِي الْقَائِمِ فَظَهَرَ أَدَاؤُ شَيْءٍ مُخْدَتًا وَذَلِكَ مُنْعُ  
 الْبِنَاءِ **السَّجْدَةُ**  
 تَلَى وَثْنِي بَعْدَ فِعْلٍ قَلِيلٍ كَالْقِيَامِ أَوْ شَيْءٍ حُطَوَيْنِ  
 كَفَتْ سَجْدَةً كَمَا قَبْلَهُ لِلْحَاجَةِ وَالْخُرُوجِ لِلزُّلْ  
 الدَّائِي فَعَدَّ مَعْرُضًا فِي التَّمْلِيكَاتِ مُخْلَافَ  
 الْحَدِّ وَالتَّكْفِيرِ خَلَلًا إِذَا تَدَاخَلَ فِي السَّبَبِ  
 لَا الْحُكْمَ عَلَيْهَا كَذَا بَعْدَ عَقْدِ الصَّلَاةِ فِي الْأَظْهَرِ

١٢١



للجنايس والواجب هذه لمريد قوتها فكتفت  
 غيرهما بلا عكس حتى لو تلى ساجع الخارج بعد  
 اقتداء التالي ولم يسجد فيها سقط الحل في الظاهر  
 لاستتباع الصلاة غيرهما وفوت محلها وقال  
 محمد رحمه الله ان كرر في راوليين تعددت  
 لتعدد فرض القراءة او تكثر الفصل راعيا حسنا  
 وبالحرف يفهم الموحى والخرقان وبعد سائر الدابة  
 تتعددت للتبدل اختيارا بخلاف السفينة لا  
 في الصلوة لا اتحاد المكان كلما لكن ضرورة الجواز  
 فلا بعدد والى السماع والسموع من المؤمنين كهم  
 من المجنون والطير والصيد لا يوجب شيئا  
 خلافا لمحمد رحمه الله بعد الفراغ بخلاف الحائض  
 والكافر لان الجحيم في الغيباء والنهي لا

صوابها الصلوة

مستخرج من

مستخرج من

ركن لم يتم مثله او لواجب لم يفت محله اذ المقروء  
 فرض كلمة والرايع قائم حتى اجز الركعة  
 ان تابع بخلاف القائم قبل القعدة لقوت محلها  
 ولا القنوت لانه بين التنازل والقرآن فلا يعود  
 ولا ياتيه فيه ولا في القومة الا تبعا لانه بين مجتهد  
 بخلاف الفجر وخامسة الجنائز ورفع اليد في الخفض  
 والرفح للشيخ ويرفع مع الامام حذار كمال الخلاف  
 وسقط الباقي لقوت المحل كالفاححة اذ القومة للفصل  
 لا الركعة والاخرى للاداء لا القضاء بخلاف التشهد  
 اذ البعض لا يسمى به فلو لم يتم لغى ومقلد ابن متعود  
 لو بداء بالقراءة كبر اذا ذكر واعادها قبل ضم  
 السورة للفرض ما لم يتم ويسجد كذا كرسيه  
 في الركوع وبعده ويبدأ بها في ركعة مسبوقه

ص 49

الفاحة والسنة

المستخرج من  
 المستخرج من  
 المستخرج من



في بعض المورثات وتوسيط القارة بين التفسير والاشارة  
 في بعض المورثات اشار بقوله كالشيخ وذكر لا خلاف في هذا  
 حيث ذكر الزايد قضاا وبلغت بحمله على حكايا جمل التلايد  
 في بعض المورثات اشار بقوله كالشيخ وذكر لا خلاف في هذا  
 حيث ذكر الزايد قضاا وبلغت بحمله على حكايا جمل التلايد

في بعض المورثات اشار بقوله كالشيخ وذكر لا خلاف في هذا  
 حيث ذكر الزايد قضاا وبلغت بحمله على حكايا جمل التلايد

اذ لا قابل بولا التكبير ومنع الصابر من علي  
 الجبر وقيل بالتكبير لانها الاولى خلافا لمحمد رحمه  
 الله فلو قلد الجبر بعد القراءة اتي بالزايد الحقا  
 للصفة بالاضل واعادها لم يضع الشؤنة وصار من  
 الى علي بعد القراءة **باب**

**تفسير التشرية** فمن فجر عرفة الى عصر  
 يوم النحر فور وقتي خلف المقيم في المضرو وقال  
 فور كل وقتي الى عصر اليوم الخامس في كل اثر  
 لكن الجهر بدعة فالأقل لا شرف اولى دون القضاء  
 الا فائتة المدة تقضى فيها لا من قابل لتوقيت القرية  
 واعتبر بالرمي والتحرين سجود السهو والتلبية  
 ان اجتمعوا وجاز قبلها العدم المضادة وسقط بعدها  
 كذا السجود بعد التلبية اذ الكلام كالحديث العمود  
 في التلبية

وعوادي الايام والسين الشداد وطواري  
 الدواهي ولا تكاذ حتى خيف لاغراض  
 ولا يد راس او كاذ وجوى ما جوت من غير المعاي  
 والمسائل او زاد بعد محض الذب ودحض  
 وجفاء لا زباد وسميته بالتلخيص طباقا للمعنى  
 وجعلته للتصير الى الله عتادا او للتيسير الى  
 العقبى خير زاد **كتاب**

**الصلوة باب مما يفيد منها**  
 محاذيها في الاداء تارك مكانه مقتضى الامر  
 بتأخيرها فتفسد صلواته ما مؤوم تقدم  
 لا يلزم الجنان وتخلل الحائل وغير المشتملة  
 غير المنوي امامها اذ المورث الجماعة المطلقة  
 وهي بالشركة والكمال ولا ما بعد الحديث قبل العود  
 الى الصلوة

في بعض المورثات اشار بقوله كالشيخ وذكر لا خلاف في هذا  
 حيث ذكر الزايد قضاا وبلغت بحمله على حكايا جمل التلايد

قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 المرأة كالجم على الوضوء

في بعض المورثات اشار بقوله كالشيخ وذكر لا خلاف في هذا  
 حيث ذكر الزايد قضاا وبلغت بحمله على حكايا جمل التلايد



في الاصحح لا نهالأت التجزئة لا الادأ حتى  
 لو تخلفا تيم وزوية واخواتها بنى كذا في  
 قضا كافاك بعد لا اقتداء لنوم او حداث  
 دون ما قبله لقيام قدة الا حتى في القضاء  
 بالمثل اذا اتحد السبب والوقت فانرفع  
 فائته الصحة تقضى في المرض والعكس  
 لهذا لا ياتي بقراءة ولا سهو ولا ما سقط  
 عن مامه بالتزك وفسدت لو علم بخطا  
 القبلة بخلاف مسبوق اذ لم يلزم القدوة  
 فيما سبق لكنه بان عقدا فلا يؤتم قصدا  
 ويقطعها تكبيره لا استيناف والمسافر  
 يقتدى بالمقيم في الوقت لا تجاد الحال كلما  
 لوجوب التكميل حال القدوة قصدا فانرفع

واذا نهال  
 المسئلة من المسائل  
 لا شيء غيره

في الاصحح لا نهالأت

في الاصحح لا نهالأت التجزئة لا الادأ حتى  
 لو تخلفا تيم وزوية واخواتها بنى كذا في  
 قضا كافاك بعد لا اقتداء لنوم او حداث  
 دون ما قبله لقيام قدة الا حتى في القضاء  
 بالمثل اذا اتحد السبب والوقت فانرفع  
 فائته الصحة تقضى في المرض والعكس  
 لهذا لا ياتي بقراءة ولا سهو ولا ما سقط  
 عن مامه بالتزك وفسدت لو علم بخطا  
 القبلة بخلاف مسبوق اذ لم يلزم القدوة  
 فيما سبق لكنه بان عقدا فلا يؤتم قصدا  
 ويقطعها تكبيره لا استيناف والمسافر  
 يقتدى بالمقيم في الوقت لا تجاد الحال كلما  
 لوجوب التكميل حال القدوة قصدا فانرفع

ما قبله  
 لا اقتداء واراد  
 المسبوق

لا اقتداء  
 قصدا

لو كبر الا حتى بنوى  
 تلك الصلوة بعينها  
 ان قطعت لراوى  
 ولو كان منفردا  
 لم ينقطع شرح

لم يسقط في الصحيح اذ ذاك مانع الشرط  
 لا شرط فيأتيه صائما حفظا للاصل بالتزام  
 الشرط كما لو نذر ان يحتكف مفطرا او  
 يصلي عاريا بخلاف محدثا في الاصحح لعدم  
 القرية ولا يجوز القابل اذ لا تدخل في تخلفي  
 السبب كذا خيل تجرم للفطر من قابل  
 ولو قال لله علي صوم شهر متتابع استقبل  
 بالفطر وفاء بالوصف الا ان يعنى المعين  
 جذا تعريف المعرف او مزيد الوقت  
 لكن موصولا لانه تغيير الثابت بخلاف  
 تعيين الميم ولو نوى الميم كفر وقضى  
 خلا فالأمر يوسف رجلا به جعل اللام للقسم او الكل  
 المعنى نعم ما بالذات والغير لا الحقيقة والمجاز  
 لا يجوز على اللام معنى الجواب

لا تتبع تعليل للقضا

لا يقتضى  
 ان لا يكون  
 في يوسف

لا يجوز على اللام معنى الجواب



وله التعجيل خلافاً لمحمد رحمه الله كذا الصلوة والحج  
 لتمام السبب بنفس التذرع بخلاف المعلق وهذا  
 لم يسقط بالجنون المستوعب والوقت للتخفيف  
 دون الأمانة فسقط بتعيين رمضان وجاز  
 بأصل النية نهاراً وصوم العيد المنذور واعتبر  
 بالصدق إذا سقطت بفوت المعين  
 وله تعجيل المثل بخلاف نية الكفارة إذا تعينه  
 تغيير ماله وهو النفل دون ماله تعالى بخلاف  
 رمضان لغوم ولاية الله تعالى فربعه له  
 التفسير بشعبان المنذور دون رمضان  
 ويقضي لنذر الله في الأبد فإنه يفدي به لباس  
 وقيل يؤجبه إذا العجز عن لقضاء عند الموت  
 بآب نية القرئين

ليس سبب الحاح عندنا  
 خلافاً للشافعي

وهذا  
 سبب التعجيل  
 في غير رمضان  
 في غير رمضان  
 في غير رمضان

ناوي الفرضين معاً لا في في الصلوة الحاقاً  
 للتذرع بالرفع في التذرع منقلاً في غيرهما  
 وصفاً أصلاً إذا لغي الطارئ لا القائم عكس الصلوة  
 وقيل منقلاً فيها أيضاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
 رحمهم الله بناءً على أن الوجوب زائد على الوجود  
 حسب التأخير فيمن قطعه بعد كبر الفاتحة  
 أو خروج وقت الفجر ولا يقدأه بخلاف الكفارين  
 من جنس راح لغي التعيين لما لم يقدح جاز عن فرد  
 كالمترسل بخلاف الجنس لا التعيين شرط  
 ففات التكميل بالتخيير أو فوت التبع وشرط  
 التعيين مبنى لظهور من متحاً وخبرنا وناوي  
 الفرض والنفل مفترض ترجيحاً بالقوة أو حاجة  
 التعيين كما في القلب وحجة الإسلام وبالحرف يفت

أصل الصلوة وهو النفل  
 أصفه الفرضية  
 أصل الصلوة وهو النفل  
 أصفه الفرضية

الذوق ولقاء الطهارات واعتق رقة عن قنار  
 لم يقع عما نوى في الحج ويكون فلا ولا الوصا  
 بنية من اللين عن قضاء رمضان

تصدق بالدينونة  
 في غير رمضان  
 في غير رمضان  
 في غير رمضان

أصل النفل



العُشْرُ فِي انْجِلَاءِ الْعُورَاءِ لِتَقُومَ الْجُودَةُ بِخِلَافِ  
مَالِ زَادَتْ قَبْلَ الْحَوْلِ وَأَعُورَّتْ بَعْدَهُ وَأَنْجَلَتْ  
عَدَّ الْمُدَّ نَظِيرَ الضَّمَارِ الْمَعَادَةِ  
لَمْ تَزَلْ وَالْمَانِعِ وَاعْتَبِرْ بِزَوَالِ الضَّمَارِيَةِ الْحَالَةِ



والقدية ولو ادى قفيرا يعدل الحسن بخودته  
 لم تجز عندنا نوى القيمة او لاهو الصحيح اذ تقويمها  
<sup>حلالا لغير</sup> ربا بين لمولى والمكاتب كذا نصف فارسي غفيرة  
 دقل مند ورثم المتصوص لا يتوب اخاه كصاع  
 ونصف عن صيام الكفارة والبر عن التمر في الفطرة  
<sup>اي الكفارة الخلق بالادى</sup> بخلاف الثوب عن لطعام اذ عشر كسوة لا يغني  
 عن شيء منها بخلاف ما من ولو ادى خمسار يفاغى ما بين  
 جبار او مضوخ يعدل الضعف حاز وقال محمد  
 رحمه الله لا مال يؤد الفضل قوم فيما عليه فآثر هو الفقير  
<sup>اي الجود المولى</sup> وزفر القيمة وهما القدر وذا اولى ولا لوجبت  
<sup>ابو حنيفة واليهوسف</sup> في ماية تعدل الضعف ولو ادى سميئة عن شائين  
 جاز لعدم الربوا والنصر اذ المتصوص لو سطر  
 وصفة الغائب اصل بخلاف ما لو نذر ان يعتق  
<sup>القيمة اصل</sup>

الذي ما بين يديك  
 وجبت

لا سطر المريض  
 على البيعة

او يهدى وسطين فاني يفرد يعدلها اذ القرية  
 في الاراقة والعتق ولا قيمة لها فتعد اعتبار  
 المعنى بخلاف الصدقة **باب زكوة المال**  
<sup>في الفرد واعتبر العدد فان المقصود سد خلّة المحتاج وذلك يقوم بهما لية</sup>  
 اشترى بالف حوت عبد للتجارة فمات لم يضمن  
 الزكوة لا لاجاد المتعلق بخلاف السائمة الا في  
<sup>اي محل الزكوة</sup> فاحش لغبن للابطال والنفاذ ملكة التخليص  
<sup>اي لا يبطال الفقراء اي فلا يبيع</sup> كما في الجاني دون يسيرة للخفاء حيث ناله التقويم  
<sup>اي من مال آخر</sup> هو الحد دون العشر او نصفه في الاصح لا يلزم  
<sup>اي مال المسعرة قيمة معلومة</sup> المسعرة عرفا للظهور ولا المريض لان الله سطر  
 والغريم لا واعتبر بالمضارب ورب المال  
 ولا يعدر في يسير الفاحش لفقد العذر كما في  
 التجاسة والزيادة بين الكيلين ولا بالجفيل  
<sup>اي محل المعنى</sup> في لا تظهر لهما مطالبة وان كانت عبادة وان لم ينو  
<sup>الزكوة الوصل</sup>

لا يجهل الضعف اليسير  
 والمريض في الغريم والموصلي  
 والوارث



او نوى الخدعة او اشترى فلو سأل للتفقة ضمن  
 اذ لا خلافة عند اختلاف الاعداد ولا يترك  
 بالرد بعد الجول لعدم تعين النقود كذا الما<sup>خليفة</sup>  
 خود منه لانه دين طارئ بخلاف ما لو اشتراه  
 بعرض لتجارة حيث برأ بالرد بقضاء للتعين<sup>من بايع العبد</sup>  
 دون الرضا لانه بيع في حق ثالث كذا لو وطب<sup>الرد بغير قضاء</sup>  
 لكن برأ بالرجوع لتعين النقد والحق فيه<sup>الرجوع</sup>  
 حتى لا يغتاض عنه فلم يختلف بالقضاء<sup>موضوع</sup>  
 عندنا كاخذ الشفيع والمولى القديم لهذا<sup>للمسئلة في عبيد اسود</sup>  
 عاد الدين والجنابة ولزم في الشايع قبل<sup>الرجوع</sup>  
 القبض كذا لو ردت النصف بالطلاق<sup>المراه</sup>  
 او الكل لمحمية برأ في السائمة دون النقد  
 لما سرت ثم المسقط فوث التسليم والتقبيل<sup>في الزوج</sup>

خلاف

بعض للتجارة

بعض في عبيد اسود

في الزوج

قول زفر  
 ان سقطت الزكاة  
 في وقتها  
 فليس عليه

ولا رضاع شرط لقتلها وجل القيد الا ان يزيد<sup>سما</sup>  
 العين لجول الحق الي القيمة بائناج التصف<sup>التصنيف</sup>  
 ولو باع في الجول من يساوي الفايمن يساوي  
 ما تين زكت كل واحد ما في يده اذ اتم لضم<sup>الجول</sup>  
 الزيادة وخط لا تلاف في الجول فان راي<sup>المنية</sup>  
 بالاكس عورا لم يجب شيء لفقد الكمال<sup>ارطى المتبايعين</sup>  
 في الطرفين الا ان يحول بعد البيع فيزكي<sup>الرجوع</sup>  
 الرفع ويرأ بالرد بقضاء للتعين لا في قدر<sup>الرجوع</sup>  
 المرذود للخلافة دون الرضا لانه بيع  
 فان راي ذلك بلاف رفع زكيا للكمال ولا يبرأ  
 الرأ لانه مختار لكن زكاة المرذود تتعلق  
 بالغير وتسقط بالهلاك للخلافة ولا شيء على  
 المرذود عليه في زيادة لانها بعد الجول

الجول

في وقت المقايضة

وهو صاحب الاكس

في الجول  
 في وقت المقايضة  
 في وقت المقايضة



ولو كان أحدهما للخدمة وكل عبد يعدل  
 ألفا تقايضا في نصف الجول ينويان التجارة  
 ووجد آخره عيب ينقص الخمس لشيء  
 على من كان عبده للخدمة لعدم كمال الجول  
 ولا بعد نصف آخر في الرد بقضا لعود  
 قديم المالك كذا في الرضا إن نوي الخدمة  
 للأنلاف خلال الجول ولا زكي إقامة للبذل  
 مقام المبدل وإن لم يقبض لأنه بدل المالك  
 عند الخدمة

بخلاف المهر عنده والآخر يزكي أربعة أرخا  
 الحدوث الخمس بعد الجول أو رد عليه بقضا للخبز  
 في الرضا يزكي ألفا لما عر باب

**الضم والتعجيل** بدل لأجل المزكي يفرد  
 بالحوال ولا يضم عنده لأنه أشبه التنا مالا

أو ضم  
 أو ضم  
 أو ضم

أخذ ماله إلا أن يجعلها علوقة قبل  
 البيع فيعلن كما لو جعل العبد المزكي  
 للخدمة إذا لم يقيم مقام الزكوي بل غنا جاد  
 هو الحرف في المستفاد وبه يضم بدل العشر  
 والمودتي فطرته على أن لا ثنا مالم يتجدد  
 السبب وهو المالية في الزلوة ورأس

يليه ويمونه في الفطرة ولا أرض في العشر  
 دون المالية وأعتبر بالجزر الصغير وأرض

الوقف والمكاتب والمستفاد بعده يضم  
 إلى أقربهما حولا إثارة النفع الفقير لا الزوج

والولد فانهما يضمنان له أصليهما ترجيحاً للنفع  
 على الجناسراخ الذات أقوى وأعتبر بالزيادة

المتصلة ويصرف الدين إلى النقديم العرض

أو ضم

غنى

حاسب

أو ضم

أو ضم



ثُمَّ رَأَيْتُ زَكَاةً مِنْ لَمَاشِي ثُمَّ الْمَشْغُولُ بِالْحَاجَةِ  
 رِعَايَةً لِطَبْعِ الْقَضَاءِ وَنَفْعَ الْفَقِيرِ حَتَّى إِنْ  
 مَنْ عَلَيْهِ طَعَامٌ وَعَبْدٌ وَهُوَ نَقْدٌ وَمِثْلُهَا  
 لَا يَزِيحُ وَمَنْ لَهُ ذَوْدٌ وَغَنَمٌ يُخَيِّرُ وَالْمُهْلَاكُ  
 إِلَى الْعَفْوِ ثُمَّ إِلَى نِصَابٍ يَلِيهِ ثُمَّ وَثَمٌ صَرَفًا  
 لَهُ إِلَى الْبَيْعِ كَمَا فِي الْمَضَارِبَةِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ  
 يَسْتَبَحُّ كَمَا فِي اخْتِلَاطِ الْحَوَالِي بِغَيْرِهِ وَالْفَرْقُ  
 أَنَّ الْمَجْلَّ مِنْهُمْ هُنَا مُعَيَّنٌ ثَمَّةٌ لِهَذَا تَعَيَّنَ  
 الْحَيُّ فِي عِثْقِ الْمَيِّتِ دُونَ الْمُعَيَّنِ فِي مَوْتِ  
 شَطْرِ الثَّمَانِينَ شَاةً وَفِي بَقَاةِ الرَّبْعِ نِصْفُهَا  
 وَفِي حَوْبِ الرَّبْعِ بَعْدَ حَوْلِ شَاةً وَبَعْدَ حَوْلَيْنِ  
 شَاتَانِ وَعِنْدَهُ فِي الْأَوَّلَى نِصْفٌ فِي الْمَوْتِ  
 بَعْدَ حَوْلٍ وَشَاةً فِي الْمَوْتِ بَعْدَ حَوْلَيْنِ وَفِي الْوَسْطَى

النقد

بالحال

رُبْعٌ بَعْدَ حَوْلٍ وَنِصْفٌ بَعْدَ حَوْلَيْنِ وَفِي الْآخِرِ  
 ثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ بَعْدَ حَوْلٍ وَشَاةً وَنِصْفٌ بَعْدَ حَوْلَيْنِ  
 وَفِي مَوْتِ أَرْبَعِينَ مِنْ طَائِفَةٍ وَاحِدَةٍ وَعِشْرِينَ شَاةً  
 وَعِنْدَهُ الْحِصَّةُ مِنْ شَاتَيْنِ وَلَوْ وَصَفَ الْغَنَى  
 مَا عَلَيْهِ أَوْ أَبْرَأَ غَرِمَ الزَّكَاةُ فِي الْأَمْرِ لِلْقَبْضِ  
 لِإِتْلَافٍ كَمُعْتَقِ الْمَيْبِيعِ وَفِي الْفَقِيرِ تُجْزَى عَمَّا فِيهِ  
 وَإِنْ لَمْ يَفْوَ أَوْ نَوَى النُّفْلَ لِأَنَّهُ صَدَقَةٌ مَعْنَى وَنَفْسُهَا  
 قُرْبَةٌ خِلَافَ الْأَمْسَالِ وَالْوَاجِبُ شَائِعٌ فَتَعَيَّنَ  
 كَالصَّوْمِ دُونَ الْغَيْرِ فِي عَيْنِ أَوْ دَيْنٍ لِنَقْصِ  
 فِي التَّمْلِيكِ أَوْ الْمَمْلُوكِ حَالًا أَوْ مَالًا وَلَوْ عَجَّلَ الْعَشْرُ  
 قَبْلَ خُرُوجِ الزَّرْعِ وَالطَّلْعِ لَمْ يَجْزِ خِلَافًا لِابْنِ يَوْسَافَ  
 إِذَا الرُّبْعُ مَجْلٍ أَوْ وَصَفَ فِي السَّبَبِ الْأَغْرَمِ مُتْلَفٌ  
 الْخَلُّ كَالْبَقْلِ فَاشْبَهَ مَا قَبْلَ الْغَرْسِ وَالزَّرْعِ وَالصَّوْمِ

لو كان الشجر سباعيًا  
فاطعمه العشرة كما يصف  
قاصع النبات



بخلاف الخراج لأنه في الذمة كالفطرة إلا إذا  
 خرجت أو أيلته كذا لو عجل قبل الماتين يجوز  
 وبعده يجوز عن آلاف بشرط الكمال في الطرفين  
 وتبي بينهما ليستند ولو ثمان في يد الساعي لنهاية الجول  
 يد المالك ولو أدى عن الماضي ولا ترى وحمل  
 آخرة جاز إذا لمطالب في الجزء الأول ثم الدين  
 بعد الوجوب ولا نعقل سابق فاندفع طعن  
 عيسى نعم الله وأداً ذى الأنواع عما عتبت لاختلاف  
 الواجب وتجيئله في المواشي كذلك للمعنى وفي  
 غيرها عن الكل في الأصح أو الباقي آخر الجول لأن  
 جنس المجوز وهو السبب واحد فلفي وصف التعيين  
 ضد المواشي واعتبر بالضم والتكليف  
**باب ما يبطل الزكاة وما لا يبطلها**

النصاب عشر دراهم

النذر لا يمنع وجوب الزكاة لفقد المطلب بل  
 يبطل في محلها حتى لغى النذر المضاف إلى النصاب  
 في ربع العشر لتعيينه للزكاة من وقت السبب  
 لهذا يرى بالهبة من الفقير خلاف المطلق  
 لعدم التصاق كذا الحج والكفالت ولا صاحب يأمرو  
 والعشر والخراج يمنع للمطالبة كذا النفقة  
 المفروضة والزكاة لأن سقوط الزكاة يهلك المال  
 ونفقة المحارم بالتأخير لا ينفي نفس المطالبة  
 والعبارة لها دليل الدين المؤجل فاندفع فرق  
 أن يوسف بين النصاب القائم والمستهم ذلك  
 وقرئ زفرين السائمة والتصدق  
**باب زكاة الإحالة** أجرد إذا  
 بالف عشر سنين وقبض لم يسلمها زكاة



الْحَوْلِ لِأَوَّلِ تَبَعَةٍ أُعْتَابَتْهُ <sup>وَالثَّانِي ثَمَانِيَةَ أَعْشَارَ</sup>  
 خَلَا زَكَاةَ الْمَاضِي <sup>وَالْمُسْتَأْجِرُ لِلثَّالِثِ ثَلَاثَةَ أَعْشَارَ</sup>  
 وَالرَّابِعِ أَرْبَعَةَ الْأَعْشَارِ خَلَا زَكَاةَ الْمَالِ هَلَمَّ وَعَلَسَهُ  
 فِي عَكْسِهِ <sup>لِأَنَّ الْأَجْرَ يَمْلِكُ بِالتَّجْعِيلِ وَيَبْطُلُ حِسْبُ تَعَاثُرِ</sup>  
<sup>الْجَوَابِ أَفْضَلُ الْأَرْوَاحِ لَمْ يَسْلَمْ إِلَّا</sup>  
 الْقَسْبُ بِفَوْتِ الْمَكْنَةِ فَيَرْكَبُ رَبُّ الدِّينِ دَيْنَهُ  
 وَتَرَى خَرَّ الْبَاقِي بِشَرْطِ النَّصَابِ وَلَوْ أَجْرَ بَعْضٍ  
 فَيُحَالُ الْمُسْتَأْجِرُ مَا حَرَلَانِي <sup>وَأَنْ لَمْ يَعْذُ قَبْلَ الْحُكْمِ</sup>  
<sup>إِلَى الْمُسْتَأْجِرِ</sup>  
 فَالضَّمَانُ وَجِبَ <sup>وَأَعْتَبِرَ بِالْبَايَعِ فَاسِدًا وَمَا شَيْءٌ</sup>  
<sup>عَلَى الْمَوْجِرِ</sup>  
 عَلَى الْمُوجِرِ لِاسْتِحْقَاقِ الْعَيْنِ بِخِلَافِ الْفُقُودِ  
 لَا يَلْزَمُ مَا لَوْ سَكَنَ <sup>وَلَمْ يُسَلِّمْ</sup> <sup>لِأَنَّهُ ضَمِنَ</sup> لِسَلَامَةِ  
<sup>الْمُسَاحِرِ</sup> <sup>أَوْ لَوْ أَجْرُهُ هُوَ عَرَضٌ</sup>  
 الْعَوَضُ الْمُنْفَعَةُ لَيْسَتْ بِمَالٍ لَكِنْ عَقْدُهَا مِنَ التَّجَارَةِ  
<sup>لِإِحَادَةِ</sup>  
 فَصَحَّتْ يَنْتَهَا ضِدَّ الْخُلْعِ فِي قَوْلِ **كِتَابِ الرِّجَالِ**  
**بَابُ الْيَمِينِ فِي الطَّلَاقِ** لَوْ قَالَتْ ثَلَاثًا لِغَيْرِ الْمُدْخُولَةِ

أَنْ كَلِمَتِي فَأَنْتَ طَالِقٌ <sup>أَنْجَلْتُ</sup> <sup>أَوَّلِي</sup> <sup>بِالثَّانِيَةِ</sup>  
 لِاسْتِيْنَابِ الْكَلَامِ بِخِلَافِ فَادْ هِيَ يَأْخُذُ اللَّهُ  
 لَكِنْ عِنْدَ زُفَرٍ بِالشَّرْطِ كَمَا لَوْ اقْتَصَرَ فَلَغَتْ  
 الثَّانِيَةَ وَعِنْدَ نَابِ الْجَزَاءِ فَانْعَقَدَتْ إِذَا  
 أَجَلَةٌ وَاحِدَةٌ <sup>وَالْأَنْزَلُ اثْنَانِ عَلَى الْمُدْخُولَةِ</sup>  
 بِتَكْرِيرِ كَلِمَتِي فَأَنْتَ <sup>وَأَنْجَلْتُ</sup> <sup>بِالثَّانِيَةِ</sup>  
 لَا إِلَى جَزَاءٍ وَلَغَتْ هِيَ <sup>لِعَدَمِ الْمَلِكِ</sup> <sup>وَفِي أَنْ حَلَفَتْ</sup>  
 بِطَلَاكِ لَا تَنْجَلُ الثَّانِيَةَ <sup>الْأَيْ</sup> <sup>بِتَعْلِيْقِ طَلَاقِهَا</sup>  
 بِالْمَلِكِ أَوْ بَعْدَهُ إِذَا الشَّرْطُ إِذَا خَالَهَا فِي الْجَزَاءِ  
 لَهَا فِي تَعْلِيْقِ طَلَاقِهَا وَمِنْ خَوْلَةٍ بِالْحَلْفِ بِطَلَاقِهَا  
<sup>أَوْ غَيْرِ الْمُدْخُولَةِ</sup>  
 إِنَّمَا تَنْجَلُ الثَّانِيَةَ بِتَعْلِيْقِ طَلَاقِهَا بِالْمَلِكِ أَوْ بَعْدَهُ  
 إِذَا الثَّالِثَةُ <sup>أَوْ غَيْرِ الْمُدْخُولَةِ</sup> <sup>أَنْعَقَدَتْ</sup> <sup>عَلَى الْمُدْخُولَةِ</sup> <sup>حَسْبُ</sup> فَكَانَتْ  
 شَرْطَ الشَّرْطِ وَذَا فِي حَقِّ الثَّالِثَةِ شَرْطٌ <sup>أَيْضًا</sup> <sup>فَلَا تَنْجَلُ</sup>

هُوَ الْمُسْلِمُ وَقَالَ الْمُسْلِمُ تَبَعٌ وَفِي خِل  
 فَانْتَبَهَ مَا تَقَالَتْ فِي حَقِّهَا بِطَلَاقِهَا  
 مِنْهَا وَاحِدَةً <sup>وَأَنْجَلْتُ</sup> <sup>بِالثَّانِيَةِ</sup>  
 وَفِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ <sup>أَوْ غَيْرِ الْمُدْخُولَةِ</sup>  
 فَقَدْ وَجَدْتُ بَعْضَ خَطِّهَا

بَطَلَاقِهَا







من عكسها فوقع ثنتان لتكرر الشرط

**باب الحث بالبعض من الجملة**

لوقال ان كلمت بنى آدم او الرجال والنساء

جنت بالفرد الا ان ينوي الكل الحاقا بالجنس

اذا هو المعرف الجامع وفي المنكر حث

بالثب لانه ادنى الجمع وله نيته الزايد

لنيته الحقيقة في الاضغ قدح في الدار والبس

من غرك والفرد للجواز كائنا نحن نزلنا الذكر

دون المشي اذا العام لا يعرض للعدد بل

للذات والصفة نظيره حلف لا يشرب

ماء البحر وانها رخت بالادنى وله نيته

الكل دون الرطل وقيل يرد المتهم قضاء اذ

المجوزة كالمجاز ولوقال التي اتزوج او تدخل

طالق تعلق بالفعل لانه المعرف للكل الى

ان يزيد فلا تة او هذه اذ الصفة في المثار والمشي

لغو فجز في الملك ولغافي غيره بين ان التعريف

بالضافة او اللام او الاشارة او نسب الغائب او صفة

**باب ما يقع بالوقت وما لا يقع**

طالق ثلثا قبل ان تزوجك بشهر لغو لسبقه

العقد لطلق المس او قرانه فانه توقف

للتعرف ولا شرط لفظا ليتاخر وقبل اقدم

زيد او موته واقع ان كانا بعد شهر للضافة

والوصف في الملك مقتضرا عندهما للتوقف

مستندا عند زفر للضافة لاذ العتق والامام

معهما في القيد اذ المعرف الخطر شرط معي

بدليل ان كان في علم الله قدومه موته في الموت



لأنه كائن فلو عرفت الشهر وقع بأوله كقبل  
 العطر فطره قبيل الموت من أول الشهر  
 تؤسبها بين الظهور وبين إنشاء حتى لغا الخلع  
 والكتابة في الشهر عنده لسبق الزوال  
 فترد البدل إلا أن يموت بعد العدة لفق  
 محل لإنشاء ولغا طالق قبل موتي شرعها  
 لقرآن الموت بخلاف الملك لكن من الثلث  
 عندهما والكل عنده وله البيع بشرط صفة  
 في الموت أو غير معة كان مت ودفت  
 أو من مرضي ولوجني عليه في الشهر فالأرض له  
 لكن أرض القبر إذا استناد في الغائب  
 والخلف كالأصل فيما يقبله وهو الملك العتق  
 نظيره الجناية على الساعي في كتابة أبيه وثمان

عرف الشهر

توسطاً

العق لبقاء

التسبب يلحق الميت بعد اعتاق الوارث فانه  
 يستند في حق الدين دون رد العتق بسببه  
 ويعتق المولود في الشهر خلافاً لها لا تصار  
 في أوله كذا بعد بيع الأم كولد المدبرة ولأنه مقصود  
 حتى لم يحكوك ولاؤه بخلاف ولد المكاتبه للفسخ  
 تبعاً حتى لم تعد بعد الشراء وهذا تعتق  
 لكن المدة بعده لتخل الزوال في الأولى ولو بيع  
 النصف عتق لباقي ولم يفسد البيع إذا استناد  
 عدم في حق الزايل ولم يضمن لعدم الصنع كما لا  
 ولو قال قبل موت زيد وعمرو بشهر فمات زيد قبل  
 شهر لم يقع أبداً لغوت الوصف وإن مات بعده وقع  
 لتعين الشهر وهو المتصل بأوله كالمستند كقبل  
 الفطو ولا يخفى خلاف القدم والقرآن مبنى على طعن البرازي

حاشية  
 الشراء مصدر يبد  
 ويقصر ماله المزوق

مجان العتق

أرسلوا



رحمه الله وهو محال فلا يراد اذا قيل ان تحيض حيضة  
 بشهر وراث الدم ثلثا وقبل قدوم زيل وموت عمرو  
 وقدم لان الباقي كائن بخلاف ما لو مات عمرو  
**باب في الجنث في الشرب وغيره**  
 ولو قال ان شربت من لفرات اكلت  
 من الجنطة فهو عندها على ما كنهه وخبرها للعرف  
 وعنده على الكرخ والقضم لان الحقيقة لوضع الفم  
 كما في الكوز وهي مستعملة والا لما حثت بها اذ المجهولة  
 مستثنى عن عموم المجاز كما في البئر والريق ومجرد  
 وضع القدم فكانت اولى من المجاز المتعارف ولو  
 قال من ماء الفرات شربت من نهر ياخذ منه  
 جنثه بخلاف الاول لنسبة الماء دون الفعل  
 واعتبرها في الكوزين الا ان يغلبه ماء دجلة بخلاف

ما فرات البقاء الموصف دون الاضافة ولو قال  
 للزوجة او لاسمة ان تلحقك فهو على الوطى دون العقد  
 عكس غيرهما دل ان المجاز لا يغلب الحقيقة المستعملة  
 ولا يعيها **باب في الجنث في الغسل وغيره**  
 لو قال ان اغتسلت او تزوجت اكلت ونوى  
 الجنابة او فلانة او لجمام يد يد لعموم التنوع  
 في الفعل اذ السبب والمحل كالوقت مقتضى  
 الوجود لا اللفظ الا ان يؤيد غسلا او امرأة  
 او طعاما لان النية في الشرط كهي في النفي  
 نعم ويرد قضاء خلافه الظاهر كذا ان خرجت  
 او اشتريت ونوى بعدا او عبدا بخلاف نية  
 السفر والشر لنفسه لتنوع الفعل حتى اختلف  
 الاسم والحكم بخلاف الاول كذا ان سألته ونوى

حتى لو نوى قتلا وقت كالشهر لا يصدق



الإحابة بخلاف نيّة اتّحاد البصيص <sup>أنه لا يدين له</sup> لأنّه النوع  
الكامل ولو قيل أنت تغتسل من الجنابة أو تعاك  
تغدا وقامت لتخرج فقال إن اغتسلت أو تعاك  
فهو على الجنابة والفور تقييد بالداعي والحياب  
كان دعوت ولم أجب إلا أن يغتسل <sup>تغسل</sup> الأبد عكس

المجرد عن القرينة أو يؤقت ادعاء الجواب  
مبتدئ ولو نوى الجواب <sup>فانه لا بد</sup> ديت وإن نوى  
ما بين الفور والأبد لم يدت <sup>لأنه لا بد</sup> لأنه ليس في لفظه  
<sup>أن قال شبرا</sup>

**باب التمهيد لمن على الحالف والمأمور**  
**أو غيرهم** لو قال إن كلم غلامني هذا أحد

أو البست القميص أحد أفانت طلق لم يذخل  
الحالف مالم ينو كذا المخاطب في إن دخل دارك  
أحد واعتق أنهم شيت لأن النكرة ضد المعرفة  
<sup>إذا قل المملوك</sup>

وان

أخرجت

قالت  
بيان

والأبد

للتعريف

الأولى

لكن عند اتّحاد السياق دون اختلافه  
كالشريط والجزء حتى دخلت المرأة الأولى

وفي إن فعلت فبسي أي طوائف ولو لم يصف  
بل ذكر الاسم والنسب لم يخرج الحالف لبقاء  
النكرة الاكتفاء في الغائب <sup>جواب عن سؤال مقدر</sup> للعذر كذا الإشارة  
وخلصها إلا الجزء إذا اتصل كالإضافة  
في التعريف فيخرج صاحبها ولو قالت تزوجت  
أو تزوج علي فقال كل امرأة لي أو تزوجها

طالق دخلت هذه خلافا لابي يوسف رحمه الله ادعاء <sup>لأن زاد في الجواب</sup>

الجواب مبتدئ ولو قال ما ديت حية أو قالت

لك امرأة غيري لم يَدْخُلْ للتعريف بالخطاب أو

الإضافة كذا مادامت فلانة يعني وأشار ليتم

التعريف وقيل الأولى **باب الحلف في الجماع**

باب

مسألة الأولى

تحكيم الحال



وَلَوْ قُلْتُ أَنْ جَامِعْتُكَ أَوْ بَاضَعْتُكَ أَوْ اغْتَسَلْتُ مِنْكَ  
 فَمِنْهُ عَلَى الْجَمَاعِ فِي الْفَرْجِ لَأَنَّهُ الْمُتَفَاهِمُ عَرَفًا إِلَّا أَنْ يَنْوِي  
 مَادُونَةً لِلْاجْتِمَاعِ لَكِنْ لَا يُصَرَّفُ عَنِ الظَّاهِرِ  
 فِي الْقَضَاءِ فَيَحْتُ بِهَمَّا كَذَا إِنْ وَطِئْتَكَ إِلَّا  
 أَنْ يَعْنِيَ الدَّوْسَ عَكْسُ غَيْرِ الْمُضَافِ كَذَا إِنْ  
 اقْتَضَتْكَ لِلْبِكْرِ إِلَّا أَنْ يَنْوِي الْأَصْبَعَ وَفِي  
 إِنْ أَتَيْتُكَ يَنْوِي لِاسْتَوَاءِ أَجْمَالِي الْجَمَاعِ وَالزَّيْلَةَ  
 فَلَوْ نَوَى الزَّيْلَةَ جَنَّتْ بِالْجَمَاعِ لَأَنَّهُ زَارُ وَزَادَ  
 بِخِلَافِ الْعَكْسِ كَذَا فِي الْأَصَابَةِ لِاجْتِمَاعِ الذَّنْبِ  
 وَالْمَالِ وَالْوُطْئِ وَالْقُبْلَةِ سَوَاءٌ وَلَوْ قَالَ إِنْ مَشَيْتُ  
 وَنَوَى اسْتِطْلَاقَ الْبَطْنِ دَيْنٌ وَرَعْمٌ الْفَرَاءُ لَشَرٌّ  
 الشَّيْنِ مَرْدُودٌ لَأَنَّهُ ضَائِبٌ التَّحْوِزُ بِالْمُسَبِّحِ عَنِ السَّبَبِ  
 لَا الْوَضْعُ لِهَذَا لَمْ يُصَرَّفْ عَنِ الْقَدَمِ قَضَاءً

في قوله  
 لا يصرّف  
 عن الظاهر  
 في القضاء  
 في قوله  
 لا يصرّف  
 عن الظاهر  
 في القضاء

والزيارة

واخوانها

## بَابُ الْجَنِّبِ فِي الْأَذَنِ

لَوْ قَالَ إِنْ خَرَجْتَ إِلَّا بِأَذْنِي أَوْ بِغَيْرِ أَذْنِي  
 فَلَا شَرْطَ الْأَذْنِ عِنْدَ كُلِّ خُرُوجٍ لِأَنَّهُ خَرَفَ  
 الْأَصَاقِ وَالشَّيْءُ يَقْتَضِي الْمَصْدَرُ لَفَهُ لَشَرْعًا  
 فَعَمَّ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ كَالْأَوَّلِ أَوْ بِحُجْفَةٍ بِخِلَافِ  
 إِلَّا أَنْ أَذِنَ حَيْثُ تَحُلُّ بِالْأَذْنِ مَرَّةً لَأَنَّهُ تَعَذَّرَ  
 الْأَضْمَارُ وَثَنِيًا غَيْرَ الْجِنْسِ فَأَعْتَبَ بِرَغَايَةِ كَتْمِ كَلِمَةٍ  
 فِي الزَّوْجَةِ وَالْغَرَمِ مَا دَامَ النِّكَاحُ وَالَّذِينَ تَقْيِيدًا  
 بِالْوِلَايَةِ كَمَا فِي رَفْعِ الدَّاعِي كَذَا الرِّضَا وَآخَوَاتُهُ  
 وَلَا يَشْتَرُ الْعِلْمُ وَفِي الْأَذْنِ يَشْتَرُ فِي الْأَصَحِّ  
 كَالْأَمْرِ وَلَوْ قَالَ أَذِنْتُ فِي كُلِّ خُرُوجٍ جَازٍ وَطِئْتُ  
 بِالنَّهْيِ فِي الْأَضْمَارِ الْمُنْهَى الْجَنِّبُ إِلَّا أَنْ فَاشَبَهَ  
 الْخَاصَّ بَابُ الْجَنِّبِ فِي الشَّيْءِ

لأن اللفظ بغير الباء

من اليمين







في هذا الخبر  
الذي هو في  
الكتاب

لا يَتَعَلَّقُ بِهِ قَدِيمٌ أَوْ آخِرٌ وَخُلَصَ لِلْحَادِثِ  
بِالْعَدَمِ لِلْحَالِ كَالْتَزَوُّجِ أَوْ غَنِيَّةٍ الْمُضَافِ عَنِ الْقَوْتِ  
الْقَائِمِ كَالسَّنَةِ وَالشَّهْرِ وَالْمَجْتَمِعِ إِلَى الْغُرُوبِ  
مُسَمًّى أَمَلَكُهُ الْيَوْمَ قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ كَذَا فِي أَمَلِكِهِ غَدًا  
إِذَا لَا يَعْقِلُ الْغَدُ بِدَوْنِ الْيَوْمِ فَكَانَ مِنْ ضَرُورَتِهِ  
**بَابُ الْيَمِينِ يَكُونُ فِيهَا الْوَقْتَانِ**  
لَوْ قَالَ إِنْ دَخَلْتُ فَأَنْتَ طَالِقٌ إِذَا دَخَلْتُ  
فَدَخَلْتُ مُبَانَةً ثُمَّ مَنُكُوحَةً لَمْ يَقَعْ لِفَقْدِ الْمَلِكِ عِنْدَ  
الْيَمِينِ الثَّانِيَةِ خِلَافُ إِنْ دَخَلْتُ دَارَيْنِ  
إِذَا لَعَقْتُ بِالْأَوَّلِ وَلَا تَزُولُ فَاشْبَهَ غَيْرَ الشَّرْطِ  
كَذَا لَوْ قَالَ إِنْ قَرَّبْتُكَ أَوْ قَرَّبْتُ أَعْتَقْتُ فَوَاللَّهِ  
لَا أَقْرَبُكَ وَقَرَّبَ بَعْدَ إِبْرَاهِيمَ لَمْ يَكُنْ مُوَلِيًّا لِمَا  
مَرُوفٌ لَا أَقْرَبُكَ إِلَّا مَرَّةً يَكُونُ مُوَلِيًّا بَعْدَ الْعَوْدِ

في هذا الخبر  
الذي هو في  
الكتاب

لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ قَدِيمٌ أَوْ آخِرٌ وَخُلَصَ لِلْحَادِثِ  
بِالْعَدَمِ لِلْحَالِ كَالْتَزَوُّجِ أَوْ غَنِيَّةٍ الْمُضَافِ عَنِ الْقَوْتِ  
الْقَائِمِ كَالسَّنَةِ وَالشَّهْرِ وَالْمَجْتَمِعِ إِلَى الْغُرُوبِ  
مُسَمًّى أَمَلَكُهُ الْيَوْمَ قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ كَذَا فِي أَمَلِكِهِ غَدًا  
إِذَا لَا يَعْقِلُ الْغَدُ بِدَوْنِ الْيَوْمِ فَكَانَ مِنْ ضَرُورَتِهِ  
**بَابُ الْيَمِينِ يَكُونُ فِيهَا الْوَقْتَانِ**  
لَوْ قَالَ إِنْ دَخَلْتُ فَأَنْتَ طَالِقٌ إِذَا دَخَلْتُ  
فَدَخَلْتُ مُبَانَةً ثُمَّ مَنُكُوحَةً لَمْ يَقَعْ لِفَقْدِ الْمَلِكِ عِنْدَ  
الْيَمِينِ الثَّانِيَةِ خِلَافُ إِنْ دَخَلْتُ دَارَيْنِ  
إِذَا لَعَقْتُ بِالْأَوَّلِ وَلَا تَزُولُ فَاشْبَهَ غَيْرَ الشَّرْطِ  
كَذَا لَوْ قَالَ إِنْ قَرَّبْتُكَ أَوْ قَرَّبْتُ أَعْتَقْتُ فَوَاللَّهِ  
لَا أَقْرَبُكَ وَقَرَّبَ بَعْدَ إِبْرَاهِيمَ لَمْ يَكُنْ مُوَلِيًّا لِمَا  
مَرُوفٌ لَا أَقْرَبُكَ إِلَّا مَرَّةً يَكُونُ مُوَلِيًّا بَعْدَ الْعَوْدِ

أبى علي الطلاق الفرد  
أبى علي قوله دارين الدارين



التَّامُّ لِهَذَا لَوْ كَرَّرَ التَّحْلِيلُ كَرَّرَ جَوَابَهُ وَلَا يَقَعُ فِي  
 أَنْ شَيْءٌ وَلَمْ تَشَأْ إِلَّا أَنْ يُقَدَّمَ الْجَزَاءُ وَيَكْرَهُ أَنْ  
**بَابُ الْحَنْثِ يَقَعُ بِأَحْرَيْنِ أَوْ بِأَحَدٍ**  
 لَوْ قَالَ أَنْ دَخَلْتُمَا دَارَيْنِ فَالشَّرْطُ عِنْدَ زَكْرٍ  
 بِهِمَا فَعَلْ كُلُّ فَرْدٍ فِي الْجَمْعِ كَانَ دَخَلْتُمَا هَذِهِ دَخَلْتُمَا  
 هَذِهِ وَعِنْدَ نَائِجَتٍ بِفَعْلٍ كُلُّ فَرْدٍ لِنَقَابِلِهِمَا <sup>بالاجتماع</sup> فِي فَرْجٍ مَعَهُ  
 حَتَّى لِنَقَابِلِ الْجَمْلِ مِثْلُ وَأَدْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ وَأَعْتَبِرْ  
 بَأَنْ أَكْتُمَا وَغَيْفَتَيْنِ فَلَوْلَا التَّقَابِلُ حَنْثٌ بِنَفْسِ  
 الشَّرْكَهْ كَمَا فِي دَغِيفًا كَذَا هَذِهِ وَهَذِهِ لِلْعُطْفِ الْمُغَيَّرِ  
 لِلْمُقَابِلَةِ لَكَ أَنْ لَبَسْتُمَا ثَوْبَيْنِ إِذَا جُمِعَ لِلْغُرُضِ وَمَا بِاللُّغْظِ  
 أَوْ لِي لَا يَلْزَمُ أَنْ تُطَوَّلَ ثَلَاثًا لَوْلَا تَقَابُلُ الثَّلَاثِ <sup>المذكور</sup>  
 بِكُلِّ فَرْدٍ لَعَاذَ كَرَّ الْعَدَدِ وَلَوْ قَالَ أَنْ دَخَلْتُ فَانْتِ  
 طَالَتْ وَعَلَى حُجٍّ وَذَا حُرٌّ أَنْ كَلَّمَ تَعَلَّقَ الْحُجَّ بِالْخَوْلِ كَالطَّلَا

كَمَا بَدَلُ

بِهِمَا فِي الْفَرْجِ

لِلْعُطْفِ أَوِ السَّبَبِ وَالْعُتْقُ بِالْكَلامِ حِذَا رِ الْغُورِ وَالْحُجْلُ  
 الشَّرْطُ <sup>ط</sup> الْأَوَّلُ لِلْعَقْدِ وَالثَّانِي لِلْحَلِّ كَمَا قِيلَ عَنْ مُحَمَّدٍ كَيْلًا  
 يُوقِفُ التَّامُّ وَإِنْ بَدَلَا بِالْجَزَاءِ تَعَلَّقَ الْحُجَّ بِالْكَلامِ  
 كَالْعَيْتِ كَيْلًا يُعْطَفُ مَعَ تَحْلِيلِ الْفِعْلِ وَتَرْكُ الْعُطْفِ  
 فِيمَا لَمْ يَنْ كَرِ الشَّرْطُ الثَّانِي لِحَاجَةِ التَّعْلِيلِ لِجَلَالِ  
 أَنْ دَخَلْتُ فَأَنْتِ حُرٌّ وَذَا حُرٌّ إِذَا لَوْ شَاءَ التَّعْلِيلُ  
 كَفَاهُ الْخَبَرُ الْأَوَّلُ وَالْمُضَافُ إِلَى الْوَقْتِ كَالْمُعَلَّقِ  
 بِالشَّرْطِ فِي الْجَمْعِ وَإِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ زَيْدٌ يَلْحَقُ الْمَلِكُ  
 فِي الصَّحِيحِ لِنَقْصَانِهِ إِبْطَالًا وَتَحْلِيلًا أَنْ تَمَّ تَعْلِيلُ الْعُطْفِ  
 مُغَيَّرٌ فِي حَقِّهِمَا مُقَرَّرٌ فِي حَقِّهِ وَمَشِيَّةٌ الْبَعْضُ أَعْرَاضٌ  
 كَعَدَمِهَا لَا يَلْزَمُ لِذَا الْفِّ وَلِذَا الْفِّ الْإِمَائَةُ لِفَقْدِ  
 الْمَلَأَمَةِ وَالْحَاجَةُ فِيمَا لَا يَلِي الْمَشِيَّةَ تَلَا بِمُ لَفْظًا  
 وَلَا بِأَعْطَفَ لِعَدَمِ الْمَغْيَرِ فَيُخَصَّصُ طَائِلُهُ لَشَرْطِ آخِرِ  
 أَوْ لَا يَلْزَمُ

ان دخلت الدار فامرأة طالق وعنده حُرٌّ  
 الكلام حال حال



إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ الْعُطْفَ مِثْلَهُ إِنْ دَخَلَ أَنْتَ طَالَتْ  
تَجْزِيَةُ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ التَّعْلِيْقَ لِأَمَّا الْأَضْمَارُ خِلَافَ  
وَأَنْتَ إِذَا أَحْسَنْتَ الْأَضْمَارَ فَتَجْزِي إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ

التَّقْدِيمَ خِلَافَ أَنْتَ طَالَتْ وَإِنْ دَخَلَ لِتَوْفِيقِهِ <sup>أَوْ تَجْزِيَةٍ</sup> <sup>حَسْبُ</sup> <sup>أَيُّ الْغَاءِ الْوَاوِ</sup>  
عَلَيْهَا أَوْ الْإِلْغَاءَ وَقِيلَ لَوْ نَوَى الْحَالُ يَدَيُّنَ <sup>لِوَاوِ الْحَالِ</sup>

**بَابُ الْيَمِينِ يَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْجَمَاعَةِ**

لَوْ قَالَ أَيُّ عِبْدِي ضَرَبْتُهُ فَمُوجَزٌ فَضَرَبَهُمْ  
مِيعَتُهُ <sup>وَاحِدٌ</sup> لِتَسَاوُلِهِ تَكْرَرًا وَآيٌ لِلْإِثْبَاتِ  
وَضَعًا وَالشَّرْطُ لِلنَّفْيِ لَالَةً وَمَا بِالذَّاتِ أَوْلى  
كَأَيُّ أَمْرَةٍ أَتَزَوَّجُهَا وَفِي أَيُّ عِبْدِي ضَرَبَكَ  
عَتَقَ كُلَّ ضَارِبٍ لِأَنَّهُ عَرَفَهَا بِالْوَصْفِ فَعَمِمَتْ

كَالْمَعْرِفِ بِاللَّامِ وَفِي الْأَوَّلِ مَا وَصَفَ التَّكْرَرُ لِأَنَّ الْفَعْلَ  
وَصَفَ الْفَاعِلَ لَا الْمَحَلَّ إِذَا الْعِلَّةُ أَوْلى مِنَ الشَّرْطِ <sup>أَيُّ الْمَفْعُولِ</sup>

لِذَا أَيُّ نِسَائِي شَيْئٌ طَلَّقَهَا أَوْ شَاءَتْ وَأَيُّ امْتِي  
زَوَّجْتَهَا أَوْ زَوَّجْتَ نَفْسَهَا وَمِنْ شَيْءٍ مِنْ نِسَائِي يَغْمُ  
الْكُلَّ عِنْدَهَا إِلَّا وَاحِدَةً عِنْدَهُ إِذَا بِالْفَتْحِ لِلتَّعْجِيمِ وَالْكَسْرِ  
لِلتَّبْعِيَّةِ فَاعْتَبِرْنَا فِي الْمَذْكُورِ فَمَا تَرَكَاهُ أَصْلٌ إِذَا التَّمْيِيزُ  
لَيْسَ تَجْزِيَةً فِي الْمَذْكُورِ وَمَا تَرَكَهُ وَصَفٌ فَكَانَ <sup>أَيُّ الْوَصْفِ وَهُوَ تَعْيِينٌ</sup>

أَوْلى وَمِنْ شَاءَتْ يَغْمُ الْعُيُومَ الْبَعْضُ بِالْوَصْفِ  
فَرُيْعَتُهَا طَلَّقَ نَفْسَكَ مِنْ ثَلَاثٍ مَا شِئْتَ وَدَلَّتْ عَلَى  
الْعُيُومِ فِي مَضْرُوبَتِهِ **بَابُ**

**الْحَلْفِ بِعَتَقٍ مَا فِي الْبَطْنِ** لَوْ قَالَ إِنْ وَلَدْتُ

وَلَدًا فَهُوَ حُرٌّ صَحَّ بِشَرْطِ الْمَلِكِ فِي لَزَامِ يَوْمِ الْحَلْفِ لِلْإِضَافَةِ  
إِلَى سَبَبِ الْمَلِكِ وَهُوَ وَلَا دَتُّهَا لَذَا الْعَبْدُ إِنْ وَلَدْتَ  
بَشَرًا الرِّشْدَةَ لِأَنَّ النَّسَبَ بَيْنَهَا وَهُوَ الْمَلِكُ بِالْأَمِّ  
وَقَدْ ذَكَرْتُ اقْتِضَاءَ لَذَا وَأَنْتَ فِي مَلِكِي بِشَرْطِ مَلِكِهِ <sup>أَيُّ الشَّرْطِ الْمَلِكِ</sup>



أَيُّ الْمَلِكِ وَلَا دَتُّهَا



يَوْمَ الْوَلَاةِ وَفِي يَوْمٍ فِي مِلْكِي بِشَرِّ مِلْكِي  
رِعَايَةً لِلنَّصِيبِ ثُمَّ لَا تَحُلْ عَنْهُ إِلَّا بِالْحَقِّ تَقْيِيدًا لِلْفِطْرِ  
بِالْمُطَّحِ كَتَقْيِيدِ الصَّرْبِ وَالْهَلَامِ وَالْجَمَاعِ بِالْحَيَوَةِ  
وَالذُّخُولِ عَلَيْهِ بِهَا وَيَقْصِدُ التَّعْظِيمَ حَتَّى لَوْ دَخَلَ  
لِرُفْعِ شَيْءٍ لَمْ يَحْنَثْ إِذْ صَحَّحَ اللَّفْظَ مَحَلِّيَّةً لِلْمَعْنَى  
وَهُوَ الْقُوَّةُ وَالْإِيلَامُ وَالْأَفْهَامُ الْعَادِيَّةُ وَالشَّهْوَةُ  
وَالْإِكْرَامُ لِهَذَا لَمْ يَحْنَثْ فِي أَوَّلِ عِبْدٍ يَدْخُلُ عَلَيْهِ بِالْمِيتَةِ  
بِخِلَافِ الشُّبْرَةِ وَالْمَسْرِ وَالْحَمْلِ وَالْغَيْسِلِ لَا تَحَادُ الْمَعْنَى  
لَا يُلْزَمُ أَنْ وَلَدَتْ وَلَدًا وَأَنْتَ طَالَتْ وَلَمْ أَنْ  
أَوْ أَشْتَرَيْتَ حَيْثُ لَمْ يَقْيِدْ بِالْحَيَوَةِ وَالْمِلْكِ لَا تَ  
الْمَحَلِّيَّةُ ثَابِتَةٌ فَصَحَّحَ اللَّفْظَ وَالتَّقْيِيدُ لِقَبُولِ الْجَزَاءِ  
لَا لِنَزْوَالِهِ إِذَا غَرَضُ الْمَنْعِ **بَابُ**

**الاستثناء في اليمين** طَالَتْ أَنْ كَلِمَتُهَا أَنْ يَتَقَدَّمَ  
يَعْنِي لِأَنْ يَتَقَدَّمَ

في الجماع في الحاشية  
حتى إذا كانت صفة وجوبها  
لم يحنث

نحوه في الحاشية  
في الجماع

أي بالجموع في الملة  
لأنه في الملة في الحاشية  
يقبل الجزاء وهو ما ينسب

يَنْزِلُ بِالْكَلَامِ قَبْلَ الْقُدُومِ لَا بَعْدَهُ وَطَالَتْ إِلَّا أَنْ  
يَقْدَمَ بِقُوَّةِ الْقُدُومِ فِي الْعَمْرِ تَجَوُّزًا بِأَلَا أَنْ فِيمَا  
يَتَوَقَّعُ عَنِ الْغَايَةِ وَفِيمَا لَا عَيْنَ الشَّرْطِ فَيَبْطُلُ بِالْقُدُومِ  
وَنَزَلَ بِقُوَّتِهِ فَهُوَ الْأَشْبَهُ بِالْحَقِيقَةِ وَإِلَّا أَنْ يَشَاءَ  
أَوْ يُرِيدُ أَوْ يُحِبُّ أَوْ يُرْضَى أَوْ يَهْوَى أَوْ يَكُ  
أَوْ يَبْدُو لَهُ غَيْرُ ذَلِكَ بِالْعَدَمِ فِي مَجْلِسِ الْعِلْمِ كَانَ  
لَمْ يَشَأْ لِأَنَّهُ جَوَابُ الْقَلْبِ وَالْعَبْرَةُ لِلْخَبَرِ دُونَ  
الْقَمِيرِ لِبَطُونَةٍ وَإِلَّا أَنْ أَشَاءَ أَوْ أَرِيدَ غَيْرَهُ بِالْعَدَمِ  
فِي الْعَمْرِ كَانَ لَمْ أَشَأْ كَذَا أَخَوَاتُهَا لِأَنَّ تَمْلِيكَ الْمَالِكِ  
مَحَالٌّ فَأَعْتَبِرْ تَعْلِيلًا لَوَمَاتٍ قَبْلَ أَنْ يَشَأَ غَيْرُهُ  
طَلَّقَتْ آخِرَ الْحَيَوَةِ لِتَحْقُوقِ الْعَدَمِ وَلَا تَرِثُ غَيْرُ  
الْمَذْخُولَةِ وَإِنْ فَرَلِ الْعَدَمُ الْعِلَّةُ مِثْلُهَا أَنْ لَمْ تَ  
الْبَصْرَةَ وَإِنْ طَلَّقَهَا أَوْ مَاتَتْ لَمْ يَقْعُرْ لِحَوَارِ الْمَشْيَةِ

المعنى في مسألة الأول

أي لا يتوق

القدم في مسألة الثاني

للمملك الطلاق

الجواب

الطلاق

الطلاق

العمل

للموصل

تلقية



بَعْدَهُ لَدَا لَوْ قَالَهُ لَا أَشَاءُ غَيْرَهُ خِلَافَ الْأَوَّلِيِّ فِي غَيْرِ  
 الْمُؤَقَّتَةِ لِفَوْتِهَا بِالْإِعْرَاضِ وَلَا يُلْزَمُ أَنْ أُبَيِّنَ  
 أَوْ كَرِهْتُ طَلَاكَ حَيْثُ يَقَعُ بِقَوْلِهِ أُبَيِّنُ أَوْ كَرِهْتُ  
 أَوْ لَا أَشَاءُ لِأَنَّهُ عُلِّقَ بِالْفِعْلِ وَقَدْ وَجِدَ وَهَذَا  
 عُلِّقَ بِالْعَدَمِ وَذَلِكَ بِالْمَوْتِ وَاعْتَبِرَ بِالسُّكُوتِ  
**بَابُ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْأَوَّلِيِّ وَالْآخِرِيِّ**  
 لَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ أَنْ دَخَلْتُ لَابِلٌ هَذِهِ الْآخِرَى  
 طَلَقْنَا بِدُخُولِهِ لِأَوَّلِي لِأَنَّهُ أَضْرَبَ عَنْ طَلَاكِ الْأَوَّلِيِّ  
 بِإِثْبَاتِهِ فِي الْآخِرَى إِذَا جُزِئَ أَهْمُ مِنَ الشَّرْطِ وَأَهْوَنُ  
 مِنَ الْيَمِينِ لَكِنَّ لَهَا الْإِثْبَاتُ لَا الرُّجُوعُ فَاشْبَهَ  
 تَقْدِيمَ الشَّرْطِ أَوْ تَكْرِيرَهُ لَا يُلْزَمُ بَلْ تَيَدُّ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ  
 الْجُزْأَ فَاعْتَبِرْ أَسْتَدْرَاكًا فِي الشَّرْطِ وَنَزَلَ بِالسُّبْقِ  
 وَلَا تَأْخِيرُ الْجُزْأَ لِصِحَّةِ الرُّجُوعِ قَبْلَهُ كَذَا فِي شَرْحِ  
 الْجُزْأِ

لا يثبت قبل أن يفعل  
 شيئا يرتفع في التعليق بعد  
 المشيئة وفي التعليق بالفعل  
 لا يمتنع  
 من هذا الآخر

وَلَا يَقَعُ كَذَا إِنْ شِئْتُ وَيَقَعُ مَا شِئْتَ لِأَنَّ هُنَا  
 تَمْلِكُ تَيْنَ ظَاهِرًا وَمُضْمَرًا فَتَقْدَرُ النُّزُولُ بِالْقَبُولِ  
 لَا يُلْزَمُ الدُّخُولُ لِعَدَمِ التَّقْدِيرِ وَلَا الْيَمِينَانِ إِذَا تَمْلِكُ  
 وَاحِدٌ وَقَبُولُ بَعْضِهِ إِعْرَاضٌ وَلَوْ قَالَ بَلْ هُنَا  
 طَالِقٌ تَجَزَّيَ فِي الْآخِرَى دُونَ الْأَوَّلِيِّ وَيَنْعَكُسُ  
 بِتَأْخِيرِ الشَّرْطِ لِإِبْدَالِ التَّعْلِيلِ بِالتَّجْزِئَةِ وَغَلَسَتْ  
 فَالْآخِرَى كَالأَوَّلَى فِي الْعَدَدِ وَالْوَصْفِ إِلَّا أَنْ يُفْرَدَ  
 بِالْخَبَرِ فَيَسْتَقِلَّ وَفِي وَاحِدَةٍ لَا بَلْ ثَلَاثَانِ آخِرُ الشَّرْطِ  
 تَجَزَّيَ الْوَاحِدَةُ وَتَعْلَقَ الْبَاقِي وَإِنْ قَدَّمَ نَزَلَ الْكُلُّ  
 عِنْدَ الشَّرْطِ بِمَا يَسِرُّ خِلَافَ الْوَاقِعِ لِأَنَّ لَا بَلْ  
 لِلْإِبْدَالِ فَالتَّعْلِيلُ مُعَادٌ أَوْ بَلَا وَاسْطَةُ وَالْأَوَّلِيُّ التَّقْوِيرُ  
 فَتَرْتَبُ النُّزُولُ وَلَوْ تَوَيَّ صَدَقَ فِيمَا عَلَيْهِ دُونَ  
 مَا لَمْ فِي الْجَمْعِ **بَابُ التَّمْيِيزِ فِي الْهَدْمِ وَالْكَسْرِ وَالنَّفْضِ**

في الجمع الكبير هدم الحائط وكسر  
 إذا ما أمرت إلى هدم جداره  
 وتقصير ما مشرف في قرانه  
 فما يترقىها وهو هادم بعضه  
 وناقضه والكسر شق جداره



هُذِمَ الْيَأْبُطُ أَوْ نَقِضَ بِالرَّفْعِ الْمَفْعُولُ لِلْأَسْمِ لِأَنَّهُ  
 أَبْطَلَ الْبِنَاءَ وَالتَّأْلِيفَ وَكَسَرَهُ بِرَفْعِ بَعْضِهِ لَأَنَّهُ  
 تَقَوَّيْتُ الصَّحَّةَ وَلَا عِبْرَةَ بِرَفْعِ لَبَنَةٍ وَخَوَّهَا لَأَنَّهُ  
 خَذَشَ وَتَعْتَبِرُ نَبْتُهُ فِي التَّغْلِيطِ دُونَ التَّخْفِيفِ  
**بَابُ الْيَمِينِ تَشْتِي فِيهِ مَا صَنَفَ**  
 لَوْ قَالَ إِنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ الرَّجُلُ فَأَذَاهُ فِيهِ صَبِيٌّ  
 لَمْ يَحْتِجْ لِلْإِسْتِثْنَاءِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلذَّاتِ حَتَّى دَخَلَ الْخَصِيَّ  
 وَالصَّبِيَّ فِي آيَةِ الْمَوَارِيثِ وَتَحْمِينِهِ لَا أَكْمَرُ رَجُلًا  
 وَلَوْ كَانَ فِيهِ امْرَأَةٌ أَوْ رَجُلَانِ حَتَّى لَأَنَّهُ غَيْرُ الْمُسْتَشْنَى  
 إِذْ هُوَ نَكْرَةٌ فِي الْإِثْبَاتِ وَلَوْ كَانَ فِيهِ عَرُضٌ أَوْ شَاءَ  
 لَمْ يَحْتِجْ لِأَنَّهُ الْمَحْلُوفُ جِنْسُ الْمُسْتَشْنَى فِي الْكُلِّ وَغَيْرِ  
 الْإِنْسَانِ تَبَعٌ لَا جَانِسَهُ فِيهِ وَلَوْ قَالَ الْإِنْسَانُ يَحْتِجُ  
 بِمَاعَدَا الْعَرُضِ لِأَنَّهُ الْجِنَاسُ فِي كَيْفِيَّةِ الْحَيَوَانِ إِذَا مَاعَدَا

يَكْلَمُ

دُونَهُ فِي حَاجَةِ السَّكَنِ وَلَوْ قَالَ أَلَا تُؤْتِي أَوْشِيَّ  
 حَتَّى بِالْأَسْوَاقِ الْبَيْوتُ فَإِنَّهَا لَبُنِي  
 لَهَا بَلْ تَنْفِي عَنْهَا وَلَوْ قَالَ إِنْ كُنْتُ أَمْلِكُ الْخَمْسِينَ  
 دَرَاهِمًا حَتَّى بِهَا الزُّكُوفُ دُونَ غَيْرِهِ لِأَنَّهُ الْمُسْتَشْنَى  
 مِنْهُ الْمَالُ عُرْفًا وَمُطْلَقًا لِلزُّكُوفِ كَمَا فِي النَّفْيِ  
 بِالْيَمِينِ أَوْ الْإِجَابِ بِالذُّرِّ وَالْعُمُومِ فِي الْوَصِيَّةِ  
 وَالْأَمَانِ لِلْحَاجَةِ أَوْ الْغَنِيِّ قَرَّرَ فِيهِ جِنَاسٌ  
 الصَّدَقَةُ الْمُسْتَشْنَى فِي الْمَقْصُودِ وَلَا يَحْتِجُ الْمُسْتَشْنَى  
 أَوْ عَدَدَهُ إِذَا الْمَحْلُوفُ غَيْرُهُ لِهَذَا لَوْ قَالَ إِنْ كَانَتْ  
 هَذِهِ الْأَحْنُطَةُ وَهِيَ حَنْطَةٌ وَتَمُرٌ لَمْ يَحْتِجْ وَلَهُ  
 نَبْتُهُ مَا لَمْ يَكُنْ بَابُ **الْحَثِّ فِي التَّقَاضِي**  
 لَوْ قَالَ إِنْ لَمْ أَقْبِضْ الْمِائَةَ أَوْ الدَّرَاهِمَ الَّتِي  
 عَلَيْكَ فَاخْذِ بِهَا وَكَيْفَ مِنْ جَوْنٍ عَرُضًا بَرَادَ



الايفاء بالقصاص حيب خلاف ان لم اتزن  
او در ايهم قضاء او في كيس رد فارتجنا  
للاخص وهو جنس الدين حيث لا يعم القيد  
والشواهد كما في البيض والطبخ والفوريات لو قال ان

اخذتها اليوم درهما دون درهم فالشرط قبض الماله  
متفرقا اذ هي المكنت ورد النهج والزيف

ينقض لقضاء صونا للوصف دون الحث والبر  
للتعذر كعتق المكاتب وفك الحبس خلاف لسوق

والرصاص لانها ليست بدرهم فلا قضاء لهذا يجوز  
بهما في الصريف والسلم اصلا وفي غيرها

بلا رضا بخلاف الزئوف والمستحقة فيهما  
كالسوق وفي غيرها كالزئوف لان قبضة موقوف

وبدله مملوك فبطلت بقوت القبض وصح غيرها  
والصرف

المنهج الذي قد ورد في قبضه ويصل الذي  
الغلبة فيه للقبض اعراب تنهية عن الازهر  
وعن الاعراب المظلل السكة وعن الجاني  
درهم منهج اي منهج قول اجده بالنون  
الالة قاله المطري

السوق بالقبض اذ من المهرج وعن الكرخ السوق  
عنده ما كان الصفر او النحاس هو الغالب لا اكثر  
وفي الرسالة الوسقة البهر جدا اذ اغلبها النحاس  
لم تؤخذ واما السوق فمما اخذها لانها فلوس  
ويصل ما يعرب اسد نو قاله المطري

والايفاء بالقصاص حيب خلاف ان لم اتزن  
او در ايهم قضاء او في كيس رد فارتجنا  
للاخص وهو جنس الدين حيث لا يعم القيد  
والشواهد كما في البيض والطبخ والفوريات لو قال ان

جسم مستوف اي ريف  
وكل ما كان على هذا المثال  
فهو مستوف الاول الاربعة  
لغير جات نوادر وهي  
سوق وقدوس ودرهم  
وسوق فانها تفرق وتجمع  
قاله الجوهري

الارواح الدخ السبع المرح

ار قبض المستوف في الصرف السليم

والصرف

ملك البدل ولا عينة بتفرق النقليات في مجلس الضمة  
قرينةا حلف لا يلبس ولا يركب او لا يسكن  
فاخذ في النزع والنزول والنقلة وفي ان اخذ  
منها يحنث بالبعض وفاء بمن والمطلق للادنى  
وانه لا يقبل التفرق فلا يشترط وذكر دون درهم  
كيلا يحنث بالكل **باب العين يكون فيها**

**الوقت** لو قال ان دخلت ان كلمت فانت  
حر فالشرط الكلام او لا لانه اعترض على الشرط

بلا عطف فقديم ليصير الاول جزاء بلا فاء او جعل  
وقتا لا اول كان دخلت اذا جاء غدا لئلا لو بداء

بالجزاء فحول لا بعد ووسط الجزاء فالثاني  
للعقد والاول للحل وله نية التقدير لا مكانه بدرج

الفاء ايفاء للثمة وقيل لا حول الا للترتيب

للضمة

الملك

الادنى

العين

الوقت

الشرط

الاول

الارواح

الكلام



العادى كان شرب ان اكلت كذا ان دخلت  
 ان دخلت مرة دار واحدة حنت مرة أين كان  
 الجزاء حملا على التاكيد بخلاف جر وحسبانه لزم  
 لذل فلغا الثاني فقطع الشرط والاستثناء وهما  
 لغا بعد لعدم الفائدة والضرورة وقيل فارقها  
 بالعطف فلو قلب الوضع انقلب الحكم **باب**  
**اليمين تقع على مرة او مرتين** لو قال كل امرأة  
 اتزوج او تدخل في طلق يعم الحث كل فرد ولا  
 يتكرر فيه وفي كلما يعم ويتكرر لما عرف كل في  
 التزوج ابدا وفي غيره الى الثالث اذا المصحح ثم  
 الاضافة وهنا الحل القائم كذا فهي حرة وزوجها  
 ولدها وعبد من عبيدي بعتهن والازواج من  
 اولاد بعدهن لان المضاي والكناية يعرف

في دارين

لان الاحوال

الطلاق

بالمضاي اليه والمكني عنه فعيما بعمومها ويعتق  
 عبد في كل استقلاله نكرة في الاشياء والعطف  
 بالخبر الوصف او على الطالق لا المرأة وعموم  
 ضرورة الكناية لا يعده وبعد الدخالات في  
 كلما لعموم الفعل المتعلقة به ولو قال كل دار  
 ادخلها فعلى حجة ودخل دورا يجب واحدة  
 الا ان يزيد بها فيجب بعد الدور لان كلا يعم  
 الدار الدخول فتعدد الجزاء يكون بالاصات  
 بها وفي كلما دخلت دارا واحدة من هاتين يجب  
 بعد الدخالات لما حر كذا بزيادة ان ضربت  
 وضرب اخر لان اليمين التامة جزاء الدخول  
 فتعقد بعدد ويحل الكل بالضرب مرة كذا  
 فعلى يمين او نذر او طلاق او عهد الله او دعت



او هو يهودي او برقي من الاسلام ولو قال فوالله  
 واشهد او اعزم او اقسر او اخلف لا يضربك  
 اتحد الخث لان تمام اليمين في الاولى بما قبله  
 وانه متكرر وفي الثانية بما بعده وهو متحد  
 واعتبر بما لم يذكر الضرب باب  
 اليمين تقع ايلاء في موضعين  
 لو قال كلما دخلت فوالله لا اقربك ولم اقربك والله  
 تعدد الايلاء عدة الدخالات لانه في المعنى تعلقت  
 بيمين الطلاق بشرط متكرر ويحد الخث  
 لا اتحاد لاشتمال ليل التفاضل ثبوت الطلاق دون  
 الكفارة بايلاء الذي عكس الاجنبية وتعدد الايلاء  
 دون الجزاء في كلما دخلت فذا جزم ان قرئت للكفارة  
 حكم الفسخ فلا يتضمنه اليمين بخلاف الطلاق

والكفارة

كلما كلمت احدهذين ايا ان يكلمها معا فيتحذ  
 الايلاء ايضا ولو قال سرتين اذا جاء غد فوالله  
 لا اقربك تعددت الكفارة لتعدد الاسم واتحد  
 الايلاء لاتحاد المدة ولو قال في الثانية بعد غد  
 تعددت التعدادها كذا فعلى يمين ان قرئت  
 او فان قرئت فعلى يمين لما شرط ولو قال فقرئت  
 لا ينزل ما لم يترتب للعطف وفي ان قرئت فان  
 طلق كلما دخلت ليس بمؤلف لان له مدفعا بالترك  
 او يحمل الغير بخلاف فكل مملوك احلك جز ولو  
 اخر الجزاء كان مؤلفا لا غيرا **باب**  
**الخث بالخلف** لو طلق لا يحلف خث بالتعليق  
 لوجود الزكن دون الاضافة لعدمه الا ان  
 باعمال القلب او عني الشهر في ذوات الشهر لانه

ويعاد

وهو الشرط والجزاء



مَسْتَعْلٍ فِي التَّحْلِيلِ أَوْ بَيَانِ وَقْتِ السُّنَّةِ فَلَا  
 يَتِمُّ حُضْرُ التَّعْلِيلِ لِهَذَا لَمْ يَحْنُثْ بِتَعْلِيلِ  
 الطَّلَاقِ بِالتَّطْلِيلِ لِاحْتِمَالِ حِكَايَةِ الْوَاقِعِ وَلَا بَيَانِ  
 أَذِيَتْ فَانْتِ حُرٌّ وَإِنْ عَجَزَتْ فَانْتِ دَقِيقٌ  
 لِأَنَّهُ تَقِيرُ الْكِتَابَةَ وَلَا يَأْتِي حُضْرُ حَيْضَةٍ  
 أَوْ عَشْرِينَ حَيْضَةً لِاحْتِمَالِ تَقِيرِ السُّنَّةِ لَا يَلُومُ أَرَعَتْ  
 إِنْ حُضِرَتْ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ تَقِيرُ الْبَدْعِ لِتَنَوُّعِهِ  
 وَتَعَذُّرِ التَّعْيِينِ فَتَحْضُرُ تَعْلِيلًا وَلَا أَنْ طَلَعَتْ  
 الشَّمْسُ لِأَنَّ الْحَمْلَ وَالْمَنَعَ ثَمَرَةً فَتَمُّ الرُّكْنِ دُونَهَا  
 ثُمَّ وَانَّهُ وَالرَّحْمَنُ يَمِينَانِ فِي الْأَظْهَرِ وَالْوَاوُ لِلْعُطْفِ  
 لِتَوَقُّفِهِ عَلَيْهِ دُونَ الْقِيمِ وَوَانَّهُ الرَّحْمَنُ وَاحِدَةٌ  
 جَمَلًا عَلَى الشُّعْبِ لِذَا هَذَا فِي تَكْرَرِ اسْمِهِ وَقِيلَ تَعْلِيلًا  
 مُطْلَقًا وَلِهَ نَيْتُهُ إِلَّا أَنْ يَتَمَّ قِيَرْدُ قَضَاءِ

تكرير

**بَابُ — الْيَمِينِ فِي الْخَبَرِ وَالْبَيَانِ لَوْ مَالِ**  
 أَنْ أَخْبَرَ تَيْحَانُ زَيْدًا قَدِيمَ فَكَذَا حَنْثُ الْكَذِبِ  
 كَذَا أَنْ كَتَبَتْ أَيْ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ وَفِي بَشْرَتِي أَوْ عَلِمْتَنِي  
 يَشْتَرُطُ الصِّدْقُ وَجَهْلُ الْخَالِفِ لِأَنَّ الرُّكْنَ  
 فِي الْأَوَّلَيْنِ الدَّالُّ عَلَى الْمَخْبَرِ وَجَمْعُ الْحُرُوفِ وَفِي  
 الْآخِرَيْنِ إِفَادَةُ الْبَشْرَةِ وَالْعِلْمِ خِلَافَ مَا لَوْ قَالَ بَقُولُهُ  
 لِأَنَّ بَاءَ الْأَصَاقِ تَقْضِي الْوُجُودِ وَهُوَ بِالْصِّدْقِ  
 وَيَحْنُثُ بِالْإِيمَاءِ فِي أَعْلَمْتَنِي وَبِالْكِتَابِ وَالرَّسُولِ  
 فِي الْكَلِّ وَبِقَوْلِهِ الْحَجْرُ ذَهَبٌ فِي أَخْبَرَ تَيْحَانُ عَلِمْتَنِي  
 وَلَا يَحْمِلُ عَلَى الْخَبَرِ إِذَا شَرَطَ الْمَحَالَّ لِلنَّفْيِ خِلَافَ  
 نِكَاحِ الْأَمِّ لِلْإِمَّاكِ لَفْعَةً **بَابُ — الْحَنْثِ بِالْفِعْلِ**  
**وَالْوَقْتِ** طَالِبٌ فِي الدَّارِ تَجْزِي لِلْإِضَافَةِ إِلَى الْوُجُودِ  
 وَفِي دُخُولِكَ تَعْلِيلٌ عَلَيْهِ لِلْإِضَافَةِ إِلَى الْمَعْدُومِ وَجَمَلًا



في الخبر

على القرآن في غير الظرف حتى لغا طالق في تزوجك  
وفي حيصتك تعلقت على الطهر وفي حيفك على روية  
الدم ان امتدت ثلثا لانها بالتياء للكامل وبرو  
للدور ولونوى اضماد الفعل او العكس في هاتين  
صرق فيما عليه لاله وفي ثلثة ايام تحيز وفي  
مجي ثلثة ايام تعلقت على الفجر الثالث لان المضاف  
الى الوقت يقع باوله والى الفعل باخيره دليله في غد  
وفي ثلاث دلات لا يلزم طلق في ثلثة ايام اذ يقع  
لا يمتد فاقضى التفريق خلاف الوصف وفي مضي  
ثلثة ايام على حال الثلثة وذلك بالغروب ان حلف  
ليلا ومثل حينها ان حلف نهارا **باب**  
**اليقين بعق الاول واستثناء الوسط**  
لوقل اول عبيد سائله حر فلك عبيد بن

يقع باول الغد

بعق الثالث

المشقة

ثم عبيدا لم يحنث لفقد التفرد في المشقة والسبق  
في الفرد بخلاف العكس عكس اول عبيدين  
لا يلزم كل عبيد املاكه او لا اذ لو لا الغاء وصف  
لغاك والتفرد اولى بالغاء لقيامه حكما لكل  
لذا املاكه واجدا لانه مناوب لا مغير وحقه الكسر  
كما في نسخة والنصب لا يتبع الفاشي دون الحال  
الا ان يعنيه فيتعين لثالث كما في وجه اذ في التفرد  
في الحالة والواحد لتفرد الذات ولو ملك عبدا نصفيا  
عق العبد اذ لا يضم فلم يفت التفرد كضميها  
الامة والشروط الا افراد بالاسم ولهذا الوفا  
لا قول دارج وحاسر او نابل وناسب فاجتمعوا  
اخذوا بخلاف اول كبر املاكه هدي لانه بالقسم  
صار جزا فقات لاسم ولو قال طلع املاكه حر لا

انحر ذلك عبيد من عبيد عكس الاول

انصب على التميز

انساب منابه ارقام مقامه

انساب اكثر

ار للعتق

ار حال كونه

ار باسم الاول

ار لا يزوج

ار لا يحنث



الْمُوسَطَ عَتَقَ لِأَوَّلِ حَيْثُ مَلَكَهَ وَالثَّانِي حَيْثُ مَلَكَهَ  
الرَّابِعَ هَلَمْ يُعْتَقَ لِنِصْفِ الْأَوَّلِ حُكْمًا لِلصَّدْرِ يَقِينًا

وَيُوقَفُ الْبَاقِي لَوْفِ الْأَوَسْطِيَّةِ فَيَرْزُلُ بِالْمَوْتِ <sup>وَيُوقَفُ</sup> <sup>أمر الموت المولي</sup>

عَنْ شَفِيعٍ وَيُحْتَبَرُ بِهِ عَنْ وَثَرٍ وَيُقْتَصَرُ وَقِيلَ عِنْدَهُ <sup>أمر يثبت</sup>

أَصْلُهُ الشُّبُهَاتُ إِذَا الْمَوْتُ مُعْرِفٌ أَنْ كَانَ الشُّبُهَاتُ <sup>أمر الاستقناء</sup>

تَكَلَّمَ بِالْبَاقِي لِأَنَّ كَانَ أَخْرَاجًا وَلَوْ مَلَكَ عَبْدًا مُعْتَقًا

عَتَقُوا كَذَا إِلَّا بِالْآخِرِ كَذَا إِلَّا الْأَوَّلُ فِي عَكْسِهِ فَالْفَرْدُ

السَّابِقُ أَوَّلُ وَالْآخِرُ آخِرُ وَيَبْتَغِي مَتَسَاوِينَ أَوْ سَطْرًا

**بَابُ الْجَنَسِ يَقَعُ بِالْوَاحِدِ أَوِ الْثَنَيْنِ** <sup>و</sup>

حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ ذَا أَوْ ذَا فَخِنْتُهُ بِالْأَوَّلِ أَوِ الْآخِرِينَ

وَفِي عَكْسِهِ بِالْآخِرِ أَوِ الْأَوَّلِينَ إِذَا الْوَأْوِلُ لِلْجَمْعِ وَأَوْ

بَعْنَى وَلَا لَتَنَاوِلَهَا نَكْلَةً فِي النَّفْيِ خِلَافَ ذَا آخِرٍ

أَوْ ذَا فِي الْأَظْهَرِ لِأَنَّهَا تَخَصُّ فِي الْإِثْبَاتِ فَاشْبَهَ <sup>وَذَا</sup>

أَحَدُكُمَا حَيْرٌ وَذَا أَوِ الْخَبَرِ مُعَادٌ مَعَهُ لَاهُنَا <sup>إعادة</sup>

فَأَفْرَدَ الْمُعْطُوفَ بِعَيْتٍ كَمَا أَفْرَدَ بِالنِّصْفِ

فِي تَطْيِيرِهِ فِي الْإِقْرَارِ وَفِي أَنْ وَلَدَتْمَا يَشْتَرِطُ

وَلَدَتْهُمَا رِعَايَةً لِلْحَقِيقَةِ كَذَا أَنْ حَضَمًا

وَأَنْ زَادَ وَلَدًا أَوْ حَيْضَةً يَحْتَسِبُ بِالْفَرْدِ لِأَنَّهُ

تَدْيُضَافُ إِلَى الْمُشْتَرِكِ بِدَلِيلِ نَسِيَا جَوْهَرًا تَخْرُجُ

مِنْهَا اللَّوْلُو وَالْمَرْجَانُ وَالْمَجَازُ أَوْ فِي الْغَوِي

وَالْمَحَالِّ فَلَوْ عَلَّقَ طَلَاقَ أَرْبَعٍ بِحَيْضَتَيْنِ وَصَدَقَ <sup>الزوج</sup>

الْفَرْدُ أَوْ الْمُشْتَرِكُ لَمْ يَقَعِ لِأَنَّ حَيْضَةَ الْكُلِّ شَرْطُ

وَأَنْ صَدَقَ الثَّلَاثُ <sup>ثلاثاء</sup> تَطْلُقُ الْمَلَائِكَةُ حَسْبَ

لِلْمَالِ لَشَرْطٍ فِي حَقِّهَا وَنَهَى <sup>دونهن</sup> فِي أَنْ حَضَمَتْ حَيْضَةً

يَطْلُقُ الْكُلَّ بِخَبَرِ الْفَرْدِ <sup>أمر الزوج</sup> أَنْ صَدَقَ وَالْ

طَلُقَ الْمُخْبِرَةُ حَسْبَ لِأَنَّهَا أَمِينَةٌ فِي حَقِّهَا



دُونَهُ فِيمَا لَا يَخْتَصُّ بِالْحَيْضِ كَتَعْلِيْقِ غَيْرِ الطَّلَاقِ  
حق الزوج  
 بخلاف الحُرْمَةِ والعِدَّةِ وَجَوَابُ كُلِّمَا فِي حُضْنِ ظَاهِرٍ  
 وَفِي حَيْضَةٍ تَطْلُقُ الْمَصْدَقَةُ فَرْدًا أَوِ الْغَيْرُ مَشْنَى وَالْمَصْدَقَةُ قَتَانِ  
 مَشْنَى وَالْغَيْرُ ثَلَاثًا مَأْمَرًا وَفِي وَلَدَتُهَا وَلَدًا إِنْ وَلَدَتْ لِأَوَّلَى  
أمر المأذنة  
 فَالْأُخْرَى فَالْأَوَّلَى فَلَا أُخْرَى تَطْلُقُ لِأَوَّلَى ثِنْتَيْنِ  
 إِلَّا أَنْ يَعْلَقَ بَعْدَهُمَا فَتَطْلُقُ أُخْرَى بِوَلَادَتِهَا ثَانِيًا  
أمر العلوق  
 إِذَا الْوُطئَ رَجْعَةً وَالْأُخْرَى ثَلَاثًا إِنْ يَخْتَلِفُ  
أمر عطف على ثنتين  
 الْبَطْنُ فَتَطْلُقُ بِوَلَادَةِ لِأَوَّلَى أَوْ لَدُونِ وَلَدَتِهَا  
أمر عمة أو واحدة  
 لِقِرَانِهِ أَنْقِصَاءُ الْعِدَّةِ وَلَا يَحُجُّ وَلَدُهَا الثَّانِي  
أمر لقمان وقوع الطلاق  
 لِلْعُلُوقِ بَعْلَةً وَلَوْ عَلِقَ بِهِ الثَّلَاثُ السَّتِي وَلَدَتْ  
أمر بطلان  
 ثَلَاثًا تَطْلُقُ ثَلَاثًا فِي الْأَظْهَارِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ إِنْ اخْتَلَفَ الْبَطْنُ  
 فَلَا إِنْ كُلَّ وَلَدٍ رَجْعَةً وَإِنْ اتَّجَدَ تَقَعُ وَاحِدَةً  
 عِنْدَ لِأَوَّلَى وَأُخْرَى بَعْدَ الطَّهْرِ فِي الْمَلِكِ لِأَنَّ عِنْدَ سَنَةِ  
الأول

الْحَالِ وَأَحِلَّةٌ وَالنَّفَاسُ مِنَ الْأَخِيرِ وَبِهِ لَا نَقْضًا  
أمر ولد الآخر  
**بَابُ الْحَنْثِ يَقَعُ عِنْدَ التَّكَلُّمِ أَوْ بِالْحَيْضِ**  
 عُلُقَ طَلْقَتَيْنِ بِالْوِلَادَةِ وَطَلْقَةٍ يَكُونُ مَا تَلِيهِ ذَكَرًا  
 فَوَلَدَتْهُ طَلَّقَتْ ثَلَاثًا بِإِجْلَالِ الْيَمِينِ وَإِنْ كَانَ  
 عُلُقَ الطَّلْقَةِ يَكُونُ مَا فِي الْبَطْنِ ذَكَرًا طَلَّقَتْ وَاحِدَةً  
 لِأَنَّهُ تَحْجِزُ لِقِيَامِ الذَّكُورَةِ وَقَدْ خَلَفَ خِلَافُهَا  
التعليق بالموجود  
 الذَّكَرُ فَبَطُلَ الْمُعْلَقُ بِالْوِلَادَةِ لِقِرَانِهِ لَا نَقْضًا كَمَا تَطْلُقُ  
أمر لها إذا ولدت فانت طالق ثنتين  
 الْأُخْرَى لَوْ كَانَ مَعَهُ أَثْنَى إِذَا الشَّرْطُ لَوْنُ الْجَمْعِ ذَكَرًا  
أمر الآخر  
 فَذَاكَ كَانَ كَانَ الدَّخْلُ رَجُلًا وَذَا كَانَ كَانَ فِيهَا رَجُلٌ  
مسألة الأولى  
 لَا يُلْزَمُ إِنْ كَانَ فِي عِلْمِ اللَّهِ قَدْ وَصَفَهُ إِذَا الْقُدُومُ مَعْرِفٌ  
 وَالْوِلَادَةُ لَا إِمْكَانِيهِ بِالشَّقِّ وَلَوْ عَلِقَ طَلْقَةً بِنِصْفِ  
أمر في المسألة الثانية تعريف الولد  
 حَيْضَةٍ وَأُخْرَى بِبَاقِيهَا وَقَعَتْ إِذَا طَهَّرَتْ كَالْمُعْلَقِ  
أمر طلقه أخرى  
 بِكُلِّهَا لِعَدَمِ التَّجْزِئِ لَا يَعْصِي الْخَمْسَةَ كَقَوْلِ زُفَرِيٍّ  
الحيض



لتفاوت الدُّور وتصدق عليه <sup>دليلاً</sup> إن أخبرت  
 في وقت الوقوع للأمانة لا بعد انقضاءه <sup>الزوج</sup> للأمانة  
 بعد الحجر كما في الوكيل والمؤبى والمراجع ومن له  
 الخيار حتى لو قالت هنا طهرت ثم حضت أو لم تحض  
 بالحيض حضت وطهرت لم تصدق بخلاف  
 العكس ولو حلف لا يكلمه يوماً يشركه كلامه  
 إلى مثل ساعته إن حلف نهاراً ولا إلى الغروب  
 لأنه لا إخراج ما عداه بخلاف إجابة قرينة  
 دخول غير المذكور ضرورة المذکور  
**باب اليمين في اللبس والدخول**  
 حلف لا يدخل هذه الدار فخرت فدخل حنت  
 لبقاء الاسم بخلاف المتكبر إذا غاب يعرف  
 بالوصف ثم الشك هنا في البطان وثمة في الثوب

أو كذا اليوم

أثر

واعتبر بما لو أعتم أو أئزر في يمين اللبس وإن حلت  
 حماماً أو بستاناً أو مسجداً فدخل لم يحنث لزوال الاسم  
 كخراب البيت لأنه لما يثبت فيه واعتبر بيمين  
 الأثبات بخلاف ما لو أشار ولم يسم ببقاء المشرق  
 كذا لو اعتدت داراً إذا العائد يصنع غير هذا  
 لو قطع البساط خرجاً أو الملحفة قميصاً لم يحنث  
 أبداً ولو خيطاً جانباً لم يقطع حنت بعد  
 الفتق لأنه أزال المانع فيعود بالسبب <sup>الفتق</sup> الأول  
 فالوصف يراعى في الغائب جزئاً وفي الحاضر كان  
 شرطاً كان دخلت رابطة أو دأبها كذا رك  
 هذه ولا يسم يراعى فيهما والعائد يصنع غير الأول  
 وبغير عينه **باب اليمين في المساومة**  
 حلف لا يشتريه بعشرة حنت بأحد عشر ولو حلف



ار العشرة المطلقة  
وهي العشرة وما فوقها

البائع لم يحنت به لان مراد المشتري المطلقة  
ومراد البائع المفرقة وهو العرف ولو اشترى او باع  
بتسعة لم يحنت لان المشتري يستنقص والبائع  
ان كان مستريدا لكن لا حنت بالغرض بل المسمى  
لكن خليف لا يخرج من الباب او لا يضرب  
سوطا او لا يشترى بفلس او لينغدينه اليوم بالف  
فخرج من السطح وضرب بعصا واشترى دينار  
وعدي برغيف مشتري بالف لم يحنت كذا تسعة  
ودينار او ثوب وبالعرف يخص ولا يزداد حتى  
خص الرأس مما يلبس ولم يزد الملك في تعليق  
طلاق الأجنبية بالدخول ولو قال عشرة حتى يزيد  
وزاد او نقص لم يحنت لوجود الغاية او فقد الاسم  
بخلاف الزيادة او بالشرح حيث يحنت بالزيادة

بالعشرة  
حالف البائع بعشرة

من نوع  
ار العشرة

ولتحول العشرة من القدر الى المنتهى حذرا لثنا  
النوع ولا كذا لك في الغاية وتسعة ودينار زائد  
للتجاسر استحسننا كما في الزكوة والشفعة ولا كراه  
ولا ايفاء ناقص لعدجه قياسا كما في الدعوى  
والشهادة والقسمة والوكالة فروعها الباقل وحتى  
تنقصني لكن لا يلزم من الكثرة والزيادة الاسم ففارق  
ما مر ولو سامة بالف وحلف لا يحط منه حنت  
بنفس الجواب باقل صرفا الى التسمية  
بقريضة السوم ولو قال من لقن لم يحنت  
قبل القبول ولا يحط الكل بعدله لانه تنقص  
الواجب وضعا لهذا اخذ الشفيع ورجع  
الوكيل بالكل في حط الكل وبالباق في البعض  
ويحنت حط البعض وبعده ولو بعد القبض

من نوع  
ار العشرة  
سائمة

وكذا لو حلف لا يشترى بعشرة لا باقل او انقص  
فاشترى بعشرة  
لانه لا يوجد اسم العشرة لا حنت قياسا

تنقصني

الوصل



على كونه بها حين أصل وإن لم يره إلا أن يطلق  
 أو ينوي الحقيقة ولا يضحى بها على الذبح حقيقة  
 إلا أن يعنى الكون والمرجح العرف ولا يتزوج  
 الأم على الفاسد ولا يطلقها على المتاركة عنده  
 للإنعقاد وعلى التلفظ عندها لأنه المكن كما في بيع  
 الحر لا يلزم الأجنبية لأن كان الحقيقة ولا الجواز  
 والجماد لأنه لا ينعقد في غير المحل ولا التي تحت  
 بنكاح فاسد لأن المتاركة مجاز ظاهر فكان أولى  
 وقيل هذا عنده **باب الحنث في وقت قبل**  
**الفعل المخلف عليه** لو نذر بصوم يوم قدوم  
 زيد فقدم بعد الأكل أو الزوال لم يحث شيء  
 ولو حلف ليصوم منه لزمته الكفارة لأن القديم  
 كالشروط وطها كالمرسل عنده فلغا النذر لفوت القرية  
 النذر والهن

إذ الدين قائم فيما عدا المطالبة فيرتد بخلاف  
 الإبراء بعله لشموله براءة القبض والاستقاط  
 فلا يحنث ولا يرد بالسبب  
**باب اليمين في الهبة والنكاح وغيرها**  
 حلف لا يحنث حنث بالإيجاب للحاضرون وإن  
 لم يقبل خلافا لزفر رحمه الله لأن التوكن التملك والتملك  
 شرط الحكم فاشبه الوصية والإقرار والإبراء  
 والإباحة كذا الصدقة والتخلي والإعارة كذا  
 القرض والكفالة في الرجح نظرا إلى الابتداء  
 كالهبة في الميراث وبشرط العوض وفي البيع  
 والشراء لا يحنث بدون القبول لأن الركن مبادلة  
 المال من الجانبين ويحنث بالشر من الفضولي  
 أو بالخير أو بشرط الخيار إذا ذات لا تحتلخل  
 المثلد

الصلح والقبض

أو ذاق السع



دُونَ الْيَمِينِ لَا مَكَانَ الشَّرْعِيَّةِ وَحِينَئِذٍ لِلْعَزِ  
 عَنِ الْبِرِّ الْوَاجِبِ وَهُوَ غَيْرُ الْمَقَارِبِ كَمَا فِي الْحَالِ  
 عَادَةً بِخِلَافِ مَسَلَةِ الْكُوزِ لِلِامْتِنَاعِ الْمَطْلُوقِ  
 وَلَا يَنْبَغُ تَجَرُّدُ الرَّاسِ خِلَافَ الْمُنْتَشِ بِعَدِ  
 تَرَاكُلِ وَالْمُضَافِ إِلَى اللَّيْلِ لِأَنَّهُ يُنْزَلُ كَمَا تَعَالَى  
 بِصِفَةِ الشَّرْعِيَّةِ فَاشْبَهَ الْحَلْفُ بِنِكَاحِ الْمُجْهُولَةِ  
 أَوْ مَوْتِهَا أَصْلًا طَالِقٌ إِنْ لَمْ تُصَلِّ الْيَوْمَ فَخَاضَتْ  
 وَلَوْ حَلَفَ لَا يَكِلُ يَوْمَ قَدُومِهِ أَوْ شَمَرًا قَبْلَ قَدُومِهِ  
 فَلَئِنْ قَدِمَ حِينَئِذٍ فِي الْعَكْسِ قَبْلَ لَا تَحْتِ الْمَعْرِفِ  
 قَبْلَ الْمَعْرِفِ كَذَا لَوْ قَدِمَ قَبْلَ شَمَرٍ لَمْ يَعْرِفْ وَلَوْ كَفَرَ  
 قَبْلَ الْقُدُومِ لَمْ يَجْزِ لِسَبْقِهِ الْحِنْثُ إِذْ لَا نَعْقَلَ بِالْقُدُومِ  
 فَالْحِنْثُ بَعْدَهُ لَكِنْ بِشَرْطِ سَابِقٍ فَلَمْ يَقَارِنْ  
 الرَّافِعِ الْمَوْجِبِ وَلَوْ جَارَ التَّكْفِيرُ قَبْلَ الْحِنْثِ بَطَلَ

المنشأ

يتر

فلو

فِي الصِّفَةِ وَلَا يَحْتِ بِالْمِيَّةِ وَالذَّمُّ لِعَدَمِ الرُّكْنِ  
 إِذْ لَا ضِنَّةَ بِخِلَافِ الْخَمْرِ وَالْخَنُوزِ وَلَا بِشَرِّ  
 الْمَكَاتِبِ وَأَخُوِيهِ إِلَّا بِالْقَضَاءِ لِأَنَّ الْحَرِيَّةَ  
 يُنَاقِي تَمَامَ الرُّكْنِ مِنْ وَجْهِهِ فَيَزُولُ حِينَئِذٍ  
 الْقَضَاءُ حَتَّى لَمْ يَنْفُذِ الْعَقْدُ السَّابِقُ وَلَا يَتَعَدَّى  
 إِلَى الْمَضْمُونِ إِلَيْهِمْ وَلَا إِلَى الْمُشْتَرَى بِهِمْ فَيَحْتِ  
 لِضَعْفِهِ فِي التَّبَعِ وَفَقْدِهِ فِي الْأَصْلِ وَرَأْيُهَا شَرًّا  
 الْحَمْرُ وَالشَّرَاءُ بِهَا وَفِي النِّكَاحِ لَا يَحْتِ بِالْفَاسِدِ  
 لِأَنَّ الْمُنَاقِي قَائِمٌ قَبْلَ الْحِلِّ لَكِنْ مِنْ حَيْثُ إِذْ لَمْ  
 دُونَ فَكَيْ الْحَمْرُ فَلَمْ يَتِمَّ الرُّكْنُ وَأَنْتَظِمُهُ الْأَذْنُ  
 عِنْدَهُ كَذَا بِالْمَوْقُوفِ إِلَّا أَنْ تَجِيرَ فَيَحْتِ يَوْمَ الْعَقْدِ  
 فِي مَكَانِهِ تَحْقِيقًا لِلْحَقِّ وَفِي الصُّومِ وَالصَّلَاةِ  
 لَا يَحْتِ بِمَا دُونَ يَوْمٍ وَرُكْعَةٍ إِذَا الْمَصْدَرُ لِلْكَامِلِ لَوْلَا

فَلَا تَمَالِيَّةٌ

لَا يَنْفُذُ

وَرُكْعَتَيْنِ

في الصلوة



حَنْتَ بِالْمَسَاكِينِ نَاوِيًا وَرُكْعَةً صَحِيحَةً رِعَايَةً لِلرَّكْنِ  
 دُونَ تَكَرُّرِهِ وَفِي الْجُمُعَةِ حَنْتَ بِهَا وَلَوْ مَسْبُوقًا  
 إِلَّا أَنْ يَقُولَ مَعَ الْإِمَامِ فَلَا يَحْتَسِبُ الْمَسْبُوقُ مَا لَمْ يَنْصَ  
 عَلَى الْأَذْيَالِ خِلَافَ الْأَحْيَاءِ لَمْ تُغْنَاهُ الْمَتَابَعَةُ فِي الْمَلِكِ الْفَرَضِ  
 الْمُقَارَنَةِ كَذَا الظُّهْرِ وَلَوْ حَلَفَ عَلَى مَا ضَرَّ لَمْ يَقْبَلْ الْحُكْمُ  
 بِصِفَةِ الصَّحَّةِ فِي شَيْءٍ لَأَنَّهُ عَيْنٌ خِلَافَ الْآتِي حَسْبُ  
 إِلَّا أَنْ يَنْوِي فَيَصْدَقَ مُطْلَقًا رِعَايَةً لِلْحَقِيقَةِ

وفي الحج بالكثرة طواف الزيارة  
 وبها العزة بالكثرة السعي

**بَابُ الْحَنْتِ فِي الصِّيَامِ** حَلَفَ لَا يَصُومُ  
 رَمَضَانَ بِالْكُوفَةِ فَهُوَ عَلَى صَوْمِ الشَّهْرِ بِهَا  
 حَقِيقَةٌ خِلَافَ الْمَسَاكِينَةِ وَسَيَّاتِي <sup>حَلَفُ حَالِفٍ</sup> لَا يَفْطُرُ  
 بِهَا عَلَى كَوْنِهِ بِهَا يَوْمَ الْفِطْرِ وَإِنْ لَمْ يَأْكُلْ وَعِنْدَ  
 فَلَا يَنْفَعُ عَلَى حَقِيقَةِ <sup>الْحَالِفِ</sup> الْإِفْطَارِ حَتَّى لَوْ شَرِبَ فِي بَيْتِهِ  
 وَتَعَشَّى عِنْدَ فَلَا يَنْفَعُ لَمْ يَحْتَسِبْ وَلَا يَرَى هِلَالَهُ بِهَا عَلَى

الْإِنْلَاءِ بِالدَّيْنِ وَطَلَّاقٍ وَالنَّصِيفِيَّةِ **بَابُ**  
**الْحَنْتِ فِي مَلِكِ الْمَكَاتِبِ وَالْعَبْدِ** وَلَوْ قَالَ لِكُلِّ  
 مَمْلُوكٍ سَفَلِكُهُ فَهُوَ حُرٌّ عَتَقَ الْمَمْلُوكَ بَعْدَ الْعِتْقِ  
 عِنْدَ رِعَايَةِ الْعُيُومِ أَوْ الْفَائِدَةِ وَعِنْدَهُ لَا يَغْتَنِي  
 تَرْجِيحُ الْمَلِكِ الْقَائِمِ كَمَا فِي مَلِكٍ أَوْ تَقْيِيدُ بِالْأَلِيْقِ  
 كَتَقْيِيدِ نِكَاحِ الْأُمِّ بِاللَّفْظِ وَالْمَمْلُوكَةِ بِالْوُطْئِ  
 وَغَيْرُهَا بِالْعَقْدِ وَالرَّجْعَةِ بِهَا فِي الْعِدَّةِ وَبِالْعَقْدِ  
 بَعْلُهَا أَوْ فِي الْمُبَانَةِ كَمَا فِيهِمَا الزَّأْيُ فِي الْأَخْبِيَّةِ وَهُوَ  
 مُغَيَّرُ اجَانَةٍ وَكِتَابَةٍ عَنْ إِيْذَنِ وَالطَّلَاقِ خِلَافَ  
 أَنْ طَلَّقَتْ وَأَوَّلَ وَلَدٍ وَالتَّعْيِيمُ جَمْعٌ لِلْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ  
 فَرَعَتْهَا أَوْ صِيَا وَمَا تَابَعَدَ الْعِتْقِ وَعَلَى حُرِّ  
 عَتَقَ حُرَّةً بِمِلْكِهَا وَمَلِكًا بَعْدَ السَّبْيِ وَلَوْ أَدَانَ  
 أَوْ تَدَدَّتْ وَسَيِّتَ عَتَقَ إِجَاعًا وَلَوْ أَوْلَدَهَا بِنِكَاحٍ

وكناية

والنصفية  
 والنصفية  
 والنصفية



ثم ملكها حرم يمنعها لأن السبب السبب والملك شرط  
 كما في الولد كذا المولد بعد الملك السراية بخلاف المولد  
 قبله لا انفصال قبل التاكيد ودونه لا يسري كذا لو عتق  
 وعذت بعد النبي عند أبي يوسف رحمه الله إلى إحقاق الشارح  
 بالأصل وعند محمد رحمه الله حرم يمنع لأمر حسب لأنه ثبت  
 ابتداء بسبب بعد الانفصال حتى لم يعد التدبير واعتبر  
 بعمة عتقت بالملك فولدت ثم عاد أبعد الشبي

**باب يميز الأبد والساعة**

لوقال ان صمت الأبد أو الذفر فالجنت بصوم الغمر  
 للاستغراق وأبدا ساعة لأنه للتاكيد في لا يقطر  
 وأبدا في الماضي وخلك بالاستيعاب تركا وفعل  
 وفي إن كلم الأبد وجالشتك وسالنتك ساعة  
 لأن الوقت في غير المقدار به ظرف وفي المقدار به معيار  
 في الأبد في الصوم فقد في الزمان

أصلية التزوج وإقامة لا يلزم الإثبات لأنه تعدد  
 الدوام فصير إلى ما يقرب منه وهو البالغ حد  
 الشبهة ولا كذا لك الترتيب فحنت بنفسه كالخروج  
 والدخول ولأن شئت شرا لأنها متنوعة ولا إن لم أسكن  
 شرا حيث شرط للجنس استيعاب الترتيب لإثباته  
 ويعذر الظرفية إذا العدم لا يكون مطروفا وفي جنس  
 بسنة أشهر لأنه أعذر محامله فالجنت بالموضع حتى  
 لم يزد بالتعريف وزمانا وبه فاعتبر به فالأدوار  
 ورأيه التوقف لعدم الموقف وفي زر حنة بالعمر  
 عند طهر الجنس وإيام بالسبوع والشهور بالسنة  
 تقديم للعهد وعند بعشر أجاد كل صف لان الجنس  
 تسمية أدنى فكان أولى ولا عهد إذا عود وفي  
 بثلاثة لأنه أدنى الجمع والجمع بإجادها الأسابيع  
 فيصير



لَأَنَّهُ الْحَقِيقَةُ تَرُكْتُ فِي الْمَفْرَدِ لَعَرَفْتُ ثُمَّ فِي الصَّوْمِ  
 يَسْتَوْعِبُ وَلَا يَتَعَيَّنُ كُلُّ يَوْمٍ يَمُوتُ بِمَا مَرَّ كَذَا إِنْ تَرُكْتُ  
 صَوْمَ شَهْرٍ فِي غَيْرِهِ بِقَلْبِهِمَا كَذَا إِنْ تَرُكْتُ الصَّوْمَ  
 شَهْرًا لَانَ الْوَقْتُ فِي الْمَعْرِفِ لِلْأَخْرَاجِ وَفِي غَيْرِهِ لِلتَّقْدِيرِ  
 فَقَدْ رُتِلَ هُنَا وَالْمَشْرُوكُ ثَمَّةً فَذَلِكَ كَانَ لَمْ أَصُمْ شَهْرًا  
 وَذَلِكَ إِنْ تَرُكْتُ الصَّوْمَ فِي الشَّهْرِ وَلِلَّهِ عَلَى عَشْرِ رُقْبَةٍ  
 وَصَوْمُ يَوْمٍ وَصَدَقَةٌ نَصْفُ صَاعٍ وَإِطْعَامُ مَسَاكِينِ  
 عَشْرَةً وَصَدَقَةٌ مَسَاكِينِ سِتَّةً قَرَّرَ بِعَرَفِ الشَّرْعِ  
 عَرَفَ اللِّسَانِ فِيمَا مَرَّ **بَابُ**  
**الْحَنْثِ بِفَعْلِهِ لِمَا جِيءَ بِهِ أَوْ غَيْرِهِ** لَوْ قَالَ إِنْ بَعَثَ  
 لَكَ ثَوْبًا فَبَاعَهُ بِأَمْرِ الرَّسُولِ جَاهِلًا لَمْ يَحْثُ لَكَ  
 اللَّامُ لِاخْتِصَاصِ الْفِعْلِ وَلَمْ يَوْجِدْ فِي ثَوْبِكَ لَكَ يَحْثُ  
 لِأَنَّهَا لِاخْتِصَاصِ الْعَيْنِ فَالْحَنْثُ ثَمَّةً مِلْكُكَ لِبَيْعِ وَهَذَا  
 اللَّامُ

بَيْعُ الْمِلْكِ وَأَعْتَبِرْ بِثَوْبِ الْغَيْرِ وَالرَّسُولُ لِلْمَحْلُوفِ كَذَا  
 الْخِيَاطَةُ وَالصِّيَاغَةُ وَالْبِنَاءُ فِي أَنْ ضَرَبْتَ الْعَبْدَ  
 يَحْثُ كَذَا الْأَكْلُ وَالْمَسُّ وَالْدُخُولُ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَمْلِكُ  
 بَوَكَالَةً وَإِجَارَةً فَأَخْرَبَ كَمَا قَدْ مَتَّ وَأَخْرَبَ بِالْبَيْتَةِ  
 فَلَمْ يَتَعَيَّنْ صَوْرَةُ الْإِضَافَةِ بِخِلَافِ تَوَلَّى لِلْمُحَرَّمِ  
 إِنْ نَكَحْتَكَ لَا يَلْزَمُ حَلْفَ لَا يَضْرِبُهُ فَأَمْرًا لَدُنْكَ حَيْثُ  
 لِعَوْدِ النَّفْعِ وَهُوَ أَيْضًا يَمْلِكُ الْعَيْنَ حَتَّى لَمْ يَحْثُ  
 فِي الْوَلَدِ وَعَبْدُ الْغَيْرِ بِالْفِعْلِ مُضَافًا وَمُطْلَقًا يَتَّبِعُ هَذَا ثُمَّ النَّفْعُ  
**بَابُ اسْتِثْنَاءِ الْوَلَدِ وَالْجَمَاعَةِ**  
 لَوْ قَالَ إِنْ ضَرَبْتُكَ الْيَوْمَ فَضَرْتُكَمَا فِي يَوْمٍ لَمْ يَحْثُ فِي  
 يَوْمَيْنِ حَيْثُ جَمَعَ أَوْ فَرَّقَ لِأَنَّ الْمُسْتَثْنَى يَوْمٌ وَاحِدٌ  
 إِذَا التَّكْرَرُ فِي الْإِثْبَاتِ تَخَصُّصٌ كَالْأَمْرَةِ أَوْ لِقْمَةٍ وَأَضْرَدُ  
 تَأَمَّ فَلَا يَقْبَلُ بِصِفَةِ الْمُسْتَثْنَى وَفِي الْيَوْمِ أَضْرَبْتُكَمَا

رَأَى السَّرِيحَةَ



يَحْتَسِبُ بِالتَّقْرِيقِ حَيْثُ لَانَ الْمُسْتَشْيُ كُلُّ نَوْمٍ يَضَعُهَا  
 فِيهِ لَعْمُوهُ بِذِكْرِ الصِّفَةِ كَالْأَمَةِ بَرِيَّةً وَلَقَمَةً  
 سَادَّةً لِمَقْدِيهِ كَالْأَيُّومِ أَخِي ضَرُورِيَّةً أَوْ مَقْذُوفَةً  
 بِالْمَنَافِي كَالْأَيُّومِ وَاحِدًا أَضْرَبُكُمْ هَذَا لَمْ يَكُنْ أَنْ قَرَّبْتُكُمْ  
 إِلَى يَوْمٍ أَقْرَبَكُمْ إِلَّا لَعْمُومِ الْمَكْنَةِ كَالْأَيُّومِ حَيْثُ  
 وَيَحْتَسِبُ بِالتَّقْرِيقِ كَذَا الْإَيُّومِ إِلَّا أَنْ يَقْرَبَهُمَا يَوْمٌ  
 لِلْجَزْمِ بِمَضِيهِ كَالْأَيُّومِ الْخَمِيسِ وَالْمُسْتَشْيُ مَا يَلِيهِ  
 لِلتَّعْرِيفِ فَإِنْ قَرَّبَ وَاحِدَةً يَوْمًا وَجَمَعَ فِي آخِرِ

لَعْمُوهَا

لَعْمُومِ الْأَيُّومِ

فَهُوَ مَوْلَى مِنَ الْآخَرِ لِلْفَيْ فِي الْأَوَّلَى إِذَا السَّيِّئُ  
 لَكِنْ لَمُدَّةً مِنْ يَوْمٍ الْجَمْعُ لَعْدَمِ الظُّلْمِ قَبْلَ  
**بَابُ الْيَمِينِ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْجَمَاعَةِ**

لَوْ أَنَّكُمْ جُمِلْتُمْ خَشَبَةً فَهَوْ خَرٌّ يَعْتَقُ كُلُّ  
 فَرْدٍ بِالْجَمَلِ مُنْفَرِدًا إِنْ أُطِيقَتْ لَعْدَمُ الْكَمَالِ دُونَهُ

أَرَادَ دُونَ الْمَحْمَلِ مُنْفَرِدًا

بَطْنُ الشَّوْ

وَمُسْتَشْرِكًا إِنْ لَمْ تُطَقْ لَعْدَمُ امْكَانِ غَيْرِهِ وَالْبَلَدُ  
 تَعْمُ الْفَرَادِ يَوْصِفُ هُوَ شَرْطُ الْعَدَدِ كَالْجِنْسِ وَأَعْتَبَرُ  
 بِبَيْتِهِ لَا يَشْرَبُ مَاءَ النَّهْرِ وَالْكُوزِ لَا يَلْزَمُ أَيُّكُمْ  
 بَشَرًا إِذَا اجْتَمَعَ لَا يَحُلُّ بَشَرًا كُلُّ فَرْدٍ وَلَا ذَلِكَ  
 هُنَا وَفِي إِنْ لَيْسَتْ قَمِيصَيْنِ أَوْ نَمْتُ عَلَى فَرَاشَيْنِ  
 أَوْ تَعْدَيْتَ بَرِغْمَيْنِ أَوْ مَلَكْتَ مَا تَنْبِيُ الْخُثْ  
 بِالْمُجْتَمِعِ دُونَ الْمُتَفَرِّقِ بِدَلَالَةِ الْعُرْفِ يَقُولُ  
 مَا لَيْسَتْ قَمِيصَيْنِ وَطَوَّ لَا نَمْتُ عَلَى فَرَاشَيْنِ  
 وَلَا مَلَكْتَ مَائَةَ عُمَرَى وَإِنْ انْفَقَ الْوَفَا كَذَا إِنْ مَلَكْتَ  
 عَبْدًا حَتَّى لَوْ بَاعَ الْبَعْضُ ثُمَّ مَلَكَ الْبَاقِي لَمْ يَحْتَسِبْ  
 لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ تَضَادَّ الْمَلِكُ فَلَمْ يَكْمُلِ الْعَبْدُ لَا يَلْزَمُ  
 إِنْ أَشْتَرَيْتَ لَعْدَمَ الْمُضَادَّةِ وَلَا إِنْ أَكَلْتَ  
 لَعْدَمَ الْقَيْدِ أَصْلًا وَلَا إِنْ مَلَكَتُمَا الْمَنْعُ أَوْ تَعَذَّرَ

الْمُتَفَرِّقِ

أَرَادَ لِحْصُولِ الْمَنْعِ  
 فِي هَذِهِ الْيَمِينِ



الْجَمْعُ مَعَ تَعَدُّدِ الْمَالِكِ وَالْمُشَارَ لَانِ الصِّفَةِ  
 لِقَوْلِهِ فِي الْحَاضِرِ وَلَوْ نَوَى صَدَقَ الْإِنَّمَا أَن تَمَّ فَيَرَدُّ  
 قَضَاءُ **بَابِ** **الْيَمِينِ يَلُوقُ لَاسْتِثْنَاءُ فِيهَا**  
**فَذَلِكَ الصِّغَفُ** لَوْ قَالَ إِنْ أَكَلْتُ الْيَوْمَ لَأَرْغِفًا  
 أَوْ غَيْرَ رَغِيفٍ فَالْكَلِمَةُ تَحُلُّ أَوْ زَيْتٍ لَمْ يَحْتَسِبْ لَمْ يَحْتَسِبْ  
 الْمُسْتَشْنَى مُشْتَقٌّ مِنْ بَفَاكِهِ أَوْ خِيَصٍ حَتَّى لَعَدَمِ  
 التَّبَعِيَّةِ إِذَا لَمْ يُوَكَّلْ بِهِ عَادَةً كَذَا بِالْحِمِّ أَوْ جَبَنَ عِنْدَ  
 رَحْمَةِ إِذَا التَّبَعُ مَا لَا يَحِلُّهُ الْمَضْعُ قَضَا وَعِنْدَكَ  
 لَا يَحْتَسِبُ لِلتَّبَاعِ عَادَةً وَقِيلَ بِالْعَلَسِ دَلِيلُهُ لَمْ يَدُمِ  
 وَإِنْ لَمْ يَسْتَنْ عِنْدَهُ أَخْرَاجٌ فَمَا لَا يَتَيَقَّنُ لَا يَخْرُجُ  
 وَعِنْدَ تَحْمِيرِ رَحْمَةِ اللَّهِ تَكَلَّمَ بِالْبَاءِ فَمَا لَا يَتَيَقَّنُ لَا يَدْخُلُ  
 أَصْلُهُ عَلَى الْفِ الْأَمَانَةِ أَوْ حَسْبَيْنِ وَلَا يَتَيَقَّنُ بِحَسْنِ  
 الْمُسْتَشْنَى لِتَمَامِ الصَّدْرِ وَعُمُومِهِ بِخِلَافِ إِنْ كَانَ فِي الدَّارِ  
 إِذَا كَلِمَتُهُ

قَوْلُهُ لَوْ نَوَى صَدَقَ الْإِنَّمَا أَن تَمَّ  
 أَدَامَ عِنْدَ جَدِّهِ اللَّهُ تَعَالَى  
 لَمْ يُوَسِّفْ فَيَسْبِقُ أَنْ يَحْتَسِبْ  
 هُنَا عِنْدَهُ خِلَافُ الْحَالِ رَحْمَةِ اللَّهِ

إِلَّا رَجُلٌ إِذَا السَّوَاكُنُ لَا تَدْخُلُ أَصْلًا لَا يَلْزِمُ الشَّرَّ  
 مِنْ رَغِيفٍ لِأَنَّهُ لَا يَتَكَثَّرُ بِغَيْرِ الْجَنَسِ بِخِلَافِ مَا مَرَّ  
 فِي الْمَسَاوِمَةِ لِلتَّجَانُسِ مُنِيَّةً <sup>الرغيف</sup> وَلَا إِلَا وَاحِدَةً سَنِيَّةً  
 أَوْ إِنْ دَخَلَتْ لِمَتْنَاعِ الْإِضَافَةِ وَالتَّغْلِيظِ فِي غَيْرِ  
 الْوَاقِعِ إِلَّا أَنْ يَنْوَى بِمَعْنِيَةِ الْخَبَرِ فَيُصَدَّقُ لِدَلَالَةِ  
 الْمُسْتَشْنَاءِ عَلَى الْأَسْمِ حَيْثُ طُلِقَتْ ثَنَتَيْنِ فِي طَلْقِ الْإِلَ  
 وَاحِدَةً أَوْ يَحْتَسِبُ قَائِلًا إِنَّكَ تَأْكُلُ الْيَوْمَ رَغِيفَيْنِ  
 لِتَأْيِيدِ السِّيَاقِ بِالْإِسْتِثْنَاءِ بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي الْفُسْلِ  
 وَفِي بَعْضِ النُّسخِ تَأْكُلُ كُلَّ يَوْمٍ فَلَا فَرْقَ <sup>بين العبارتين</sup> وَلَا زِيَادَةَ لِلْحَاجَةِ  
 إِذْ كَرِهَ الْوَقْتَ عَلَى أَنَّهُ يَحْتَسِبُ خَبَرَ غَيْرِ رَغِيفٍ فَلَيْسَ  
 بِتَقْيِيدٍ مُطْلَقٍ وَلَوْ قَالَ إِنْ تَغَدَّيْتُ الْيَوْمَ رَغِيفًا فَتَغَدَّ  
 بِرَغِيفٍ فَالْكَلِمَةُ أَوْ خِيَصٍ حَتَّى لَعَدَمِ لَأَنَّهُ عَدَاءٌ تَبْعًا فَقَدْ زَادَ  
 وَلَوْ أَنْقَطَعَ الْفُورُ أَوْ لَمْ يَسْتَشْنِ لَحْتَسِبُ الْإِلَ فِي بَلَدٍ يَتَعَارَفُ

السِّيَاقُ  
 بِخِلَافِ الْوَصْفِ



غَدَاءٍ اِذْهُوَمَا يُوَكَّلُ الشَّيْخُ بَيْنَ الْفَجْرِ وَالزَّوَالِ  
 حَتَّى حَيْثُ الْبَدْوِي بِاللَّيْلِ وَالطَّبْرِي بِالْأَرْزِ  
**بَابُ يَحْيَى الْجُلُوسِ** خَلَفَ  
 لَا يَجْلِسُ عَلَى الْأَرْضِ أَوْ هَذَا الْفِرَاشِ أَوْ الْبُورِي فَجَعَلَ  
 قُوَّةَ فِرَاشًا لَمْ يَحْتِ أَنْ لَمْ يَنْوِجْ لِلْجِيلُولَةِ بِالْأُ  
 عَلَى لَا يَلْزَمُ لَا يَنَامُ عَلَى فِرَاشَيْنِ لِأَنَّهُ لَوْ جَاءَ فَاتَ  
 الْجَمْعُ وَلَوْ كَانَ الْأَعْلَى مَحْبَسًا أَوْ الْأَسْفَلَ سَرِيرًا أَوْ سَطْحًا  
 حَيْثُ لَنْ الْأَعْلَى تَابِعٌ فِي الْغُرْضِ فَلَا يَحُولُ كَالثَوْبِ  
 وَالسَّرَجِ لَا يَلْزَمُ صَحَّةُ الصَّلَاةِ لَنْ الْمَحْبَسُ مَقْصُودٌ  
 بِالطَّهَارَةِ دُونَ الْجُلُوسِ وَالتَّوَمُّ بِخِلَافِ الذُّبْلِ وَالْكَمِّ  
 لِأَنَّهُ مِنْ مُصَلِّي دُونَ الْمَكَانِ وَلَوْ جَعَلَ قَوْفَ السَّرِيرِ  
 أَوْ السَّطْحِ سَرِيرًا أَوْ سَطْحًا لَمْ يَحْتِ لَاتِ  
 الْأَعْلَى أَوْ السَّطْحِ فَقَطَّعَ نِسْبَةَ الْأَسْفَلِ

بِالْأَرْزِ

أَوْ حَصِيرًا

بِالْمَعْلَى

مَحْبَسًا

## بَابُ الْيَمِينِ الَّتِي فِيهَا الْخِيَارُ

لَوْ قَالَ سَلَامٌ حُرٌّ أَوْ سَلَامٌ وَبَزِيْعٌ حُرٌّ أَوْ سَلَامٌ

فِي حَقِّ

وَبَزِيْعٌ وَمُبَارَكٌ أَجْرًا فُسَلَامٌ حُرٌّ وَيَحْيَى لِحَقِّ

لِالْآخِرِينَ فَيَرْقَانِ عَنِّي سَلَامًا أَوْ الْإِجَابَ الْأَوَّلَ

وَيَعْتَقَانِ أَنْ عَنِّي مُبَارَكًا أَوْ الْإِجَابَ الثَّلَاثَ وَيَعْتَقُ

بَزِيْعٌ أَنْ عَنِّي أَوْ الْإِجَابَ الثَّانِي أَخَذًا بِالْيَقِينِ

وَفِي الزِّيَادَاتِ أَنْ عَنِّي مُتَكَرِّرٌ سَلَامٌ عَنِ الْإِجَابَةِ

وَأَنْ مَاتَ قَبْلَ الْبَيَانِ عَنِّي نِصْفُ بَزِيْعٍ وَثَلَاثُ مُبَارَكٍ

رِعَايَةً لِلتَّعَدُّدِ فِي حَالِ الْحِرْمَانِ دُونَ الْأَصَابَةِ

إِذَا السَّبَابُ تَعَدَّدَ عَدَمًا لَا ثَبُوتًا وَيُرْوَى فِي الْحَقِّ

تَحْيِيضُ أَنْ الْغُسْلَ عَنْهُمَا وَكَذَا الْمُحَدَّثُ يَرْعَفُ حَتَّى

تَزُلْ جَزَاءُ هُمَا فَهَذَا تَعْدِيدُ سَبَبِ الثَّبُوتِ فَاسْتَوْيَا

وَفِي رَوَايَةِ الزِّيَادَاتِ وَلَوْ كَانَ الْقَوْلُ فِي الْمَرْضِيِّ سَلَامٌ

أَنْ

تَعَدَّدَ

الْحِرْمَانِ وَالْإِجَابَةِ



الثُّلُثُ لِرَقَبَةٍ وَخُمْسَةُ أَسْدَاسِهَا ضَرْبُ كَلِمٍ فِي الثُّلُثِ  
 بِسِتَّةٍ مَخْرُجٍ النِّصْفِ وَالثُّلُثِ وَبَرْيَعٍ بِثَلَاثَةٍ وَمُبَارَكٌ  
 بِسَمَائِنٍ فَالْوَصِيَّةُ أَحَدُ عَشَرَ وَالتَّعَايَةُ ضَعْفُهَا وَلَوْ قَالَ  
 سَلَامٌ حَرٌّ أَوْ بَرْيَعٌ وَسَلَامٌ أَوْ مُبَارَكٌ وَسَلَامٌ وَثَلَاثُ لَرَاقِي  
 لِمَا حَرَّ وَقِيلَ سَلَامٌ ثَانِيًا مُبْتَدَأً وَأَخْرَاجُ عَطُوفٍ فَيَعْتَقُ  
 هُوَ بِهِ حَرٌّ وَالْأَخْرَاجُ بِالتَّعْيِينِ لَكِنْ جَوَّازُ الْعَتَقِ  
 قَبْلَ الْعِطْفِ مَنَعَ الْعَتَقَ بِخِلَافٍ هَذَا حَرٌّ أَوْ هَذَا وَهَذَا  
 وَلَوْ قَالَ سَلَامٌ حَرٌّ أَوْ سَلَامٌ وَبَرْيَعٌ أَوْ سَلَامٌ وَمُبَارَكٌ عَتَقُوا  
 لَمْ يَنْ أَوْلَعَتْ لِتَجَادٍ الْإِسْمِ وَالْخَبَرُ لِلْبَنَةِ كَالشُّكُوتِ لَا مَنَعَ  
 الْعِطْفُ لِأَنَّهُ تَقْوِيرٌ بِخِلَافٍ لِإِسْتِثْنَاءٍ وَلَوْ قَالَ سَلَامٌ وَبَرْيَعٌ  
 أَحَدٌ كَمَا حَرَّ أَوْ سَلَامٌ عَتَقَ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ سَلَامٍ وَبَرْيَعٍ  
 لِأَنَّهُمْ أَوْجِبَ نِصْفًا بَيْنَهُمَا وَالْمُعَيَّنُ نِصْفًا لِسَلَامٍ إِذِ الشُّبُوحُ  
 فِي جَالٍ دُونَ جَالٍ وَإِنَّهُ تَعْدِيدٌ جَالٍ الْإِصَابَةِ لَكِنْ فِيهِ الْأَخْرَاجُ

ضَمْنُهُ  
 بِالْبَرْيَعِ

وَلَوْ قَالَ سَلَامٌ حَرٌّ أَوْ بَرْيَعٌ أَوْ سَلَامٌ عَتَقَ نِصْفَهُمَا لِأَنَّ الثَّلَاثَ  
 عَيْنُ الْأَوَّلِ فَلِغَايَةِ فِي تَعْدِيدِ الْحُرِّانِ لِأَنَّهُ ضَمْنُهُ أَمَّا الْمُبْتَدَأُ  
 غَيْرُ الْمُعَيَّنِ **بَابُ الْيَمِينِ تَنْقِضُ صَاحِبَتَهَا**  
 حَلَفَ بِالْعَتَقِ إِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ أَمْسَ وَبِالْطَّلَاقِ إِنْ كَانَ  
 وَقَعَا لِأَنَّهُ كُلُّ يَمِينٍ زَعَمُ الْحَنَثِ فِي الْأُخْرَى لِهَذَا الْوَأَعْتَقَ  
 أَحَدُهُمَا ثُمَّ قَالَ لِكُلِّ وَاحِدٍ لَمْ يُعْتَقَ عَتَقًا لَا يُلْزَمُ مَا لَوَكَتِ  
 الْأُولَى وَإِذَا الْغَوْسُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحَكْمِ لِيَكْذِبَ بِهِ  
 فِي الْأُخْرَى وَلَوْ حَلَفَ أَحَدُ مَوْلِيَيْهِ بِعَقْدِهِ إِنْ لَمْ  
 يَكُنْ دَخَلَ وَلَا خَرِبَهُ إِنْ كَانَ عَتَقَ لَزَعَمُهَا لَكِنْ  
 بِالْقِيَمَةِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَهَمَّاسٍ كَمَا فِي الشَّهَادَةِ وَبِالنِّصْفِ عَنْهُمَا  
 لِلْقَطْعِ بِسُقُوطِ النِّصْفِ فَيُوزَعُ الْبَاقِي كَمَا لَوْ اخْتَلَطَتْ  
 مُطْلَقَةً أَوْ مَعْتَقَةً بِغَيْرِهَا بِخِلَافِ الشَّرَاءِ لِحَوَازِ  
 كُذِّبَ وَلَوْ قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ لَكَ لِعَبْدِهِ فَلَا عَتَقَ لِأَنَّ الْكُذْبَ  
 السَّاعِدِينَ



وَالْفَسَادُ إِلَّا أَنْ يَجْتَمِعَ فِي مِلْكٍ لِتَعَيُّنِ الْمُقَضِّي عَلَيْهِ كَالْوَقْدِ  
 قَالَ عَلَى أَوْ عَلَى فُلَانٍ وَوَرِثَتُهُ فَيُخَيَّرُ وَاحِدٌ الْحَاقُّ بِالْحَالِ  
 النَّفَادُ بِالْإِنْشَاءِ فَإِنْ تَقَابَضَا بَيْنَهُمَا عَتَقَا وَغَرِمَ كُلُّ وَاحِدٍ  
 قِيمَةَ مَا أَخَذَ لَنْ حَالِ الْعَقْدِ الْعَبْرَةُ لِرُغْمِ الْبَائِعِ  
 إِذْ هُوَ الْمَلَا فِي الْمَلِكِ وَبَعْلُهُ يُصَدَّقُ الْمُشْتَرِي فِيهَا  
 عَلَيْهِ دُونَ التَّغْيِيرِ وَلَوْ كَانَ الْعَبْدَانِ بَيْنَهُمَا عَتَقَا  
 بِقِيمَتِهِمَا لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ التَّضْمِينُ لِانْكَارِ الْعِتْقِ وَالْإِسْكَالِ  
 لِرُغْمِ الْفَسَادِ فَاشْتَبَهَ إِسْلَامُ أُمٍّ وَلَدِ الْكَافِرِ وَغَنَدُهُمَا  
 يَسَارُ الْمَشْهُورِ عَلَيْهِ فَيَسْعَى مَحْلُوفُ الْمُؤَسَّرِ  
 لِحَالِفَةِ حَسْبٍ وَمَحْلُوفُ الْمُعْتَقِ لَهَا وَلَوْ حَلَفَ  
 بِعِتْقِهِ إِنْ كَانَ أَشْتَرِي شَقِصُ الشَّرِيكِ وَالشَّرِيكِ  
 بَدَلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَاعٍ فَالْمُعْتَقُ مُنْكَرُ الْبَشَاءِ إِنْ قَامَتْ  
 الْبَيِّنَةُ وَالنَّأْكِلُ إِنْ لَمْ تَقُمْ وَإِنْ حَلَفَ سَعَى مُنْكَرُ الْبَشَاءِ  
 حَلْفًا

يُنْعَى الشَّاهِدُ لَا يَسْتَعَا  
 وَلَا يَنْعَى الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ

كَمَا فِي الشَّهَادَةِ دُونَ مُدْعِيَةٍ لِدَعْوَى الثَّمَنِ وَقِيلَ يَسْعَى  
 لَهُ لِأَنَّهُ قَبْلَ النَّدَى كَالْمَرْهُونِ لَشُدُّ وَخِ الرَّوَايَةِ بِطُلُوعِ  
 الثَّمَنِ إِذَا الْبُرَاءُ ضَمِنَتْهُ وَفِي عِلْسِهَا إِنْ قَامَتْ  
 الْبَيِّنَةُ لَمْ يَعْتَقْ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُنْكَرِ وَإِنْ كُنْ سَعَى لِلاخِرِ  
 دُونَهُ وَإِنْ حَلَفَ فَقَدْ شَرِهَ عَلَى الْمُدْعَى بِالْعِتْقِ  
 وَقَدْ عُرِفَ وَلَوْ قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ إِنْ لَمْ أَكُنْ أَشْتَرِي  
 نَصِيْبِكَ فَهُوَ حُرٌّ وَأَقَابًا أَوْ نَكْلًا أَوْ أَحَدَهُمَا لَمْ يَعْتَقْ لِلْحَثِّ  
 فِي غَيْرِ الْمَلِكِ وَإِنْ حَلَفَا سَعَى لَهَا لِرُغْمِ كُلِّ وَاحِدٍ غَنَمًا  
 الْفَسَادُ بِرُغْمِ الْآخِرِ لَا بِالْإِعْتِقَاقِ لِهَذَا لَا يَسْعَى بِالْيَسَارِ  
 عِنْدَهَا لِرُغْمِ إِعْتِقَاقِ مُشْتَرِي مُنْكَرِ الْبَشَاءِ

**بَابُ الْعِتْقِ وَالتَّذْيِيرِ**

قَالَ مُدْبِرٌ وَعَبْدٌ أَحَدُكَ مَذْبُورٌ وَالْآخَرُ حُرٌّ  
 عَتَقَ الْقَتْلَ لِلتَّعَيُّنِ بَعْدَ الْخَيْرِ كَذَا لَوْ عُلِسَ ابْنُ يَوْسَافَ

قوله وان كان له دعوى حق الجور  
 لا الحق المشهور

ضمته

حلفا



لِحِجَابِ الصِّفَةِ شَبَهَ الْمُعَرِّفِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ  
اللَّهِ شَاعَ عَتَقٌ وَتَدَبَّرَ بِالْمَوْتِ صَرْفًا إِلَى الْإِنشَاءِ بِالْعَطْفِ

لِهَذَا كَانَ الْعَطْفُ عَلَى التَّنْيَا وَفِيهِ تَضَادٌّ إِذَا لَوْ كَانَ إِنْشَاءً

لَصَارَ الْقَسْمُ مَدَبَّرًا وَالْمَدَبَّرُ حَرًّا لِلتَّعْيِينِ فَلَوْ قَالَ

لَمَدَبَّرِينَ أَحَدًا كَمَا جُرِّجُ فَرْدٌ وَدَخَلَ عَبْدٌ فَقَالَ

أَحَدُكُمْ مَدَبَّرٌ عَتَقْتُ الْخَارِجَ إِذَا تَعَيَّنَ الثَّابِتُ لِلْخَبَرِ

وَإِنْ قَالَ لَهُمْ أَحَدُكُمْ مَدَبَّرٌ وَأَحَدُ الْآخَرِينَ حُرٌّ وَمَا

فَنِصْفُ الْعَتَقِ الْبَائِتُ لِلْقَسْمِ وَنِصْفُهُ لِلْمَدَبَّرِينَ لَانِ

الْأَوَّلُ خَبَرٌ وَالثَّانِي بَيْنَ الْقَسْمِ وَأَحَدُهَا وَكُلُّ رَقَبَةٍ

أَتْنَاعًا مَخْرُجُ الثَّلَاثِ وَالرُّبْعِ كَذَا لَوْ عَلَسَ فِي رِوَايَةٍ فِي رِوَايَةِ الزِّيَادَاتِ

وَهُوَ يَدْنَاهُمْ فِي آخِرِي الْعَطْفِ وَالْحَرْفِ وَطَعِ الزَّجَامُ بِلَا

تَعْيِينٍ وَأَخْتِيَارٍ وَلَوْ قَالَ أَحَدُكُمْ مَدَبَّرٌ وَالْآخَرُ

حُرٌّ أَوْ عَتَقَ الْقَسْمُ وَنِصْفُ الْآخَرِينَ وَإِنْ عَلَسَ

الْقَسْمُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَثَلَاثُ الْكَلِّ بِالْبَائِتِ وَالْبَاقِي

بِالتَّذْيِيرِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالْحَرْفُ مَامَرٌ وَكُلُّ رَقَبَةٍ

تِسْعَةٌ مَخْرُجُ الثَّلَاثِ وَثَلَاثُهُ وَفِي مَدَبَّرٍ وَعَبْدَيْنِ يَعْتَقُ

فِي الْأَوَّلَى نِصْفُ كُلِّ عَبْدٍ كَذَا فِي الثَّانِيَةِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ

رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَدَبَّرَ نِصْفُهَا وَتَحَرَّرَ ثَلَاثُهَا

وَيَعْتَقُ الْعَبْدَانِ فِي الثَّالِثَةِ وَثَلَاثُهَا بِالْبَائِتِ وَالْبَاقِي

بِالتَّذْيِيرِ فِي الرَّابِعَةِ تَرْجِيحًا لِحَدِّهَا لِلْإِنشَاءِ حَذَرًا لِلْخَلْفِ

فِي الْخَبَرِ وَتَعْدِيدُ الْإِصَابَةِ فِي ضَمْنِهَا حَرَمَانٌ وَإِنْ قَالَ

أَتْنَانِ حُرَّانِ أَوْ مَدَبَّرَانِ سَعَى الْمَدَبَّرُ فِي سُبْعِيهِ

وَكُلُّ عَبْدٍ فِي ثَلَاثَةِ أَسْبَاعٍ وَثَلَاثِي سُبْعٍ لَنْ أَوْ نِصْفُ

الْإِنشَاءِ دُونَ الْخَبَرِ فَعَتَقَ ثَلَاثُهَا وَتَدَبَّرَ رُبْعُ الْعَبْدَيْنِ

وَالْبَاقِي بَعْدَ الْبَائِتِ رَقَبَتَانِ يَضْرِبُ الْمَدَبَّرُ فِي ثَلَاثِهِ

وَهُوَ ثَلَاثُ رَقَبَةٍ بِثَلَاثَةِ أَرْبَعَةٍ وَالْعَبْدَانِ بِالنِّصْفِ



والمُدَّبَرُ في ثَلَاثَةِ وَعِشْرِينَ مِائَةً وَخَمْسِينَ  
وَيُضَفُّ إِذَا الْحَقُوقُ تِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ

## بَابُ الْعَتَقِ إِلَى أَجَلٍ

عَلَّقَ عَتَقَ أَحَدَهُمَا يُعَدُّ فَبَاعَ أَحَدَهُمَا أَوْ عَتَقَ  
أَوْ مَاتَ عَتَقَ الْآخَرَ غَدًا لِأَنَّهُ يَنْزِلُ عَامِلًا أَعْمَلَهُ  
وَقَدْ تَكَلَّمَ حَذَّاءُ مَزِيدٍ التَّغْيِيرُ حَتَّى يَنْزِلَ بَعْدَ

الْجُنُونِ وَلِحَقِّ بَيْتِ الْبَيِّنَاتِ لَا يَلْزَمُ أَحَدُكُمَا ابْنِي

إِذَا الْمَوْتُ يَنْفِي الْأَنْشَاءَ لَا الْإِخْبَارَ فَبَقِيَ الْمَزَاجُ

مَثَلُهُ هَذَا كَذَا لَوْبَاعٍ بَعْضُهُ تَرْجِيحُ الْحَقِيقَةِ

وَلَوْبَاعٍ بَعْضُهُمَا تَخْيِيرٌ وَلَا تَرْجِيحٌ بِالْكَثَرِ لِأَنَّهُ

مَجَازٌ فِيهِمَا ثُمَّ هَذَا بَقَاءٌ وَفِي أَنْ مَلَكْتُ أَبْتَدَأْتُ وَأَعْتَبَرْتُ

بِالْإِسَاءَةِ لَا إِذَا خَلَّ مِثْلُهَا هَذَا أَوْ هَذَا أَوْ التَّعْيِينُ

قَبْلَ الْغَدِ لَعَوَ لَحُلُّ الْحَلِّ لِأَنَّهُ تَغْيِيرُ كُنْيَةِ الْكُفَّارَةِ

ثَلَاثَةٌ وَإِذَا صَارَ ثَلَاثًا الرَّقَبَةُ سَبْعَةٌ فَالْتَّامُ بَعْدَ

التَّضْعِيفِ وَاحِدٌ وَعِشْرُونَ وَسَعَى الْمُدَّبَرُ فِي سِتَّةٍ

وَكُلُّ عَبْدٍ فِي أَحَدِ عَشَرَ خِلَافٍ مَا لَوْ كَانَ الْقَوْلُ فِي الْمَرْضِ

لَنْ الْكُلِّ وَصِيَّةٌ فَلَ عَبْدٍ كِسْمًا ثَلَاثَةً عِشْرِينَ فَلَمَاتَ

الْمُدَّبَرُ بَعْدَهُ سَعَى كُلُّ عَبْدٍ فِي ثَمَانِيَةٍ وَعِشْرِينَ مِنْ أَحَدٍ

وَحَمْسِينَ مِنْ قِيَمَتِهِ إِذَا الْبَايَةُ يُقَسَّمُ عَلَى قَدْرِ حَقِّهَا سِتَّةً

وَحَقِّ الْوَارِثِ ثَمَانِيَةٍ وَعِشْرِينَ حَذَّاءُ الْحَيْفِ فَثَلَاثًا

وَقَبَةُ سَبْعَةٍ عَشَرَ فَالْتَّامُ بَعْدَ التَّضْعِيفِ وَاحِدٌ

وَحَمْسُونَ خِلَافٍ مَا لَوْ مَاتَ قَبْلَهُ حَيْثُ يَسْعَى

فِي ثَلَاثِهِ فِي قَوْلِ الصَّحَّةِ وَالْإِثْنِ ثَلَاثِينَ لَمْ يَمَّا قَاسَمَا الْمَوْجِبَ

إِذَا رَأَى الْمَزَاجُ جَمًّا وَإِنْ مَاتَا سَعَى الْمُدَّبَرُ فِي ثَمَانِيَةٍ وَعِشْرِينَ

فِي رُبْعَةٍ وَخَمْسِينَ إِذَا الْحَيُّ فِي ثَلَاثِي رَقَبَةٍ سِتَّةً

وِثْلَيْنِ وَإِنْ مَاتَ عَبْدٌ سَعَى الْآخَرُ فِي ثَلَاثَةٍ وَثَلَاثِينَ

أَحَدٌ

يَسْعَى

حَقِّهَا

أَحَدٌ

تَسْمَا

الْمَزَاجُ

سِتَّةً وَثَلَاثُونَ

الْبَيِّنَاتِ

اسم بعض العبد

فَأَعْتَبَرْتُ

جواب عن سؤال



فِي شَرَاءٍ مِنْ عَقْدٍ عَقْدُهُ بِه  
**بَابُ الْإِيلَاءِ فِي أَحَدِهِمَا**  
 لَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَقْرُبُ أَحَدًا كَمَا بَأَنْتِ أَحَدَهُمَا لِأَرْبَعَةٍ  
 أَشْهُرٍ وَتُخَيَّرُ بِلَا عَرَفٍ وَلا أُخَرَى بِمِثْلِهَا مَذْبُوبَةٌ  
 لَأُولَى لِتَعْيِينِهَا كَمَا لَا أَوْحَلًا إِذَا حَقَّ لِلأُولَى  
 لِيُصِيرَ اللَّفْظُ طَلَاقًا بِالْمَنْعِ فَإِنْ تَوَجَّهَ عَادَ الْأَمْرُ  
 كَذَلِكَ لِبَقَاءِ الْمِلْكِ فِي الْيَمِينِ كَمَا بَأَنْتِ وَاحِدَةً بَدَلَتْ  
 أُخْرَى حَذَارِ الْجَمْعِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ لِأَنَّهُ إِحْدَى  
 لَا تَعْمُ وَالشَّوْكَالُ لِلتَّعْيِينِ لَا لِلتَّعَدُّدِ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ لِلْمَلِكِ  
 فِي أَحَدِهِمَا بِمَوْتٍ أَوْ طَلَاقٍ فَتُعَيَّنُ الْأُخْرَى فِي جَمْعٍ  
 التَّزْوِجِ لِأَنَّهُ مُدَّةُ الْمَيْتَةِ بَطَلَتْ مِنْ الْأَصْلِ فَلَا جَمْعَ  
 كَذَا لَوْ كَانَتْ أَحَدَهُمَا أُمَةً وَعَقَقَتْ فِي الشَّهْرِ رُبْعٍ  
 لِأَنَّهُ يَنْصَفُ الرِّقَّ يُجْلِيهِ الْعِتْقُ بَلْ أَوْ يَبْدُلِيهِ  
 كَالْعِدَّةِ

مُنْدُ

الْمُبْتَوَّةُ فَإِنْ لَمْ تَعْتَقْ بَأَنْتِ لِقَامِ شَهْرَيْنِ لِسَبْقِ  
 مَذْبُوبَةٍ وَلَا تَعْيِينَ قَبْلَهُ لِحُجُوزِ الْعِتْقِ وَالْمَوْتِ  
 وَلِأَنَّهُ يُغَيَّرُ كَالْقَصْدِ وَالْحُرَّةُ لِأَرْبَعَةٍ مَذْبُوبَةٌ  
 لِمَا حُرِّدَتْ أَنْ الْمُبَانَةَ بِالْإِيلَاءِ لَا تَطْلُقُ بِالْإِيلَاءِ وَإِلَّا  
 لَطَلَّقَتِ الْأُمَةُ لِلْسَّبْقِ وَلَوْ أَشْتَرَاهَا فِي الشَّهْرِ رُبْعٍ  
 بَأَنْتِ الْحُرَّةُ لِأَرْبَعَةٍ مَذْحَلْفٍ لِمَا مَرَّ فِي الْمَوْتِ  
 كَذَا لَوْ أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا وَطَلَّقَ الْحُرَّةُ بَأَنْتِ الْحُرَّةُ  
 لِأَرْبَعَةٍ أَشْهُرٍ مَذْحَلْفٍ لِلْسَّبْقِ إِذَا الْمُدَّةُ بَقِيَ فِي الْعَقْدِ  
 أَنْ كَانَتْ لَا تُسْتَأْنَفُ فِيهَا وَالْبَيِّنُ يَلْحَقُ بِالْبَيِّنِ بِالتَّعْلِيلِ  
 السَّابِقِ رِعَايَةً لِحَالِ التَّلَفُّظِ وَقَدْ مَرَّ بِخِلَافِ التَّخْيِيرِ  
 لِتَعَدُّدِ الْخُلُوصِ كَذَا أَنْ قَرِيبُ أَحَدِكُمَا فَاحِدِيكُمَا  
 أَوْ فَوَاحِدَةٌ مِنْكُمَا أَوْ هُمَا طَالَتْ أَوْ عَلَى كَظْمَرٍ أَوْ  
 فِي الْجَمْعِ وَلَوْ قَالَ فَالْأُخْرَى عَلَى كَظْمَرٍ أَوْ فَمَا بَأَنْتِ

مُنْدُ

وَهْ

لَعَدَمُ

الْجَمْعِ



أَخَذْنَاهَا بَطْلَ الْإِيلَاءِ لِفَوَاتِ الْجَزَاءِ إِذْ لَظْهَرَ  
 فِي الْمُبَانَةِ وَلَا بِالتَّعْلِيْقِ السَّابِقِ لَتَعْدُرَ تَوَقُّتُ  
 الْحُرْمَةِ بخلاف الطَّلَاقِ لِأَنَّهَا حُلٌّ مَا بَقِيَ الْعِدَّةُ فَلَمْ  
 يَقُتْ الْمَنَعُ وَلَوْ قَالَ إِنْ قَرِيتُ وَاحِدَةً مِنْكُمْ طَلَّقْتُ  
 كَانَ مُؤَلَّيًّا مِنْهُمَا تَطْلُقُ بِالْبَرِّ كَلْتَا هُمَا وَبِالْحَنْثِ أُخِيهَ  
 لِأَنَّ التَّلَاكُ فِي الشَّرْطِ تَعَمُّ وَفِي الْجَزَاءِ تَخْصُّ كَهَيِّ  
 فِي النِّقَةِ وَالْإِثْبَاتِ وَلَوْ قَالَ فَمَنْ طَلَّقْتُ طَلَّقْتُ بَايَهُمَا  
 لِأَنَّهَا كُنَايَةٌ عَنِ الدَّاخِلَةِ تَحْتَ الشَّرْطِ فَعَمَّتْ بِعُمُومِهِ  
 وَلَوْ قَالَ لِرُزُوجَتِهِ وَأُمَّتِهِ وَابْنَتِهِ لَا أَقْرَبَ أَجْدِيكُمَا  
 كَانَ يَمِينًا لَا إِيْلَاءَ كَمَا فِي الزَّوْجَةِ وَالْأَجْسِيَّةِ إِذَا تَرَدَّدَ  
 بِالشَّرَاحِ وَالتَّعْيِينِ بِالتَّعْيِينِ لِلْحَنْثِ كَمَضْمُونَةٍ  
 الْجَدَارِ عِنْدَهُ وَفِي وَاحِدَةٍ مِنْكُمْ إِيْلَاءٌ مِنَ الزَّوْجَةِ لِعُمُومِهَا  
 بِالتَّنْكِيرِ وَأَعْتَبِرَ بِالزَّوْجَتَيْنِ وَلَوْ قَالَ لِلْمَخْذُولَتَيْنِ

تَوَقُّتُ

فَوَاحِدَةٍ مِنْكُمْ

بِقَرْنِ

وَالْحُلُّ وَالْحُرْمَةُ  
 وَرَأَى كَلَامَهُ اللَّفْظُ  
 يَكُونُ

كَلَّمَاجَاءَ عَدَدٌ فَاجِدِي كَمَا طَلَّقْتُ تَكَرَّرَ الطَّلَاقُ وَالْخِيَارُ  
 بِتَكَرُّرِ الْيَوْمِ وَلَهُ الْجَمْعُ وَالتَّفْرِيقُ إِلَى أَنْ يُنْهَى الْمُلْكُ فِي  
 أَحَدِهِمَا فَتَتَعَيَّنُ الْآخَرَى وَلَوْ قَالَ إِنْ تَسَرَّيْتُ جَارِيَةً  
 فَهِيَ حُرَّةٌ نَزَلَ فِي الْقَائِمَةِ دُونَ الْحَادِثَةِ لِأَنَّهُ التَّحْيِينُ  
 وَالْجَمَاعُ أَوْ هُمَا وَتَرَكَ الْعَزْلَ كَرَأْيِ أَبِي يُوسُفَ وَالْحُلُّ  
 لَا يُنْبِئُ عَنِ الْمُلْكِ وَهُوَ إِنَّمَا يُضْمَرُ مُقْتَضَى الْوُجُودِ  
 لِأَنَّ الْحُلَّ عُلَسَ رَأْيِ رُفْعِهِ اللَّهُ حَتَّى لَمْ يَتَضَمَّنْهُ أَنْتَ  
 حُرٌّ فَطَلَّقَ أَوْ إِنْ جَامَعْتَ لَا يَلْزِمُ أَنْ تَطْلُقَ لِلْأَجْسِيَّةِ  
 لِقِيَامِ الْمُلْكِ وَلَا لَا يَعْتَقُ وَلَا كُلُّ ثَوْبٍ الْبَسَةِ فَغَزَلَ  
 فَهُوَ هَدْيٌ إِذَا قُطِنَ لَهُ عَادَةٌ وَإِلَّا فَلَا أَصْلَ أَوْ يَكُونُ  
 وَلَا عَادَةٌ فِي التَّسَرِّيِّ بَلِ الْعَرَبُ تُلْحَقُ بِالْمُلْكِ

### بَابُ الْأِسْتِثْنَاءِ عَلَى الْجَمْعِ أَوِ الْبَعْضِ

يَأْذَانِيَّةٌ أَنْ تَحْلَلَ الشَّرْطَ وَالْجَزَاءَ أَوْ الْإِجَابَةَ وَالْإِسْتِثْنَاءَ

الْمُسْتَطْلَقُ بِالْإِثْبَاتِ شَاءَ اللَّهُ



لم يكن قد فاني لا يصح وإن تقدم أو تأخر كان قد فاني  
 لأنه لا استحضار عرفاً ولا ثبات الصفة <sup>أشعر</sup> وضعا  
 فلا تم من وجه دون وجه فعلق خلا <sup>أشعر</sup> ونحوه  
 عملاً بما ليا طالق وقد يعلق الخبر للنفي كالأقرار  
 لا يلزم تكوير الحجر والثلاث عنده للإلغاء <sup>أشعر</sup> ولا على  
 ألف فاشهد وإن شاء الله لمباينة الأمر الخبر  
 نظماً كالتسهيل ويزانية حلاً ثم تنبها لهذا ذاك  
 يفضل بين الإيجاب والعدد وهذا لا ولا التبدل  
 تبع الخطاب فلا يفضل كلاً ثابواين أو البتة  
 كذا يزانية بنت الزانية في الجميع لما حرو وبتدا  
 بالحد ليسقط اللعان كتقاذف الزوجين  
**باب — الشهادة في الإيمان**  
 بالرجوع يضمن شهود اليمين لزعم الإثلاف دون

شهود الشرط والتفويض وإن أقردوا لأن الميت  
 ما وضع له وعليته بالذات لا بالشرط كشيء  
 من حل قيده لهذا ضمن الشريك المحالف دون  
 مباشر الشرط وشهود البيع دون الاختيار بخلاف  
 الموكي عنه لأن العلية بالتركزية إذا لا شهادة للعبد  
 فأشبهه شئاً لثقت وقطع العلاقة بخلاف الإحصان  
 لأنه مانع العلة حتى يثبت بالشهوة والعلم <sup>أشعر</sup> ويغرمون  
 للزوج أول وارثه في الرجوع بعد الموت ما غرم لها  
 لثباتهم العلة ونفى الفرقة من جهة <sup>أشعر</sup> والاستقط  
 الكل لعود البضع سليماً وهذا لم يغرموا في المدخلة  
 وهو الحرف لا التاكيد فإن قالوا لا يغرم وإن الد  
 ولا غرم لها <sup>أشعر</sup> بالتفويض بالخلوص خلا فالحد رحمه  
 وأصله الحلل والأرث باطناً بخلاف الشهادة بعد الموت



لأنه تأكله ظاهراً فغير موالها التصف والارث  
المسود والارث

**باب طلاق السنة وغيرها**

طالبت السنة يقع في وقتها والدخول او المشية  
يتجزلان اللام للاختصاص فقيده بالايه الثالث  
والتعليل واعدله الطلاق واحنه كالأول ضرورة  
لان اللام للتعليل ار طلق اعدل  
المبالغة وسنية عدلة حسنة يتجزلقيام  
الصفة شرعية او مذهبا ومعرفة فلا ضرورة وسنية  
عدله بآئنة في دخولك بتعلق لانه وصف الطلاق  
وهو غائب فاعتبر ولم يفصل وحسنة في دخولك طريقة  
في تقابل تجيز لانه صفة المرأة وهي لغو في الحاضر  
ففضل كذا معتدلة في قيامك قوية في بطشك إلا ان  
يقرب بالتطبيق فيتعلق بهذه الافعال في الجميع  
صرفا لها الى التطبيق للعرف وقيل يفرق بين الرفح  
للصفة للقرينة للتجيز

يتجزل

فعل

والنصب ويعتبر نيته إلا ان يتم فيرد قضاء  
من اوله الباب الى اخره

**باب اليمين تقع على جميع ما حلف او بعضه**

حلف لا يأكل من شجرة فحشاه بالخارج دون العين  
وعكسه من شاة اولين والمرعى الحقيقة فان تجرت  
فمستبب منسوب كما في القدر والتور ولا يحنث  
بالناطف والجنت والديس والنيد لانقطاع الشبهة  
طوار

حاسب  
اي كما قطع ملك الملك باطرك  
الغاصب هذه الاشياء

بالصنع كالمملك ولا بالعصير والزيب المصنوعين  
بخلاف الغرلة والديق لا متناع الاكل والبس في غير المصنوع  
واعتبر بشرب البئيد في يمينه لا يشرب التمر  
اولا يد وقه ولا بالتمر المحلوف على رطبه لقوت  
جز او اسم وان بقي آخر فاعتبر ببقاء الوكالة  
والوصية والزوادون ابتدء الحنث بخلاف الصبي  
اذا الفايت صفة لاجز تقول رجل شاب ولا تقول



**تَمَرُّ طَبِّ بَابِ الْيَمِينِ تَقَعُ عَلَى الْخَاصِّ وَالْعَامِّ**  
 لِلْإِبِلِ وَالْبَعِيرِ وَالْجَمَلِ وَالْجَزُورِ وَالْحَيْلِ وَالْبَعْلِ  
 وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالذُّجَاجِ لِلْجَنَسِ كَذَا الْبَغْلَةُ وَالْبَقَرُ  
 وَالشَّاةُ وَالْمَاءُ لِلْأَفْرَادِ كَمَا فِي الْحَبَّةِ وَالْحَمَامَةِ وَقِيلَ  
 لَا يَحْتَسِبُ بِالْمَعْرِزِ وَالْجَامُوسِ وَالصَّمَمُ فِي الزَّكَاةِ لِلْإِحْتِيَاظِ  
 وَالتَّوَرُّ وَالْكَبْشُ وَالدِّيكُ لِلذَّكَرِ وَالنَّاقَةُ وَالْحِمَانَةُ  
 وَالتَّعْجَةُ وَالدُّجَاجَةُ لِلْأُنْثَى وَالْفَرْسُ لِلْعَرَبِيِّ  
 وَقِيلَ يَعْنِي عُرْفًا كَمَا يُخَيِّصُ الدَّابَّةُ بِمَا يَرْكَبُ غَالِبًا  
 فِي يَمِينِ الزُّكُوبِ **بَابُ الْأَسْتِثْنَاءِ** لَوْ قَالَ  
 لَا أَكَلِمَ أَحَدًا إِلَّا فُلَانًا أَوْ فُلَانًا فَالْمُسْتَثْنَى كُلُّهَا  
 لَتَنَاوَلَهَا نَكْرَةً فِي التَّنْفِيهِ فَإِنَّ التَّنْفِيضَ بِالْوَضْعِ وَتَثْبُتُ  
 بِمُضَادَّةِ الصَّدْرِ وَمَا بِالذَّاتِ أَوْ كَى وَلِأَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ  
 مِنَ الْحَظَرِ إِبَاحَةً وَأَوْفَرُهَا تَعَمُّمٌ وَإِلَّا الْأَسْتِثْنَاءُ إِنْشَاءً

لَا تَقْرَأُ

تَصَرَّفَ أَصْلُهُ كَمَا لِبُصُولِهِمْ فِي الْمَرْجُلِ كَوْنِيًّا وَلَا  
 أَزْكَبُ إِلَّا بَعْلًا الْمُسْتَثْنَى كُلُّ رَجُلٍ هَا وَكُلُّ بَعْلٍ هَا الْوَضْفُ  
 يُلْحَقُ النِّكَاحُ بِالْجَنَسِ بِخِلَافِ مَا كَلَّمْتُ الْمَرْجُلَ كَوْنِيًّا  
 لَا اسْتِثْنَاءَ الْعُمُومِ بَقِي خَاصًّا وَفِيهِ أَحَدُهُمَا الْمُسْتَثْنَى  
 أَحَدُهُمَا تَرْجِيحُ النَّصِّ كُلًّا وَاحِدًا قَبْلَ الْآخَرِ وَفِيهِ أَنْ كُنْتُ  
 أَوَّلَ يَقْبَلُ فِي الْكُلِّ لِلْإِنْكَارِ أَصْلًا وَلَوْ قَالَ زَوْجُ الْمَعْرُوفَةِ  
 قَدْ طَلَّقْتُ امْرَأَةً لِي أَوْ كَانَتْ لِي أَوْ أَوَّلَ امْرَأَةٍ تَزَوَّجْتُهَا  
 أَوْ كُنْتُ طَلَّقْتُ امْرَأَةً لِي لَمْ يَصْدَقْ فِي الصَّرْفِ عَنْهَا  
 وَفِي كُنْتُ طَلَّقْتُ امْرَأَةً كَانَتْ لِي أَوْ تَزَوَّجْتُهَا صَدِيقَ  
 كَذَا كَانَتْ لِي امْرَأَةً وَطَلَّقْتُهَا الْعُطْفُ عَلَى الْخَبَرِ بِخِلَافِ  
 طَلَّقْتُهَا فَالْحَاصِلُ أَنْ مَا لَمْ يَكُنْ خَبَرًا فِي النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ  
 كَانَ إِنْشَاءً بِدَلِيلِ الْعِدَّةِ فَيَسْتَدْعِي مَحَلًّا وَالظَّاهِرُ  
 الْمَعْرُوفَةُ فَيَقَعُ الصَّرْفُ إِبْطَالًا وَعَلَى هَذَا الْعَقْدُ

الوجه الاول  
 الوجه الثاني  
 الوجه الثالث  
 الوجه الرابع



**باب العين فيما يوجب على نفسه**

ان كان في يدي دراهم الاثلاثة او غير ثلثة فالحل  
صدقة لا يجب فيما دون ستة وفي من دراهم يجب  
ان زاد على ثلثة لانه شرط بعد الثمانية دراهم  
وهنا بعضهما والخلع يخالفها بالوضع فان اتمت جملة  
بعضها ادى الى الجمع فلو قلب الوضع انقلب الحكم  
كذا دراهم اكثر من ثلثة وعكسها اذ يوصف به باء  
زيادة ولو قال ان بعث فالثمن صدقة صح النذر للاضافة  
الى سبب الملك كما في الشراء كذا ان تزوجت فمهرى  
صدقة فلو اعترض محرمية او فسخ او طلاق ففي  
البذل العين لا يجب شيء لاستحقاق عينه وفي الدين  
كالنقد المثار والمثلثي الموصوف كذلك قبل القبض  
لفوت الملكة وبعده يجب لعدم التعيين للرد

مختار

وقد مر في الزكوة والعرض المحصور في الذمة عينه  
كالعين وقيمتها كالدين اذ المختار كالمسمى وفي الردة  
لا يجب بحال لتعذر البقاء مع المنافي وفي الاقالة لا يسقط  
مخالفته بحال لانه عقد في حق ثالث ولو قال ان بعث هذا الكرم  
وهذا الالف لعدم تعيينها حتى انعكس الحكم في التعليق بالشراء  
للملك في الدراهم وعدمه في الكرو شرطت الاضافة  
وفاء بالملكين كالمعلق بنكاح المخدم وغيره ولو قال  
ان كنت ضربته السوطين الف في الدار وقد ضرب  
احدهما فيها والاخر في غيرهما لم يحنث وفي ان لم تكن ضربته  
السوطين في الدار يحنث لان البرائة بعدم الجمع  
في غيرهما وهذا بالجمع فيها والحنث بما يفوت البراءة اعتبر  
بمعينه لا يكلمهما او يكلمهما **باب الايلاء في الغاية**  
والله لا اقرب اليك حتى اغتق او اطلق لسرايلا عند

في صدقة  
بالليرة  
بالليرة  
بالليرة



لي يوسف إمكان القربان في المدّة بلا جزاء بتقدّم الغاية  
 وقام ايلا لانه لا يحصى عن الغاية أو الكفاية فاشبهه  
 الحلف باحديها وحتى يأذن او يقدم فلان واقتله  
 ليس بايلا لانه لا يحلف به فاستع الحلف به  
 واعتبر بتعليق نذرهما بالقربان الى ان يموت فيصير  
 مؤليا الان عنده اعتبارا بلا ابتداء وعندهما تبطل  
 اليمين كيلا يخالف البقاء الابتداء بخلاف المائوسه  
 ابتداء لان ما ينهي الخطر ينهي النكاح فاشبهه المنع  
 المطلق بخلاف اشتراك اذ لا يلزمه الزوال وحتى  
 اقتل او فلا ليس بايلا لان كان القربان في المدّة  
 يقتله الى ان يموت فيصير مؤليا الى ان لتعين قتلها  
 غاية مشله من مشله الكوز ردّ بينهما ولاحاء في احدها  
 او اهرقت كذا حتى تموت او يموت لكن يموت به تنهي اليمين

ذكرها كالإطلاق وحتى  
 المملك أو أوت أو موت  
 ايلا لانه

والله اعلم بالصواب  
 الغاية أصلا

يلزمه في الشرع زوال ملك النكاح بان يشترى لحي او الخمار

لتحقيق الغاية بخلاف الأولى وحتى ادخل هذه هذه  
 كالثانية ان دخل احديهما وكالأولى اتخذ مسجدا وحتى  
 اصوم الشهر الثاني ليس بايلا لان كان القربان في المدّة  
 بلا حنث عنده بان يصوم وبلا لازم عندهما بان يفطر  
 بخلاف شهر او الشهر الخامس فلا يلحق بالمختص  
 فلوا فطر يوما صار مؤليا الان عنده وعندهما تسقط  
 اليمين وعن محمّد انه مؤلي من حين حلف وليس يثبت  
 بل فوت الغاية كرامة الماء في لا شرب في الموقته بخلاف  
 المطلقة لان العجز ثمة طارئ كما في الحسن السماء وفي  
 الموقته معارن اذ لا انعقاد باخر الوقت حتى  
 سقطت يموت الحالف قبله فالمغنية بما يرفع النكاح  
 او لا يوجد في المدّة ايلا وبغيرها ان كانت مما يحلف  
 به ويجوز تأخيرها عن المدّة كانت ايلا والا فلا

ان

يثبت  
 ليس بقوي



## باب الفسخ في الأيلاء

مريض إلى فقيهه أن يقول فيك أو اجعلك  
 لأن العا جزع عن الفعل ظلمه بالقول فكذا توثيقه وفي  
 تدفع عقوبة الطلاق إن لم ترفع اليمين فلو صح بعد  
 ما بان وتزوجها في المرض فكذا عند أي يوسف  
 للحجز شرعا وإن القذرة خارج المدة لا تغير  
 فيا قبلها فكذا فيا بعدها وقال فقيه الجماعة لأن  
 المانع في المدة واحد حتى عاد مؤليا بعدوها بعد  
 جنونه فكنية الأصل في بعضها يسطل الحلف فيما بقي  
 كما في التيمم والحرمة لازمة لليمين صونا عن الهتك  
 فلو عذبت عذرا انتسخ الفسخ بالجماع وعلى هذا لو ألى  
 في الصحة وعادت في المرض أو ألى وهو محرم خلاف  
 ما لو علق الأيلاء بشرط ووجد في المرض لعدم القعدة

كما في التيمم  
 كما في التيمم

بعد الاعتقاد فإن ألى ثانيا بعد عشر وبانت بالأولى  
 فقيه الجماعة إن صح في العشر والقول إن لم يصح خلافه  
 في شرح العتاني وهو لأن مدة الثانية قائمة بخلاف  
 مجرد العدة إذ المدة لا تستأنف على المبانة في الصح  
 والقول لرفع المدة واعتبار قدرة خارجة للتغليظ  
 وهذا تخفيف وإن فاء في مدة الأولى وصح في عشر  
 بعد هالآتين بالأولى وتعين الجماع الثانية  
 لما مر ولو حلف بعقبتها إن قرب فباع بهذا ثم  
 اشتراه وباع الآخر فامدة من حين الشراء بشرط  
 اتحاد المانع في المدة لهذا لو حلف على شرطين  
 ثم على شرطين لم يضر مؤليا وفي الحلف بعقبت  
 أحدهما حين حلف لأن المانع لم يقبل قبل كذا  
 عند ذفر بعد أسد في الأولى لدوام المنع أصلا في الفسخ مرض  
 عند ذفر بعد أسد في الأولى لدوام المنع أصلا في الفسخ مرض



**شرح باب** الايلاء في وقت لا يدرك

أنت طالق قبل أن أقربك بشهر إلاء بعد شهر لقيام  
 الملكة قبله لذا بردت أن قريبتك لأنه لا أول إذا المعنى  
 أن لم أقرب شهرا فطالق إن قريت فلا يغير بشرط  
 القرآن للإيلاء بخلاف لا أقرب إن قريت لذا قبل أن أقربكما  
 بشهر لما مر ويطلق بموت أحدهما لقوت الشرط  
 ويقربانها في الشهر لقوت الوصف ولو قربها بعد الشهر  
 بقي من أيام الأخرى للمعنى إلى الأولى ولو لم يوقت  
 جاز الطلاق لأنه قبل وإن لم يوجد ما بعده دليله من قبل  
 أن يماسا بخلاف قبيل لأنه للزمان المتصل فيصير مؤليا  
 لهذا الوعل طلاقهما إنكاحهما كذلك تطلق الأولى  
 حال عقدها في قبل وحال عقد الأخرى موضوعا بعقد  
 الأولى في قبيل وموضوعا بالوقت في الموقت ولا تطلق

بمعنى أن تزوجت زينب قبل عدة  
 فمما طالقان فتزوج زينب ثم عرس  
 بعدها بشهر طلقته زينب

بمعنى أن تزوجت زينب قبل عدة  
 فمما طالقان فتزوج زينب ثم عرس  
 بعدها بشهر طلقته زينب

الأخرى لعدم الإضافة في الأولى إذا قبل المطلق  
 لا يقتضي ما بعده وللقرآن في الأخيرين لأنه معروف  
 المستثنى من تكلم الثانية

**باب الطلاق الذي فيه الخيار**

طلق إحدى معتدتيه ثلثا ولم يبين حتى مضت  
 عدة أحدهما تعينت الأخرى للثلاث وإن مضت  
 عدة أحدهما فلا بيان لأنه إنشاء في حق المعين إذ المنهم  
 بينا له حتى بالجمع رضا عما فاعبر بالحوط في الظاهر  
 وإنشاء لا محض أحدهما كما قيل حتى لو بين الثنتين  
 في المرض بعد العتق حرمت وصار فارا وتعد  
 بأبعد الأجلين ويتزوج خامسة غير المدخولات  
 من المدخولات واعتدت من وقت البيان وقيل  
 في حق الرجعة من وقت الإتمام فإن تزوج أحدهما

بمعنى أن تزوجت زينب قبل عدة  
 فمما طالقان فتزوج زينب ثم عرس  
 بعدها بشهر طلقته زينب

بأنشاء



تَعَيَّنَتِ الْآخَرَى كَالْوُطْئِ بَعْدَ الشَّرَى وَالصَّلَوةِ فِي أَحَدٍ  
 تَوَيَّنَ عَنْ تَحْرِجِ خِلَافِ الْمَوْتِ لِأَنَّهُ يَرُدُّ عَلَى الْحَرَمَةِ  
 وَالنِّكَاحِ لَا خِلَافَ مَا قَبْلَ الْقَضَاءِ لِأَنَّ التَّعَيَّنَ لَتَعَيَّنَهَا الْمَعْنَى الْبَاقِيَّةُ  
 مَحَلًّا وَإِنْ تَزَوَّجَتْ لَمْ يَحْزِ لِحُرْمَةِ إِحْدَيْهِمَا وَتَعَدُّ لِلْحَلِّ  
 فِي الْمَجْهُولِ خِلَافَ الطَّلَاقِ لِأَنَّهُ يُفِيدُ شُمُولَ الْمَنْعِ  
 إِلَى مَسْبُوقَاتِ نِكَاحِ إِحْدَيْهِمَا زَوْجًا غَيْرَهُ صَرَفًا لَهُ إِلَى  
 مَا يَرْفَعُ الْحَرَمَةَ لِلْحَاجَةِ كَمَا فِي الْقَلْبِ وَأَعْمَالُ الْأَصْلِ  
 بَعْدَ الشَّكِّ فِي بَقَاءِ الْمُعَارِضِ كَغَسَلِ جَانِبٍ بَعْدَ مَا تَجَسَّسَ  
 جَانِبٌ لَا يَفُوتُ لَهُ  
**بَابُ الْحَلْفِ بِعَتَقِ الْمَاءِ**  
 لَوْ قَالَ لَا زُبْعٌ كَمَا جَامَعْتُ وَاحِدَةً مِنْكُنَّ فَوَاحِدَةٌ  
 مِنْكُنَّ جُرَّةٌ فَعِنْدَهُمَا إِنْ جَامَعَ ثَلَاثِينَ عَتَقَ ثَلَاثَ  
 الثَّانِيَةِ لِأَنَّ حَظَّهُمَا مِنَ الثَّانِي حَسَبِ الْمَزَاجِ ثَلَاثَانِ

من إيجاب الثاني

لَعَتَقَ وَاحِدَةً بِالْأَوَّلِ وَخَمْسَةَ أَشْخَاحَ الْبَاقِيَّاتِ  
 لِأَنَّ بَيْنَهُنَّ عَتَقًا وَثَلَاثِينَ وَكُلُّ رَقَبَةٍ تَسْعَةُ لِلْحَاجَةِ  
 إِلَى ثَلَاثِ الثَلَاثِينَ وَإِنْ جَامَعَ ثَلَاثًا عَتَقَ سَبْعَةَ  
 أَشْخَاحَ الْأَوَّلَى وَالرَّابِعَةَ وَثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ الثَّانِيَةِ وَنُصْفَ  
 الثَّالِثَةِ لِأَنَّ الْأَوَّلَ بَيْنَ الْأَوَّلَى وَالرَّابِعَةِ وَالثَّانِي  
 بَيْنَ إِحْدَيْهِمَا وَالثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثِ بَيْنَ الثَّالِثَةِ وَآخَرِ  
 أَمَّا الثَّانِيَةُ أَوْ إِحْدَى الْبَاقِيَّاتِ إِذَا كَلَّمَ عَتَقَ بَيْنَهُمَا ثَلَاثِينَ  
 قَبْلَهُ وَلَمْ تَوْطَأْ بَعْدَهُ وَإِنْ جَامَعَ الْكُلَّ عَتَقَ كُلَّ وَاحِدَةٍ  
 إِجْمَاعًا وَعِنْدَهُ الْوُطْئُ لَيْسَ بِبَيَانٍ فَالْثَّانِيَةُ بَيْنَهُنَّ  
 سَوَاءٌ كَمَا فِي كُلِّمَا كَلَّمْتُ وَلَوْ قَالَ فَوَاحِدَةً سِوَاهَا  
 فَعِنْدَهُمَا عَتَقَ نِصْفَ الْأَوَّلَى وَثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ غَيْرِ  
 الْمُتَوَطَّئَتَيْنِ فِي الْمَسْئَلَةِ الْأَوَّلَى لِأَنَّ الْأَوَّلَ بَيْنَ غَيْرِ الْمُتَوَيَّنَتَيْنِ  
 وَالثَّانِي بَيْنَ إِحْدَيْهِمَا وَالْأَوَّلَى وَالْكُلَّ الْمَسْئَلَةُ  
 عَتَقَ

الثاني والرابعة

الثالثة

المجاورة الثاني

جارية

من

الأولى والرابعة

الوطئ

الموطوبة

طوبى

الإيجاب الأول

أمر يعتق



الثانية لتعين الرابعة للاول والاولى للثانية والثانية  
<sup>للايجاب الاول</sup> <sup>للايجاب الجارية</sup>  
 للثالث وعنده تعق في الملة الاولى ثلثة اسباع  
<sup>للايجاب</sup>  
 الاولى وثلث الثانية واربعة اسباع الباقيتين وثلث  
<sup>للايجاب</sup> <sup>للايجاب الجارية</sup>  
 سبع لان الاول بين ثلث سوى الاولى والثاني بين  
<sup>للايجاب الجارية</sup> <sup>للايجاب الجارية</sup>  
 ثلث سوى الثانية تضرب الاولى فيه بكلها والباقيتان  
<sup>للايجاب الجارية</sup> <sup>للايجاب الجارية</sup>  
 بثلاثيهما فاجعل كل ثلث سهما فاضرب المجموع في ثلثة  
 وكل امة احد وعشرون وبجماع الثالثة نزل اخرين  
<sup>للايجاب الجارية</sup>  
 الباقيات بقدر حقرين لتجزي العتق وحى <sup>للايجاب الجارية</sup>  
 عشرو الثانية في اربعة عشر والرابعة في ثمانية  
 وهن متوافقة بالنصف فالجملة بعد الوق سبعة  
 عشر اضربه في احد وعشرين فالمبلغ كل امة <sup>للايجاب الجارية</sup>  
 يضرب النصف من احد وعشرين في سبعة عشر  
 وعكسها وان جامع الكل عتق لكن عندها بطريق

هذه هي الطريقة  
 في تقسيم العتق  
 في هذه الحالة  
 من العتق في  
 هذه الحالة  
 من العتق في  
 هذه الحالة

او مع الثانية والرابعة

التعين فجب عتق الرابعة لعتقها بالاول وعنده  
 بطريق التكميل كما مر فلا يجب شيء وان كان الوطي  
 في المرض اجعل الثلث عدد سهام العتق والسعاية  
 ضعفتها وكل امة ربع المبلغ **باب**  
**طلاق اخر امرأة** لو قال اخر امرأة اتزوجها  
 طالق فتزوج زينب ثم عمرة ثم زينب بعد طلاقها  
 وماتت طلقت عمرة لانها هي الاخيرة لدا لوزاد منكم  
 لكن فيها كما تزوج لتقرر الوصف وثمة عند الموت  
<sup>للايجاب الجارية</sup>  
 لعرضه الزوال باخرى ويستند عنده لان الموت  
<sup>للايجاب الجارية</sup>  
 مقرر لا معروف كالثلث فان حضت فلا اثر  
 ويجب مهر اخر بالدخول ولو قال اخر تزوج  
 اتزوجة فالتى اتزوج طالق طلقت زينب لان  
 الاخرها صفة للفعل فاوليته لاضاد اخرية







بعد خمسة تصدق في كل ما بعشرين لحنته في كل عشرين  
 بعد ما بعد ما وفي كل عشرة لحنته في كل عشرين  
 بتلوها حسب ثم ردي في كل ما بكل كلام اجزية الايمان  
 وفي كل يلزمه بالكلام في اليوم الثاني ايضا ستة  
 وفي اليوم الثالث ثلثة وفي الرابع اربعة وفي الخامس  
 سبعة والخرف دوران الحنث مع تجديد الادوار  
 ولو حلف لا يكلمه يوما ولا يومين فكله في الثالث  
 لم يحنث لان الحلف معاد مع النفي وفاء بالاستيلاء  
 اصله لا اكل خبزا ولا مئرا فالיום الاول معتد منهما  
 كما تقدم وفي يوما ويومين حنث لان الثاني  
 اذ لم يستقل عطف فلا تدخل باب

**اجابة الطلاق** لو قال طلق نفسي فجاز  
 الزوج طلق اعتبارا بانشاء كذا ابنت اذ انويا  
 الزوج والمرأة

توقف

ولو ثلاثا بخلاف الاول كذا حنث وبدون النية  
 انلا لانه يمين وفي اخيرت لا يقع اذ لا وضع اصلا  
 ولا عرف الاجوابا كذا جعلت الخيار الي او اخري  
 بيدي فطلقت لان الفاء للتفسير فاعتبر المفسر ولغا  
 لفقد القليل سابقا بخلاف الواو لانه لا ابتداء فيقع  
 رجعية وتخير اذ يوقت مالة انشاء وهو  
 التخيير دون الاختيار ولم يستند لانه سب عند الاجابة  
 للتعليق بها حتى اعتبر المجلس بعدها ولم يعتد بوجوه  
 الشرط قبلها في تعليق الفضي بخلاف البيع لانه  
 لا يقبل التعليق فاعتبر سببا حال العقد كذا جعلت  
 امس احري بيدي وفي قلت امس امرى بيدي ليوم  
 لا خيار لها لان الوقت ثمة للمعول والمجلس بعد الاجابة  
 ومعا لامر فانه مضية ولو قال تروجتك على انك طالق فقلت  
 لا امر



لَمْ يَفْعَلْ لِسَبْقِهِ الْمَلِكُ إِذْ هُوَ بِالْقَوْلِ دَلَّ أَنْ مَحْجُونًا لِإِنْشَاءِ  
لَا يَتَوَقَّفُ وَلَوْ بَدَأَتْ فَقِيلَ وَقَعَ لِسَبْقِ الْمَلِكِ لَذَا التَّفْضِيلِ

فِي الْأَمْرِ بِالْيَدِ وَهِيَ الْحِيلَةُ فِي التَّحْلِيلِ **بَابُ**  
**الْإِيمَانِ الَّذِي فِيهِ التَّخْيِيرُ** لَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أُدْخِلُ

هَذِهِ أَوْ لَا أُدْخِلُ هَذِهِ فَدَخَلَ أَحَدُهُمَا حَيْثُ وَلَوْ قَالَ

لَا أُدْخِلُ خَلَّتْ بَرَّةٌ لَأَنَّ الْمُرَادَ تَكْرُرًا فَتَخَصَّصَ فِي الْإِثْبَاتِ

وَتَعَمُّ لِفَرَادٍ فِي لَيْلَةٍ أَيْهَا أَوْ كَفُورًا وَآيَةً

التَّكْفِيرِ وَلَوْ قَالَ لَا أُدْخِلُ هَذِهِ أَبَدًا أَوْ لَا أُدْخِلُ هَذِهِ

الْيَوْمَ بَرَّ بِدُخُولِ الثَّانِيَةِ فِي الْيَوْمِ وَحَيْثُ بِقَوْتِهِ

أَوْ دُخُولِ الْأَوَّلِيَّ وَفَاءً بِالشَّرْطِ وَتَحَلَّى بِالْحَيْثُ مَرَّةً

لَا تَحْتَاجُ الْإِسْمَ لَذَا الْمُبْدَوَاءِ بِالْإِثْبَاتِ وَلَوْ لَمْ يَوْقِفْ

أَصْلًا حَيْثُ بِدُخُولِ الْأَوَّلِيَّ الثَّانِيَةِ وَتَرَى بَعْضَهَا

حُجْلًا عَلَى الْغَايَةِ لِقَوْلِهِ تَقَالُوهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ كَذَا بَرِيكَةً

أَوْ أَدْخَلَ وَالْغَايَةُ دُخُولُ أَحَدِي الْأَخْرَيْنِ وَتَرْكُهَا

فِي الْمَوْقِفِ لِلتَّصَدُّقِ وَلَوْ نَوَى التَّخْيِيرَ صَدَّقَ وَقِيلَ طَرِيقُهُ

إِضْمَارُ النَّفْيِ سَيِّمًا فِي غَيْرِ الْمَوْكَلِّ بِاللَّامِ وَالنُّونِ حَتَّى لَوْ قَالَ وَاللَّهِ

أَفْعَلُ لَمْ يَحْنَثْ بِالتَّرْكِ أَثَرُهُ هَلْ الْحَنْثُ بِدُخُولِ الثَّانِيَةِ أَمْ

بِالْمَوْقِفِ لَا عَنْ دُخُولِ وَتُخَالِفُ الْغَايَةَ **كِتَابُ**

**النِّكَاحِ بَابُ الْأَمْرِ بِعِدَّةٍ تَزْوِجٍ**

فَإِذَنْ لَهُ فَاجَازَ جَازًا لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْحُكْمَ وَالْإِجَازَةَ

فِي حَقِّهِ كَالْإِنْشَاءِ لَا يَلْزَمُ الْبَيْعُ لِأَنَّ الْأَدْنَ لَمْ يَتَنَاوَلَ

مَالَ الْمُؤَلَّى بِدَلِيلِ الْإِنْشَاءِ وَلَا الشَّرْطِ التَّعَدُّ بِالتَّعْيِينِ

كَمَا تَوَقَّفَ وَلَا الْعَتَقُ لِأَنَّهُ زَالِ الْمَانِعِ وَهُوَ الرِّقُّ

فَنَفَذَ غَيْرَ إِبْرَاجَانَةٍ مُخْلَافٍ بِالْبُلُوغِ لِأَنَّ قَوْلَ الصَّبِيِّ

غَيْرُ مُلْمَمٍ فَلَا يَنْدَرُ التَّنْفِيزُ كَذَا إِبْرَاجَةً الْوَارِثِ

وَالْمُشْتَرِي مَا لَمْ يَطْرَأْ جَلُّ بَاتٍ وَلَوْ قَالَ لَمْ تَزَوِّجْ عَلَى رَقَبَتِكَ

لِلْعِدَّةِ

غير موقوف على العدة



جازا لا في الحرية لقران المنافي والمكاتب لان  
 حق الملك يمنع ان لم يرفع كالعدة فان دخل بها يباع  
 في الاقل مقيمته ومهر المثل وقال لا يتبع به بعد العتق  
 وفي معروفة كذا لو لم يسبق ذن واجاز قبل الدخول  
 يباع في الاقل للرضا بالتعلق وان اجاز بعده يتبع  
 اذا عتق لعدم النفاذ ولا استناد في الغائب <sup>الصفان</sup> <sup>العقد</sup> <sup>ار في النكاح الغائب</sup>  
 ضمان القول لولاه خذ ولو كان الزوج مدبرا صح بقيمتها  
 في رقبته لانه لا يملك وكذا المكاتب ولا يضمن الفسخ لانه  
 ابطال ولو لم يقل على رقبته صح في الجميع وتسمية الرقبة  
 للتقدير كما في عبد الغير وعندهما اذا كان فيه غيب فاحش  
 لا يصح النكاح وهي فريضة التوكيل بالتزويج ولو خلع <sup>السمى</sup>  
 على رقبته فان كان حرا لا يصح لقران المنافي وتبين لان  
 المال زائد فكان أولى بالرد من الطلاق كما في خلع المبانة

لا يضمن الفسخ

يتضمن الفسخ

خالع

أما النكاح لم يشرع بغير مال والتسمية تنفي مهر المثل  
 والمنافاة القيمة وكذا لو طلقها على رقبته او تقع رجعة  
 لانه صريح ولو كان رقيقا صح بالمسمى لما حرر ولو خلعها <sup>المولى</sup>  
 على رقبة اخيهما بعينها صح في البدل بحضرتها من رقبة <sup>الزوجة</sup>  
 البدل اذا قسمت على محضها المسمى ولا يقع على الاخرى  
 طلاق للملك ولو خلع كل واحدة على رقبة الاخرى  
 طلقنا بغير شيء لقران المنافي ولو تزوجت بان ع  
 واختلعت في عرضها بمهرها وثبت في العدة عنه وعن <sup>الزوج</sup>  
 اخيه فالمهر بينهما بالعصوبة اذ العوض وصية  
 للوارث فبطل وبانت باللفظ وان طلقها فله  
 ثلثة ارباع لان الواقع رجعي وهذا يقر ما تقدم  
**باب من نكح العبد وخلعه تزوج**  
 المأذون امة على رقبته باذن المولى صح والمرأة اسوة

خلعهما

غير

المسمين

للزوج

المولى

لامة

في الخلع



الْغُرَامَ لِأَنَّ النِّكَاحَ لَا يَخْتَصُّ بِالمَالِيَّةِ وَالْمَهْرُ يَجِبُ جَبْرًا  
 مِنَ الشَّرْعِ حَتَّى يَجِبُ عَلَى النَّاسِ بِعَقْدِ مَالِيَّةٍ فَاشْتَبَهَ  
 دَيْنُ الْأَسْتِزْلَاقِ وَإِنْ قَتَلَ فَصَاحِ الْمَوْلَى عَلَى رَقَبَتِهِ سَقَطَ  
 الْقِصَاصُ كَمَا فِي الْمُسْتَحَقَّةِ وَلَا شَيْءَ لِلْوَلِيِّ مَالٍ يَفْرُغُ مِنَ الدِّينِ  
 لِأَنَّهُ صَارَ مَالًا بِالصَّلَاحِ فَاشْتَبَهَ مَا لَوَاقَرَتْ عَلَيْهِ بِهِ فَإِنْ  
 أَبْرَأَ الْغُرَامَ سَلِمَتِ الرَّقَبَةُ لِلْوَلِيِّ لِزَوَالِ الْمَانِعِ كَالْوَبَاعَةِ  
 فَأَبْرَأَ الْغُرْمَ وَلَوْ خَالَعَ أَمَتَهُ عَلَى عَبْدٍ فِي يَدِهِ ثُمَّ اسْتَحَقَّ لِيَبْطُلَ  
 الْخُلُوعُ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ الْفَسْخَ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْمَوْلَى لِعَدَمِ الْإِلْتِزَامِ  
 وَتُبَاعُ الْأَمَةِ فِي قِيمَةِ الْبَدَلِ لِعَوْدِ الْمَنْفَعَةِ إِلَيْهَا فَإِنْ كَانَ  
 عَلَيْهِمَا دَيْنٌ بَدَأَ بِهِ كَمَا فِي الصَّلَاحِ وَيَتَّبِعُ الْأَمَةُ بِقِيمَةِ  
 الْبَدَلِ بَعْدَ الْعِتْقِ لِأَنَّ لَهَا فِيهِ مَنْفَعَةً فَكَانَ إِجْبَابُ الْمَوْلَى  
 كَأَجَابِهَا كَالزَّوْجِ عَبْدُهُ كَرَهًا بِأَكْثَرِ قِيمَتِهِ بخلاف  
 لِإِقْرَارِ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ ضَرُورٌ مُحْضٌ فَيَصَحُّ بِقَدْرِ مَالِهِ فِيهِ  
 الْمَوْلَى الْعَبْدُ

وَتَشْتَبَهُ الْأَمَةُ

فَمَالُ  
 الصَّالِحِ فِي الْخِدْمَةِ  
 يَتَأَخَّرُ عَنِ الدِّينِ  
 بَعْدَ؟

وَلَوْ ضَمِنَ الْمَوْلَى اتَّبَعَ مَقُولَهُ أَنَّهُ أَصِيلٌ وَلِهَذَا لَا يَشْتَرُطُ  
 قَبُولُهَا إِذَا ضَمِنَ الْفَضْلُ وَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهَا لِأَنَّهَا وَقَعَتْ  
 غَيْرَ مُتَوَجِّبَةٍ كَمَا قُلْنَا فِي الْكِفَالَةِ وَكَذَا لَوْ خُلِعَ عَلَى رَقَبَتِهَا  
 فِي جَمِيعِ ذَلِكَ **بَابُ مِنْ جَنَائِدِ الْعَبِيدِ**  
 مَا ذُوْنٌ فَقَا عَيْنٌ مِثْلَهُ يُعْتَبَرُ رِضَا الْمَوْلَى وَالْغُرَامَ  
 فِي الدَّفْعِ كَمَا فِي الْبَيْعِ وَالْفَارِغِ مُتَطَوِّعٌ لِأَنَّ الْمَوْلَى طَهَّرَ  
 مِلْكَهُ وَالْغُرْمَ غَيْرَ مُضْطَرٍّ لِأَنَّهُ يُبَاعُ بِدَيْنِهِ بَعْدَ الدَّفْعِ  
 بِخِلَافِ الْمَوْصِي لَهُ بِالْخِدْمَةِ لِأَنَّهُ مُضْطَرٌّ وَمُعْتَبَرٌ  
 لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ وَالتَّارِخُ لَهُ فِي ضَمَانِ الْمُتَرَهِّنِ كَمَا فِي الْقَصَبِ  
 وَإِذَا دَفَعَ تَحْوِيلَ إِلَيْهِ بَصْفٌ مَالِيٍّ الْمَقْضُوعُ فَإِذَا بَاعَ بَدَأَ  
 بِدَيْنِهِ لِأَنَّهُ كَالَّذِي حَتَّى يُطَالَبَ بِهِ بَعْدَ الْعِتْقِ دُونَ الْآخَرِ  
 وَأَخْيَانُ الدَّفْعِ لَا يَسْقُطُ حَقُّهُ لِأَنَّهُ مَجْبُورٌ إِذْ لَوْ  
 احْتَسَنَ يَنْفِرُ الْمَوْلَى بِالدَّفْعِ فَإِنْ فَضَّلَ شَيْءٌ يَصْرَفُ

خَالَعَهَا  
 الْعَبْدُ

لَا مَهْرَ الْكِفَالَةِ

**مِنْ جَنَائِدِ الْعَبِيدِ**

اسم الفاعل

العبد

الفاقة

الفاقة

الفاقة

الغرم

الغرم

الغرم







لِقَبُولِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ صَلَحَ أَصِيلًا فِيمَا لِيَقَابِلُ الثَّبُوتَ  
 كَالزَّيْلِكَةِ فِي الثَّمَنِ فَرُجِحَ بِقُدْرَةِ التَّسْلِيمِ حَيْثُ لَا خَطَابَ  
 مِنْهَا لِأَنَّهُ مَدَارُ الْبَيْعِ وَإِنْ خَاطَبَهُ وَكَيْلُهَا مُضَيِّفًا  
 لِلْمَلِكَةِ أَوْ ضَمَانِهِ فَالْمَطْلُوبُ صَوْدُوقُهَا عَكْسًا يُرْسَلُ  
 وَالْمُضَافُ إِلَى ثَالِثٍ نَقْدًا أَوْ عَرْضًا مَهْلَكَ أَوْ لَا لَوْجُوبِهِ  
 حُكْمًا لِلْمَوْكَلِّ بِهِ وَيَرْجِعُ وَإِلَّا لَمْ يُغْدِ التَّوَكُّلُ إِذْ صَلَحَ أَصِيلًا  
 إِذْ ضَمِنَ لِهَذَا يَرْجِعُ قَبْلَ الْأَدَاءِ خِلَافَ التَّوَكُّلِ بِالْمَكَا  
 لَةِ لَا يَصْلُحُ أَصِيلًا فِيمَا يَقَابِلُ الثَّبُوتَ فَتَعَيَّنَتِ الْكِفَالَةُ  
 لِهَذَا تَخَيَّرَتِ الْمَرْأَةُ وَلَمْ يَرْجِعْ بِهَا النَّسْرُ وَلَا قَبْلَ الْأَدَاءِ  
 وَلَا يَلْزَمُ الْمُضَافُ إِلَى التَّقْدِيرِ لِعَدَمِ التَّعْيِينِ وَالْإِصَالَةِ  
 وَلَا غَرْمُ الْعَرْضِ إِذَا تَبَيَّنَ لَا يَعُودُ الْعَيْنُ وَالصُّلْحُ  
 عَنْ عَمْدٍ كَالْخُلْعِ فِي الْجَمِيعِ **بَابُ**  
**فِرَاقِ الْمَكَاتِبَةِ وَالْمَلَاغَةِ** نَقَى الْوَلَدُ ثُمَّ أَدْعَاةُ

أَم

لَزْمُهُ وَلَا يَسْتَعِجُ الْقَضَاءُ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْفِذْ بَاطِنًا وَلَا لَتَنًا  
 لِحَفَاءِ الْحَالِ كَالْبَايَعِ أَوْ لَا نَعْدَامَ حَقِّ الْغَيْرِ كَمَا لَوْ تَفَى الْمَلِكُ  
 عَمَّا فِي يَدِهِ وَحَدَّ لِبَطْلَانِ الشَّهَادَةِ وَلَا خِلَافَ الْمُتَصَوِّدِ  
 وَلِهَذَا لَوْ قَذَفَ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا ثُمَّ قَذَفَ وَلَوْ عَنْ ثُمَّ طَالَبَتْ  
 بِالْحَدِّ يُحَدِّثُ فَإِنْ جَاءَتْ بِوَلَدٍ مِنْ آخِرِ فَنَفَاهُ يَلَاغِي  
 ثُمَّ إِنْ كَانَ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمِ الْكَذَابِ يَنْتَفِي لَنْ  
 الشَّكِّ فِي الْمَعَارِضِ إِذَا اللَّعَانُ مُوجِبٌ خِلَافَ مَا لَوْ قَالَ  
 أَنْ حَبَلْتُ وَالرَّجْعَةُ وَالْبَيَانُ لِأَنَّ الشَّكَّ فِي الْمَوْجِبِ  
 وَإِنْ جَاءَتْ لَأَقْلَ لَا يَنْتَفِي لِلتَّمَةِ عِنْدَ الْعُلُوفِ خِلَافَ اللَّعَانِ  
 فَإِنَّهُ يَقْتَضِيهِ وَلِهَذَا لَوْ قَالَ زَيْتٌ فِي الْكُفْرِ أَوْ مِثَارٌ  
 سَنَةً وَلَهَا عَشْرُونَ يَلَاغِي وَلَوْ تَزَوَّجَ مَكَاتِبَةً عَلَى أَمَةٍ  
 فَزَوَّجَهَا مِنْهُ قَبْلَ الْقَبْضِ فَطَلَّقَهَا طَلَقًا لَنْ الْمَلِكُ يُعْقِبُ الطَّلَاقَ  
 بِخِلَافِ الْخُلْعِ وَلَهَا نِصْفُ الْأَمَةِ وَرُبْعُ مَهْرِهَا لَنْ الْحَالِ  
 حَادِثٌ

يُعْقِبُهُ

بَعْدَ

الزَّوْجِ

الْمَلِكِ

الْمَلِكِ

الْمَلِكِ

الْمَلِكِ

الْمَلِكِ

الْمَلِكِ

الْمَلِكِ

الْمَلِكِ

الْمَلِكِ

الْمَلِكِ

الْمَلِكِ

الْمَلِكِ

الْمَلِكِ

الْمَلِكِ

الْمَلِكِ

الْمَلِكِ

الْمَلِكِ

الْمَلِكِ

الْمَلِكِ

الْمَلِكِ

الْمَلِكِ

الْمَلِكِ

الْمَلِكِ

الْمَلِكِ

الْمَلِكِ

الْمَلِكِ

الْمَلِكِ

الْمَلِكِ

الْمَلِكِ



ارغدا حنيف

قَبْلَ التَّقَرُّدِ كَالْمُقَارِنِ فَيَنْتَصِفُ كَالْوَلَدِ خِلَافَ الْكَسْبِ  
 وَلِهَذَا يَتَصَدَّقُ الْمُشْتَرَى بِالْكَسْبِ دُونَ الْوَلَدِ كَذَا  
 لَوْ طَلَّقَ الْأُمَّةُ ثُمَّ الْمَكْتُبَةُ فِي الْعَيْسِ لَا تَطْلُقُ الْأُمَّةُ  
 لِلْمِلْكِ خِلَافَ مَا بَعْدَ الْقَبْضِ لَهَا لَا تَعُودُ لِابْتِغَاءِ  
 أَوْ رِضَا <sup>أو رضاء</sup> وَتَقْطَعُ مَهْرُ الْأُمَّةِ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْفَسْخِ  
 كَأَنَّمَا بَاعَتْ مِنْهُ وَلَوْ كَانَ دَخَلَ بِالْأُمَّةِ فَمَهْرُهَا يَنْتَهِي  
 وَيَأْخُذُ الزَّوْجُ نَصِيفَ الْأُمَّةِ أَوْ قِيمَتَهُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْوُطْئَ  
 أَضْيَفَ إِلَيْهَا مِنْ حَيْثُ التَّعْيِيبُ كَالْقَتْلِ وَالزَّوْجُ أَنْتَقَلَ إِلَى  
 الْمَكْرَهَةِ فِي حَقِّ الْأَتْلَافِ دُونَ الْأَثْمِ وَالْحِلُّ فَلَوْ وَلَدَتْ  
 فَلَوْلَدُهَا لَأَنَّ التَّنْصِيفَ حُكْمُ الْفَرْضِ خِلَافَ مَا قَبْلَ  
 الْقَبْضِ لِأَنَّهُ مَفْرُوضٌ تَقْدِيرًا لَوُرُودِ الْقَبْضِ الْمَشْبُوهِ  
 بِالْعَقْدِ وَكَذَا الْوَرُودُ بَعْدَ الْقَبْضِ فَالْمَهْرُ لَهَا  
 وَعَلَيْهَا نَصِيفُ الْقِيمَةِ وَلَا يَخِيرُ لَهَا إِلَّا مَتْنَعًا حَتَّى الشَّرْحُ  
<sup>للمكاتبه</sup> <sup>الزواج</sup> <sup>أو امتناع تنصف المهر</sup>

أو رضاء مصدر

قال الزمخشري كسر الصاد  
أصبح كذا الفائق

وَلَوْ طَلَّقَ ثُمَّ تَزَوَّجَ لَمْ يَصَحَّ حَتَّى الْمِلْكُ نَظِيرُهُ التَّزَوُّجُ  
 مَكْتُبَةً أَيْ فِيهِ وَجَارِيَةً مَكْتُبَةً وَبِالَّتِي بَاعَهَا وَهَلَكَ  
 الْعَوْضُ وَالْكَفَالَةُ لِابْنِ مَوْلَاهُ فِي حَيَوَةِ الْأَبِّ وَبَعْدَ  
 مَوْتِهِ خِلَافَ الْمَوْهُوبَةِ وَجَارِيَةِ الْإِبْنِ وَالضَّارِبُ

قِيَامُ سَبَبِ الْمَلِكِ بِأَبِ  
**الصَّدَاقِ يَنْتَقِضُ لِفَيْزِيدٍ تَزَوَّجَ**

عَلَى ثَوْبٍ قِيمَتُهُ عَشْرَةٌ فَتَرَا جَعِ سَعْرُهُ إِلَى ثَمَانِيَةٍ  
 فَلَهَا الثَّوْبُ لَا غَيْرُ وَفِي عَكْسِهِ لَهَا الثَّوْبُ وَدَرَاهِمُ  
 أَعْتَبَارًا بِحَالَةِ الْعَقْدِ وَلَوْ عَفِنَ فَصَارَ يَسَاوِي خَمْسَةً  
 أَخَذَتْ الثَّوْبَ أَوْ قِيمَتَهُ يَوْمَ الْعَقْدِ لِلْعَيْبِ الْفَاحِشِ  
 خِلَافَ الْيَسِيرِ لِأَنَّ النِّكَاحَ لَا يَنْفِيهِ وَالْقِيمَةُ سَوَاءٌ  
 لِدُخُولِهِ تَحْتَ التَّقْوِيمِ فَلَا يُفِيدُ حَتَّى لَوْ كَانَ مِثْلِيًّا  
 يُرَدُّ لِفَائِدَةِ الرَّجُوعِ بِالتَّسْلِيمِ وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَضُمَّنَّ

أي قيمة السليم والمجيب السير سواء  
لدخوله تحت تقويم القومين



النقصان لأن الوصف لا يضمن بالعقد بخلاف  
 تعيب المجهني والزوج وما لو طلقها ثم تعيب في يد ما  
 لأنه يضمن بالقبض ولا يلاف ولو قبضت ثم طلقها  
 والثوب هالك ردت نصف القيمة يوم القبض  
 ولو اختلفا في قيمة المهر بعد الضياع أو ذرعانه  
 أو وزنه وهو مما يضره التبعض فالقول قوله <sup>الزوج</sup> لأن  
 هذه صفات <sup>المهر</sup> إذا المعنى قائم بالحمل ولو اختلفا في جنسه  
 أو عينه أو قدره وهو مما لا يضره التبعض بخلاف  
 وحكم مهر المثل وكذا صفة الدين بأن قالت بفضاء <sup>النصب</sup>  
 فقال بل سودا <sup>بالنصب</sup> لأنها أصل في الدين ولهذا اختلفا  
 في صفة المسلم فيه <sup>بالصفة</sup> ألفا وحكم المتبعة بعد الطلاق  
 إن كانت تصلح حكما **باب**  
**في الفقة بالجيب والعنة**

وجدت زوجها الصغير مجنونا جلي وليه خصما  
 وفرق لأنه لا فائدة في التأخير بخلاف ما وجدته  
 عتينا ويكون طلاقا لتقرر السبب كما لو ملك قربة <sup>التفريق</sup>  
 ولو كانت صغيرة لا يفرق <sup>الرضا</sup> ليها لا احتمال الرضا  
 بعد البلوغ بخلاف الرد بالعيب لأنه حتى لو لي  
 ولان في التأخير انطاله <sup>الرضا</sup> ولو أسلمت يؤخر لي  
 أن يعقل فيأتي لعدم الموجب قبله بخلاف لو كان <sup>الزوج</sup>  
 معنوها حيث يعرض على أحد ابويه فإن أتيا <sup>العقل</sup>  
 يفرق لأنه ليس لزواله عاية تنظر بخلاف الصبا <sup>الزوج</sup>  
 نظيرتهما الزرع مع الشجر بعد انقضاء مدة الحارة <sup>نظيراتها</sup>  
 ولو تلاقنا ثم جئنا أو غاب <sup>الزوج</sup> وكل يفرق لأن الحرة  
 قد ثبتت وهو الموجب بخلاف ما قبل الفراغ وجنون <sup>اللعان</sup>  
 الشاهد قبل القضاء لعدم الحجة <sup>السهاقة</sup> بخلاف ما لو زنت



اَوْحَدًا اَحَدُهُمَا بِتَقْذِيفِ لِبْطِلَانِ اَهْلِيَّةِ اللِّعَانِ وَلِهَذَا  
 لَوْ كَانَ بَعْدَ التَّفْرِيقِ حَلُّ التَّرَوُّجِ بِخِلَافِ الْحَتَّةِ وَهَذَا  
 لِأَنَّ التَّفْرِيقَ جَذَارُ تَكْرِارِ اللِّعَانِ وَهُوَ مُمْكِنٌ بَعْدَ الْفَاقَةِ  
 وَلَوْ ارْتَدَّ ابْنُ الصَّغِيرَةِ الَّتِي تَحْتَ مُسْلِمٍ لَمْ تَبْنِ لِبَقَائِهَا  
 مُسْلِمَةً تَبَعًا لِلدَّارِ وَإِنْ لَحِقَ بِهَا بَانَتْ لِلتَّعَارُضِ  
 وَلِلْبَقَاءِ حُلْمٌ الْإِبْتِدَاءِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ تَعْقِلُ أَوْ عَمِيتْ  
 بَعْدَ مَا أَدْرَكَتْ مُسْلِمَةً لِلْإِصَالَةِ وَخِلَافِ مَا لَوْ مَاتَ  
 أَحَدُهُمَا لَحِقَ بِهَا الْآخَرُ لِأَنَّ التَّبَعِيَّةَ أَنْتَهَتْ بِالْمُتَّبِعِ  
 قَائِمٌ وَلَوْ كَانَ نَضْرَانِيَّتَيْنِ فَتَحْتُمَا بَانَتْ لِأَنَّ الدَّارَ مُعَارِضٌ  
 مَرْجُوحٌ وَفِي نِزَاجٍ مُعَارِضٌ وَكَذَا الْوَكِيلُ وَفِي لَا تَعْقِلُ  
 دِينًا وَكَذَا الْمُسْلِمَةُ إِذَا أَبْلَغَتْ وَلَمْ تُصَرِّفِ الْإِسْلَامَ تَبَيَّنَ  
 وَجِبَ دُكْرُ اللَّهِ تَعَالَى بِصِفَاتِهِ فَيَقَالُ أَهْوَاؤُكَ لَكَ فَانْصَرَفَتْ  
 كَانَتْ مُعْلِمَةً وَإِنْ عَقَلَتْ لَا تَبَيَّنُ لِلتَّبَعِيَّةِ وَإِنْ وَصَفَتْ  
 الصَّغِيرَةُ

صَغِيرَةٌ تَحْتَ مُسْلِمٍ  
 ارْتَدَّ أَبَوَاهَا

الْكُفْرَ بَانَتْ خِلَافًا لِيُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ **بَابُ**  
**دَعْوَى النِّكَاحِ** أَقَامَتْ عَلَى مَدْعِي نِكَاحِهَا أَنَّهُ تَزَوَّجَ  
 اخْتُمَا أَوْ امْتَحَا قَبْلَ دَعْوَاهُ أَوْ عَلَى إِقْرَارِهِ فَعِنْدَ هُمَا يَتَوَقَّفُ  
 وَعِنْدَهُ يَقْضَى بِبَيِّنَتِهِ لِأَمَّا نَفَتْ عَنْ نَفْسِهَا إِذَا الْغَائِبَةُ  
 حُرِّمَتْ بِرُغْمِهِ فَصَارَ كَأَنَّهُمَا لَمْ تَوْقِفْ وَكَمَا لَوْ أَقَامَ عَلَيْهَا  
 وَفِي عَلَى غَيْرِهِ أَوْ اخْتُمَا عَلَيْهِ وَلِأَنَّ نَفْسَهُ لَيْسَ بِسَبَبٍ وَالبَقَاءُ  
 تَبَعٌ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَقَامَتْ عَلَى الدَّخُولِ بِالْأَمِّ لِأَثْبَاتِهَا الزَّيَادَةَ  
 وَفِي التَّابُيدُ وَلَا تَنْدُ سَبَبٌ لِأَمَّا فَصَارَ كَعَقْبِ الْقَادِرِ  
 وَالشَّاهِدِ وَعَقْبُ الشَّرِيكِ حَتَّى قِيلَ لَا يَقْضَى بِالْمَرْءِ التَّقَاضِيلَ  
 بِدَلِيلِ الْحَرْبِيَّةِ وَخِلَافِ الْوَكِيلِ بِالنَّقْلِ لِأَنَّ الْعَقْبَ  
 قَدْ يَكُونُ سَبَبًا فَيَقْبَلُ فِي قَضَائِهِ فَإِنْ قَالَ طَلَّقْتُ الْخُتْمَ  
 وَأَخْبَرْتَنِي بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ قُضِيَ بِبَيِّنَتِهِ بِالِاتِّفَاقِ  
 فَإِنْ حَضَرَتْ وَكَذَبَتْهُ صَدَقَتْ فِي حَقِّ نَفْسِهَا كَالْبَقَّةِ

الزَّوْجُ الْأَمْرُ الْمَرْأَةُ  
 الزَّوْجُ الْأَمْرُ الْمَرْأَةُ  
 الزَّوْجُ الْأَمْرُ الْمَرْأَةُ



والميراث والعدة دون الزوج فإن ولدته سنتين  
من حين اقرب بطل نكاح الحاضرة لأن النسب يستند  
ومن ضرورية الفراش ولا لذلك النفقة والعدة  
وكذلك لو أقامت على نكاح ابنتها ولو أقامت  
على اقراء حرمت الحاضرة لأنه يحتمل الفساد فيمنع  
الشهادة دون الاقرار كالجحالة ولو قال لزوجته  
طلق فلان ثم تزوجت فانكروا الطلاق فهي منقضة  
فإن حضر المقر له وانكر الطلاق فالقول له ولا يقو بها  
في العدة وإن اقر وقع الساعة وبطل نكاح الثاني إلا  
أن تصدق في السنة لأن الحق لا يعدوهم وإن أنكرت  
نكاح الأول فالقول لها وإن اقر للجحول فالقول للزوج  
وعندها لا تخلف ما ينكح الزوج وهكذا في كل موضع  
يدعي نكاح امرأة لها زوج ولو تزوج امرأة على أنها

وكذا

للجحول

حنفت  
وهي تغل

فأستحق فاستتراه أخيراً على التسليم لقاء الموجب  
بخلاف البيع وما بعد القضاء بالقيمة لكن لا يعتق  
قبل القبض أو القضاء لئلا يخر المالك عن العقد بخلاف  
ما إذا لم يستحق **باب**  
**نكاح المخاطبة** فضوت زوج  
غائبة من غائب فأجاز الأيجوز خلافاً لابي يوسف  
رحمهما وكذا لو تزوج غائبة فأجازت لأنه شرط فلا  
يتوقف على ما وراء المجلس بخلاف الولي والوكيل  
لأنه أقيم مقام عبادتين وكذا لو وكلت بالتزوج ففوت  
لما مر إذا المعترف لا يدخل تحت المنكر لأنه متمم  
ولهذا لا يزوجه من ابنته ولو زوج أمته بوضاها  
وقبل فضولي فاعتقت فلها النقص ما لم يجزوا إذا أجاز  
فلا خيار لها للرضا وعدم ازداد المالك لأنها أنشأ  
الأجزة



حَتَّى كَانَ الْمَرْئِيهَا وَلَهُنَّ الْعِتْقُ مَعَ النِّكَاحِ لَوْ تَقَارَنَا إِجَانَةً  
 لَا يَكُونُ لَهَا الْخِيَارُ مِنْهُنَّ أَوْ لَوْ كَانَ النِّكَاحُ بِغَيْرِ رِضَاهَا  
 لَا يُلْزَمُ إِلَّا بِإِجَازٍ مَّا وَكَذَلِكَ ابْنَتُهُ إِذَا مَجَّزَ الرَّوْحُ حَتَّى  
 بَلَغَتْ وَهَذَا لِأَنَّ الْمُعْتَرِضَ حَالَةَ التَّوَقُّفِ كَالْمُقَارِنِ  
 دَلِيلُهُ الْعِدَّةُ وَالْفَلَالُ وَكَذَا لَوَبَّاعٍ مَالٌ وَلَهُ بِشَرْطِ الْخِيَارِ  
 قَبْلُغٍ فِي الْمُدَّةِ تَوَقُّفٌ أَنَّهُ يَتِمُّ كَمَا فِي الْمَوْتِ وَالْفَرْقُ  
 أَنَّ هُنَا الْخِيَارَ قَائِمٌ لَكِنَّهُ عَجَزَ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي الْمَوْتِ  
 سَاقِطٌ لِقَوْتِ الْإِخْتِيَارِ وَهَذَا بِمَوْتِ الْوَكِيلِ يُلْزَمُ  
 وَبِعِزَّةٍ يَحْوُلُ وَلَوْ زَوْجٌ مَكَاتِبَتُهُ الصَّغِيرَةُ فَلَا إِجَانَةَ  
 إِلَيْهَا مَا دَامَتْ مَكَاتِبَتُهُ لَا نَهَى كَالْبَالِغَةِ وَلِهَذَا  
 يَقْطَعُ الْعِدَّةَ الْخَافِظَةُ عَنْهَا وَإِلَى الْمَوْتِ بَعْدَ الْعِتْقِ  
 إِنْ لَمْ يَكُنْ وَيُتَى أَقْرَبُ مِنْهُ لِتَجَدُّدِ الْوَلَايَةِ كَالشَّرِيكِ  
 زَوْجِ الْعَبْدِ ثُمَّ مَلَكَ الْبَايَ وَمَنْ أَذِنَ لِعَبْدٍ ابْنَتُهُ

على إجازة الولد لما ذكرنا  
 وقيل لا يتوقف بالثلث  
 وعن أبي يوسف

يحتاج إلى إجازة جديدة  
 يحتاج إلى إجازة جديدة

أَوْ زَوْجٌ نَافِلَتُهُ ثُمَّ مَاتَ الْإِبْنُ بِخِلَافِ الرَّاهِنِ وَمَوْتِي  
 الْمَأْذُونِ بِأَعَانَتِهِ سَقَطَ الدِّينُ حَيْثُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْإِجَانَةِ  
 لِأَنَّ النِّقَاحَ بِالْوَلَايَةِ الْأَصْلِيَّةِ وَإِنْ عَجَزَتْ بَطُلَ  
 أَمَّا التَّعَذُّرُ التَّنْفِيدِ كَمَا تَوَقَّفَ بِخِلَافِ الْعِتْقِ  
 لِعَدَمِ التَّغْيِيرِ إِذِ الْمَوْتَى نَائِبٌ أَوْ لِطَرَيَانِ الْحِلِّ  
 الْبَاقِ كَالْأَمَةِ تَزَوَّجَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ فَمَلَكَهَا  
 مِنْ تَحَلُّلٍ لَهَا حَتَّى أَنْ فِي الْعَبْدِ لَا يَبْطُلُ لَكِنْ لَا يَدْرِي  
 إِجَانَةَ الْمَوْتِ لِأَنَّهُ رَضِيَ بِتَعَلُّقِ الْمَوْتِ بِكُتُبِ الْمَكَاتِبِ  
 لَا يَمْلِكُ نَفْسَهُ وَلَوْ أَجَازَتْ ثُمَّ عَتَقَتْ فَلَهَا خِيَارُ  
 الْعِتْقِ بَعْدَ الْأَذْنِ كَالزَّيَاغَةِ وَلَيْسَ لَهَا خِيَارُ  
 الْبُلُوغِ لِكَمَالِ الْوَلَايَةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَجَازَ الْمَوْتَى  
 بَعْدَ الْعِتْقِ لِقُصُورِ وَلايَتِهِ **بَابُ**  
**مِنْ الْوَكَالَةِ وَالنَّقْضِ مِنَ الْوَكِيلِ زَوْجُ الْوَكِيلِ**



بغير أثرها ثم نقض صحيح لنقضه يمنع الخيار  
ولا يشترط العلم <sup>لأنه عدم</sup> في حقها لعدم الرضا  
بالتسبب بخلاف بيع الخيار وكذا لوزوجه اختها <sup>المراة الاولى</sup>  
بغير اذنها لقيامه مقام الموكل بخلاف لو كان  
معها اخرى <sup>لأنه فضيول</sup> ثم نقض <sup>لأنه ابطال</sup> لا يصح  
حتى الغير بخلاف البيع <sup>لأنه يفر من العهدة وكذا</sup>  
لوزوجه اختها <sup>لأنه لا يظهر في حق الزوج وتوقفا</sup>  
كالبيع مع العتيق وكذا لو وكله فنقض <sup>لأنه اجبة</sup>  
عن العقد وانما يملك الاجانة لكونها انشاء ولو  
زوجها اختها ينتقض ضمنا وكذا في المعينة الا  
انه لا ينتقض بنكاح اختها لكونه فضيولا ولو  
جدد بطل الاول وفايدته في الاجانة ولو تخا  
فضوليان ثم جدد اتوقفا ولو خاطبت توقف

لان المحرم في حق الجمع

الثاني لانها ردت الاول ولوزوجه وكيل  
مستتب احرأة ومثله اختها بطلا كما لو باشر  
بنفسه وكذا لو رضيت احدهما لمن جمع بين  
حررة واحدة بغير رضا الحررة بطل نكاح الامه  
بخلاف ما لو كانت ذات زوج <sup>لأنه لا يصح لو انفرد</sup>  
اذا لضم دون استواء مكنة التنفيذ لهذا لوزوجه  
فضولي خميس حرائر واربع اماء دفعة وقف  
نكاح الاماء ولغا نكاح الحرائر ولو كانا فضوليتين  
توقفا الا اذا كانا في عقة وان قال الرجل رجل زوجناك  
انفسنا فقبل في احدهما جاز لان المحرم <sup>الزوجان</sup> الجمع في حقه  
ولم يوجد وفي عكسه لا يجوز للمجم <sup>اختين</sup> في حقه وكذا في  
الحسن لو جمع بين ابنته وامته وقبل في الامه لا يصح  
لانها ليست محل حالة الضم لا الحررة ولو تخا طب

ولو عقد فضولي

بغير أثرها ثم نقض صحيح لنقضه يمنع الخيار  
ولا يشترط العلم <sup>لأنه عدم</sup> في حقها لعدم الرضا  
بالتسبب بخلاف بيع الخيار وكذا لوزوجه اختها <sup>المراة الاولى</sup>  
بغير اذنها لقيامه مقام الموكل بخلاف لو كان  
معها اخرى <sup>لأنه فضيول</sup> ثم نقض <sup>لأنه ابطال</sup> لا يصح  
حتى الغير بخلاف البيع <sup>لأنه يفر من العهدة وكذا</sup>  
لوزوجه اختها <sup>لأنه لا يظهر في حق الزوج وتوقفا</sup>  
كالبيع مع العتيق وكذا لو وكله فنقض <sup>لأنه اجبة</sup>  
عن العقد وانما يملك الاجانة لكونها انشاء ولو  
زوجها اختها ينتقض ضمنا وكذا في المعينة الا  
انه لا ينتقض بنكاح اختها لكونه فضيولا ولو  
جدد بطل الاول وفايدته في الاجانة ولو تخا  
فضوليان ثم جدد اتوقفا ولو خاطبت توقف



فَضُولِيَّانِ ثُمَّ جَدَّدَ لِمَهْرٍ آخَرَ فَأَجَازَ أَحَدَهُمَا<sup>أَحَدَهُمَا</sup>  
بَطْلَ الْآخَرِ لَتَنَافٍ فِي الْمَسَمَةِ وَلَا يَرْتَدُّ الْأَوَّلُ بِإِجَازَةِ<sup>أَوْ لَا يَبْطُلُ</sup>  
الْآخَرِ بَعْلَةً لِأَنَّ الْفَسْخَ فِي ضَمَنِ الثَّبُوتِ وَلَوْ أَجَازَ<sup>فِي</sup>  
كُلِّ وَاحِدٍ نِكَاحًا حَاصِلًا لِأَنَّ الْفَسْخَ أَقْوَى لِأَنَّهُ يَرُدُّ<sup>الْعَقْدَانِ</sup>  
عَلَى الْإِجَازَةِ وَلَا عَكْسَ وَإِنْ تَقَدَّمَ أَحَدُهُمَا وَلَمْ يَعْلَمْ فَاجْتَمَعَا<sup>مُزَاجَانِ</sup>  
عَلَى إِجَازَةِ أَحَدِهِمَا لَا يَجُوزُ لِمُجَازَاتِهِ الْمَرْدُودُ وَإِنْ  
عَيَّنَاهُ جَازَ لِأَنَّهُ لَا كَذِبَ فِيهَا نَظِيرُهُ نِسِي الْمَطْلُوقَةِ<sup>أَمْرُ النِّكَاحِ وَالتَّقْدِيمُ</sup>  
وَلَوْ أَجَازَتْهُمَا مَعًا يَحْزِنُ إِتْمَامُ شَأْنٍ لِأَنَّ الْعَبْتِ لِلصَّحِّ<sup>بِ الْمَرْأَةِ الْعَقْدَيْنِ</sup>  
خِلَافَ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ لَا يَتَغَيَّرُ بِكَلَامِ الْغَيْرِ وَخِلَافَ  
مَا لَوْ زَوَّجَ امْرَأَتَيْنِ لِلتَّدْفِيعِ فِي الْمَوْجِبِ وَلَوْ أَجَازَتْهُمَا<sup>الزَّوْجِيْنِ</sup>  
أَيْضًا أَوْ بَدَأَ هُوَ وَأَجَازَتْ أَحَدَهُمَا يَحْكُمُ مَهْرُ الْمَثَلِ<sup>الْحُكْمُ وَهَوَالِي</sup>  
بَيْنَ الْأَقْلِ وَالْأَكْثَرِ عَنْهُ كَمَا فِي الْأَلْفِ وَالْأَلْفَيْنِ فَإِنْ  
قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ أَجَزْتُ أَحَدَهُمَا وَتَقَارَنَا هُوَ مَوْثُوقٌ<sup>الْعَقْدُ</sup>  
فَالزَّوْجِيْنِ

ثم امرأتين

رد

وَلَيْهَا الْاجْتِمَاعُ عَلَى أَحَدِهِمَا لِأَنَّهُ إِنْ اتَّحَدَا الْمُرَادُ<sup>الزَّوْجِيْنِ</sup>  
نَفَذَ وَإِنْ تَعَدَّدَ بَطْلًا وَفِيهِ شَكٌّ وَإِنْ تَعَاقَبَا<sup>أَمَّا أَحَدُ النِّكَاحَيْنِ</sup>  
نَفَذَ عَنْهُ وَيَحْكُمُ مَهْرُ الْمَثَلِ لِأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْمَوْثُوقِ<sup>السُّلْطَانِ</sup>  
وَالْمَقْسُوعِ فَتَعَيَّنَ الْمَحَلُّ نَظِيرُهُ عَبْدِي أَوْ حَارِي  
حُرٌّ وَكَذَا لَوْ قَالَتْ أَجَزْتُ مَا أَجَازَ خِلَافًا إِذَا<sup>الزَّوْجِ</sup>  
تَقَارَنَا لِأَنَّ الْكُلَّ مَحَلٌّ وَلَوْ زَوَّجَ أَحَدُوكُمَا بِالْإِثْمِ<sup>الزَّوْجِ</sup>  
وَالْآخَرِ بِالذَّنَائِيرِ مَعًا وَقَبْلَ وَكِيلَاهَا يَحْكُمُ مَهْرُ الْمَثَلِ<sup>الْمَرْأَةِ</sup>  
وَإِنْ تَقَدَّمَ أَحَدُهُمَا وَلَمْ يَعْلَمْ فَعَلَيْهِ نِصْفُ الْمَهْرَيْنِ<sup>الْعَقْدَيْنِ الْعَقْدُ</sup>  
لِأَنَّ الثَّابِتَ مَجْمُوعٌ فَيُوزَعُ خِلَافَ الْأَوَّلِ لِأَنَّ التَّزْوَاجَ<sup>أَحَدُ الْعَقْدَيْنِ</sup>  
يَمْتَنِعُ مِنَ الثَّبُوتِ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِيهِ يَحْكُمُ مَهْرُ الْمَثَلِ  
وَلَوْ زَوَّجَ فَضُولِيَّ عَبْدًا أَمْرَاتَيْنِ ثُمَّ عَتَقَ يَحْزِنُ فِي اثْنَتَيْنِ  
كَيْفَ شَاءَ خِلَافَ مَا لَوْ بَاشَرَ الْعَبْدُ حَيْثُ يُحْزِنُ فِي الْآخَرِ  
لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلَيْنِ كَمَا أَنَّ الْحُرَّ لَوْ زَوَّجَ أَرْبَعًا ثُمَّ اثْنَتَيْنِ<sup>الْأَمْرَاتَيْنِ</sup>  
لَا يَنْفَعُ<sup>لَا أَنَّ التَّوَقُّفَ</sup>



اَمْرِهِنَّ تَوَقَّفَ فِي الْاُخْرَيْنِ وَارْتَدَّ الْبَاقِي بِخِلَافِ الْبَيْعِ  
 لِانَّ التَّفْرِيقَ ضَرَرٌ فَاَعْتَبِرَ بِالتَّفْرِيقِ فِي الْقَبُولِ فَاِنْ  
 اُجِزَ فِي الثَّلَاثِ بَطُلَ عَقْدُهُنَّ لِانَّ الْجَمْعَ اِجَابَةٌ كَالْجَمْعِ  
 حَالَةَ الْعَقْدِ وَيُجِزُ فِي الرَّابِعَةِ وَكَذَا الْوَزْجُ حُرَّالِهِ  
 اَمْرًا اَوْ بَعَا فِي عَقْدٍ فَمَاتَتْ اَمْرًا لَا يُجِزُ اِلَّا فِي الثَّلَاثِ  
 وَانْ كَانَ فِي عَقْدٍ يُلْغُو كَمَا لَوَزَّجَهُ اخْتِامًا اَوْ تَزْوِجَ  
 مُكَاتَبَةً ثُمَّ عَتَقَتْ وَانَّمَا يَتَوَقَّفُ بِاِلَالِهِ مُجِيزُ حَالَةِ الْعَقْدِ  
 وَانْ اسْلَمَ الْحَرِيُّ مَعَ عَشْرٍ نَحْتَهُ تَعَيَّنَتْ اَرْبَعٌ  
 لِلْبَقَاءِ اِنْ سَبَقَ عَقْدُ مَهْنٍ تَرْجِيحًا بِالنَّفَادِ الْمَطْلُوقِ  
 وَالْاَفْسَاقِ الْكُلِّ لِتَعَدُّ التَّرْجِيحِ كَحُرِّيَّةِ تَحْتَ بَعْلَيْنِ  
 اسْلَمُوا اِنْ سَبَقَ مَعَ اَرْبَعٍ نَحْتَهُ فَسَدَ الْكُلُّ بِكُلِّ  
 حَالٍ فِي الْاَوَّلَى بِكُلِّ حَالٍ وَقَدْ عَرَفْنَا بِاَبْ—  
 خِيَارِ الْعَتَقِ هُوَ يَنْبُتُ لِلْاَمَةِ دُونَ الْعَبْدِ دَفْعًا

لِلْاَسْتِوَاءِ اَبْتَدَأَ وَمَعَهُ  
 خَيْرٌ فِي اثْنَيْنِ هُنَا  
 وَفِي اَرْبَعٍ

لِلزَّيَادَةِ وَمَاعَدَاهَا كَالتَّابِعِ لِقَاوِ لِهَذَا وَقَالَتْ طَلَّقْنِي  
 ثَلَاثًا عَلَى الْاَلْفِ وَهُوَ لَا يَمْلِكُ اِلَّا الثَّلَاثَةَ اسْتَحَقَّ الْاَلْفَ وَلِانَّ  
 الْمُحَلِّيَةَ تَدْرُ مَعْرًا وَيَتَقَدَّرُ بِالْمَجْلِسِ لِانَّهُ جَرَابُ  
 التَّمْلِيكِ وَقِيلَ فِي الثَّيِّبِ لَا يَتَقَيَّدُ بِهِ وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْقَضَاءِ  
 مُخْلَافَ خِيَارِ الْبُلُوغِ لِانَّ الْمَلِكَ ثَابِتٌ بِكَمَالِهِ فَاَعْتَبِرَ دَفْعًا  
 كَالِدٍ بِالْعَيْبِ اِلَّا اَنْتَ لَيْسَ بِاِلَازِمٍ فَلَا يَكُونُ طَلَاقًا وَلِهَذَا  
 لَوْ اخْتَارَ الْفُرْقَةَ قَبْلَ الدُّخُولِ لَا يَجِبُ شَيْءٌ وَيَبْطُلُ سَلَوَتُ  
 الْبَكْرِ لِلزَّوْجِ لَالَةٍ فَلَوْ لَمْ تَعْلَمْ بِالْخِيَارِ حِينَ عَتَقْتَ تَوَقَّفَ  
 عَلَى مَجْلِسِ عِلْمِهَا لَانَّهَا لَا تَتَفَرَّغُ لِلْعِلْمِ فَعُذِرَتْ بِخِلَافِ  
 الصَّغِيرَةِ وَخِلَافِ سَائِرِ الْاَحْكَامِ لِانَّ الشُّيُوعَ اَقِيمَ مَقَامَ  
 الْعِلْمِ كَمَا فِي النَّبَذِ وَالتَّنْفِيلِ وَالْحَجْرِ وَلَا يَبْطُلُ بِالْاَرْتِدَادِ اِلَّا  
 اِذَا قُضِيَ بِاللَّحَاقِ لِلْمَوْتِ وَكَذَا الْحُرِّيَّةُ اُعْتُقَتْ فَلَهَا  
 الْخِيَارُ مَعْنَاهُ اِذَا تَلَدَّ بِالتَّخْلِيَةِ اَوْ حَكَمَ الْمَلِكُ وَكَذَا الْوَطْرُ

فِي تَحْقِيقِ خِيَارِ الْبُلُوغِ

لِلتَّعْلِيمِ



عَلَيْهِمَا الرِّقُّ فِي الْأَصَحِّ لِأَنَّ هَذِهِ زِيَادَةٌ لَمْ تَرْضَ بِهَا وَكَذَا  
 عَلَى الْمُعْتَقَةِ <sup>الطَّلَاقُ الْبَلَاءُ</sup> خِيار العتق  
 يَتَكَرَّرُ فِي نِكَاحٍ وَاحِدٍ بَيْنَ اخْتَارَتْ رُوجَهَا فَارْتَدَّتْ ثُمَّ  
 سُبِيًّا فَأُعْتِقَتْ بِخِلَافِ خِيَارِ الْبُلُوغِ حَيْثُ لَا يَبْقَى بَعْدَ  
 السُّبْيِ وَإِنْ أَدْرَكَتْ بَعْدَ الْعِتْقِ لِأَنَّهُ شُرِعَ فِي نِكَاحٍ  
 وَاحِدٍ بَيْنَ اخْتَارَتْ رُوجَهَا فَارْتَدَّتْ ثُمَّ سُبِيًّا فَأُعْتِقَتْ  
 بِخِلَافِ خِيَارِ الْبُلُوغِ حَيْثُ لَا يَبْقَى بَعْدَ السُّبْيِ وَإِنْ أَدْرَكَتْ  
 بَعْدَ الْعِتْقِ لِأَنَّهُ شُرِعَ فِي نِكَاحٍ فَهُوَ حَقٌّ وَقَدْ صَاحِقًا  
 لِلنِّسَاءِ فَإِنَّ الرِّقَّ الطَّارِئُ كَالْمُقَارِنِ **بَابُ**  
**مِنْ الْاِخْتِلَافِ فِي الْمَرْسُورِ** تَزَوَّجَ عَلَى الْفِ حَالَةٍ أَوَّلًا  
 سَنَةً فَلَهَا الْمُؤَجَّلَةُ عِنْدَهَا لَهَا أَقْلٌ وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ  
 الشَّرْهُ قَبْلَ النَّقْدِ بِذَلِكَ الثَّمَنِ مُوجَّلاً وَكَذَا عِنْدَهُ إِنْ كَانَ  
 مَهْرَ مِثْلَهَا أَقْلٌ مِنَ الْفِ وَإِلَّا فَالْحَالَةُ وَيُحْكَمُ الْمَوْجِبُ  
 الْأَصْلِيُّ لِرَفْعِ الْجَهَالَةِ كَمَا لَوْ قَالَ أَصْبَغُ بِدُرْهَمٍ وَدُرْهَمَيْنِ

يُحْكَمُ مَا زَادَ الصُّبْغُ فِيهِ بِخِلَافِ الطَّلَاقِ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ  
 مُوجِبٌ أَصْلِيٌّ فَجِبُّ الْفِ كَمَا فِي إِرْقَارِ الْوَصِيَّةِ بِخِلَافِ  
 مَا لَوْ شَرَطَ فِيهِ خِيَارَ التَّعْيِينِ لَا يَقْطَعُ الْمُنَازَعَةَ الْمَانِعَةَ  
 مِنَ التَّسْلِيمِ وَالتَّسْلِيمُ وَإِنْ قَالَ أَوْ الْفَيْنِ لِسَنَةٍ فَعِنْدَهُمَا  
 الْخِيَارُ لَهُ وَكَذَا عِنْدَهُ إِنْ كَانَ مَهْرَ مِثْلَهَا أَقْلٌ مِنَ الْفِ وَإِنْ كَانَ  
 أَكْثَرَ مِنَ الْفَيْنِ فَالْخِيَارُ لَهَا لِأَنَّ هَذَا إِدْفَعُ لِلضَّرَرِ  
**بَابُ** **الْأَجَانَةِ بِزِيَادَةِ صِلَاكٍ**  
 قَالَ الْمَوْلَى أَجَزْتُ أَنْ زِدْتُ فِي الْمَهْرِ فَأَيُّ فَهُوَ مَوْقُوفٌ  
 عَلَى حَالِهِ لِأَنَّهُ جَوَابٌ عَنِ الزِّيَادَةِ فَيَقْتَصِرُ الرَّدُّ عَلَيْهَا  
 كَذَا لَوْ قَالَ لَا أَجِيزُ حَتَّى تَزِيدَ إِذَا الْمَوْعِيَا التَّوَقُّفُ  
 لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي مُمْتَدٌّ وَيَنْتَهِي بِالرَّدِّ وَكَذَا لَوْ قَالَ الزِّيَادَةُ  
 لِأَنَّهُ تَكَلَّمَ بِالْبَيَانِ وَإِنْ قَبِلَ نَقْدَ وَزِيَادَةَ كَمَهْرِ الْمِثْلِ  
 حَتَّى تَسْقُطَ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَإِنْ قَالَ لَا أَجِيزُ



وَلَكِنْ زِدْنِي أَوْ أُجِيزُ إِنْ رَدَّتْ بَطَلَ الْعَقْدُ لِأَنَّهُ  
 مَقْرَرٌ لِلنَّفْيِ فَكَانَتْ قَالَهُ أُجِيزُ وَسَكَتَ بِخِلَافِ قَوْلِ  
 الْقَائِلِ  
 الْمُقَرَّرُ لَهُ لَكِنْ مَغْضُوبٌ لِأَنَّهُ نَفَى الْجَمْعَ وَهَذَا الْأَصْلُ  
 حَتَّى لَوْ عُلِّسَ يَنْعَلِسُ الْجَوَابُ وَلَوْ أَجَارَ عَلَى جَنْسٍ آخَرَ  
 وَقَبْلَ جَازٍ لَأَتَمَّ رَدَّ التَّسْمِيَةِ وَالْيَمَّا ذَلِكَ بِخِلَافِ الْبَيْعِ  
 لِأَنَّهُ خُلُوٌّ عَنِ التَّمَنِّيِ يُفْسِدُهُ وَلَوْ قَالَ زَوْجُ الْمُعْتَقَةِ  
 لَكَ كَذَا عَلَى أَنْ تَخْتَارِيَنِي فَفَعَلْتُ بَطَلَ الْخِيَارَ وَلَا شَيْءَ لَهَا  
 لَمْ تَكُنْ حَتَّى ضَعِيفٌ فَلَا يَطْهَرُ فِي حَقِّ الْأَعْيَاضِ كَسَائِرِ الْخِيَارِ  
 وَالشَّفْعَةُ وَالْكَفَالَةُ بِالنَّفْسِ بِخِلَافِ الْعَيْبِ وَلَوْ قَالَ  
 زَوْجُكَ كَذَا فَالزِّيَاةُ لِلْمَوْلَى لِلْإِلْتِحَافِ كَالزِّيَاةِ بَعْدَ  
 مَوْتِ الْبَائِعِ بِخِلَافِ قَوْلِهِ إِنْ دَخَلْتُ حَيْثُ لَا يَجِبُ  
 شَيْءٌ لِأَنَّهُ مُعْتَبَرٌ بِأَصْلِ الْعَقْدِ وَلَوْ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ  
 شَهْوَةٍ ثُمَّ أَجَازَ بِحَضْرَتِهِمْ لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ شَرْطُ الْعَقْدِ

في هذا الكلام ما هو عليه في بعض النسخ  
 من غير وجه ولا دليل عليه  
 من غير وجه ولا دليل عليه  
 من غير وجه ولا دليل عليه

وَلَوْ قَالَ جَعَلْتُ ذَلِكَ النِّكَاحَ فَكُلُّهُ جَازٍ لِأَنَّهُ لِلْإِبْدَاءِ  
 فَيَنْبَغُ نِكَاحٌ آخَرُ مُقْتَضٍ التَّنْكِيرِ وَتُلْغُو الْإِضَافَةُ  
 حَتَّى لَوْ لَمْ يَقُلْ نِكَاحًا يَصَحُّ نَظِيرُهُ صَبًى أَعْتَقَ ثُمَّ أَجَازَ  
 بَعْدَ الْبُلُوغِ لَا يَصَحُّ وَلَوْ قَالَ جَعَلْتُ ذَلِكَ الْعَتَاقُ  
 عَتَاقًا صَحَّ **بَابُ نِكَاحِ الْمُرَاتِنِ فِي عَقْدٍ**  
 فَضَوِّيَ زَوْجَهُ أَمْرًا تَيْنَ فِي عَقْدَةٍ فَأَرْضَعَتْهُمَا اجْنَبِيَّةً  
 أَوْ أَحَدَهُمَا الْأُخْرَى بَطُلًا وَلَوْ مَاتَتْ الْأُولَى ثُمَّ  
 أَرْضَعَتْ الْأُخْرَى لَا يَبْطُلُ اعْتِبَارًا بِالنَّافِذِ وَلَوْ عَتَقَ  
 الْمَوْلَى أَحَدَهُمَا بَطُلَ نِكَاحِ الْأُمَةِ وَلَوْ أَعْتَقَ مِمَّا مَالَهُ  
 أَنْ يُجِيزَ قِيَمَهُمَا وَإِنْ كَانَ مُتَعَاقِبًا بَطُلَ نِكَاحِ الْآخِرَةِ  
 لِأَنَّ الْمُعْتَرِضَ حَالَةَ التَّوَقُّفِ كَالْمُقَارِنِ وَإِنْ كَانَ  
 فِي عَقْدَتَيْنِ مَزُوجًا وَاحِدًا فَكَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ مُخْتَلِفًا  
 تَوَقُّفًا كَالْوَأَسَاءِ إِذَا لَا يَذُبُّ أَحَدُهُمَا بَرَّةَ الْآخَرِ فَإِنَّهَا  
 الْعَقْدَانِ أَرَادَ لَوْلَا لَنْ الْعَقْدَيْنِ الْعَقْدَيْنِ



أَجَازَ نَقْدَ وَبَطَلَ الْآخِرَ كَيْلًا يَلْزَمُ إِدْخَالَ الْأَمَةِ عَلَى الْحُرَّةِ  
 أَوْ الْإِبْطَالُ بَعْدَ الصِّحَّةِ لِأَنَّ النِّفَاقَ يَسْتَتِرُ وَزَعَانَ  
 التَّوَقُّفِ كَحَالَةِ الْإِبْتِدَاءِ وَلَوْ أَجَازَ هَا بَطَلَ نِكَاحَ الْمُعْتَقَةِ  
 الْزَوْجِ ط الْعَقْدَيْنِ  
 آخِرًا وَنِكَاحُ الْمُخْتَبَيْنِ فَإِذَا جُمِعَ بِاتِّحَادِ الْعَاقِدِ الْوَلِيِّ  
 أَوْ بِاتِّحَادِ الْخَطَّابِ أَجَانَةً أَوْ إِنْشَاءً وَلَوْ رُوجَهُ اخْتِبَانِ  
 كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ رِيبِ الْوَكَالَةِ وَالنَّقْضِ الْوَكِيلِ  
 فِي عَقْدَيْهِ فَقَالَ أَجَزْتُ نِكَاحَ هَذِهِ وَهَذِهِ بَطُلًا لِأَنَّهُ  
 يَتَغَيَّرُ بِآخِرِهِ فَيَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ فَصَارَ كَأَنَّهُ قَالَ آخِرُهُمَا  
 الْكَلَامِ الْأَوَّلِ الْآخِرِ الْأَمْرُ الْزَوْجِ  
 بِخِلَافِ الْأَمْتَيْنِ وَقِيلَ هُنَا لَا يَفْرَدُ كُلُّ وَاحِدٍ خَبَرًا  
 فَيَتَوَقَّفُ وَهَذَا إِفْرَادٌ حَيْثُ قَالَ هَذِهِ حُرَّةٌ وَهَذِهِ  
 حُرَّةٌ حَتَّى لَوْ افْرَدَ هُنَا صَحَّ نِكَاحُ الْأُولَى وَلَوْ لَمْ يَفْرَدْ فِي الْأَمْتَيْنِ  
 شَمَّةٌ بِحَيْثُ فِيهِمَا بَابٌ **مِنْ الْفُرْقَةِ فِي الْمَرْضِ**  
 مَرِيضَةٌ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا بَعَثَتْ أَوْ بَلَّوْغًا أَوْ أَرَادَتْ  
 أَوْ قَبْلَتْ ابْنِ الزَّوْجِ ثُمَّ مَاتَتْ فِي الْعِدَّةِ وَرَثَتُهَا

80  
 لَأَنَّ الْفُرْقَةَ مِنْ قَبْلِهَا وَلَوْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا الْعِدَّةُ أَوْجَبَتْ  
 بَيَانَ بَانَ فَجَبَتْ فَتَزَوَّجَهَا فِي الْعِدَّةِ ثُمَّ عَلِمَتْ لَمْ يَرْتَبْهَا  
 لِأَنَّ الْفُرْقَةَ مِنْ قَبْلِهِ وَلِهَذَا كَانَ طَلَاقًا وَلَوْ كَانَ الْمَرْضِ  
 هُوَ الزَّوْجُ لَا يَرْتَبُ مِنْهُ فِي غَيْرِ اللَّعَانِ لِرِضَاهَا وَلَوْ عَلَنَ  
 الزَّوْجِ الطَّلَاقِ  
 بِفَعْلِهِمَا وَلَهَا حِنْدَةٌ بَدَلًا فَكَذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا بَدَلٌ وَرَثَتْ  
 وَقَالَ مُحَمَّدٌ صَرَّاحًا لَا يَرْتَبُ إِذَا كَانَ التَّغْلِيْقُ فِي الصِّحَّةِ  
 لِعَدَمِ التَّمَتُّعِ الْآخِرِ أَنَّهُمَا لَوْ أَسْلَمَتْ أَوْ عَقَّتْ بَعْدَ  
 الْإِبَانَةِ لَا يَرْتَبُ فَصَارَ كَالْإِبَانَةِ وَالتَّغْلِيْقِ بِفَعْلِ  
 الْآخِرِ وَلَهُمَا أَنْ فَعَلَهَا يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ بِالْإِجْمَاعِ فَصَارَ  
 كَالْمُعْلَقِ بِفَعْلِ نَفْسِهِ وَكَمَا لَوْ أَكْرَهَهَا بِأَنْ تُطْلَقَ نَفْسُهَا  
 الْآخِرِ لَوْ أَمْرًا بَنَةً أَنْ يَكْرَهَهَا عَلَى الْجَمَاعِ وَرَثَتْ لِأَنَّهُ  
 يَمْلِكُ الْفُرْقَةَ فَصَحَّ الْأَمْرُ فِي حَقِّهَا فَأَنْتَقَلَ الْفِعْلُ فِي حَقِّ  
 الْفُرْقَةِ إِلَى الْإِبْنِ كَأَنَّهُ أَبَانَهَا كَذَا هُنَا وَاللَّعَانُ فَرِيقَتُهَا  
 بِنَفْعِ الْإِبْنِ لَهَا مَتْنُهُ

أَنَّهُ



لَهَا مَضْطَرَّةٌ إِلَيْهِ لِتَعْيِينِهِ دَأْفَعًا لِلْعَارِ بِخِلَافِ الْحَقِّ  
 وَالْعِنَّةِ لِأَنَّ الْمَوْتَ مُحْتَاطٌ فَلَا ضَرُورَةَ كِتَابِ الدَّعْوَى  
**مِنْ دَعْوَى النَّسَبِ** مَبِيعَةٌ وَلَدَتْ  
 فَأَدْعَاهُ أَبٌ الْبَائِعِ لَمْ تَصَحَّ لِأَنَّهُ يَدْعِي مَمْلُوكًا سَابِقًا  
 عَلَى الْعُلُوقِ وَالْمُشْتَرِي يَكْذِبُهُ فَصَارَ كَمَا لَوْ قَالَ اشْتَرَيْتُهَا  
 قَبْلَكَ بِخِلَافِ الْبَائِعِ لِأَنَّ الْعُلُوقَ فِي الْمَلِكِ أَوْجَبَ  
 حَقَّ الْأَسْتِحْقَاقِ فَلَا يَبْطُلُ بِمَا يَقْبَلُ النُّقْضَ بِخِلَافِ مَا  
 لَوْ أَعْتَقَهُ الْمُشْتَرِي لِأَنَّ الْمَلِكَ الْمُؤَكَّدَ بِالْحُرِّيَّةِ أَيْضًا  
 لَا يَقْبَلُ النُّقْضَ وَقَدْ تَرَجَّحَ بِالنُّجُوبِ فَإِنْ صَدَّقَهُ  
 الْمُشْتَرِي فَالْوَلَدُ حُرٌّ وَاتِّهَتْ أُمُّ وَلَدٍ لِإِقْرَارِهِ وَلَا يَسْقُطُ  
 الثَّمَنُ وَلَا غَيْرُهُ عَلَى الْأَبِ لِتَكْذِيبِ الْبَائِعِ وَإِنْ  
 صَدَّقَاهُ بَطُلَ الْبَيْعُ وَغَرِمَ الْأَبُ قِيمَتَهَا بِخِلَافِ  
 مَا لَوْ عُلِقَتْ فِي غَيْرِ مِلْكِهِ لِلْجَمَلِ عَلَى النِّكَاحِ كَمَا فِي دَعْوَةِ الْإِجْنِيِّ  
 الْأَبْنِ وَهُوَ الْبَائِعُ

الاستيلاء

وَلَوْ بَاعَ أَحَدُ التَّوَمَيْنِ ثُمَّ أَدْعَى الْأَبَ وَلَدَاهُ ثَبَتَ  
 نَسَبُهُمَا وَالْجَارِيَةُ أُمُّ وَلَدٍ وَالَّذِي فِي يَدِ حُرٍّ لَا يَبْطُلُ  
 الْبَيْعُ فِي الْأَخْرَاجِ الصَّحَّةُ بِوَلَايَةِ التَّمْلِكِ وَقَدْ قَاتَتْ  
 فِي الْمَبِيعِ فِي حَقِّهِ كَأَنَّهُ أَعْتَقَ الْقَائِمَ بِخِلَافِ النَّسَبِ  
 لِأَنَّهُ لَا طَرِيقَ لَهُ إِلَّا الْأَسْتِنَادُ وَقَدْ عُلِقَ بِمَا وَاحِدٌ  
 وَبِخِلَافِ الْبَائِعِ لِأَنَّ الْعُلُوقَ فِي الْمَلِكِ شَاهِدٌ لَهُ فَتَطَهَّرَ  
 الْحُرِّيَّةُ فِي حَقِّ كُلِّ حَتَّى لَوْ لَمْ يَكُنِ الْعُلُوقُ فِي مِلْكِهِ لَا يَبْطُلُ  
 الْبَيْعُ وَأَعْتَبِرَ تَجَرُّبًا كَمَا لَوْ أَعْتَاهُ الْمُشْتَرِي وَلَوْ كَانَ  
 بَاعَ الْأُمُّ أَيْضًا لَمْ تَصَحَّ الدَّعْوَةُ عِنْدَ حُرِّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ لَعَدِمَ  
 تَمْلِكُهَا كَمَا لَوْ كَانَتْ مُدَبَّرَةً وَعِنْدَ ابْنِ يَوْسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ نَصَحَ  
 لِأَنَّ الْوَلَدَ أَصْلٌ وَالْإِحْتِمَالُ ثَابِتٌ وَلِهَذَا تَصَحُّ دَعْوَةُ الْبَائِعِ  
 وَإِنْ مَاتَتْ الْأُمُّ بِخِلَافِ وَلَدِ الْمُدَبَّرَةِ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ  
 النُّقْلَ وَيُجِبُ قِيمَةُ الْقَائِمِ لَعَدِمَ وَجُوبُ قِيمَةِ الْأُمِّ كَمَا



لو ادعى ولد مدبرة بينهما فان صدقه المشتري فعند محمد  
 بعد ائنه عتق الذي في يده بالتصديق والآخر بالقرابة  
 لا سيما لا يتفاضلان نسباً ولهذا لو ملك الأب أحدهما  
 والإبن الآخر فائمهما ادعى عتق الآخر وعندي يوسف  
 يجب قيمة القائم لما مر وان صدقه البايع عتق الذي  
 في يده بالقرابة والآخران رقيقان فلو ادعى الجد فان  
 كان الأب حياً لم تطح لعدم الولاية وان كان ميتاً  
 او كافراً او رقيقاً او معتوقاً صحت وان كان مرتد افع دعوى الجد  
 موقوفة وقلاً باطلة وان ادعاه المرتد فهي موقوفة وقلاً  
 نافذة لانها تصرف في مال نفسه لا في مال ولد له اذ الولاية  
 لخاصته ولهذا لا تزول بالبلوغ ولو باع ثم اشتراها او رد  
 بخيار او فساد او بعيب بقضاء ثم جئت به لقل فستة  
 اشهر لم تصح دعوة واحد منهما وكذا في الموت لانه اخبر  
 بالامر والجد

الولد

عن مالك مستند فتشترط الولاية في جميع المدة فان  
 صدقه صحت ولا يبطل البيع بخلاف البايع لما مر  
 وان ادعاه المعتوق بعد افاقتة تصح لانه لم يستغرق  
 المدة فالجواب بالاعمال كما في العبادات  
**باب المدعي عليه باليد والمدة**

ادعى وصول العين الى يده بسبب لا يفيد ملك العين  
 واقامة تئذ دفع الخصومة لانه حول مبادر  
 خصماً باعتباريه وهو اليد بخلاف ما لو اقام على ملك  
 الغائب لا غير لان الحاجة تندفع بدونه فلا ينصب  
 خصماً وان قال ادعاه رجل اعرفه بوجهه دون نسبه  
 وشهدا كذلك لا تندفع عند محمد رحمه الله لانه ابطال  
 وحقه في التحويل وقلاً لا تندفع لانه ثبت ان اللودع  
 غير وان عترف هو وابنه الشهود او بالعكس لا تندفع  
 وهو المقصود

او دعى من اعرفه

الاندفاع

الاندفاع

اليد والهم



لَقَدْ اُمُّ الْمُطَابَقَةِ وَإِنْ أَقَرَّ الْمُدَّعَى أَنَّ رَجُلًا دَفَعَهَا إِلَيْهِ <sup>المدعي والشهود</sup>  
 أَوْ شَرَاهَا عَلَى إِقْرَارِهِ بِذَلِكَ تَنْدَفِعُ لِحُجُورِ الْإِقْرَارِ بِالْمَجْهُولِ <sup>المدعي</sup>  
 بِخِلَافِ الشَّهَادَةِ وَلَوْ أَدَّاهُ عَلَيْهِ فَعَلًا مِنْ غَضَبٍ أَوْ إِدْعَاءِ <sup>الشهادة المجهولة من غير ما ذواليد</sup>  
 أَوْ عِتَاقٍ وَصَوِّقَ أَمَّا عَلَى الْوُصُولِ مِنَ الْغَيْرِ لَا تَنْدَفِعُ لِأَنَّهُ <sup>ذواليد</sup>  
 يَصَحُّ عَلَى غَيْرِ ذِي الْيَدِ بِخِلَافِ الْمَلِكِ الْمُطْلَقِ وَبِخِلَافِ <sup>أمره في أول الباب</sup>  
 مَا لَمْ يَسْتَمِ قَاعِلُهُ لِفَسَادِهَا مَعَ الْجَهَالَةِ بِخِلَافِ السَّرِقَةِ <sup>أو غصب متى الدعوى</sup>  
 لِأَنَّ التَّجْمِيلَ لِلشَّرَاءِ وَاللَّذْرُ كَيْلًا يَعْينُ فَيُقْطَعُ فَلَوْ قُضِيَ <sup>المدعي</sup>  
 عَلَيْهِ ثُمَّ حَضَرَ الْمُقَرَّلُ وَأَقَامَ عَلَى الْمَلِكِ تَقْبِيلُ الْإِيَةِ الْعِتَقِ <sup>ذواليد</sup>  
 لِأَنَّ الرِّقَّ لَا يَجْعَدُ قَبْلَتْ يَبْطُلُ الْقَضَاءُ بِخِلَافِ الْمَلِكِ <sup>البينة</sup>  
 وَبِفَضْلِ الْمُقَارَنَةِ يَتَضَحُّ الْفَرْقُ وَلَوْ قَالَ أُعْتَقَنِي <sup>أمره بالعق</sup>  
 الَّذِي تَدَّعَى الْوُصُولَ مِنْ جِهَتِهِ يَقْبَلُ فِي قَضَائِهِ <sup>المدعي</sup>  
 فَيُحَالُ بَيْنَهُمَا بِكَفِيلٍ دُونَ الْعِتَقِ وَقَدْ مَرَّ فَإِنْ لَمْ يَقُمْ بَيِّنَةٌ <sup>أمره في يد بآب عوى الشكاح</sup>  
 لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهِ لِإِقْرَارِهِ بِالرِّقِّ بِخِلَافِ حُرِّيَةِ الْأَصْلِ وَإِنْ <sup>أمره في اليد</sup>  
 قِيلَ لَمْ يَلْتَفَتْ إِلَيْهِ لِإِقْرَارِهِ بِالرِّقِّ بِخِلَافِ حُرِّيَةِ الْأَصْلِ وَإِنْ <sup>أمره في اليد</sup>

بأنه لا يثبت الرق إلا بالإقرار

أَقَامَ عَلَى الْمَلِكِ وَالْعَبْدُ عَلَى الْحُرِّيَةِ قُضِيَ بِالرِّقِّ وَبِحَالِ <sup>بأنه لا يثبت الرق إلا بالإقرار</sup>  
 بَيْنَهُمَا وَإِذَا حَضَرَ تَعَادُ بَيِّنَةِ الْحُرِّيَةِ لِأَنَّ الْمُدَّعَى <sup>بأنه لا يثبت الرق إلا بالإقرار</sup>  
 خَصَّمُ فِي اثْبَاتِ الْمَلِكِ دُونَ الْعِتَقِ تَحْقِيقًا لِلْحِفْظِ <sup>بأنه لا يثبت الرق إلا بالإقرار</sup>  
 وَلَوْ أَقَامَ عَلَى الْإِيْدَاعِ فَحُسِبَ لَا تَقْبِيلُ لِأَنَّ الْحُرَّ قَدْ يُدْعَى <sup>بأنه لا يثبت الرق إلا بالإقرار</sup>  
 بِخِلَافِ الرِّقِّ وَبِخِلَافِ الثَّوْبِ لِلتَّيَقُّنِ بِالْمَلِكِ <sup>بأنه لا يثبت الرق إلا بالإقرار</sup>  
 وَدَلَالَةِ التَّصَرُّفِ عَلَى الْمَالِكِ وَلَوْ أَدَّاهُ الشَّرَاءُ <sup>بأنه لا يثبت الرق إلا بالإقرار</sup>  
 مِنْهُ لَا تَنْدَفِعُ بِأَحَالَةِ الْيَدِ لِمَا عَرَّ إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ عَمَّا <sup>بأنه لا يثبت الرق إلا بالإقرار</sup>  
 الْقَبْضُ لَا يَحْكُمُ الْفَعْلُ يَنْتَهِي بِهِ فَكَانَتْ لِمُرِيدِهِ <sup>بأنه لا يثبت الرق إلا بالإقرار</sup>  
 فَعَلًا إِلَّا أَنْ ذَكَرَ السَّبَبَ يَنْفِي أَوْلِيَّةَ الْمَلِكِ فَلِهَذَا <sup>بأنه لا يثبت الرق إلا بالإقرار</sup>  
 لَا يَسْتَحِي الرُّوَادُ بِخِلَافِ لِاجَابَةِ الرَّقْنِ لِأَنَّ الْمُنْهَى <sup>بأنه لا يثبت الرق إلا بالإقرار</sup>  
 فِيهِمَا دَوَامُ الْقَبْضِ لَا نَفْسُهُ فَإِنْ حَضَرَ الْمُقَرَّلُ قَبْلَ <sup>بأنه لا يثبت الرق إلا بالإقرار</sup>  
 التَّرْكِيكِ أَوْ بَعْدَ شَهَادَةِ وَاحِدٍ دَفَعَهَا إِلَيْهِ وَيُقْضَى <sup>بأنه لا يثبت الرق إلا بالإقرار</sup>  
 الْمُدَّعَى لِأَنَّ الْإِقْرَارَ صَحَّ فِيمَا لَهُ لَا فِيمَا عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَقُمَ الْمُقَرَّلُ <sup>بأنه لا يثبت الرق إلا بالإقرار</sup>

الملك

بأنه لا يثبت الرق إلا بالإقرار

بأنه لا يثبت الرق إلا بالإقرار



على الملك لأنه ظاهر أنها قامت على غير خصم الدافعة  
<sup>الظهور</sup> <sup>بينه لاوى</sup> <sup>أبريقته المدعى وهو</sup>

أولى كما لو أقام أنهم عييد وروى أنه يقضى به  
<sup>مقرله</sup> <sup>أبريقته المدعى عييد</sup> <sup>بالعين</sup>

بينهما لأن اليد المقر أو إقراره عديم وإلا لما قبلت

بينته المقر له عليه فكانا كالخارجين إلا أن يعيد  
<sup>ذواليد</sup> <sup>مقرله والمدعى الشرا</sup>

المشتري لبيته على المقر له لأنه أغرض عن الأول  
<sup>ذواليد</sup>

فتقررت يد المقر له لأن القضاء وقع عليه أو على تابعه  
<sup>المشتري</sup> <sup>ذواليد</sup>

وإن كان المشتري إنما أقام بعد حضور المقر له  
<sup>المشتري</sup> <sup>ذواليد</sup>

وقضى له لا تقبل بعد ذلك بينته المقر له لأن قرار  
<sup>ذواليد</sup>

صح مطلقا لعدايته عن حق المدعى فخرج المقر  
<sup>القضاء</sup> <sup>وهو المشتري</sup>

من أن يكون خصما ووقع القضاء على المقر له

بخلاف الأول وإن ادعاه أثنان فاقربه لأحدهما  
<sup>العبد</sup> <sup>ذواليد</sup> <sup>بالعبد</sup>

بعد ما شهد لكل واحد واحد أو قبل التزكية

دفع إليه ويقضى به بينهما إذا زكيت لماعر  
<sup>المقرله</sup> <sup>بالعبد</sup>

بخلاف ما لو أقام كل واحد على البينة لأن التضييف  
<sup>أو لا يقضى</sup>

يبطل البينة للتشويخ حتى لو كان فيما لا يقسم يقضى

ولا تسمع بينته أحدهما على الآخر لأن إبطال

البينة لا ينزل عن إبطال اليد بخلاف المقضي  
<sup>لا أدى مرتبته</sup>

عليه بالمفاوضة يقيم على عين في يده أنه ميراث  
<sup>المفاوضة</sup> <sup>ذواليد</sup>

أو هبة لأن المناصفة بظاهر الحائز إذا شهدت لم

تتعرضوا لها فهو كالمقضي عليه بالزهر والداريقم

على البناء والشجر بخلاف ما لو أقام على الشراء

من صاحبه لأن القضاء لا يمنع التلقي من المقضيه

فإن أعاد غير المقر له قبل القضاء يقضى بالكلية

لما عر بخلاف المقر له إذا أعاد لأنها لا تصح إنشاء  
<sup>لأن القلة البينة</sup>

لعدم اليد لصاحبه ولا دفعا لحضور المقر له فإن  
<sup>تعليق</sup>

قضى لأحدهما أقام المقر له يقضيه لأن بينته صاحبه



قَامَتْ عَلَى الْمُقَرَّلَةِ بِخِلَافِ مَا سَمِعْتُ <sup>أمر المدعي</sup> أَنَّهُ يُعِيدُ <sup>أمر المدعي</sup> الْأَوَّلَ  
 عَلَى الْمُقَرَّلَةِ فَإِنْ قَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَعَثَ لِفُلَانٍ وَقَبَضَ  
 ثُمَّ أَوْدَعَنِي وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ لَا تَنْدَفِعُ لِي سَبَبِيَّتُهُ <sup>البيع</sup>  
 عَلَى أَعْتَابِ الْبَقَاءِ فَإِنْ قُبِضَ ثُمَّ أَقَامَ الْمُقَرَّلَةُ عَلَى الشِّرَاءِ <sup>أمر المدعي</sup>  
 لَا تُقْبَلُ <sup>بَيِّنَةٌ</sup> لِتَلَقِّي مِنَ الْمُقَضِّي عَلَيْهِ وَقَبْلَ الْقَضَاءِ تُقْبَلُ <sup>بَيِّنَةُ الْمُقَرَّلَةِ</sup>  
 لَا تَهَادُ أَفْعَةً <sup>لأن بَيِّنَةُ الْمُقَرَّلَةِ</sup> إِلَّا أَنْ يُعِيدَ عَلَيْهِ الْمُدَّعَى وَإِنْ عِلِمَ الْقَاضِي  
 بِالْبَيْعِ أَوْ صَدَقَهُ الْمُدَّعَى أَنْدَفَعَتْ لِثَبُوتِ يَدِ الْوَدْعَةِ  
 إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْعٌ بَعْدَ مَاعِدَةٍ شَاهِدُهُ لَا تَنْدَفِعُ  
 حَالًا لِأَنَّ الْمَجْلَّ صَارَ مُتَحَقًّا فَلَا يَنْفَعُ تَصَرُّفُهُ <sup>دَوَالِيدُ</sup>

**بَابُ**  
**الْمُدَّعَى يَقِيمُ عَلَى يَرِمَا أَدْعَى أَوْ الشِّرَاءِ أَوَّلًا**

أَدْعَى الشِّرَاءَ أَوْ الْأَرْثَ وَشَهِدُوا أَنَّهُ لَا تَقْبَلُ لَهُمْ  
 شَهْدُهُمْ <sup>الملك المطلق</sup> وَأَمَّا كَذِبُهُمْ فِيمَا قَبْلَ السَّبَبِ فَصَارَ  
 الْمُدَّعَى <sup>كلام الشاهد</sup>

كَمَا لَوْ رَأَوْا فِي التَّارِيخِ وَلِهَذَا لَوَادَّعَى أَنَّهُ لَهُ وَأَقَامَ <sup>دَوَالِيدُ</sup>  
 دَوَالِيدَهُ أَنَّهُ أَدْعَى قَبْلَ ذَلِكَ <sup>المدعي</sup> مَلِكًا بِسَبَبٍ أَنْدَفَعَ  
 وَلَوْ أَدْعَى أَنَّهُ لَهُ وَشَهِدُوا بِالشِّرَاءِ أَوْ الْأَرْثِ <sup>المدعي</sup> تُقْبَلُ  
 لِأَنَّهُ بَعْضُ مَا أَدْعَى كَمَا لَوْ قَالَ مَلِكِي مِنْذُ سَنَةٍ وَقَالَ مِنْذُ  
 شَهْرٍ وَلَوْ شَهِدَا أَحَدُهُمَا بِالشِّرَاءِ وَالْآخَرُ بِالْمَلِكِ الْمَطْلُوقِ  
 لَا تُقْبَلُ لِاخْتِلَافِ مَعْنَاهُمَا كَمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي التَّعْلِيْقِ  
 أَوْ الشَّرْطِ أَوْ لَفْظِ الْكَايَةِ أَوْ جُنْسِ الْمُتَهَنِّكَ وَكَذَا  
 لَوْ اخْتَلَفَا فِي الْمَوْرَثِ أَوْ فِي سَبَبِ الْمَلِكِ لِأَنَّهُ كَذِبٌ <sup>المدعي</sup>  
 أَحَدُهُمَا إِلَّا أَنْ يَدَّعَى تَعَدُّدَ الْمَلِكِ بِالسَّبَبَيْنِ <sup>الشهود</sup> وَيُسَمِّي <sup>المدعي</sup>  
 أَحَدَهُمَا شَاهِدَيْنِ وَإِنْ قُبِضَ لَهُ وَلَمْ يَبْرَحْ حَتَّى أَقْرَبَهُ <sup>المدعي</sup>  
 لَا خَوْصِيحُ الْأَقْرَارِ وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ لِحُجْمَالِ التَّلَقِّي مِنْ جِهَتِهِ <sup>المدعي</sup>  
 وَلِهَذَا لَوَاقَرَتِ الْمَشْتَرِي لِلْمُسْتَحَقِّ وَصَدَقَهُ الْبَائِعُ فَلَمَّا  
 أَرَادَ الرَّجُوعَ قَالَ تَلَقَّاهُ مِنْ قَبْلِ قَوْلِهِ <sup>المقر</sup> بِخِلَافِ مَا قَبِلَ <sup>البائع</sup>

أَرَادَ الرَّجُوعَ



الْقَضَاءُ لِأَنَّهُ ابْتَدَأَ إِلَّا أَنْ يَقُولَ بَعَثَهُ مِنْهُ لِتَصَالِ  
 الْمُخْتَرِ وَإِنْ قَالَ مَا كَانَ لِي قَطُّ فَوَيْدَقَهُ الْمُقَرَّلَةُ يُوَدُّ  
 عَلَى الْمُقَضِّي عَلَيْهِ كَمَا لَوْ قَالَ كَذَبَ شُهُودِي وَكَمَا لَوْ قَضَى  
 لَهُ بِالْإِثْبَاتِ ثُمَّ أَقْرَبَ بَيْعَ الْمُوْرَثِ بِخِلَافِ الْمُقَرَّمِ لَهُ إِذَا  
 قَالَ هُوَ لِفُلَانٍ مَا كَانَ لِي قَطُّ لَنْ تَمُوتَ لَمْ نَزَعْ لِلثَّابِتِ  
 فَيَسْلَمُ لَهُ وَهَذَا الْمُقَضِّي عَلَيْهِ يُنَازَعُهُ وَإِنْ كَذَبَهُ فِي النَّفْيِ  
 وَأَدَّى الْقَلْبَ عَلَيْهِ فَالْعَيْنُ لِلْمُقَرَّلَةِ وَعَلَى الْمُقَرَّضِ مَا لَهُ الْمُقَضِّي  
 عَلَيْهِ لِأَنَّهُ زَعَمَ مُطْلَانِ الْقَضَاءُ فَأَعْتَبِرْ فِي حَقِّهِ دُونَ  
 غَيْرِهِ لَكَ الْوَبْدَاءُ بِالنَّفْيِ لِأَنَّهُ مُؤَخَّرٌ عَنْ ضَرْوَةِ صِحَّةِ  
 الْقِرَارِ كَمَا فِي قَوْلِهِ ابْنُكَ وَابْنِي وَلَوْ أَدَّى الْإِثْبَاتِ  
 وَأَقَامَ أَنْهَادًا ابْنَهُ مَاتَ فِيهَا أَوْ كَانَتْ لِبَيْتِهِ  
 مَاتَ فِيهَا لَمْ تَقْبَلْ مَا يَقُولُوا وَتَرَكَهَا مِيرَاثًا لَمْ تَقْبَلْ  
 يَمْلِكُ عَرَفَ زَوَالِهِ مَدَّيْ الشَّيْءَ يَقِيمُ أَنَّهَا كَانَتْ لِبَايَعِهِ

بِخِلَافِ الْقِرَارِ بِمَا حُرِّجَ وَبِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ كَانَتْ لِبَيْتِهِ  
 أَعَارَهَا مِنْ ذِي الْيَدَيْنِ يَدُهُ فَمَا تَعَمَّ الْقَوَامَاتِ  
 وَفِي يَدِهِ وَلَوْ شَهِدَ وَأَنَّهُ مَاتَ وَهُوَ مَلِكُهَا تَقْبَلُ لِلْجَرِّ  
 دِلَالَةً وَكَذَا لَوْ شَهِدَ وَأَنَّهُ مَاتَ وَهُوَ سَاكِنٌ فِيهَا  
 لِأَنَّهُ يُبْتَدَى عَلَى الْيَدِ وَالْيَدُ عِنْدَ الْمُوْرَثِ مِلْكٌ وَكَذَا  
 الْحِمْلُ وَاللَّبْسُ وَالرُّكُوبُ بِخِلَافِ الْجُلُوسِ وَالنُّوْمِ وَالْقُعُودِ  
 وَلِهَذَا لَوْ قَالَ كُنْتُ سَاكِنًا يَأْخُذُهَا لَوْ قَالَ كُنْتُ جَالِسًا  
 لَا يَأْخُذُ وَلَوْ شَهِدَ وَأَنَّهُ كَانَ مَوْضُوعًا عَلَى رَأْسِهِ لَمْ تَقْبَلْ  
 وَلَوْ قَالَ سَوَاكَانَ وَاضْعًا تَقْبَلُ وَلَوْ كَانَ قَاعِدَيْنِ وَأَحَدُهُمَا  
 عَلَى بَسَاطٍ فَهُوَ بَيْنَهُمَا لَا تَنْفَاءً يَدُ غَيْرِهَا بِخِلَافِ الدَّارِ لِأَنَّهُ لَا تَنْفَاءً  
 لَا يَعْلَمُ أَنْ تَنْفَاءً يَدُ الْغَيْرِ لِحُجُوزِ ثَبُوتِهِ بِالْإِخْتِطَاطِ وَلِهَذَا  
 لَا تَسْمَعُ دَعْوَى الْعِقَارِ مَا لَمْ يَقُمْ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ فِي يَدِهِ  
**بَابُ الدَّعْوَى تَقْتَصِرُ أَوْ تَتَعَدَّى**

هـ

أَمْ



أَقَامَ اجْنَبِيٌّ أَنَّهُادَارُهُ <sup>المدعي</sup> وَوَرِثَهَا مِنْ بَيْنِهِ <sup>المدعي</sup> وَأَخُو ذِي الْيَدِ  
أَنَّهُمَا وَرِثَاهَا مِنْ بَيْنِهِمَا فَالرَّبْعُ لِلْأَخِ وَالْبَاقِي لِلْاجْنَبِيِّ  
لَا تَهَابَيْنِ الْمَوْرِثَيْنِ لَكُنِيهِمَا خَارِجَيْنِ غَيْرَاتٍ ذِي الْيَدِ أَنْكَرَ  
<sup>وهو باب الاجنبى و باب الراجح</sup>  
التَّلَقِّيَ فَمُسْلِمٌ نَصِيبُهُ لِلْاجْنَبِيِّ حَتَّى لَوْ كَانَ عَلَى أَيْمِهِمَا دَيْنٌ  
<sup>الوارثين</sup>  
يُبَاعُ النِّصْفُ فِيهِ وَكَذَا لَوْ صَدَّقَ ذُو الْيَدِ أَخَاهُ بَعْدَ  
مَا أَقَامَ لِتَهْمَةٍ لَا يَطْلُبُ وَلَا يُشَارِكُ أَخَاهُ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ  
<sup>الاجنبى و الراجح</sup> <sup>ذو اليد</sup> <sup>ذو اليد</sup>  
بِحَسَبِ الْحِجَّةِ فَلَا يَعْدُ وَذَا الْيَدِ مُسْلِمٌ بَاعَ فَأَسْتَحَقَّ بَشْرًا  
الْكَفَّارَ وَإِنْ صَدَّقَ قَبْلَ أَقَامَةِ الْجَنْبِيِّ فَالْكَلُّ لِلْاجْنَبِيِّ  
<sup>ذو اليد و الراجح</sup>  
لِأَنَّهُ خَارِجٌ هُوَ أَذِيْدُ الْمُقَرَّبِ الْمَوْرِثِ وَإِنْ قُضِيَ  
لِلْاجْنَبِيِّ ثُمَّ أَقَامَ لِأَخٍ يَقْضَى لَهُ بِالنِّصْفِ لِأَنَّهُ مَوْرِثٌ <sup>ذو اليد</sup> <sup>الراجح و ذو اليد</sup>  
أَسْتَحَقَّ الْكُلَّ حَتَّى يُبَاعَ الْجَمِيعُ فِي دَيْنِهِ غَيْرَاتٍ  
ذَا الْيَدِ أَنْكَرَ التَّلَقِّيَ مِنْهُ وَإِنْ أَقَرَّ ذُو الْيَدِ بِالْأَرْثِ  
قَبْلَ أَقَامَةِ الْجَنْبِيِّ لَا تَسْمَعُ بَيْنَهُ لِأَخٍ بِمَا لَمْ يَكُنْ الْقَضَاءُ



من أهل الوقت وفي الأحرار جليل كوني أو بضرى المستثنى كل رطلها لأن العادة  
 بالتفسير فالعبرة له وهو خاص به عام هنا ولو قال برئت إلى من كل حق الأكرام أو  
 دناير أو أحد المائين دراهم أو دناير أو ماني هذا الصكر أو هذا الصكر له أن يردعها  
 وفي الأحرار هذين لم يدعها والمعنى ما تقدم باب **الآيمان في**  
**الطلاق** لو قال كذا امرأة لي وكذا امرأة أنزجها إلى وقت كذا فني طالق إن دخلت فزوج  
 أخرى وطلقتها وتزوجها في المدة فدخل طلقت القدية بين الملك وأحدة وبالترج  
 أخرى والجديدة بالتزوج وأحدة لأن كل لا يتم الفعل حتى لو كانت بكما يقع ثمان لتكر  
 التزوج ولو دخل ثم تزوجها طلقت القدية دون الأخرى لأن ما انعقدت قبل الدخول  
 انحلت به لا إلى حرار لعدم المحلية وانعقدت به ليس التزوج على القدية حسب لما مر  
 حتى لو كانت بكما طلقت بالتزوج الثاني لأنها تقع الفعل والغاية الوقت لا الشرط  
 ترجحا للنقص ولو قال كلما تزوجت فني طالق إن دخلت فزوجها ثالثا بعد ما بان  
 مرتين بالزوجة طلقت ثلاثا لا لخلال الآيمان بشرط وأحدة لأنه علم كالطهارة ولو قال دخلت  
 يقع بكل دالة وأحدة إذا انعقاد بها فالتكرار يكررها نظيره كلما أكلت ثرة وجوزة  
 وفي كل تقع واحدة في الكلام لعدم القم باب **الآيمان يقع فيها**  
**الآيمان** لو قال إن ابتدأت بك بكلام أو تزوج أو طلقك قبل أن تكلمني فتكلمنا أو تزوجا معا  
 لم يحث أبدا لاستحالة السبق في القرآن وفي الآن أو حتى لحث لعدم غاية الخطر  
 ولو طلق بطلاق أول امرأة ثم قال للمعروفة تزوجت معك أخرى قبل أن تكار الشرط وإن  
 قال قبل لم يقبل في الصرف عنها لنفسها له ظاهر الآية أو تصديقها بالتأصيل  
 حتمها كما أصدر النكاح وطلعت تلك بأقراره كذا إن تزوجت أصدك ما قبل الأخرى مع  
 بعد قوله كذا واحدا

وقع على الميت فتعذر التلقي حنة والقضاء عيا واث  
 قضاء على الباقي وإن غاب حماة الموصي لهم  
 الأمت محمد لا ريت لا نكار النيابة أو فقد اليد  
 لا أنها شرط دعوى العتق فلو سألوا القسمة لم يجب القاضي ما لم يقيموا على الإرث  
 في نصيبه لأنها تقل إذا المتروكة على ملك الميت  
 قبلها بدليل الزايد بخلاف الملك المطلق والمشتري  
 في رواية بل وزانه إذا سمي البايع إلا في العرض حذار  
 التوى وأغتبش بقسمة المودع والبيع على الغائب  
 ولو مات أحد الشركاء فقام رجل أخوه ووارثه  
 وقضي له بثلاث الدار ثم أقر الشريكان لا خير  
 بالبنوة ليس له أن يشار كهما لأنها أقر له بما  
 في يد الإخ كما لو أقر أبيه الميت حنة بخلاف ما  
 بعد القسمة لزعمها أن ثلثي النصيب في يدهما لأنها  
 مباد له حتى يثبت فيهما خيار الزويرة والشرط لا ينفرد  
 القسمة



أَحَدُهُمَا بِمَا وَلَا يَبِيعُهُ مَرَاتِحَةً بَعْدَ خِلَافِ الْمُتَلَيِّ  
<sup>الشريكين بالقسمة</sup> لَأَنَّهُمَا إِذَا زُيِّلَ عَنِ الْأَحْكَامِ فَمَا لِلْمُتَلَيِّ فِي يَدِ الْأَخِ  
<sup>القسمة</sup> وَخِلَافِ مَالُو أَخَذَ الْأَخُ بِغَيْرِ قَضَاءٍ لَأَنَّهُ  
<sup>أخيه غير المتلئ</sup> تَعَيَّنَ النَّصِيبُ لِتَحَرِّيِ الصَّحَّةِ وَلِأَنَّهُ الْعِصْبُ  
<sup>أي صحته القضاء بالقسمة</sup> لَا يَخْتَصُّ فَالْثَّانِي وَالْبَاقِي يَدْرُهُمْ وَلَوْ أَنَّ الْأَخَ بَاعَ  
 نَصِيبَهُ غَيْرَ مَقْسُومٍ وَالْمُتَلَيِّ أَوْ دَعَا عَدُوَّ غَابِ  
<sup>المبيع البايع</sup> ثُمَّ أَقَامَ آخَرَ عَلَى الْبُنُوَّةِ قَضَى بِهَا لَأَنَّ الشَّرْطَ  
<sup>في إثبات النسب</sup> دَعْوَى الْمَالِ لَا ثَبُوتَهُ كَمَا فِي الْوَكَالَةِ وَالْوَصَايَةِ  
<sup>أي الوصي</sup> ثُمَّ إِنْ كَانَ الْقَاضِي هُوَ الْأَوَّلُ قَضَى بِالْمَالِ لِعَمَلِهِ  
 بِالْخَطَاءِ وَالْعِصْبِ إِنْ كَانَ غَيْرُهُ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ يَحْضُرُ الْغَائِبَ  
<sup>القاضي الأول</sup> وَيُعَيَّنُ بَيِّنَةُ الْمَالِ وَلَا يَدْخُلُ عَلَى الشَّرِيكَيْنِ لِمَا مَرَّ  
 وَلَوْ أَقَامَ بَيِّنَةٌ بَوْصِيَّةٌ عِنْدَ يَحْدِ الثَّلَاثِ  
<sup>أي القسمة</sup> وَجَحَدَ الْوَارِثُ وَأَقَرَّ بَوْصِيَّةً مِثْلَهُ لَا خَرَفَ قَضَى  
<sup>الأول</sup>

بِالْبَيِّنَةِ لِأَنَّهُمَا أَقْوَى وَلَا شَيْءَ لِلْمَقْرُلَةِ لِاسْتِحْقَاقِ  
 مَحَلَّتِهَا فَلَوْ عَادَ الْمُقْضَى إِلَى الْوَارِثِ بِشَرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ  
 أَخَذَ الْمَقْرُلَةُ عَبْدَهُ لِأَنَّهُ مِيرَاثٌ فِي زَعْمِهِ وَلَمْ يَصِرْ  
<sup>العبد الأول</sup> مُكْذِبًا بِالْعَدَمِ النَّفَادِ بَاطِنًا وَإِنْ قَاضَى بِهِ أَخَذَ  
<sup>الوارث</sup> الْمَقْرُلَةُ قِيمَتَهُ لِلتَّقْوِيَةِ وَلَوْ أَقَامَ عَلَى دَيْنٍ مُتَعَرِّفٍ  
<sup>للتقوية الوارث</sup> وَالْوَارِثُ يَقْرَأُ بَوْصِيَّةً لِأَخَرٍ وَبَاعَهُ الْقَاضِي أَوْ  
<sup>بوصيته</sup> جَعَلَهُ لَهُ يَدِيْنَهُ ثُمَّ مَلَكَ لَمْ يَأْخُذْ لَهُ لَأَنَّ لَهُ بَيْعَ  
<sup>لصاحب الدين الوارث العبد</sup> الْمُوصَى بِهِ لِلْحِفْظِ فَتَقَدَّرَ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ لَا يَنْتَظِرُ الْعَرَمَ  
<sup>هو العبد القضاء أرطاهرا وابطا الدين</sup> لَوْ لَمْ يَسْتَعْرِفْ لَكِنْ فِي الشَّرَكَةِ دَيْنٌ لَا يَنْتَظِرُ الْعَرَمَ  
<sup>أي الدين التركة</sup> خُرُوجُهُ يُبَيِّحُ الْمُوصَى بِهِ تَقْدِيمًا لِلدَّيْنِ مِنَ الْأَيْسَرِ  
<sup>الدين العزم هو العبد على الوصية</sup> وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ الْمَلِكُ وَيَرْجِعْ الْمُوصَى لَهُ بِالْمَنْ إِذَا  
<sup>الدين القليل</sup> خَرَجَ الدَّيْنُ لِلْإِضْطِرَارِ كَالْمَذْيُونِ وَالْوَارِثِ  
<sup>من الغريم</sup> وَإِنْ كَانَ ضَعْفُ الْقِيَمَةِ لِتَحْوِيلِ الْحَقِّ إِلَى الْبَدَلِ أَمَّا النَّسَبُ  
<sup>الوصل</sup> حَقُّ الْمُوصَى مِنَ الْعَبْدِ لَا يَقْرَأُ

بَوْصِيَّتُهُ  
 الْمَقْرُلَةُ  
 لَكِنَّ الشَّرَكَةَ دَيْنٌ



لَهُ التَّبَرُّعُ بِإِلَّا الْغَيْرِ فَلَمْ يَنْفُذْ بِإِطْنِ ابْنَيْهِ الْحَقَّ مُتَعَلِّقًا  
 بِالْعَيْنِ وَلَوْ مَلَكَ الْبَدَلُ أَخَذَهُ لَأَنَّهُ عَيْنُ حَقِّهِ وَكَذَا  
 لَوْ وَصَّيْتُ الْغَرِيمَ شَيْئًا فِي مَرَضِهِ أَوْ مَاتَ فَوَرَثَهُ  
 لَتَقَدَّمَ الدِّينُ عَلَى الْوَرِثَةِ وَالْوَصِيَّةِ وَلَوْ صَالِحَةً عَلَى  
 الْعَبْدِ ثُمَّ مَلَكَهُ الْوَارِثُ يَأْخُذُهَا الْمُقْرَلُ لَأَنَّهُ يَزْعُمُ  
 عَدَمَ الدِّينِ وَبِهِ يَسْطُلُ الصُّلْحُ دُونَ الْبَيْعِ كَمَا فِي الدِّينِ  
 الْمُظُنُّونَ فَلَوْ لَمْ يُعَدَّلْ بَيِّنَةُ الْوَصِيَّةِ حَتَّى اعْتَقَ  
 الْمُقْرَلُ نَفَذَ لِلْمَلِكِ وَغَيْرِ قِيَمَتِهِ إِذَا قَضِيَ بِهَا وَدَّالَهُ  
 مَعْنَى كَمَا فِي هَبَّةِ الْمَرِيضِ إِذَا جَزَأَ الْوَرِثَةَ بِخِلَافِ  
 الْعَبْدِ الْوَاحِدِ لَأَنَّهُ بِالْقَضَاءِ تَعَيَّنَ عَدَمُ الْمَلِكِ  
 وَهَذَا لَا يَنْعَدُّ بَلْ يَقْسُدُ لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ كَالْبَدَلِ وَإِنْ  
 اعْتَقَ بَعْدَ التَّعْدِيلِ لَمْ يَنْفُذْ لِعَدَمِ الْمَلِكِ إِذَا هُوَ مُشْرُطٌ  
 بِسَلَامَةِ الضَّعِيفِ وَكَذَا لَوْ عَادَ الْمُسْتَحَقُّ إِلَى الْوَارِثِ

لَأَنَّهُ تَوَقَّفَ عَلَى إِجَانَةِ الْمُقْرَلِ وَلَا يَنْفُذُ بِحُدُوثِ الْمَلِكِ  
 لِغَيْرِهِ كَمَا مَشَرَى مِنَ الْمَلِكِ اعْتَقَ قَبْلَ الْقَبْضِ ثُمَّ أُجْبِرَ  
 وَالْمُضَارِبُ اعْتَقَ ثُمَّ ظَهَرَ الْفَضْلُ بِخِلَافِ الْوَارِثِ  
 وَالْمَوْصِي لَهُ لِتَمَامِ السَّبَبِ بِالْمَوْتِ وَلِهَذَا يُعْتَبَرُ الْوَارِثَةُ  
 عَنْهُ لَا عِنْدَ سَقُوطِ الدِّينِ وَكَذَا الْمَشْتَرَى مِنَ الْغَاصِبِ  
 وَكَسْبُ الْمَادُونِ بِخِلَافِ كَسْبِ الْكَاتِبِ وَالْمَشْرُوطِ  
 خِيَارُ الْبَائِعِ لِأَنَّهُ حَيٌّ الْحُرِّيَّةُ وَقِرَانُ الشَّرْطِ يُنْعَى  
 تَمَامُ السَّبَبِ وَكَذَا فِيمَا تَحْتَ فِيهِ لِفَوَاتِ الْمَحَلِّ  
 وَإِنَّمَا يَأْخُذُ الْمُقْرَلُ بِسَبَبِ مَجْدُو لَأَنَّهُ حَصْرٌ أَمَّ  
 وَلَدِ قَتْلِهِ سَيِّدَهَا عَدَا فَقَالَ أَحَدُ بَنِيهِ الثَّلَاثَةَ  
 مَاتَ وَلَدُهَا بَعْدَ الْإِبْسَعَةِ لِلْمَنْكُرِيِّ وَثَلَاثِي  
 قِيَمَتِهَا كَمَا لَوْ شَهِدَ بِالْإِفْوِ وَلَا شَيْءَ لِلْمَقْرَلِ إِنْ  
 كَذَبَتْهُ لِأَنَّهَا الْمَالُ وَإِنْ صَدَّقَتْهُ تَسَعَى لَهُ فِي ثَلَاثَةِ

الورثة

له

أم ولد



وعشرين من ستة وعشرين لهما زعما ان للام سدس  
 الربع والباقي وهو خمسة انكسر على ثلثة فيصح فيصير <sup>المعروف والولد</sup> <sup>الربع</sup>  
 ثمانية عشر والكل اثنان وسبعون ظاهرا بينهما <sup>الام والمقر</sup>  
 فيقسم الباقي على السهام التي قبل التوى فوجوب <sup>جواب عن سؤال مقدر</sup>  
 اما باعتبار حالة الانقلاب والتقدير بالقيمة على اثار <sup>ام انقلاب القصاص الا</sup>  
 حالة الجناية وان عرف موت الشرايع بعلة <sup>لاب وهو الموت الثلاثة</sup>  
 فاقر اخطهم انما امة وهذا البنية وصدقته فله <sup>ام ولد</sup>  
 الربع وللغلام خمسة ولا ضم لان التوى من التركة <sup>قوله لان التوى ليل عدم الضم</sup>  
 الثانية ولا شركة فيها للمقر بخلاف الاول وان <sup>ام ولد</sup>  
 كذبه الغلام تقسم الستة الباقية بينهما وبين المقر <sup>ام ولد</sup>  
 على ثمانية على قدر سهامهما قبل التوى لا اقرار <sup>ام ولد</sup>  
 فحق المادون النسب لانه على الغير فيرتد بالرد <sup>لان اقرار النسب</sup>  
**باب دعوة الشريكين**

90  
 ولدت لستة اشهر منذ ملكا فادعى احدتهما <sup>ط</sup>  
 الولد فدعوه الولد اولى لانها سبق للاستناد <sup>المجارية</sup>  
 ودعوه صاحبه فخير بعد ذوالملك ولهذا  
 بطل العتب المقارن لدعوه الشريك وعليه  
 نصف قيمة الام للتملك ونصف عقرها ولا يبرأ <sup>ام ولد</sup>  
 من نعم صاحبه لانه مكذب فيه كمشرك كذب  
 البايع في العتب وان ولدت لاقبل صحته دعوتها  
 لعدم المزج ولا غرم في الولد لانه سبط الاخر <sup>من ستة اشهر</sup>  
 ولا في امة عنده لان رقبها غير متقوم ولا عقير <sup>ام ولد</sup>  
 للوطى قبل الملك ولو ولدت لستة اشهر بنتا وهي  
 اخرى فادعى كل واحد بنتا صحتا اما الاولى فظاهر <sup>اربع اربع</sup>  
 وكذا الثانية للملك ظاهرا كالمغرور وكما لو ولدت <sup>بنت</sup>  
 في بطنين فادعى كل واحد ولدا الا انه لا يغرم قيمتهما <sup>ام ولد</sup>  
 في بطنين فادعى كل واحد ولدا الا انه لا يغرم قيمتهما <sup>مذ على لصغري</sup>



لَا تَهَاوِلْ الْحُرَّةَ وَعَلَى أَبِي الْأُولَى نِصْفَ قِيَمَةِ  
 الْحُرَّةِ لِلتَّمْلِكِ <sup>أمر الكبرى</sup> إِذَا قُتِلَتْ قَبْلَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ  
 مَرَّةً وَلَا تَجِبُ قِيَمَةُ تِلْكَ لِلزَّعْمِ <sup>الدعوى الشريك</sup> الْمُعْتَبَرِ وَلَهَا الْعَقْرُ  
 وَقِيلَ نِصْفُهُ لِأَنَّهُ لَا تَسْتَنْدُ فِي حَقِّ الْفَائِزِ كَمَا فِي الْأَرْضِ  
 غَيْرَ أَنَّ الشَّرِيكَ نَقَلَ مَا كَانَ لَهُ إِلَيْهَا وَإِنْ وَلَدَتْ  
 لِقُلٍّ <sup>وهو مملوك الكبرى</sup> فَالدَّعْوَةُ الثَّانِيَّةُ وَيُعْرَمُ نِصْفَ قِيَمَةِ الْأُولَى  
 لِمَا عَزَمَ وَلَا عَزَمَ فِي الْحَقِّ إِنْ كَانَتْ حَيَّةً لَا تَهَاوِلْ تَقْتَصِرُ  
 وَفِي كَيْسَتْ تَحْلٍ <sup>الدعوى</sup> فِي الْأُولَى تَسْتَنْدُ وَكَانَتْ مُحَلًّا  
 وَلَوْ أَدْعَاهُ أَحَدُهَا وَقَدْ جَاءَتْ <sup>حاربه للشريك بالولد</sup> بِمِثْلِ قِلِّ تَعَيَّنَ الْفَتَانُ  
 فِي لَزَمَ لِلتَّمْلِكِ <sup>الولد</sup> وَتُخَيَّرُ فِي الْوَلَدِ كَانَتْ عَتَقَ لَا بِقَرَابَةٍ وَلَا  
 تَدْخُلُ لِلْاِقْتِصَارِ خِلَافَ مَا لَوْ جَاءَتْ بِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ  
**بَابُ مَنْ لَدَى يَكُونُ بَعْضُهَا أُولَى**  
 دَارُ فِي يَدَيْهَا أَقَامَا وَاجْنَبِي كُلُّ وَاحِدٍ أَيْهَا لَه

ونصف عقرها  
 صحاح الرابع

باب الدعوى  
 من الدعوى

فَالنِّصْفُ يَتَنَاوَلُ النِّصْفَ لِلْاِجْنَبِيِّ لَأَنَّهُ فِي يَدِ كُلِّ وَاحِدٍ  
 نِصْفُهَا وَذَلِكَ لِلْآخَرِينَ لَكُونَهُمَا خَارِجِينَ فَإِنْ  
 أَدْعَى الْاِجْنَبِيَّ <sup>الأكبر مع الأصغر أو الأصغر مع الأكبر</sup> الْغَضَبُ عَلَى الْبَرِّهَا أَخَذَ مَا فِي يَدِ  
 الْأَصْغَرِ لَأَنَّهُ بَيْنَهُمَا دَافِعَةٌ إِذَا الْغَاصِبُ لَا يَكُونُ  
 مَالِ الْكَافِرِ أَوْ كَأَحَدِ الْخَارِجِينَ يُقِيمُ عَلَى الْآخِرِ  
 وَقَاسِمُهُ فِيمَا فِي يَدِ الْأَكْبَرِ لَتَسَاوَاهُمَا فَإِنْ عَارَضَهُ <sup>الأصغر والاجنبى</sup> الْأَكْبَرُ  
 عَلَيْهِ فَالنِّصْفُ لَهَا وَالنِّصْفُ لِلْاِجْنَبِيِّ لِسُقُوطِ دَعْوَى  
 الْغَضَبِ وَإِنْ أَدْعَى تِلْكَ الْاِجْنَبِيَّ عَلَى الْأَكْبَرِ وَهُوَ عَلَى الْأَصْغَرِ  
 فَلِلْاِجْنَبِيِّ ثَلَاثَةُ الْأَرْبَاعِ لِأَنَّهُ تَفَرَّدَ بِمَا فِي يَدِ الْأَصْغَرِ  
 وَقَاسِمُهُ فِيمَا فِي يَدِ الْأَكْبَرِ وَلَا شَيْءَ لِلْاِجْنَبِيِّ لَأَنَّهُ صَارَ مُقْتَضِيًا  
 عَلَيْهِ وَإِنْ أَدْعَى الْأَصْغَرُ عَلَى الْاِجْنَبِيِّ فَمَا فِي يَدِ الْاِجْنَبِيِّ  
 لَأَنَّهُ الْأَكْبَرُ شَهِدَ عَلَيْهِ وَمَا فِي يَدِ الْأَكْبَرِ لِلْاِجْنَبِيِّ  
 الْاِجْنَبِيُّ شَهِدَ عَلَيْهِ وَلَوْ أَدْعَى الْاِجْنَبِيُّ عَلَيْهِمَا وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا  
 مِثْلُهُ

من الدعوى

من الدعوى



تصدق  
كما صحح الراجح

على صاحبه فالنصف بينهما والنصف للاجنبي <sup>لانه يصدق</sup>

دعواه بعصب كل واحد ما في يده فلا يزداد وقد تساوى <sup>على النصف</sup>

في هذا ودعوى العصب على صاحب اليد لا يكون <sup>دعوى العصب</sup>

دفعاً بخلاف ما لو ادعى احد باب دعوى النسب

اقام بينة انه اخوه لا تسمع لانه على الغائب وليس <sup>المدعى عليه</sup>

بما يورث حتى يقوم مقامه <sup>لاب</sup> الا اذا ادعى حقاً كالارث <sup>المدعى عليه</sup>

والحضانه واستناع الرجوع في الهبة لانه سببه ولو اقام <sup>تبعوت الحق</sup>

انه ابوه او ابنه تسمع لانه الحق <sup>دعوى</sup> معنى حاجته الى النسب <sup>المدعى عليه</sup>

والنسل وكذا الزوجية نفسها حق مقصود وكذا الاوان <sup>بنوع</sup>

من الطرفين لانه كالنسب لانه يدعي فعله ولهذا لا اقار <sup>المدعى</sup>

بغيره دون الاخ وكذا لو اقام انه معتق <sup>لانه</sup> لانه لو ادعى <sup>المعتق</sup>

لا يختلف بالواسطة فلغت ولهذا الوماث عزابن <sup>المدعى</sup>

ثم مات اخاهما عن ابنه والاخر عن عشرة قسم على الرأس <sup>المدعى</sup>

فان المدعى عليه يعلم الغائب ثم يورث  
المدعى ان ينصص مدعى عليه خصماً على الغائب

منه من غير ان يورث

بخلاف الجد والنافلة لان القرابة تختلف بها فاعتبرت <sup>الواسطة</sup>

فكانت على الغائب ولو اقامت انه ابنها ثقيل معناه اذالم <sup>البيتة</sup>

تغير رجلاً لانه قد تكون اصلاً في النسب كولد الملاعة <sup>المرأة</sup>

والزنا باب يدفع الخصومة باقرار الغير

اذا قال هؤلاء اودعني فلان او بداء بالوديعة <sup>دو اليد للمدعى</sup>

فان اقام بينة او علم القاضى بالابداع تندفع لان <sup>دو اليد</sup>

للمستعير ان يؤدع وكذا المودع اذا اعجز فلا <sup>ارعن لفظ الحوط</sup>

منافاة وان لم يقيم اخاه وكذا اذا علم القاضى بعصب <sup>بين الكلامين</sup>

الغائب لانه حجة في حقوق العباد واذا اجتمعا <sup>علم القاضى</sup>

فهو للمبدؤ به لان الثاني على الغير ولهذا لو قال <sup>لاقرار</sup>

هو حر بل هو لاني ثم ملكه عتق وفي عكسه ياخذ <sup>المقدر</sup>

فلان ولو قال اودعني الذي تدعي الشراضية فلا <sup>المدعى</sup>

خصومة لان الظاهر الوصول من جهة فكانت <sup>المدعى</sup>



صَدَقَهُ خِلَافَ مَا لَوْ كَرِهَ بِالْقَبْضِ لِاثْبَاتِهِ حَتَّى  
 النُّقْلُ كَالْقَائِمَةِ عَلَى الْأَرْضِ مِنْهُ وَيُحْلَفُ لِقَدَاوَعَةٍ  
 لِأَنَّهُ صَارَ خَصْمًا بَظَاهِرِ الْيَدِ وَإِخَالَتِهَا وَإِنْ أَسْقَطَتْ  
 عَنْهُ الْبَيِّنَةُ لَكِنِ إِلَى غَايَةِ النَّكُولِ إِذَا الظَّاهِرُ يَتَرَكَلُ  
 خِلَافَ بَرَاءَتِهِ لَمْ يَصْرُ خَصْمًا قَبْلَ ظُهُورِ الْغَيْبِ  
 وَإِنْ حَلَفَ عَلَى الْغَضَبِ لَمْ تَنْدَفِعْ لِلتَّنَاقُضِ كَمَا دَعَى  
 الرَّدِّ ثُمَّ الْهَلَاكُ وَهُوَ الْمَطْعُونَةُ وَيَنْبَغِي أَنْ تُقْبَلَ بَيِّنَتُهُ  
 لِأَمَّا التَّوَقُّفُ وَلِذَا لَوْ قَالَ أَوْ دَعَى وَكَيْفَ لِلنَّكَادِ  
 وَيُحْلَفُ الْمَدْعَى بِإِعْلَامِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ نَحَلَ تَنْدَفِعُ لِأَنَّهُ  
 نَعْلُ الْغَيْرِ خِلَافَ الْأَوَّلِ لِأَنَّ الْقَبُولَ فَعَلُهُ  
**بَابُ مَا يَكُونُ خَصْمًا إِذَا هَلَكَ**  
 مَاتَ الْعَيْدُ أَوْ أَبْقَى فَاقَامَ رَجُلٌ أَنَّهُ كَانَ لَهُ وَأَقَامَ  
 دَوْلِي عَلَى الْوُصُولِ مِنَ الْغَيْرِ لَمْ تَنْدَفِعْ لِأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي فِي الضَّمَانِ

كَمَا دَعَى الْغَاصِبَ لِأَنَّهُ دَعَا فِي الْفِعْلِ مَعَهُ وَرَجَعَ  
 عَلَى الْغَارِيِبِ فِي الْوَدِيعَةِ وَالرَّهْنِ وَالْإِجَارَةِ لَوْ قَرَعَ  
 الْعَمَلُ لَهُ حِفْظًا أَوْ بَرَاءَةً بِالتَّيَادُوبِ أَوْ تَقْوِيمًا لِغَيْرِ الْمَقْصُومِ  
 إِلَّا أَنْ يَكْذِبَهُ فِيمَا اقْتَرَفَ فَلَا يَدْرِي الْحُجَّةَ لِأَنَّ الْأَوَّلَ  
 عَلَى غَيْرِ خَصْمٍ فَلَا يَرْجِعُ فِي الْعَارِيَةِ لِأَنَّهُ عَامِلٌ لِنَفْسِهِ  
 كَالْمَوْهُوبِ لَهُ وَلَهُ فِي الْغَضَبِ لِأَنَّهُ لَوْ رَجَعَ لَرَجَعَ  
 عَلَيْهِ الْأَثَرُ أَنْ مَوْنَةَ الْعَيْنِ وَالرَّدَّ فِيمَا عَلَى  
 الْقَابِضِ عَلَى الْمَالِكِ لِيَكُونَ الْغَرْمُ بِالْغَنَمِ عَكْسُ الْمَاضِي  
 تَرْجِيحًا بِالْمَالِكِ حَالِ تَقَابُلِ الْحِظِّ كَمَا لَوْ مَاتَ دَابَّةٌ فِي دَارِ  
 الْغَيْرِ وَبِالْحَرْفِ تَلْزِمُ الْكِفَالَةَ بِرَدِّهَا دُونَ الْبَائِقِ  
 إِذَا لَزِمَتْهَا شَرْطُ بَلَاءِ الْمَكْفُولِ بِهِ مَضْمُونًا لِعَيْنِهِ  
 عَيْنًا كَانَ أَوْ فَعَلًا وَالْأَثَرُ مَنْ تَقَرَّرَ عَلَيْهِ الضَّمَانُ  
 وَإِنْ قُتِلَ وَدَفِعَ بِهِ الْقَاتِلُ ثُمَّ تَنَازَعَا فَا تَلَبَّ الْقِيَمَةَ



لَا تَنْدَفِعُ لِمَا عَرَّ وَأَنْ تَلْبَسَ الْمَدْفُوعَ تَنْدَفِعُ كَالْأَوَّلِ  
 وَإِنْ قُطِعَتْ يَدُهُ فَلَا خُصُومَةَ بَيْنَهُمَا لِأَنَّ الْأَرْضَ كَالطَّرَفِ  
 لَا يُفَرِّدُ بِالْمَلِكِ لَا يُلْزَمُ الْمُكَاتِبُ لِأَنَّهُ كَالْمَالِكِ لِطَوَائِفِهِ  
 وَلَوْ عَاتَتْ عَنْ لَدِ تَنْدَفِعُ فِي الْوَلَدِ دُونَ الْأُمِّ لِأَنَّهُ قَدْ  
 يُفَرِّدُ بِالْمَلِكِ كَمَا فِي الْوَصِيَّةِ **بَابُ**  
**مَا يَكُونُ خَصْمًا بغير مُعَايِنَةِ الْقَبْضِ أَقَامَ**  
 الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَنْ فَلَانَا اسْكُنَهَا آيَاةً وَسَلَّمْنَا أَنْدَفَعَتْ  
 الْخُصُومَةُ لِمَا عَرَّ وَكَذَلِكَ قَالُوا أَشْهَدُ نَا عَلَى الْإِسْكَانِ  
 وَكَانَتْ الدَّارُ فِي يَدِ هَذَا أَوْ لَا نَدْرِي فِي يَدِ مَنْ كَانَتْ  
 إِجَالَةُ الْحُكْمِ إِلَى سَبَبِهِ وَتَحْكِيمًا لِلْحَالِ وَهُوَ الْيَدُ الْقَائِمَةُ  
 فَإِنْ قَالُوا كَانَتْ فِي يَدِ ثَالِثٍ لَا تَنْدَفِعُ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ  
 مِنْ غَيْرِ قَبْضٍ خِلَافَ مَا لَوْ أَقَامَ الْمُدَّعَى لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ  
 عَلَى اثْبَاتِ الْيَدِ الْمُنْقَضِيَةِ أَمَّا هَهُنَا الْمَقْصُودُ اثْبَاتُ

بلغ ما يدل على ما قبله  
 ما صلا من البرهان الشارح  
 رحمه الله

شهادتنا

الْإِسْكَانِ نَظِيرُهَا  
**مَا يَكُونُ خَصْمًا فِي الْعَبْدِ وَالْأَبْنَاءِ وَغَيْرِهِمَا أَوْ يَكُونُ**  
 أَقَامَ عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ فَقَاءَ عَيْنَ بَرْدِ دُونَ لَهُ غَائِبٍ أَوْ تَوَرَّ  
 أَوْ جَزُورٍ يَقْضَى عَلَيْهِ بِرُبْعِ الْقِيَمَةِ لَا بِالنَقْصِ لِلْأَثَرِ  
 وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ النِّفْعَ لَا اللَّحْمَ وَعَكْسُ الشَّاةِ  
 وَذَلِكَ بِهِ وَبِالْغَيْرِ خِلَافَ مَا لَوْ أَقَامَ أَنَّهُ قُطِعَ  
 يَدُهُ لِأَنَّهُ صَدَّقَ الْأَوَّلَى وَالْأَدْرَجِيَّةَ إِنْ تَلَاكَ وَتَضَمَّنَ  
 الْقِيَمَةَ مُشْرُوطًا بِالنَّسْلِ فَلَوْ أَخْصَرَهُ  
 رَجُلٌ وَطَلَبَ لِأَرْضٍ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ مَا لَمْ يَقُمْ عَلَى الْمَلِكِ  
 يَوْمَ الْحِنَايَةِ إِذَا الْحَالُ لَا يَحْكُمُ لِلْأَسْتَحْقَاقِ كَمَا فِي مَوَارِجِ  
 بَرَزِثٍ وَإِنْ أَقَامَ الْمَقْضَى لَهُ بِالْأَرْضِ أَوْ لِيَدِهِ  
 خَارِجٌ فِيهَا مَوَاصِلُ كَسَاةٍ صُوفِيهَا دَوْلَاهَا فِي يَدِ آخَرَ  
 وَلَا نَأْخُذُ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ كَمَا وَقَعَ فِي بَعْضِ الشُّرَحِ إِذْ دُخِلَ

وما  
 لا يرد وهو ما دل على ما قبله  
 انقطع عن عين الدابة ببيع القمعة  
 وقال الشارح يصح التقاض بالبيع  
 وهو القياس

بأنه  
 يضمن كل القيمة

المدعى البردوني



تَحْتَ الْقَضَاءِ بِالْأَرْشِ ضَرُورِيٌّ فَلَا يَظْهَرُ فِي نَقْضِ الْيَدِ

الْقَائِمَةِ وَإِنْ قَامَ عَلَيْهِ أَنَّهُ فَقَاءَ عَيْنَ عَبْدٍ لَهُ غَائِبٍ <sup>المدعى المدعى عليه</sup>

أَوْ تَزَوَّجَ أَحَدَهُ لَهُ غَائِبَةً لَمْ يَقْبَلْ لِأَنَّ الدَّعْوَى عَلَى الْغَائِبِ <sup>المدعى المدعى عليه</sup>

أَصَالَةٍ إِذَا الْمَدْعَى ضِدَّ الْغَيْرِ مِنْ أَصْلِ الْأَشْتِقَاقِ <sup>المدعى المدعى عليه</sup>

عَلَى أَنَّهُ لَا يَلِيقُ لِلْحَاضِرِ دُونُهَا أَنْ يَصِيرَ خَصْمًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ <sup>المدعى المدعى عليه</sup>

صَغِيرَيْنِ أَوْ مِثْلَيْنِ وَيُقَرَّبُ بِهِ الْحَاضِرُ فَيُخْلَصُ دَعْوَى <sup>المدعى المدعى عليه</sup>

الْمَالِ عَلَيْهِ عَنْ دَعْوَى الرِّقِّ عَلَى الْغَائِبِ كَمَا خَلَصَ دَعْوَى <sup>المدعى المدعى عليه</sup>

اثنَيْنِ النِّكَاحِ وَالرِّقِّ إِلَى الْمَالِ عَنِ الشَّرْكَاءِ فِي الْبَيْعِ

وَالْحَبْسِ بَعْدَ مَوْتِهَا عَنِ الْحَيَّةِ كَذَا لَوْ أَقَامَ عَلَيْهِ أَنَّهُ اسْتَفْرَضَ <sup>المدعى المدعى عليه</sup>

مِنْ عَبْدِهِ الْغَائِبِ لَفَا وَأَشْتَرَى بِهِ أَوْ أَنَّهُ غَضِبَ أَوْ <sup>المدعى المدعى عليه</sup>

اسْتَوْدَعَ مِنْهُ ذَا لِمَنَّهُ عَلَى الْغَائِبِ إِذَا ظَهَرَتْ يَدُهُ <sup>المدعى المدعى عليه</sup>

وَحَقِّقَةً بِنِسْبَةِ السَّبَبِ الَّتِي لَا يَرَى أَنَّهُ لَوْ أَقَرَّ الْخَصْمَ <sup>المدعى المدعى عليه</sup>

لَا يَقْضَى كَمَا لَوْ أَقَرَّ أَنْ ذَا وَكَيْلَ الْغَائِبِ يَقْبُضُ وَدُعَاةً

وَلَوْ حَضَرَ الْغَائِبُ فَالْخَصْمُ مَقْدُونٌ الْمَوْلَى عَنِ الْأَرْشِ <sup>المدعى المدعى عليه</sup>

وَالْمَهْرُ إِذَا الرِّقُّ سَلَبُ يَدٍ عَنْ نَفْسِهِ وَطَرَفِهِ غَيْرُ عَائِدٍ <sup>المدعى المدعى عليه</sup>

بِالْأَذْنِ الْمَطْلُوقِ ضِدَّ غَيْرِهَا حَتَّى صَالِحِ الْمَادُونِ <sup>المدعى المدعى عليه</sup>

عَنْ حَرَمِ عَبْدِهِ لَادِمٍ نَفْسِهِ كَذَا لَوْ تَصَادَقَا عَلَى أَنَّهُ يَمُوتُ <sup>المدعى المدعى عليه</sup>

الْمَدْعَى أَخَذَ عَبْدَهُ الْغَائِبِ وَأَوْدَعَ أَوْ غَضِبَ مِنْهُ أَخَذَ <sup>المدعى المدعى عليه</sup>

بِرُغْمِهِمَا فِي أَظْهَارِ يَدِ الْغَائِبِ دُونَ الْإِطْلَاقِ ضِدَّ التَّضَادِّ <sup>المدعى المدعى عليه</sup>

عَلَى اخْتِذِ عَبْدِي يَدِي أَلَيْدٍ وَأُتْدَاعِهِ لَهُ لَتَحْضِيهِ أَقْرَارًا <sup>المدعى المدعى عليه</sup>

عَلَى نَفْسِهِ كَمَا لَوْ أَقَرَّ بِالْإِثْلَافِ إِذَا الْمَوْلَى فِيهَا أَخَذَ مِنْ <sup>المدعى المدعى عليه</sup>

نَفْسِهِ عَنِ عَبْدٍ الْغَيْرِ مَالًا لَا نَائِبٌ حَقٌّ لَا يَتَعَلَّقُ <sup>المدعى المدعى عليه</sup>

بِهِ الدِّينُ إِذَا حَضَرَ الْغَائِبُ وَأَنْكَرَ الرِّقَّ فَلَهُ التَّعْزِيمُ

دُونَ الْإِسْتِرْدَادِ إِذَا لَفَقْدَا التَّنَافِي عَنِ الْأَرْشِ وَالْمَهْرِ

بِلَفْقِدِ التَّنَافُضِ وَإِنْ تَكَادَ بَا فِي مِلْكِ الْمَدْعَى لَمْ يَسْمَعْ

بَيِّنَتَهُ لِمَا سَرَّ أَنَّهُ عَلَى الْغَائِبِ وَخَلَفَ فِيهَا يَقْضَى بِالْإِقْرَارِ <sup>المدعى المدعى عليه</sup>



وَهُوَ الْمَرْشُ وَالْمَهْرُ وَالْقَرْضُ وَالْإِثْلَافُ دُونَ الْإِثْقَافِ  
 وَهُوَ الْعَيْنُ لِقَائِمٍ وَالْمَرْشُ صَوْنًا لِقَائِمَةِ التَّكْوِيلِ الْمَرْشُ  
 أَنَّ مَنْ أَنْكَرَ أَخَاهُ بَعْدَ مَوْتِ الْأَبِ حَلَفَ عَلَى الْمَالِ دُونَ  
 النَّسَبِ وَأَنْ تَكَادَ بَاقِي الْوُصُولِ مِنَ الْغَائِبِ فَالْقَوْلُ لِلْمَدْعَى  
 مَا لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بِالْوُصُولِ مِنَ الْغَائِبِ لِمَا عُرِفَ فِي  
 أَجَالَةِ الْمَدْعَى ثُمَّ دَعَوَى الْوُصُولِ مِنَ الْغَائِبِ أَنْ سَبَقَ  
 الْمَقْرَرُ لِلْمَدْعَى اسْتِرْدَهِ الْغَائِبِ عِنْدَ حُجْرِ الرَّقِّ عَالِمٌ  
 يَقُمُ الْمَدْعَى وَإِنْ نَعَكَسَ لَا يَسْتَرْدِ الْغَائِبِ عَالِمٌ يَقُمُ كَمَا هُوَ  
 الدَّابُّ فِي الْأَقْرَارِ لِقَائِمٍ ثُمَّ لِحَاضِرٍ وَالْعَكْسُ لَا يَغْنَمُ الْمَقْرَرُ  
 لِلْمَدْعَى فِي الْأَوْطَى وَيَغْنَمُ لِلْغَائِبِ فِي الْأَخْرَى تَفْرِيعًا  
 عَلَى أَنْ مَنْ أَقْرَبَ بَعَيْنٍ لِشَخْصٍ ثُمَّ آخَرَ وَسَلَّمْ إِلَى أَحَدِهِمَا  
 لَا يَغْنَمُ لِلاَّخَرِ شَيْئًا وَإِنْ أَقْرَبَ بَعْضُهُمَا مِنْ شَخْصٍ ثُمَّ  
 مِنْ آخَرَ وَسَلَّمْ إِلَى أَحَدِهِمَا ضَمِنَ لِلاَّخَرِ أَخَذَ بَرْنَمُ الضَّمَانِ

كَذَا الْوَدِيعَةُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لِلتَّقْرِيطِ بِالْمَقْرَرِ خِلَافًا  
 لِابْنِ يُونُسَ فَإِنْ دَفَعْتَ نَحْلَمَ لِعَدْرِ الْجَبْرِ فَإِنْ قَالَتْ غَضِبْتُ  
 مِنْهُ أَوْ هُوَ مَالٌ ذَا أَوْ عَكْسٌ وَسَلَّمْ إِلَى غَيْرِ الْمَغْضُوبِ مِنْهُ  
 يَضْمَنُ لِلْمَغْضُوبِ مِنْهُ بِأَعْيُنِ مَا عَرَفَ فَإِنْ قَالَتْ وَهَبْتُ  
 ذَا مِنَ الْغَائِبِ وَهُوَ عَبْدٌ كَذَا فَإِنْ صَدَّقَهُ ذَا الْيَدِ فِي الْكُلِّ  
 كَانَ لَهُ الرُّجُوعُ فِي الْهَبَةِ لِأَنَّهُ أَقْرَبَ عَلَى نَفْسِهِ إِذَا مَوَى  
 قِيمًا يَأْخُذُ مِنْ عَبْدٍ نَفْسَهُ مَالِكٌ لَا يَأْبَى وَإِنَّمَا لَا يَرُدُّ مَنْ  
 اشْتَرَى عَبْدَهُ بِالْعَيْنِ لِأَنَّ الرَّدَّ عَكْسُ الرُّجُوعِ مِنْ حَقِّقٍ  
 الْعَقْدُ لَا الْمَالُ حَتَّى كَانَ الْوَكِيلُ خَصْمًا فِي الرَّدِّ دُونَ الرُّجُوعِ  
 وَإِنْ أَنْكَرَ رَقَّ الْغَائِبِ كَانَ خَصْمًا فِي الْحَلْفِ دُونَ الْقَائِمَةِ  
 لِأَنَّهُمَا عَلَى الْغَائِبِ وَالتَّكْوِيلُ عَلَى نَفْسِهِ وَإِنْ أَنْكَرَ الْهَبَةَ  
 كَانَ خَصْمًا فِيهَا لِأَنَّهُمَا عَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ الْغَائِبُ إِذَا أَحْجَدَ الرَّقَّ  
 فَإِنْ كَانَ الْعَيْنُ هَا كَا ضَمِنَ الْقَائِمُ أَوْ الدَّافِعُ لِلتَّعْدِي  
 أَوْ الدَّافِعُ

جواب عن سوال مقدر  
 ار عبد المدعي  
 حشور الرجوع حقوق الملك لا العقد  
 رد اليد  
 رد اليد  
 يرجع الى الغائبين ورجع  
 الحق الى الدافع  
 رد اليد



في القبض والرفع غير راجع احدهما على الآخر بالغرم  
 للملك او دغم الحق وان كانت قائمة استردتها  
 موجبا حتى الرجوع للواهب الى ان يكون ارضا في  
 بدنها اذ بان بطلان الرجوع فالحادث بعدة كالمثلث  
 قبله وان غاب المولى وآب العبد والموهوب  
 في يد خاصمة الواهب في الرجوع بشرط كونه ماذونا  
 لانه عكس المحجور فيما في يد امصيل لا نايب بدليل البيع  
 والدعوى وان تنازعا الاذن فالقول للواهب مع تمن  
 العلم بحجة كما لو انكر الرق اذ الاذن وان كان  
 عارضا الا أصلا فالمقصود بقاؤه حتى الرجوع لا خيره  
 الى حضور المولى عكس الحجر واعتبر بالتزاع في مواج  
 الرجوع من التعويض والمحرمية والزيادة ولا تقبل بينة  
 العبد على الحجر لانها لتفي او حالة اليد في دعوى الفعل

الملك او دغم الحق وان كانت قائمة استردتها  
 موجبا حتى الرجوع للواهب الى ان يكون ارضا في  
 بدنها اذ بان بطلان الرجوع فالحادث بعدة كالمثلث  
 قبله وان غاب المولى وآب العبد والموهوب  
 في يد خاصمة الواهب في الرجوع بشرط كونه ماذونا  
 لانه عكس المحجور فيما في يد امصيل لا نايب بدليل البيع  
 والدعوى وان تنازعا الاذن فالقول للواهب مع تمن  
 العلم بحجة كما لو انكر الرق اذ الاذن وان كان  
 عارضا الا أصلا فالمقصود بقاؤه حتى الرجوع لا خيره  
 الى حضور المولى عكس الحجر واعتبر بالتزاع في مواج  
 الرجوع من التعويض والمحرمية والزيادة ولا تقبل بينة  
 العبد على الحجر لانها لتفي او حالة اليد في دعوى الفعل

الا ان يقيم على اقرار الواهب للابراء عن الخصومة بخلاف  
 ما لو تنازعا الاذن بعد التبايع حيث لا تقبل بينة  
 العبد على الاقرار بالحجر كما لا يقبل على الحجر حذار السع  
 في نقض ما تم به **باب**  
 الميراث يقضى به للذي في يد

اقام كل واحد الله له ورثته من بينه فأت المدعي عليه  
 وهو عم أحدهما ثم تكتب البينات وقضى بينهما لان  
 سبب الاستحقاق تمنع الارث كالذي بقي خارجا  
 بخلاف ما قبل الإقامة لان مجرد الدعوى لا موجب حقا  
 وبخلاف بينة ذي اليد في العبد الجاني وبعد إقامة  
 الخارج لان حق المالك يدفع ولا يرفع وأما سبق  
 بالتعديل وقضى له بطلت بينة الآخر ضرورة  
 استحقاق لكل الا ان يعيد فتقبل لاختلاف المشهود



عليه كالمردود شهاده لثمة بشره في قضية اخرى  
وان اقام الاجنبي قبل الموت ابن الاخ بعهده ثم عدل  
بينهما وكذا روى ابن سماعه في نظايرها التي موت وهو

في الباب الثاني من الدعوى وهو باب المدعى عليه  
في الباب الثالث او الملك

الصحيح وفي عكسه يقضي للاجنبي بان حق الوارث قبضت  
اليدين وان اقام الشطر فان كمل اقصى بينهما لان النقل  
ابطال اذ هو لا يزعم خلافة العم وان استأنفا باثنين للاجنبي قضى  
لانه نال المانع بالاعراض فثبت اليدين

جناية المقضي بحرية بعضه  
ادعى انه عبده وهو ينكر الرق فشرد والة بنصفه  
تقبل لانه بعض ما ادعى وتوقف الباقي لعدم المستحق

فلو قتل رجلا فان اقر الولي بحريته لم يجب شيء لانه صح  
في حق الابناء دون الزام الا ان يقيم بينة فيقضي  
بحريته كما في التعارض بالدية على العاقلة وان اكره

في حق الابناء دون الزام الا ان يقيم بينة فيقضي  
بحريته كما في التعارض بالدية على العاقلة وان اكره

لا ينعى الارث

وان اكره او ولي  
القبيل حرمته

النصف او فدى دله ان له ان يبيع وهذا لان القضاء  
تضمن ثبوت الرق لانه شرط الملك وانه لا يجزى  
وانما الجمالة في الملك ولو جني عليه اخذ نصف الارش

تضمن  
وجه اهل البهان  
حكمه ان يبيع

وتوقف الباء ولا تقبل شهاده ولا يكمل حقه لما مر  
وكذا لو لم يقيم لان الظاهر لا يكفي للارث  
**كتاب اقرار ارباب الشركاء**

كيس فيه الف في يد رجلين قال اخذها فلان نصفه  
وسكت او قال والباقي بيننا وكذا به الآخر فله المقر له  
ثلثا النصف لان المقر له ضعف ما للمقر فيعتبر

في حق المقر له  
في حق المقر له

زعمه فيما في يده وان قال ولي نصفه فيما في يده بينهما  
لزعمه المساواة فلو قال الآخر بل الثلث له والثلثان  
لي وكذبة المقر له اخذ منه خمس ما في يده وقال ابو

يوسف رحمه الله ثلث ما في يده كما لو انفرد ولها ان المقر له

في حق المقر له  
في حق المقر له

يوسف رحمه الله ثلث ما في يده كما لو انفرد ولها ان المقر له



شَائِعٌ إِذَا التَّقْيِيدُ لِلتَّنْفِيدِ وَذَلِكَ فِي الْإِنْشَاءِ دُونَ الْأَجَارِ  
أرقييد الأقرار وهو نصيب المقر  
 وَقَدْ تَحْمِلُ عَنْهُ صَاحِبُهُ نِصْفَ الثَّلَاثِ بَقِي حَقُّهُ فِي نِصْفِ  
تحمّل المقر بالنصف عن المقر بالثلث  
 الثَّلَاثِ وَحَقُّ الْمَقْرَرِ فِي الثَّلَاثِينَ الْأُتْرَى أَنَّهُ لَوْ أَقْرَأَ كُلُّ  
 وَاحِدٍ بِالثَّلَاثِ فَمَا قَالَ يُؤَدِّي إِلَى الْمُمَاثَلَةِ وَهُوَ جَبَّ الْعِلَامِ  
أبو يوسف  
 أَنْ يَكُونَ لَهُ مِثْلُ نِصْفِ مَا لِلْمَقْرَرِ وَذَلِكَ فِيمَا قَالَ لَهُ وَضَمُّهُ  
المقر له  
 إِلَى يَدِ الْمُصَدِّقِ ثُمَّ يُقَاسِمُهُ أَوْ يُرْفَعُ الْمُصَدِّقُ مَا فِي يَدِهِ  
أمر المقر بالنصف المال  
 خُمُسًا بِأَنَّهُ مَا أَخَذَهُ الْمُقْرَرُ مِنْ الْمَكْدَبِ ثُمَّ الْبَاقِي بَيْنَهُمَا  
 وَأَنْ كَذَبَهُ أَيْضًا أَخَذَهُ خُمُسًا مَا فِي يَدِهِ لِأَنَّهُ أَقْرَأَهُ ثَلَاثَةً  
المقر له  
 مِنْ سِتَّةٍ وَقَدْ أَخَذَ سَهْمًا مِنَ الشَّرِيكِ بَقِي حَقُّهُ فِي سَهْمَيْنِ وَحَقُّ  
المقر له  
 الْمَقْرَرِ فِي ثَلَاثَةٍ وَلَوْ كَانَ مَكَانَ النِّصْفِ ثَلَاثَانِ وَكَذَبَهُمَا  
المقر له  
 أَخَذَ مِنْهُ ثَلَاثَةً أَخْمَاسَ مَا فِي يَدِهِ لِأَنَّهُ يَرْفَعُ نِصْفَ خُمُسٍ  
من المقر بالثلثين  
 بِأَنَّهُ الْخُمُسُ الَّذِي تَحْمِلُ الشَّرِيكَ وَالْبَاقِي بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا وَلِأَنَّهُ  
أثلاث  
 بَقِيَ لِي تَمَامُ حَقِّهِ ثَلَاثَةً وَحَقُّ الْمَقْرَرِ فِي سَهْمَيْنِ وَإِنْ شَاءَ بَدَأَ بِهَذَا  
المقر له

ثم إن الآخر في ثلثة أخماس في يد  
 المقر بالثلثين

ثُمَّ الْآخَرُ يَرْفَعُ سَهْمَيْنِ بِأَنَّهُ السَّهْمُ الَّذِي تَحْمِلُ الشَّرِيكَ الْبَاقِي  
المقر بالثلثين  
 أَثْلَاثٌ وَلَوْ صَدَّقَ قَهْرًا بَدَأَ بِالْكَثْرِ وَضَمَّ إِلَى الْأَقْلِ فَيَصِيرُ  
المقر بالثلثين  
 فِي يَدِهِ ثَمَانُ مِائَةٍ يُقَسِّمُ بَيْنَهُ أَثْلَاثًا لِأَنَّ التَّصَدُّقَ يُؤَدِّي  
المقر له  
 إِلَى الْمَقْرَرِ بِالثَّلَاثِ وَلَا يَتَّظَرُّ إِلَّا بِالضَّمِّ إِلَيْهِ لَوْلَا أَنَّهُ كَانَ لَهُ  
المقر بالثلث  
 أَرْبَعُ مِائَةٍ وَعَكْسُهُ إِنْ أَفَادَ جَهْلًا لِلْمَقْرَرِ فِيهِ نَقْضٌ  
اليدان بالاقول إلى ضم الآخر  
 يَدِ الْمَقْرَرِ بِالثَّلَاثِ وَلَوْ قَالَ لَأَخَذَ شَرِيكِي لِي أَرْبَعٌ وَكَذَلِكَ  
المقر بالثلث  
 الْبَاقِي وَقَالَ لَهُ الْآخَرُ لِي السُّدُسُ وَلَكِ الْبَاقِي وَهُوَ يَدْعِي  
للساكن  
 الْكُلَّ يَأْخُذُ مِنَ الْأَوَّلِ خُمُسًا مَا فِي يَدِهِ وَمِنْ الْآخِرِ ثَلَاثَةً أَخْمَاسًا  
الساكن  
 مَا فِي يَدِهِ لِأَنَّ مَخْرَجَ السُّدُسِ وَالرُّبْعِ اثْنَا عَشَرَ فَأَوَّلُ  
 أَقْرَأَهُ بِتِسْعَةٍ وَقَدْ تَحْمِلُ الشَّرِيكَ نِصْفَهُ بَقِي حَقُّهُ فِي  
للساكن  
 أَرْبَعَةٍ وَنِصْفِ وَحَقُّ الْمَقْرَرِ فِي ثَلَاثَةٍ لَوْ كَانَ يَدِ الْمَقْرَرِ  
للساكن  
 شَيْءٌ لَكَاتَبَ الْقِسْمَةَ عَلَى هَذَا لَكِنْ فِي يَدِهِ الثَّلَاثُ فَيُطْرَحُ  
بها سبعة ونصف الساكن  
 ثُلُثُ هَذَا بَقِيَ خُمُسَةٌ ثَلَاثَةٌ لِلْمَقْرَرِ وَسَهْمَانِ لِلْمَقْرَرِ وَذَلِكَ  
صاحب السدس

ثم إن ما في يده

سبعة ونصف



أَقْرَلَهُ بِعَشْرَةٍ وَقَدْ حَمَلَ الشَّرِيكَ أَرْبَعَةً وَنِصْفًا بَقِيَ حَقُّهُ الْمَقْرَلُ  
 فِي خِمَّةٍ وَنِصْفٍ وَحَقُّ الْمَقْرَلِ فِي سَهْمَيْنِ يُطْرَحُ ثُلُثُ هَذَا سَبْعَةً وَنِصْفًا  
 وَالْبَاقِيُ أَخْمَاسٌ وَلِأَنَّ الْأَوَّلَ يَرْفَعُ مِمَّا فِي يَدَيْهِمَا وَثُلُثًا  
 بِأَرْبَعَةٍ فِي يَدِ الْمَقْرَلِ فِي خِمَّةٍ عَشْرَةً ثَلَاثًا فِي يَدَيْهِ  
 فَكُلُهُ بَعْدَ التَّضْعِيفِ خِمَّةٌ وَسَبْعُونَ لِلْمَقْرَلِ ثَلَاثَةُ أَخْمَاسٍ  
 الثَّلَاثِينَ وَذَلِكَ خُمُسُ الْجُمْلَةِ فَصَارَ فِي يَدَيْهِ جَائِدَةٌ وَخِمْسَةٌ يَرْفَعُ  
 الْآخَرُ مِمَّا فِي يَدَيْهِ مِثْلَ خُمُسِ هَذَا أَحَدًا وَعِشْرِينَ بَقِيَ  
 فِي يَدَيْهِ أَرْبَعَةٌ وَخُمُسُونَ لِلْمَقْرَلِ خِمْسَةُ أَسْدَاسَةٍ خِمَّةٌ وَارْبَعُونَ  
 وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَخْمَاسٍ مَا فِي يَدَيْهِ وَلَوْ أَقْرَأَ أَحَدُهُمْ لِأَجْنَبِيٍّ ثُلُثَهُ  
 وَلَا آخَرَ بِنِصْفِهِ وَالثَّلَاثُ ثُلُثِيهِ أَخَذَ مِنْ الْأَوَّلِ سَبْعَةً  
 مَا فِي يَدَيْهِ لَأَنَّ شَرِيكَهُ يَحْمِلُ ثُلُثِي سَهْمٍ بَقِيَ حَقُّهُ فِي ثُلُثِ  
 سَهْمٍ وَحَقُّ الْمَقْرَلِ فِي سَهْمَيْنِ وَيُضْمُّهُ إِلَى الْآخَرِينَ لِاتِّفَاقِهِمْ  
 عَلَى هَذَا الْقَدْرِ فَيُضْعَفُ فَيَصِيرُ فِي يَدِ كُلِّ وَاحِدٍ مِمَّا خِمْسَةٌ  
 وَهُوَ السَّبْعُ

لأنه شريكه الربع بقي حقه في سهمين وثلاث ستهم وحق المقرل في سهمين ونصف للشيوع أجل كل سهم ستة ولا يرفع المقرل في سهمين وحق المقرل في المقرل الرابع

صاحب الربع المقرل الرابع

عَشْرًا وَيَأْخُذُ مِنَ الثَّلَاثِ ثُلُثَ الْجُمْلَةِ فِي يَدَيْهِ لِتَحْمِلِ الثَّلَاثَةُ  
 نِصْفَ مَا أَقْرَأَ وَمِنْ الثَّلَاثِ خِمْسَةَ أَسْبَاعٍ ذَلِكَ لِأَنَّ مَا أَخَذَ  
 مِنَ الثَّلَاثِ يَضْمُهُ إِلَى الثَّلَاثِ فَيَصِيرُ عِشْرِينَ يُقَسَّمُ ثَلَاثًا  
 فَأَلَسَرُ فَيَصْرُبُ ثَلَاثَةً فِي اثْنَيْنِ وَارْبَعَيْنِ وَمِمَّا بَلَغَ شَقِيمٌ  
 كَمَا ذَكَرْنَا وَإِنْ لَمْ يَضْمُ أَخَذَ مِنَ الثَّلَاثِ سَبْعِي مَا فِي يَدَيْهِ  
 وَمِنْ الثَّلَاثِ ثَلَاثَةَ أَسْبَاعٍ وَثُلُثِي سَبْعٍ لِأَنَّ الثَّلَاثِيَّ يَرْفَعُ  
 مِمَّا فِي يَدَيْهِ سُبْعًا بِأَرْبَعَةِ السَّبْعِ الْأَوَّلِ ثُمَّ لِلْمَقْرَلِ  
 ثُلُثُ الْبَاقِيِ وَالثَّلَاثُ يَرْفَعُ سُبْعًا وَنِصْفَ سَبْعٍ  
 ثُمَّ لِلْمَقْرَلِ ثُلُثُ الْبَاقِيِ وَلَوْ قَالَ ذُو الْيَدَيْنِ  
 وَيُنْكَلُ وَدَفَعَ بِغَيْرِ قَضَاءٍ ثُمَّ قَالَ لَا آخَرَ لَكَ  
 فَالْبَاقِيُ لِلثَّلَاثِيَّ لِلْإِتْلَافِ وَإِنْ دَفَعَ بِقَضَاءٍ فَلِالْبَاقِيِ  
 بَيْنَهُمَا لِأَنَّ الْأَقْرَأَ نَفْسَهُ لَيْسَ بِإِتْلَافٍ وَلِهَذَا يُضْمَنُ  
 قَبْلَ الدَّفْعِ وَهُوَ فِي الدَّفْعِ مَجْبُورٌ فَصَارَ كَمَا لَوْ تَوَيَّ النَّفْسُ

خمس أسباع ما في يده وما ضم إليه من نصف السبع

صاحب الربع المقرل الرابع

صاحب الربع المقرل الرابع

صاحب الربع المقرل الرابع



<sup>حيث</sup> بخلاف الشاهد لأنه الجاء القاضى حتى ياتم بالتأخير  
<sup>أمره</sup> فانتقل فعله اليه ولا الجاء في الإقرار ولا تأييد له <sup>في الإقرار</sup>  
<sup>أمره</sup> ثابت والمقر له أن يأخذ وإذا امتنع فالقاضي عامل  
<sup>أمره</sup> للمقر له دون المقر وإن قال يديننا والدفع بقضاء  
<sup>أمره</sup> فذلك وإن كان بغير قضاء فله الثلث كاملاً فلو  
<sup>أمره</sup> قضى بذلك ثم أقر بثلث وتكاذبوا فيه فله السدس  
<sup>أمره</sup> وثلاثة لأن الثاني نصيبه ساقط للقضاء بثلثي الثلثان  
<sup>أمره</sup> بين ثلاثة وإن تكاذبوا في الثاني فعنده الثلث نصف الباقي  
<sup>أمره</sup> لما حيز وقال الثلث ويضمه إلى الأول ثم يقاسمه لأن  
<sup>أمره</sup> الربع شائع والمصدق يحمل نصفه وإن أخذ الثاني  
<sup>أمره</sup> بغير قضاء فالمضموم من الجميع عنده لأن الثلث مضمون  
<sup>أمره</sup> وسدس في يده فله ربع ذلك وقال أحسن إن كان حقه  
<sup>أمره</sup> في نصف ربع وحى المقر في ربع وكذا الثاني ضله أقر أحد  
<sup>أمره</sup>

فالمضمون

بأخوين

<sup>أمره</sup> أحد الأبنين بأخوين ومحمد الأخ أحدهما أخذ المتفق  
<sup>أمره</sup> ربع نصيب المقر وقال أحسن وضمه إلى الجاهد وقاسمه  
<sup>أمره</sup> وباتقي في يد المقر كان يدينه وبين الجاهد **باب**  
<sup>أمره</sup> **من الإقرار** إذا قال أخذت الفاضل والفاوذة  
<sup>أمره</sup> فهلك الوديعة وقال المالك بل المعصوبة هي التي  
<sup>أمره</sup> هلكت فالقول له لأن سبب الضمان وهو الأخذ شامل  
<sup>أمره</sup> فيرجع إلى المالك في بيان الساقط كما في أصل المسقط  
<sup>أمره</sup> وصار كما لو قال كاتب لي عليه أو عنه لا يلزم أخذه  
<sup>أمره</sup> عارية فقال بل بيعاً للاتفاق على المسقط ولو قال أو دمتني  
<sup>أمره</sup> فالقول للمقر لا نكارة الضمان إلا فيما عتبه وكذا لو استأجر  
<sup>أمره</sup> دأبتين إلى مكانين فنفتت أحدهما بعد ما جاز إلى البعد  
<sup>أمره</sup> وأدعى المالك أن المملوكة هي التي خالف فيها لأن الحمل  
<sup>أمره</sup> والركوب سبب الضمان والبراءة بعرض الإذن فيقتصر على ما عتبه  
<sup>أمره</sup>

أمر الأخذ بالاذن وغيره من الإقرار المتفق  
 أمر الأخذ بالاذن وغيره من الإقرار المتفق



**باب إقرار المريض لو ارث لغيره**

بائع إلى أجل من المقرض ثم مضى فحل وقعت المقاصة  
لذوال المانع إذا الأجل كالرداة فإن مات المقرض أو  
أسوة المقرض للأستواء في السبب وترجى الحق للسبق  
كما في الشفعة بخلاف ما لو كانا في المرض لأنه نقل إلى  
ما بعده بخلاف الأجرة والمهر ولو كان البيع  
سابقا فالمقرض أحق بما عليه لأن آخر الدينين  
قضاء لا أولهما فالمريض يقتضيه وهذا لو أسلم استقر  
وقعت المقاصة وعكسه لا ولو استقرض منها  
ثم باع من أحد ما عزم المشتري حصته شريكه  
وعكسه لا ولو أقر المريض بإتلاف ديعة معروفة  
للوarith صح لعدم التهمة إذا لولا يجب بالتجهيل  
وصار لتصديق الوarith في تسليم الوديعة والديون التي  
أوديعة الوarith

في حق المقرض  
وغيره من السبب  
ترجى

وكل فيها فلو قال بعد ذلك رددت تمام يبرأ للتناقض  
وفي عكسه لا يجب شيء لأن التجهيل اندفع بالاول والتخلف

لرجاء البرء كما في دعواه الهبة فكان الثاني إشارا  
إلى براءة المريض من المرض

**باب إقرار المريض بالتفاه**

من الوarith والإختي إقرار المريض بالتفاه  
دين يطالب به الوarith والإقرار بالوديعة له أو لغيره  
باطل لأنه إقرار للوarith أو يجهل ذلك ببيع الدين  
أو مقاصة بالصمان أو تأخير عنه لأن الغريم لا يقضي  
للوarith قبل قضاء ما على الميت إذا لا يبرأ قبله  
وشبهته المغيظة كافيته كالإقرار بكتابة القاتل والوarith  
وكذا الإختال بالدين لا من كفيله على أن يبرأ  
فهو لا غير لأنه لا يوجب براءة الوarith بخلاف  
فإن لم يكن له مال طوب الوarith بالكل أو المجل عليه

أمره  
أمره  
أمره

أمره  
أمره

أمره  
أمره

أمره  
أمره

أمره  
أمره

أمره  
أمره

أمره  
أمره

أمره  
أمره

أمره  
أمره

أمره  
أمره

أمره  
أمره

أمره  
أمره

أمره  
أمره

أمره  
أمره

أمره  
أمره



بالثلث واللفيل بالباقي <sup>لأنه لا ينزل عن التأجيل في كونه</sup>  
<sup>وهو الثلاثان</sup> <sup>لأن الاختلاف</sup>  
 معروفاً واعتبر من الثلث <sup>لأنه لا ينزل عن التأجيل في كونه</sup>  
 والوصي لحاجتهم إلى التجارة <sup>لأنه لا ينزل عن التأجيل في كونه</sup>  
 الإصني صحيح <sup>لأنه لا ينزل عن التأجيل في كونه</sup>  
 غوماً الصحة <sup>لأنه لا ينزل عن التأجيل في كونه</sup>  
 حقاً لمن عليه بعد المرض <sup>لأنه لا ينزل عن التأجيل في كونه</sup>  
 بوديعة دراهم مثل الدين <sup>لأنه لا ينزل عن التأجيل في كونه</sup>  
 وإن كانت أزدى أو جنساً <sup>لأنه لا ينزل عن التأجيل في كونه</sup>  
 والمقر به تركه <sup>لأنه لا ينزل عن التأجيل في كونه</sup>  
 وقد تعدد للمحاباة <sup>لأنه لا ينزل عن التأجيل في كونه</sup>  
 لا يعارض الحجر الظاهر وإن قال <sup>لأنه لا ينزل عن التأجيل في كونه</sup>  
 المحمي أو شراً <sup>لأنه لا ينزل عن التأجيل في كونه</sup>  
 المعاوضة فثبت ملك المقر له <sup>لأنه لا ينزل عن التأجيل في كونه</sup>

طلقت

لعدم الضرورة وكذا في مختلفي الجنس <sup>لأنه لا ينزل عن التأجيل في كونه</sup>  
 بخلاف التلذيب <sup>لأنه لا ينزل عن التأجيل في كونه</sup>  
 بالعين فلا يلزم غوماً <sup>لأنه لا ينزل عن التأجيل في كونه</sup>  
**باب إقرار المريض بالتيفاء**  
**الأرش** <sup>لأنه لا ينزل عن التأجيل في كونه</sup>  
 دين الصحة <sup>لأنه لا ينزل عن التأجيل في كونه</sup>  
 القسامة والكفارة <sup>لأنه لا ينزل عن التأجيل في كونه</sup>  
 الفأيلة يكفي للبقاء <sup>لأنه لا ينزل عن التأجيل في كونه</sup>  
 فتعلق حتى الغوماً <sup>لأنه لا ينزل عن التأجيل في كونه</sup>  
 مثله لما مر وكذا لو صالح <sup>لأنه لا ينزل عن التأجيل في كونه</sup>  
 الخطأ <sup>لأنه لا ينزل عن التأجيل في كونه</sup>  
 بالآحين وكذا لو أقرت <sup>لأنه لا ينزل عن التأجيل في كونه</sup>  
 الدخول ولا يضارب الزوج <sup>لأنه لا ينزل عن التأجيل في كونه</sup>



حَقَّقَهُمْ عَنِ الْعَيْنِ وَإِنْ مَاتَتْ فِي الْعِدَّةِ بَطُلَ فِي الرَّجْعِيِّ لَأَنَّهُ <sup>الرَّجْعِي</sup>  
 وَارِثٌ <sup>أَوْ عَيْنُ الصَّدَاقِ</sup> وَكَذَا فِي الْبَائِنِ فِي قَدَرِ دَيْنِ الصَّحَّةِ لِلتَّهْمَةِ <sup>أَقْرَارُ الْمَوَاتَةِ بَيْنَ</sup>  
 ثُمَّ يُعْتَبَرُ الْأَقْلُ مِنَ الْمَهْرِ وَالْمِيرَاثِ وَفِي فَرْعِيَّةِ <sup>الْمُسَلَّةِ</sup>  
 مَالِ أَوْبَانِهَا ثُمَّ أَقَرَّ لَهَا وَلَوْ قُضِيَ بِضَمَانِ الْغَضَبِ <sup>بِشَوَاهِدِهَا</sup>  
 صَحَّ الْقَوَارُ وَلَوْ كَانَ الْغَضَبُ فِي الْمَرْضِ لَمْ يَصَحَّ لِأَنَّهُ <sup>الضَّمَانِ</sup>  
 كَالِثٍّ وَكَذَا لَوْ كَانَ التَّضْمِينُ وَجَدَهُ فِي الْمَرْضِ وَعَادَ لَا يَتَّقِ  
 لِأَنَّ الْمَلِكَ إِذَا تَقَرَّرَ بِالتَّضْمِينِ وَلِهَذَا لَا يَحِلُّ الْعِتْقُ <sup>الْعَاقِبِ</sup>  
 وَالْوَلَدُ قَبْلَهُ بِخِلَافِ الْكَسْبِ فَبِالنَّظَرِ إِلَيْهِ إِبْطَالُ قِيَرَدِ <sup>التَّضْمِينِ حَتَّى أَوْجَلَ الْكَسْبِ إِلَى وَقْتِ التَّضْمِينِ</sup>  
 الْعَبْدُ أَوْ الْقِيَمَةُ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُعَدَّ لَتَعَيْنِ <sup>الْأَبْتِ</sup> <sup>أَوْ لَمْ يَكُنْ</sup> <sup>الْعَبْدُ</sup> <sup>الْمَرْيُضُ</sup>  
 وَلَوْ بَاعَ بِضَعْفِ الْقِيَمَةِ وَأَقْرَبَ بِالْإِسْتِيفَاءِ صَحَّ فِي الزِّيَادَةِ عِنْدَ <sup>الْمَرْيُضِ</sup>  
 مُحَمَّدٍ عَدَالَتُهُ خُلِقَ عَنْ مُقَابَلَةِ الْمَالِ وَقَلَّ لَا يَصَحُّ لِأَنَّهُ لَوْ خَلَا <sup>الزَّائِدُ</sup> <sup>الزَّائِدُ</sup>  
 لَفَسَدَ لِلزَّبَوَانِ لَوْ نَصَّ دَلَّ عَلَيْهِ الْجَبَسُ وَالشَّفْعَةُ وَالْمُؤَخَّةُ <sup>الْبَيْعِ</sup>  
 نَظِيرَتُهَا التَّأْخِيلُ وَالْكِتَابَةُ وَيُفْسَخُ أَوْ يُؤَدَّى لِاخْتِلَالِ <sup>الْمُسْتَشْرِى</sup> <sup>الْمُسْتَشْرِى</sup>

الرِّضَا وَلا حَتَّى لِلْعُرْمَاءِ فِي وَصْفِ الْكُرُومِ ثُمَّ الصَّرَاحُ بِاخْتِيَارِ <sup>مِنْ الْمَشْتَرِكِ</sup>  
 الْفَسْخِ فَكَانَ ضَمْنِيًّا بِخِلَافِ الْإِقَالَةِ وَكَذَا لَوْ قَالَ يَعْثُ <sup>أَوْ لَاضْمًا بِالِاتِّفَاقِ الْمَرْيُضِ</sup>  
 فِي الصَّحَّةِ وَأُسْتُوفِيَتْ لِأَنَّهُ ظَهَرَ لِلْحَالِ فَكَانَ إِبْطَالًا <sup>الْعَبْدِ</sup>  
 أَلَا إِذَا عَلِمَ هَلَاكُهُ قَبْلَ الْمَرْضِ لِنَعْدَرِ الْاِقْتِصَارِ أَوْ جَعَلَ <sup>أَوْ حَتَّى الْقَوْلُ وَهُوَ بَيْعُ الْعَبْدِ وَاسْتِيفَاءُ ثَمَنِهِ</sup>  
 الْمَحَلُّ لِأَنَّ حَقَّهُمْ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ وَلَوْ بَاعَ فِي الصَّحَّةِ وَأَقَرَّ <sup>الْبَيْعِ وَهُوَ الْعَبْدُ</sup>  
 بِإِسْتِيفَاءِ الثَّمَنِ فِي الْمَرْضِ ثُمَّ دَرَى بِالْعَيْبِ بِقَضَائِهِ لَا يَضَارِبُ <sup>أَوْ صَحَّ الْعَبْدُ</sup>  
 الْعُرْمَاءُ فِي غَيْرِ الْعَبْدِ لِأَنَّهُ مُقَرَّرٌ بِهِ فِي الْمَرْضِ وَيَجِبُ <sup>الْعَبْدُ بِالْثَمَنِ</sup>  
 فَلَوْ سَلِمَ ضَارِبُهُ الْعُرْمَاءُ فِيهِ كَالْمَرْتَمِ إِذَا رَدَّ وَلَوْ <sup>مِنْ الْعَبْدِ</sup> <sup>الرَّهْنُ عَلَى الرَّاهِنِ أَوْ وَصِيَّةُ</sup>  
 أَسْنَدَ الْهَبَةِ بَطُلَ فِي الْوُجُوهِ وَتَجِبُ الْقِيَمَةُ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ <sup>الْمَرْيُضِ</sup>  
 أَنْشَاءَهُ بِخِلَافِ الْإِسْتِيفَاءِ وَبِالْوَصِيِّ وَالْمَادُونِ يَتَضَرَّعُ <sup>أَوْ عَمَلٌ</sup> <sup>أَوْ هِيَ كَالْحَالِ لَا اسْتِيفَاءَ دُونَ الْهَبَةِ وَلَا ابْرَءَ</sup>  
 الْفَرْقُ وَلَوْ قَالَ كَاتِبْتُ هَذَا فِي صِحَّتِي وَأُسْتُوفِيَتْ سَعَى <sup>الْمَرْيُضِ</sup> <sup>بِهِ</sup> <sup>الْعَبْدِ</sup> <sup>بِهِ</sup> <sup>أَوْ بَدَلِ الْكِتَابَةِ</sup>  
 فِي الدَّيْنِ وَالْأَعْتَقَ مِنَ الثَّلَبِ لِأَنَّهُ إِعْتِنَاتٌ حَتَّى لَغَا مِنَ الْأَثَرِ <sup>أَوْ أَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ يَسْعَى فِي ثَلَاثَةِ قِيَمَتِهِ</sup>  
 وَالْوَصِيِّ وَالْوَكِيلِ بِخِلَافِ مَا لَوْ فَرَّقَ وَلَوْ عَرَفَ كَوْنَهَا <sup>بَيْنَ الْكِتَابَةِ وَالْإِسْتِيفَاءِ</sup> <sup>الْكِتَابَةِ</sup>

بِخِلَافِ الْإِسْتِيفَاءِ  
 أَوْ هِيَ كَالْحَالِ لَا اسْتِيفَاءَ دُونَ الْهَبَةِ وَلَا ابْرَءَ



في الصحة عتق بلا سعاية لانه لا حق في المبدل فتعلق  
لان الامر والمان

## الحق بالدين ابتداءً باب الاقرار للوارث وهو للغير

مريض قال هذا ابني فقال المقر له ليس لي لکنه لفلان  
العبد  
فهو لفلان وضمن الابن نصيب اخوته لان الاقرار صحيح

ولا يترك

لحال لقيام المطلق ولم يرتد لا جرم التلقين فيه فاذا

مات ينقض لظهور الحاضر وقد تعدد الحق الثاني

نظيره اقرار المشتري ثم هلك البذل في يده وكذا ان كان الثاني

وارثا لعدم التهمة بينهما وتذفع حصتهما الرزق البراءة

اله في المشغول بالدين لانها لا يصدقان على الغريم وكذا

لو وهب لوارث وهو لا خير ولا يرفع حصته الثاني

لا تفارقهم على تملك الميت بخلاف الاقرار لم يعتد سلامة

العين لما اختلف المستحق عليه بخلاف مال الوارث

وهو المورث  
والابن الواهب

طلعت الزوج ثم طلقت قبل الدخول الا ترى انها لو باعته منه  
الطلاق الزوج

رجع لانه يخالف المستحق مجانا قبله ما هبته الاول  
الزوج المستحق بالتميز

من المريض وتخلل الثالث في هبته المهر وجمع بين العين  
في الطلاق قبل سلة الهبة من الوارث قبل سلة البراءة من الزوج

وبدله لما تعدد السبب كما لو اخذت قيمة المهر

والابن ثم ورثته من المستحق الغاصب ولو قال

الموهوب له وهب لي هذا قبلي صدقت رده او قيمته

ان هلك لقيام حق النقص بخلاف ما لو كذبته في التلقي

وان شيا واصموا الاول للتبليط ولما رجع لان الثاني

قبض لنفسه والاول مظلوم في زعمها ومثله لا يملك

كالذي كرهه ان يقضي دين لغيره او يضمن غصبه بخلاف

المالك يضمن للبائع والواهب لانه ضمن تحت قبضه

رضي بالتخلل من جهته فيرجع بخلاف الغاصب يبيع

ثم يضمن وكذا ان كان الاول مقر له قبض او لا لان نفسه

او يضمن ينفذ اقراره



مَوْجِبٌ فَيَتَحَقَّقُ التَّلَفُ بِإِقْرَارِهِ وَتَرْفَعُ عَنْهُ حَصَّتُهُمَا <sup>المقرلة الاولى</sup> <sup>المقرلة الثانية</sup>

وَعَنِ الثَّانِي حَصَّتُهُ وَكَذَا كُلُّ ذَلِكَ بَعْدَ الْمَوْتِ لِقِيَامِ <sup>المقرلة الثانية</sup> <sup>الاقرار والهيئة</sup> **بَابُ الْاِقْرَارِ بِمَا يَكُونُ**

قَالَ اَوْدَعْتَنِي هَذِهِ الْاَلْفَ فَقَالَ لَا بَلْ اِلَّا الْاَلْفُ قَرْضٌ فَقَدْ رَدَّ <sup>المقرلة</sup> <sup>المقرلة قوله المقر</sup> لَآنَ الْعَيْنُ غَيْرُ الدِّينِ اِلَّا اَنَ يَتَّصِدَ قَالَا اِنَّ الْمَصْرَ كَالْمُبْتَدِي <sup>في الوديعة</sup>

وَلَوْ قَالَ اقْرَضْتُكُمَا اخَذَ الْاَلْفَ لَآنَ التَّكَادُبُ فِي الزَّوَالِ وَلَوْ <sup>المقرلة</sup> <sup>الالف</sup> <sup>اي زوال ملك المقر له</sup> قَالَ غَضِبْتُكَ الْفَا اخَذَ الْفَا لَآنَ مُوجِبَةُ الضَّمَانِ فَاتَّقَاعًا عَلَى <sup>المقر</sup> <sup>وقال المقر له بالالف قرض</sup> <sup>الغضب</sup>

الدِّينِ وَاخْتِلَافًا فِي الْهَيْئَةِ فَلَعِنَتْ وَكَذَا لَوْ اَقْرَبَ بِالْقَرْضِ وَهُوَ <sup>المقرلة</sup> اَدْعَى الثَّمَنَ لَا يَلْزَمُ زَوْجَتُكَ بِكَذَا لَا بَلْ يَعْنِي لَآنَ السَّبَبِ مُقْصُورٌ <sup>السكاح ومالك الرقبة</sup>

لِتَبَايُنِ الْخَلْتَيْنِ وَلِهَذَا مَ يَصَحُّ الْاِقْرَارُ مُطْلَقًا خِلَافَ <sup>حل الوطى</sup> **بَابُ مَا مِنَ الْاِقْرَارِ**

لَوْ قَالَ اِي عَلَيَّ اَلْفٌ فَقَالَ الْحَيُّ وَالصَّدِيقُ <sup>معاً</sup> <sup>هو القول الحق</sup> <sup>او اليقين</sup> فَهُوَ اِقْرَارٌ لَآنَهُ لِلتَّصْدِيقِ عُرْفًا وَكَذَا لَوْ نَكَرَ لَآنَ الْمُصَدِّقَ <sup>اي حقا ونفسا او صدقا</sup>

يُدَلُّ عَلَى فَعْلِهِ فَكَانَ اَوْلى بِالضَّمَارِ وَكَذَا لَوْ كَرَّرَ لَآنَهُ التَّكْيِيدُ <sup>اي حقا</sup> <sup>الفعل</sup> وَلَوْ قَالَ الْحَقُّ حَقٌّ لَمْ يَكُنْ اِقْرَارًا لَآنَهُ مُشْتَقِلٌ بِنَفْسِهِ <sup>الحق الحق</sup> فَلَوْ جُعِلَ جَوَابًا سَقَطَ الْخَبَرُ خِلَافَ اَوَّلِ تَطْيِيرَتِهَا <sup>معاً</sup> اَتَذْنِبُهَا وَاتَزَنَ وَلَوْ قَالَ اَلَيْسَ لَمْ يَكُنْ اِقْرَارًا اِلَّا اَعْدَمَ الْعَرَفَ <sup>معاً</sup> وَلَوْ قَالَ اَلَيْسَ الْحَقُّ فَهُوَ اِقْرَارٌ حَمَلًا لِلْمُجْمَلِ عَلَى الْمَقْسَرِ <sup>اي بالبرهاني</sup> كَقَوْلِهِ صَبَّةٌ سَلَخِي خِلَافَ الْمَرْفُوعِ لَآنَهُ جُمْلَةٌ تَامَةٌ وَلَوْ قَالَ <sup>معاً</sup> الْحَقُّ الصَّلَاحُ لَمْ يَكُنْ اِقْرَارًا لَآنَهُ مُحْكَمٌ فِي الرَّدِّ اِذَا الْقَوْلُ <sup>اي بالبرهاني</sup>

لَا يُوَصَفُ بِهِ فَحُمِلَ سَائِرُهُ عَلَيْهِ **بَابُ** **الْاِقْرَارِ فِي الْبَيْعِ فِي فَيْسَلٍ اَوْ غَيْرِهِ**

شَهْدُ كُلِّ وَاحِدٍ جُزْئِيَّةٌ عِنْدَ الْاِخْرَمِ تَقَابُضًا عَقْدًا <sup>في الاضافه</sup> بِنَفْسِ الْعَقْدِ لَآنَ الْمَوَاجِذَةَ بِالزَّمِّ حَلَمَ الْمَلِكُ فَتَأَخَّرَتْ <sup>معاً</sup> عَنْهُ وَغَيْرُ كُلِّ وَاحِدٍ قِيَمَةٌ مَا اشْتَرَى كَمَا لَوْ اَعْتَقَانِ اَقْرَأَ <sup>اي حقا</sup> بِفَسَادِ الْبَيْعِ وَكَذَا التَّذْيِيرُ لَكِنْ يُعَرِّقُ بِمَوْتِ بَايِعِهِ <sup>العبد</sup>



وفي الكتابة يشترط عوى العبدتين فان اقاما او نكل

المشايحان بطل البيع وان خلفا جاز لانه يجوز

الى المشتري فانفسحت والمشتري لا يدعيه لنفسه

فلا يقوم مقام بايعه بخلاف شهود الكتابة اذ ارجعوا

ولو شهد كل واحد انه لفلان فالعين للمقر له ولا يعرف

لبايعه لان كونه للغير لا يقسه ولا للمشتري لان

اقراره لا يقدفه ولو شهد احدهما بالتدبير والاخر

بالكتابة او انه لفلان جاز البيع لان احدهما يدعي

الصحة فكان القول له وحكم كل فرد مامرا

باب من اقرار بالعيب

ادعى العيب واقام ان البايع كان قال لها يا زانية

او هذه الزانية فعلت كذا لم يرد لانه للاستحضر

والسبب دون تحقيق المعنى وهذا لو قال يا ابني او يا كافر لا يعتي

وإذا رجعوا حيث يصوب  
بديل الكتابة اذ ارجعوا  
بجود الكتابة اذ ارجعوا  
القيمة للمولى لقيامهم  
والولاة للمولى وان عجز  
دفع في الوقت رد المولى  
عليهم ما اخذ منهم

بأنه لا يرد المولى  
بأنه لا يرد المولى  
ان خلف البايع وان نكل  
للعبدية فصح البيع

لا يفسد البيع بالكتابة  
انما يفسد بالكتابة

ولا تبين ولا يلزم يا حري يا مولاي لان اعتبرنا الحقيقة

فيما يمكن ثبوته من جهة والعرف فيما يتعذر

ولا الحد لان الحقيقة تنافيه فتعلق باللفظ ولا ذلك

الرد ولو قال هذه الزانية او نون يرد لانه جملة خبرية

فيفيد الخبر باب

اقرار الوارث بالعنف

اذا قال اعتق ابني في مرضه هذا وهذا او هذا او هذا

لاما غيرهم اعتق ثلثهم لانه يتغير باخرا الى السعاية

فتوقف عليه وثبت جملة لقوله اعتقهم لا يلزم طالق

وطالق لعدم التعير ولا ابني وابنة لفساد الاخير

فان طاب واحد سعى الباقيان في ثلثة ارباعهما وان بقى

واحد سبع في ستة ارباعه لان كل واحد يضرب

بحقه الوارث ستة وكل حي بسهم والميت استوفى

فيفيد الخبر باب  
اقرار الوارث بالعنف

من البعد











ولا آخر يعتق إذا عناه أو أصوله ويرق إذا عناه الآخر  
 أو العم أو أب العم فنزل عتق ورُبَع بينهما وتصح بضو  
 الخارج بعضها في بعض بعد رد الثمانية إلى النصف  
 وهو يبلغ الثلث فالصحة والمرض سواء إلا أن تحيط الدين  
 ببيع السهم بالقبيل  
**باب إقرار بالاستيلاء المبرم**  
 أقرا بالاستيلاء أحدهما وليس معها ولد ومات أحدهما  
 الرجلين الجارية  
 سئل متى كما قبل الموت دون الوارث لا امتناع الخلاف  
 فيها ينقل أو عتق ضد البيع المبرم فيعزم نصفها  
 أي أم الولد  
 أن عني نفسه للملك وتعتق تجانا أن عني الميت إذا عزم  
 الحي الحي الجارية  
 دين أو العتق برعته إلا أن يقول الوارث أقراني  
 في المرض كاذبا فتسعي في الثلثين بعد عزم النصف  
 أي عزم أم ولد نصف قيمة نفسها للشريك الحي  
 التهمة أظهرت عتقا بلا حاجة كما في الحاق ما اشترى في المرض  
 وإن كان معها ولد عزم نصف العتق أيضا إن عني نفسه  
 الحي

صوابه  
 آباء أو جد

كراهه المقابلة  
 بلعنا بله على أصل  
 من كرهه أن نصح

للملك عند العلوق ضد المولى في قول للشك فيه فلا تسعي  
 في وجوب العتق  
 بحال إن عني الميت لظهور الصدق الحاجة بالولد القائم  
 ضد المولى واعتبر بدعوى استيلاء ملك الأب وثبت  
 النسب إن صدقه الوارث تحقيقا للخلاف في التفسير  
 بمن يزاج وقيل يشترط العدة دون اللفظ كما قيل  
 أمر الوارث في الميراث  
 في المتزوج والمردى لأنه يمين رجل وتفسير وقيل بشرط  
 تصديق الوارث أو تفسير قول الأب  
 عند النزاع ويخالف عند الوفاق  
**باب من إقرار ببيع يرد أولا**  
 باع فاسدا وجاء يسترد فأقام المشتري على البيع أو الغبة  
 البائع المبيع  
 من فلان وإياديه لم يقبل للغيبة وعدم الوضع والزوج  
 وبين أن نفسه ليس بسبب والبقاء تبع إلا أن يقيم على إقرار  
 المشتري  
 البائع حذو الإقامة لدفع الرد بالعيب وتأخذه البائع  
 أمثلا إقامة البائع  
 إن كذب ثم الغائب إذا صدق لأن الإقرار بعوضه  
 فلان المشتري البائع المشتري



الأثر تباد فلا يتغير به الثابت كحق الواجب في الرجوع  
 أرغضية الرد <sup>الحق الثابت للبائع</sup>  
 فإذا زالت بالتصديق ظهر الملك من حين إقرار <sup>العوضه</sup>  
 وبطلت تصرفات البائع نظيره إقرار الغائب ثم <sup>الغائب</sup>  
 لحاضر بخلاف مالوقال بعته واعتق حيث لا يلحقه <sup>الملك</sup>  
 البائع لما يتقنا بالباطل إذا اعتق ضد الكتابة <sup>فلاذ ما</sup>  
 لا يزفع بالتكذيب وبخلاف مالوقال بعته ولم <sup>المشتري</sup>  
 يزده حيث لا يؤخذ من لبائع أصلاً إذا إقرار للمجهول  
 فاسد وتعيينه إقرار مبتدأ على الغير وإنما كانت <sup>البينة</sup>  
 القائمة على إقرار المشتري به دفعا للرد بالعيب <sup>من البائع</sup>  
 لأنه وإن جعل فقد نفى الملك عن نفسه وذلك من مدعي <sup>وذلك</sup>  
 يبطل الدعوى من مدعي عليه لا لا حالة وكذا بينة <sup>أمر حالة اليد</sup>  
 الوكيل المشتري على الموكل والشفيع والموكل القديم  
 غير أن الغائب لا يأخذ المشفوع والمأثور لأنه

لأنه لا يفيد والقرن عدم التسليم وكذا الوادعي على <sup>الأخيه</sup>  
 عبده ديناً وأقام الموكل على البيع لم تقبل وتخير فإن <sup>رجل ما</sup>  
 بيع لا يأخذ الغائب لا تفساخ بيعه وإن سعى أخذه <sup>الغائب</sup>  
 لأنه لا منافاة والكسب يبيع الرقبة بشرط الفراغ <sup>الامر</sup>  
 وكذا الوادعي جناية وأقام الموكل على البيع لم تقبل <sup>أريين كون الكسب لشخص والرقبة لآخر</sup>  
 فيأخذ الغائب لأن الموجب على البائع وإن أقام <sup>رجل ما</sup>  
 أنه ودعه فلان إن دفعت لأنه يثبت أنه ليس بخضم <sup>الدفع والفداء</sup>  
 وفي الأول أقروا بكونه خضماً فأما يخرج ضمن التملك الغائب <sup>العبد</sup>  
 ولا خصم عنه ولا أنه يثبت التملك ليترتب حقه فاشبه <sup>الموكل</sup>  
 وأقامته أنه للغائب لتفرض النفقة وإن لم يتم تخير <sup>الرجل المال</sup>  
 فإن فدى أخذه الغائب محققاً لعدم الضرورة وإن دفع <sup>حيث لا تقبل</sup>  
 أخذه بالفداء لأن داليد والوكيل بالخصومة يسحق البينة ولا يقيد <sup>الموكل</sup>  
 دفعه **باب إقرار المعتق بالرقبة** <sup>العبد</sup>

في رد اليد وهو الموكل  
 في رد اليد وهو الموكل  
 في رد اليد وهو الموكل



عَلَيْهِ لَئِنَّهُ عَلَى الْغَيْبِ بَاطِلٌ  
فَعَلِ الْجَنَانِ

المعتق ٤٢٠

الانْعِدْ

إِقْرَارِ الْمَرْقُ بِالزَّقِّ

نص

تبرض الاجتمع من انكاه  
النام اقدار المرض للدار  
ملغا انكار الاجنب

لِلشَّيَاطَانِ







بالتكاح لولا الإقرار فلا تهمه ولو أقر لا جني أيضا وأوصى الأمر  
 بدي دينه ثم بوصيته ثم بأقل الأمرين منقوصا بالتوكيد  
 غير متعلق بالعين والحرف تنزيله على الأسوة حكمي  
 الأثر والدين أخذ باليقين باب  
 الاختلاف في الأمر المأمور  
 الوكيل بشر العينة أذ في الخلاف والبايع والأمر الوفاق العينة  
 للأمر لا تكرار البايع تليل غيره كما في مدعي الشراء العهدة  
 عليه إقامة المنتفع مقام المباشرة كما في الرسول المحجور  
 ولأن التصديق كالإشراء ولا يخلف البايع لعدم الفائدة  
 ضمانا ومثلا كالمقتر لأحد الخصمين يخلف الأمر على  
 العلم لأنه لو أقر يلزمه فإن حلف يخلف الوكيل لا كاره  
 العهدة كما لو أقر الشراء وإن نكل سلم للوكيل بعهدته  
 لزوال المانع كالعتق والإفاقة ويأخذ الأمر بما نقده خلاف  
 بالثقة

الكثرة لأنه محبور كما في دين المورث دون خلاف الجنس  
 لأنه لم يؤد عليه ويقي على الأمر إلا أن يصدق البايع  
 لأنه لا يؤتد ما بقي العقد ولأن المصتر كالمشتري في إيجاب  
 لا يخلف إلا أن يطلب القيمة كما لو أعتق المدعي فإن نكل  
 غرم للثلاث ويرفع عنه ما نقد إلا في خلاف الجنس  
 كما مر وإن كان البايع قبض الثمن لم يلتفت إلى تصديقه  
 كما في الشفعة لأنه على الغير إيجاب له حتى فالعين للوكيل  
 بظاهر المصالة ولو لم يكن الثمن مقبلا خالفان  
 الخلاف في الثمن دون المالك والأمر كالمكسبي للوكيل  
 إلا في المخ عندهما للعلاقة ولو صدق البايع الوكيل  
 قبل الاستيفاء أخذ بذلك وتجاهل الوكيل والأمر  
 وفي الجامع الصغير هذا عن ما تروى في رحمة خلاف  
 ما لو قدر ودفع لأنه دعوى الضمان فلم يتمخص خلاف  
 ما



أَخَفَ مِنْ هَذَا لَمْ يَتَّخِذْ أَلَا أَنَّهُ خَلَّافٌ فِي الْمَقْبُوضِ  
 بَابُ الْقَرَارِ <sup>القول البائع</sup> <sup>الرق</sup> خِلافِيهِ الْمُنْطَقِ

أَدْعَى الْمَلِكَ فَشَرِدَ وَاحِدٌ أَنَّهُ أَقْرَبُ أَنَّهُ اشْتَرَى وَأَوْتَهَبَ  
خَادِجُ  
أَوْغَضَبَ مِنَ الْمَدْعَى وَآخَرَانَهُ أَقْرَبُ مَلِكِ الْمَدْعَى وَرَهْنَهُ  
دَالِيدُ

أَوْ أَيْدَاعِهِ أَوْ إِيْجَانِهِ أَوْ سَوْمِ الْعُقُودِ تَقْبُلُ لَانَّهُمَا اتِّفَاقٌ عَلَى  
الْمُقَرَّرِ بِالْمَلِكِ لَهُ لِيُزْعِمَ النِّفَاقَ وَالْأَصَالَ ظَاهِرًا وَلِهَذَا كَانَ  
الْمُقَرَّرُ بِالْمَلِكِ لَهُ لِيُزْعِمَ النِّفَاقَ وَالْأَصَالَ ظَاهِرًا وَلِهَذَا كَانَ

دَعْوَى الْبِرَارِ وَالطَّلَاقِ قُرْآنًا بِالذِّينِ وَالنَّحَاجِ وَاخْتِلَافًا  
فِيمَا لَا يُقْضَى بِهِ لَوْ اتَّفَقَا إِذْ لَا مَدْعَى لَهُ وَبِهِ خَرَجَ الْأَلْفُ

وَالْأَلْفَانِ غَيْرُ مَنْقُوضٍ بِالصِّفَةِ كَالطَّلَاقِ الْبَائِنِ وَالْدَّرَاهِمِ  
 حَالِمْ فَاعْلُوجُ  
 الْبَيْضِ لَنْ الْجُزْءِ يَبْدُلُ الذَّاتَ فَاخْتَلَفَ مَشْهُودُ الصِّفَةِ

لَا كَالْعُطْفِ لَا يُلْزَمُ الدَّفْعُ لِأَنَّهُ دَلِيلُ الْيَدِ حَسْبُ وَالْمُعَانِينِ  
أَقْوَى وَلِهَذَا بَيِّنَاتُهُ لَا يَسْتَرْدُّ لِحُجُوزِ أَلْفِ الْمَالِكِ أَمَّا  
الْعَيْنُ وَالْإِدْبَارُ

باب المدعى التوقيع

الغضبُ بِأَجَابَةِ الجَائِرِ كَلِيلُ الْمَلِكِ وَلَا إِنَاءُ أَحَدٍ لِأَقْرَابِهِ

لَتَكْذِيبٌ لِّشَاقِدٍ كَمَا لَوْ تَرَكُوا وَاحِدٌ ذَلِكُمُ الْإِقْرَارُ وَلَا أَنَّهُ  
لَوْ أُشْتُحِيَ وَعَادَ لَا يَأْخُذُهُ الْبَائِعُ ضِدَّ الصَّرْحِ لِأَنَّهُ ضَمْنِيٌّ  
المتدعي عليه المتدعي

لَكِنَّ الْمُبْطِلَ الْقَضَاءُ لَا عُدْمُهُ وَإِنْ قَالَ ذُو الْيَدَيْنِ كَانَتْ لَهُ  
وَلَكِنْ وَصَلَنِي بِهِ وَشَهِدَ وَاحِدٌ عَلَى اقْتِرَادِ الْمُدْعَى بِالْهَبَةِ

وَأَخْرَجَ عَلَىٰ قَرَارٍ بِالصَّدَقَةِ لَا تَقْبَلُ لِأَنَّ السَّبَبَ مَقْصُودٌ بِالْقَضَاءِ  
لِتَوْقُفِ النَّقْلِ عَلَيْهِ وَقَدْ تَعَذَّرَ لِلتَّفَرُّدِ فَدَعَا إِلَى الْمَطْلُوقِ  
ارْتَقِلْ الْمَلِكُ ارْتَقِلْ الْمَلِكُ ارْتَقِلْ الشَّهَادَةُ

أَوِ الْمُعَيَّنِ تَكْذِيبَ كَلِمَةٍ بِخِلَافِ الْعُمَرَى وَالنَّحْلَى لِأَتَمِّهِ  
 لِلشَّاهِدِينَ أَوْ مَحْدَمِهَا  
 مَعْفَى كَالْوَكِيلِ وَالْحَمْدُ وَلِذَا لَوْ قَالِ اشْتَرَيْتُهُ وَاخْتَلَفَا  
 السُّهْرُ

فَجِنْسُ الثَّمَنِ الْمَقْبُوضِ أَوْ قَدْرُهُ لِتَنَوُّعِ الْعُقَدِ بِخِلَافِ  
الْأَجْلِ وَالْخِيَارِ وَاعْتَبِرَ بِالتَّخَالُفِ وَبِخِلَافِ السُّلُوكِ

عَنِ الْبَيَانِ لِمَا أَجْتَمَعَ التَّنَوُّعُ وَالتَّلَدُّيبُ لَا يُوَثِّرُ وَجْهَهُ  
 اِمْرِيَّانِ الثَّمَنِ تنوع العقد اربعة القضاة  
 الْمُقْبُوضُ لَا يُتَضَرُّ بِأَيِّ مَزَلٍ أَوْ قَرَارٍ مِنَ الْكَاتِبِ  
 القضاة



كُتِبَ بِالْفِ وَأَقْرَأَ لِلْمَوْلَى بِالْفِ وَالْجَنِيِّ بِالْفِ فَرَضَ

وَقَضَى الْمَوْلَى كِتَابَتَهُ وَمَاتَ مُفْلِسًا عَتَى لَأَنَّهُ مَلَكَ

مَا فِي ذِمَّتِهِ وَإِنْ اسْتَحَقَّ بَدَلُهُ كَالْمَشْتَرِي بِالْمُتَحَقِّ وَالْجَنِيِّ

الثَلَاثُ لَنْ الْحَاجِرِ أَفْسَدَ الْإِثَارَ حَسْبُ فَبَقِيَ لِلْمَوْلَى

مُتَاكِدًا وَلَوْ قَضَاهُ الْإِقْرَارَ فَالْمَوْلَى لِلْجَنِيِّ لَزَوَّارِ الْمَنَاجِمِ

بِالْعَجْزِ إِذَا الْمُنَاقِشَةُ عِنْدَ الْعَوْدِ كَهَوَّاءٍ بَدَأَ بِخِلَافِ

مَا لَوْ قَضَاهُ عَمَّا أَقْرَضَهُ فِي الْمَرَضِ لَأَنَّهُ أَعَادَ فَيَسْلَمُ لَهُ لِلْمَوْلَى

وَالْمَنَاقَاةُ فِي اسْتِجَابِ الدِّينِ دُونَ اسْتِرْدَادِ الْعَيْنِ

وَلِهَذَا لَوْ بَاعَ مِنْهُ وَسَلَّمْ بِطَلِ الثَّمَنِ الدِّينِ دُونَ الْعَيْنِ وَلَوْ

أَشْتَرَى يَرُدُّ بِالْعَيْنِ فِي الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ وَالْإِلْغِ

التَّعْيِينُ لَأَنَّهُ أَبْطَلَ أَيْضًا كَمَا فِي الْكُرَارِ وَالسَّيْفِ الْمُحَلِّي

وَفِيهَا يَضُرُّهُ الْخِلَاصُ تَعْيِينُ الْجَانِبِ لَا أَصْلَ الْمَقَابَلَةِ

إِذَا هُمَا كَالوَاحِدِ فَاشْبَهَ التَّقْيِيدَ وَلَوْ لَمْ يُوَدَّ وَمَاتَ

السَّيْفُ وَالْجَانِبُ  
الْمَطْلُوعُ وَالْإِلْغَاءُ أَوْ شَبَهُهُ يَقْبِذُ  
الْمَلْغَى

عَنِ الْفَيْنِ أَوْ عَنِ يَسْعَى بِدَى بِالْجَنِيِّ وَإِنْ أَقْرَأَ لِلْمَوْلَى

فِي الصَّحَةِ أَوْ بَوْدِيَّةٍ قَائِمَةٍ لَأَنَّهُ أَقْوَى لِقِرَانِ الْمُنَاقِ

لِلْآخِرِ وَعَرْضِيَّةِ السَّقُوطِ وَالْتِزَاجِ بِالذَّاتِ أَوْ لِي مِنْهُ

بِالْحَالِ لَأَنَّهُ يَسْتَلِيطُ ثُمَّ بِالْكِتَابَةِ لَأَنَّهُ فِي الْبِدَايَةِ بِالذِّينِ

أَبْطَالَ بِالْعَجْزِ وَالْقَرْضِ إِعَارَةً لَكِنْ مِنْ وَجْهِه وَالشَّلْ

هَذَا فِي الثَّبُوتِ وَثَمَّةٌ فِي النَقْضِ إِذَا نَفَذَ وَلَوْ كَانَ

مَكَانَ الْإِجْنِي أَيْنُهُ فَمَّا لِلْمَوْلَى لَأَنَّهُ فِي الْبِدَايَةِ مِنَ الْإِبْنِ

أَبْطَالَ لَأَنَّهُ مَمُوتٌ حَوَّافِيَتَيْنِ أَنَّهُ أَقْرَأَ لِلْوَارِثِ

وَلَوْ تَرَكَ أَقْلَ مِنَ الْفَيْنِ بِدَى بِالْإِبْنِ لَأَنَّهُ لَا يَبْقَى بَعْدَهُ

مَا يَنْفِي بِالْكِتَابَةِ فَالْوَارِثُ الْمَوْلَى وَلِهَذَا لَا يَصِحُّ إِقْرَارُهُ

بِالْإِسْتِيفَاءِ مِنْهُ **كِتَابُ الشُّبُهَاتِ**

قَالَ هَذَا لِأَنَّ ثَمَّ أَقَامَ عَلَى الشَّرَاوُظِ يَوْسُفُ تَقْبِيلُ أَحَالَةٍ إِلَى

الْمَقْرَبِ حَتَّى لَمْ يَتَّبِعِ الْوَلَدَ لِإِمْكَانِ التَّوْفِيقِ خِلَافَ الْمَلِكِ الْمَطْلُوعِ

الْمَقْبُولِ



لا متناع تكذيبه وإن وقتوا وقتا قبل الإقرار لا تقبل التناقص  
 إلى أن يصل الدعوى بالإقرار تجوزا به عن الماضي لكثرة الكلام  
 مغير فشرط الوصل كالشرط ولو قال كان فلان  
 تقبل في الحال لأن قيامه للحال ليس باللفظ فلا مانع  
 واعتبره ببدية القضاء إلا أن يزيد لا حتى فيه فلا تقبل  
 ما لم يؤقتوا وقتا بعد الإقرار لأن عدم الحث يناقض ثبوته  
 ومثل البائع يؤكد الشراء منه في الشك فمما في ذوال المناقضة  
 وثمة في ثبوتها وكذا لو قال لا حتى قيل فلان ثم ادعى  
 دينا أو غضبا ولو قال جميع ما في يدي فلان ثم ادعى  
 حدوثا لم يملك في عين القول له لأنه منكروا الحال  
 لا يحكم للاستحقاق وفي إقرار القول متى ينكر الحدوث  
 لأن اليد والمناقضة لا تزال بالشك فلا فرق ولو شهدا  
 بالعق فرددت فتوكل أحدهما وباع الآخر جاز وعق  
 من الشاهد الآخر

لما حرر ويوقف الولد لا نكاحها وبوي المشتري خلافا  
 لما في يوسف رحمه الله أصله الإبراء لأن القبض لا يبرئ  
 الوكيل عدم الوجوب ونية الوكيل لعدم سقوط وكذا  
 لو باع لثالث وصدق قبل النقد وهذا في الدين لأن  
 المطالبة حقه وفي الزكوة دون العتيق والمنقوض  
 ملاقاته ملك الأمر قصد أو يضمن الوكيل لا خلاف  
 الساقط على الأمر والمنقوض على المشتري بخلاف التذيب  
 لا يبرئ الإبراء لأن الوكيل والفرع المرذود والأصل  
 الجاحد مع الشهادة الشريك بالعتق ويسعى حسب  
 ما عرف ثمة بخلاف مالو ملكه أحدهما أو الفرع ثم الأصل  
 لفقد الزعم حاكيا وحليا بخلاف العكس لأن عمتق  
 البايع لهذا لا يسع **باب بطلان الشهادة**  
 أخذ الدية ثم جاء المشهود بقتله جيا ضمن أولي القبض



لو كان على كل من  
على ان ياتى في السر والعلن  
فلا بد من ضمان

ظاناً ولا يرجع لسلامة بدله أو الشاهد للآية ككفره  
المكره ويرجع بما اخذ الوحي الملك ذلك وكذا لو اقتضت لكن  
لا يرجع عنه اذ ليس للدم ماله ثمة تلك بخلاف المذبح  
ولهذا في عتقه يضمن الشاهد والمكره وفي العفو لا  
ولو شهد على الاقرار أو الشهادة ضمن الوحي لما مر  
دون الشاهد لانه لم يظهر كذبه اذ لا يتنافى بخلاف الاول  
ولهذا لو ثبت الاقرار ضمن شاهد الدين دون الاقرار  
ولو قال ان كان له علي حيث في الاول دون الثاني وصار  
كما لو وجد المشهود بنكاحها اما او الشاهد عبد أو مجلوداً  
لا يضمن الشاهد شاهداً

في قذف وكذا لو كذب الأصل الفرع لانه كعكسه على الغير  
او كذب نفسه خلافاً للمحمي معه لان القضاء بشهادة الفرع  
اخي الصادقة في مجلسه ولا الحاء للخبر في الطرفين  
ولو وجع ضمن الفرع وعنده بخير ولا قصاص لانه مسبب  
لاصل والفرع

شهدوا

لبقاء الخيرة بخلاف المكره ولهذا جرم شهودون الشاهد  
والمجبور لا يلزم شهود الرجم لان القضاء شبهة فيها

## باب من الدين والشهادة عليه

نصيبه لم يجز ويسود ان ادى لانه مع الشركة لنفسه بخلاف  
ضمان الاجنب وبذونها قسمه والدين لا يقبل ما فقد  
التمييز واعتبر بتعيين جانب الصبرة بلاقبض بهذا وقت  
الامم تأجيل احدهما واثباته السلم ولوم يضمن وادى حاز  
اذ تمام التبعية بالقبض خلاف الكفالة وهو تمييز الاقرار  
لا احتيال ولا يشار كل حال حذر السعي في نقض ما اوجب وعن  
هذا يكتف في تخارج احد الورثة انه صالح من لعين ومحل  
نصيبه من الدين فان اداه العزم شاركه الاخر ما لم يصر لثالث  
لانه غير الدين حساً وعينه حكماً وان كان اجود اواردى دليل  
المأخوذ الوصل المقبوض



هوذا الفجر قد مضى  
والليل قد مضى  
والفجر قد مضى  
والليل قد مضى  
والفجر قد مضى  
والليل قد مضى  
والفجر قد مضى  
والليل قد مضى

الصَّرْفُ وَالسَّلَامُ فَهَلْكَ الْقَائِضُ مَشْغُولًا بِحَتِّ الْخَرِشِغَلَا يَزُولُ  
 بِالْبَاءِ الْمَوْجُودِ  
 لِحَتِّ الْغَيْرِ إِذْ هُوَ مَحْجُوزٌ بِالْمَثَلِ وَاتِّبَاعِ الْغَرَمِ وَمَا لِلْغَيْرِ لَا وَاعْتَبَرِ  
 وَهُوَ الْمَالُ حَتَّى تَلْزِمَكَ أَعْمَلُ الْمُقْبُوضِ  
 بَيْعِ الْجَانِي وَتَرْكِهِ فِيهِمَا دَيْنٌ وَمُقْتَضٍ يَقْرَأُ أَنْ لَا يَرْتَفِعَ  
 أَوْ غَيْرُ مُسْتَعْرَقٍ بِمَعْنَى الْإِخْذِ  
 الشُّفْعَةُ لِأَنَّهُمَا لَا تَقْدُرُ وَالْعَيْنُ وَثَمَنُ الْمَادُونِ إِذَا لَمْ يَفْتَدِ  
 بِشَيْءٍ  
 فَالِسَّعَايَةُ لَا تَقْدُرُ وَمِلْكُ الْأَذْنِ فَلَا جَائِزَ وَلَا تَسْلِيْطَ إِلَّا أَنْ يَسْلَمَ  
 أَوْ يَسْلَمَ  
 لِلْإِعْتِيَاظِ بِمَا عَلَى الْغَرَمِ فَيَنْفَسَخُ بِالتَّوَيُّ كَالْحَوَالَةِ وَيُجْرُ  
 بِمَثَلِ الْمُقْبُوضِ إِذِ التَّقْوُدُ لَا يَتَعَيْنُ فِي الْفَسَادِ الْعَارِضِ كَمَا فِي مَوْتِ  
 لَدَدٍ أَنْ كَانَ قَائِمًا  
 الْمُبْتَاعِ ضِدَّ الْأَصْلِيِّ وَلَوْ بَاعَ عَبْدًا بِكَرْدَيْنِ وَرُدَّ بَقْضًا أَوْ  
 الْمُشْتَرَى بِالْعَيْبِ  
 خِيَارَ رَدِّ مَثَلِ الْمُقْبُوضِ كَانَ أَجُودَ أَوْ أَرْدَى إِذَا سَقُوطَ الْمُقَابِلِ  
 أَوْ خِيَارَ رَدِّهِ أَوْ خِيَارَ شَرْطِهِ  
 بِالْفَسْخِ لَا يَنْقُضُ عَنْ فَقْدِ التَّسْمِيَةِ وَهُوَ الْقَرْضُ لَا يَلْزِمُ غَيْرَ الْمُوصُوفِ  
 لَوْ جُوبَ نَقْضُ الْقَبْضِ فَعَالِ الْفَسَادِ وَلَا الْمِشَارَ لِأَنَّهُ مَبِيعٌ  
 وَلَوْ قَالَتْ رَدِّ مَثَلِ الْمَشْرُوطِ لِأَنَّهُ مَبِيعٌ بِالْقَبْضِ الْأَوَّلِ فَحَتَّى  
 الْمُتَبَايَعَانِ الْعَقْدَ  
 الْغَيْرِ مُطْلَقًا وَفِي حَقِّهَا فِيمَا لَمْ يَسْتَحَقَّ بِالْعَقْدِ وَلِهَذَا لَوْ بَاعَ بِمَا عَلَيْهِ  
 أَوْ بِالْغَيْرِ

وَهُوَ مُؤَجَّلٌ فِيهِ كَيْفٌ لِعَادِ الْأَجَلِ وَالْكَفَالَةِ فِي الرَّدِّ بِقَضَاءِ  
 دُونَ الْإِقَالَةِ وَلَوْ اسْتَلَمَهُ فِيهِ رَدُّ الْمَقْبُوضِ فِي الْجَمِيعِ لِأَنَّهُ مُبِيعٌ  
 حَذَرَ الْإِسْتِئْثَالِ وَثَمَّةٌ مِّنْ لِّهَذَا بَعْدَ الْمَوْتِ هُنَا ثِقَالٌ  
 وَثَمَّةٌ لَا يَلْزَمُ مُقَابِلَ النَّقْدِ إِذَا تَقَدَّرَ ثَمَنُ ذَاتِهَا وَالْكَرْبُفِجَةُ  
 الْبَاءُ وَالذَّائِي أَوَّلَى عَنْ هَذَا جَازٍ بَيْعُ ذَا الذَّرِّ بِلَرْدُونٍ عَكْسُهُ  
 وَلَمْ يَجْزِ بَيْعُ ذَا الذَّرِّ لَهُمْ بِلَرْدُونٍ لِأَنَّهُ يُبَاعُ الْمَعْدُومُ لَا سَلَامًا  
 كَذَا لَوْ بَاعَهُ بِثَوْبٍ وَبِحَبِّ الْوَصْفِ وَالْأَجَلُ إِذَا دِينُهُ لَا يُقَالُ  
 الْمَالُ الْأَسْلَمُ كَمَا فِي الضَّلْحِ وَالْآخِرَةُ لَا يَقْبُضُ لِعَبْدِهِ لِأَنَّهُ مُبِيعٌ  
 لِمَنْيَةِ الثَّوْبِ حَرْفُ الْبَاءِ رَاعِي السَّلَامِ فِي الثَّوْبِ وَالْبَيْعِ الْعَبْدُ  
 تَرْجِيحًا لِلْمَاضِي عِنْدَ التَّعَارُضِ وَهِيَ الظِّلْمُ أَمَّا الْمِثْلِيُّ فَيُصِيرُ دَيْنًا  
 بِلَا سَلَامٍ فَافْتَرَقَا يُوضِحُهُ أَنَّهُمَا فِي الطَّلَاقِ تَرَدُّ نِصْفِ الْمَقْبُوضِ  
 فِي الثَّوْبِ وَنِصْفِ مِثْلِهِ فِي الذَّرِّ وَلَوْ شَرِدَ أَنَّهُ أَقْرَبُ تِي وَلِذَا  
 لَمْ يَقْبَلْ لَأَنَّهُ لَا يَنْفُسُهُ أَوْ قِسْمَةُ الدِّينِ كَمَا مَرَّ كَذَا إِنْ زَادَ كُنْ  
 الشَّهَادَةُ الشَّهَادَةُ



وَصَدَّقَهُ الْمَدْعَى خِلَافًا لِمَحْمَدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ الْقَبُولَ وَالْإِقْرَارَ  
 لَوَارِثٍ وَغَيْرِهِ حَذْوُهَا لِتَهْمَةِ الْإِنْفَاعِ وَالتَّنْفِيقِ عِنْدَهَا  
 مَحْدُ الْغَيْرِ شُرْكَتُهُ لِأَنَّهُ عَلَى الْغَيْرِ فَإِنْ قَبِلَ الْوَارِثُ تَسَاوَى الْوَارِثُ وَالْأَجَنِيُّ  
 حَيْثُ لَوَارِثٌ سِوَاهُ وَمَحْمَدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدَّمَ الْجَنَاحَ  
**بَابُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهْمَةِ**

لَوْ قَالَ فِي غَيْرِ حَدِّ وَقِيلَ أَشْهَدُ بِكَذَا فَاشْهَدْ عَلَى شَهَادَةٍ فِي غَابٍ  
 أَوْ مَاتَ أَوْ مَرَضَ قَبْلَتْ مِنَ الْفَرْعِ ضُرُورَةٌ كَالْكِتَابِ وَقَوْلُ  
 الْإِنْتِثَانِ قَالَ فَاشْهَدْ عَلَى بَذَلِكَ أَوْ أَشْهَدُ أَشْهَدُ  
 أَوْ بِمَا شَهِدْتُ أَوْ عَلَى مَا شَهِدْتُ أَوْ أَشْهَدُ نَكَاحًا أَوْ بِشَهَادَةٍ  
 لَمْ تُقْبَلْ لِحُجُوزِ أَنْهُ أَمْرَانِ يُشْهَدُ عَلَى الْعَرِّمِ أَوْ عَلَيْهِ بِالْمَالِ  
 أَوْ الشَّرَاكِ أَوْ وَعَدًا لِمَا عَلَى شَهَادَتِهِ وَهُوَ شَرْطٌ لِأَنَّهُ وَلِيٌّ  
 فِي نَقْلِهَا حَتَّى أَبْطَلَهُ الْحَدُّ وَالنَّهْيُ الْعَمَى وَالْحَدُّسُ وَلَمْ  
 يَسْعَ لِسَامِعِ الشَّهَادَةِ الْغَيْرِ خِلَافَ سَامِعِ الشَّهَادَةِ الْقَاضِي  
 يَسْعَ لِسَامِعِ الشَّهَادَةِ الْغَيْرِ وَهُوَ الْأَصْلُ

فِي الْأَظْهَرِ دُونَ الْأَخْوَاطِ لِحَيَانِ الْمُتْلِمِ كَالْبَيْعِ وَالْغَضَبِ وَاعْتَبِرْ  
 بِعَارِضِ الْخُبُونِ وَالرَّدَّةِ فِيهِمَا **بَابُ**  
**الشَّهَادَةِ فِي الْجَنَائَةِ** أَقَامَ كُلُّ ابْنٍ عَلَى الْآخَرِ

بِقَتْلِ الْآبِ نَعْنَدُهَا تَهْمَاتُهَا لِقُدْرَةِ التَّكْرُرِ وَالتَّجَرُّعِ وَعِنْدَهُ  
 يَقْضَى عَلَيْهِمَا بِدِيَّةٍ وَتَقَاصُ فِي الْعَدِّ يُعْبَرُ بِالْمُتَبَعِ  
 عَنْ حُلْمِهِ حَذَارُ اللَّغْوِ كَالْقَائِمِينَ بِنِكَاحٍ مَيْتَةٍ أَوْ نِكَاحٍ  
 تِلْكَ مِنْ مَقْذُوفَةٍ وَهِيَ فَرْعِيَّةٌ دُعَاةٌ أَمْرَيْنِ وَلَدًا وَالصَّغِيرَ كَبِيرًا  
 وَالْحَقَّ لِلْمَيْتِ فَوَازِنُ إِقَامَةٍ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى الشَّرَافِ وَاحِدٍ  
 لَمْ يَنْصَرَفْ خِلَافَ مَا لَوَقَّامَ الْإِبْنُ عَلَى الْإِخِ وَهُوَ عَلَيْهِ حَيْثُ  
 يَقْضَى عَلَى الْإِخِ إِذَا الْحُجُوبُ كَالْمَحْرُومِ لَيْسَ يَخْصُمُ وَإِنْ أَقَامَ الثَّانِي  
 عَلَى غَرِيبٍ نَعْنَدُهَا قَوْلًا أَوْ مَالًا تَرْجِيحًا بِالزِّيَادَةِ وَهِيَ الْخُفَاةُ  
 كَخَارِجٍ يُقِيمُ عَلَى مِثْلِهِ بِالْغَضَبِ وَعِنْدَهُ يَقْضَى عَلَيْهِمَا بِالْأَدِيَّةِ  
 لِمَا مَرَّ أَنَّهُ مَجَازٌ عَنِ الْحُكْمِ كَمَا فِي الْغَرِيبِينَ لَكِنْ تَكْنِيزُ الْإِخِ

يُقَضَى عَلَى الْإِبْنِ  
 دُونَ الْغَرِيبِ

حِكْمَةٌ

مَعْنَى الْعَدِّ



كَعْفُوهُ يَسْقُطُ النَّصْفَ وَالْحَرْمَانِ وَالْقَوْدُ بِالْمُبَاشَرَةِ وَالْقَائِمَةُ  
 عَلَى الْغَيْرِ تَنْقُضُهَا لِمَتَنَاعِ التَّكَرُّرِ بِخِلَافِ الْغَضَبِ وَعَيْنِ الْجَمْعِ  
 وَالْإِرْضَاعُ فِي وَقْتٍ يُطْلَقُ صَافَهُ الْقَتْلُ وَالتَّجَاجُ إِلَى الثَّانِيَنِ  
 لَا إِلَى مَكَلَةٍ وَالْكَوْفَةُ عَلَى أَنَّ فِي التَّوَادُّ رِقَبْلُ فِيهَا ابْصَاحًا إِذَا  
 اتَّخَذَ الْمَقْتُولُ وَإِنْ أَقَامَ الثَّانِي عَلَى ثَالِثٍ وَهُوَ عَلَى بَرٍّ أَوْ فُلٍّ  
 وَاحِدٍ عَلَى خَصْمَةٍ نَصْفُ الدِّيَةِ عِنْدَهُمَا إِذَا لَمْ تَأْتِ حَيْثُ لِلْعَارِضِ  
 غَيْرَانِ مَدْعَى الْغَيْرِ أَوْ الْغَيْرِ وَثُلُثُ الدِّيَةِ عِنْدَهُ كَمَا فِي  
 الْعَرَبِ إِذَا لَا يَزِيدُ عَلَى دِيَةِ مَحْ اِتِّحَادِ امْتَلَفٍ لَا يُلْزَمُ  
 الْأَطْرَافُ لِلتَّعَدُّدِ وَلَا قَوْلُهُ الْوَلِيُّ إِذَا إِذَا الثَّانِي بَدَلُ  
 الدِّيَةِ لَا النَّفْسَ وَلَا أَقَامَةَ الثَّالِثِ عَلَى غَرِيبٍ حَيْثُ  
 لَمْ يَكُنْ لَهُ عِنْدَهُمَا إِذَا مَشِيَ الْحَرْمَانِ أَقْوَى وَالْمَرْجُوحُ عَدَمُ  
 لَكِنْ تَلْزِمُ الْأَخَّ كَعْفُوهُ تَمْنِيعُ الْقَوْدِ وَإِنْ أَقَامَ الْأَوَّلُ عَلَى  
 الثَّلَاثِ وَهُوَ عَلَيْهِمَا تَأْتِ عِنْدَهُمَا لِلتَّعَارُضِ وَعِنْدَهُ نَصْفُ الدِّيَةِ

مطلق

هذا هو النصف الذي هو في الدية  
 من الجرح والعضيم والجلد  
 والاعتراف والاعتراف  
 والاعتراف والاعتراف

وَالْإِثْبَاتُ لَهُ وَالنَّصْفُ لَهَا لِأَنَّ بَيْنَ مَحْرُومٍ وَغَيْرِهِ فَاغْتَبِرَ  
 الدَّعْوَى كَذَا يَدْعِيهَا فَرْدٌ وَمَتْنِي بِخِلَافِ طَرَفٍ لِقَدْ  
 الْحَرْمَانِ أَوْ التَّغَاوُتِ وَإِنْ أَقَامَ الثَّانِي عَلَى الثَّلَاثِ وَالثَّلَاثُ  
 عَلَى الثَّانِي فَلِكُلِّ وَاحِدٍ رُبْعُ الدِّيَةِ لِأَنَّهُ يَدْعِي النَّصْفَ وَيُصِيبُ  
 فِي حَالٍ وَلِلْأَوَّلِ النَّصْفُ إِنْ صَدَّقَ فَرْدًا لِأَنَّهُ يَدْعِي الْكُلَّ  
 وَيُصِيبُ بِحُجَّةِ الْمُصَدِّقِ بِخِلَافِ تَصْدِيقِ الْأَخِ أَحَدَ الْاِثْنَيْنِ  
 لِأَنَّهُ كَالدَّعْوَى لَعَوٍّ مِنَ الْحُجُوبِ كَذَا الْإِثْبَاتُ وَيُقَاسِمُهُ الْمُصَدِّقُ  
 لِيَزْعِمَ التَّسَاوِيَّ وَلَا شَيْءَ لَهُ إِنْ كُنَّ مَعَهُمَا لِرَدٍّ وَالْإِثْبَاتُ  
 اِثْنَاثٌ كَذَا إِنْ صَدَّقَ مَعَهُمَا إِذَا التَّكْذِيبُ فِي التَّفَرُّدِ تَقْسِيقٌ  
 لَكِنْ لَهُ نَصْفُ الْمِيرَاثِ لِلتَّضَادِّ فِيهِ وَعِنْدَهُمَا يَقْضَى  
 فِي الْأَوَّلِ عَلَى الْمَلْذَبِ قَوْدًا أَوْ لَا تَرْجِيحًا لِمُتَّبِعِ الْحَرْمَانِ  
 وَتَهَاتَرَنِي الْآخِرِينَ لِلتَّعَارُضِ **بَابُ**  
**شَهَادَةِ النَّصْرَانِيِّ** كَأَنَّهَا عَنْ طَائِفَةٍ



فَأَقَامَ مُسْلِمٌ كَافِرَيْنِ بِمَائَةٍ وَأَقَامَ مُسْلِمٌ وَكَافِرٌ كَذَلِكَ  
 قَتَلَا شَاهِدًا لِمُنْفَرِدٍ وَالثَّلَاثُ لِلشَّرِيكَيْنِ عَكْسَ مَا لَوْ كَانَ  
 الْمُنْفَرِدُ كَافِرًا أَوْ شَاهِدًا لِلشَّرِيكَيْنِ مُسْلِمًا لَأَنَّ شَهَادَةَ الْكَافِرِ  
 حُجَّةٌ لِلْمُسْلِمِ عَلَيْهِ فَضَرَبَ كُلُّ مُسْلِمٍ فِيهَا بِقَدْرِ حَقِّهِ  
 أَوَّلًا وَكُلُّ كَافِرٍ فِي الْبَاقِي كَمَا فِي دَيْنِ الصَّحَّةِ وَالْمَرْضَةِ قَاسِمٌ  
 الشَّرِيكُ شَرِيكُهُ لَكِنَّ حُجَّةَ التَّوَعُّمِ دُونَ الشَّهَادَةِ فَانْدَفَعُ  
 الْإِقْرَارُ لِلْوَارِثِ وَالْغَيْرِ اتِّحَادِ الْحُجَّةِ وَالْقَائِمَةُ بَعْدَ  
 إِسْلَامِ أَحَدِ الْبَنَيْنِ حَيْثُ لَا يَشَارِكُ الْمَأْخُودُ مِنْهُ أَخَاهُ  
 لِفَقْدِهَا فِي حَقِّهِ وَلَوْ كَانَ شَاهِدًا كَافِرًا الْمُنْفَرِدُ مُسْلِمًا فَالْتَفُّفُ  
 لَهُ وَالنِّصْفُ كَمَا لِلتَّسَاوِيِّ الْحَالِ

## بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الشَّهَادَةِ وَلَا يَجُوزُ

شَهِدَ الْمُؤَدَّعُ بِالْوَدِيعَةِ لِلْغَيْرِ جَازِيَةً لِأَنَّهُ حَرَّغَهُ بِالْأَعْتَمَاءِ  
 وَالْقَبُولُ دُونَ الْإِقْرَارِ يَنْفِي مِلْكَهُ دُونَ الْغَيْرِ وَفِيهِ الْوَضْعُ  
 الشَّاهِدُ

فَلَا يُعَارِضُ كَانِي بَابِ اخْتِلَافِ الْمَنْطِقِ وَشَهِيدِيهَا الْمُؤَدَّعُ  
 عَلَى الْمُدَّعِي لِمَجْزُئِيَّتِهِ دَفْعُ الْغَرَمِ أَوْ حِفْظُ الْيَدِ لَهَا لِمَا لَمْ يَكُنْ  
 جَازَتْ شَهَادَةُ الْوَصِيِّ عَلَى الْيَتِيمِ لَا لَهُ كَذَا الْمُرْتَضَى فِي الْعَيْنِ  
 أَمَانَةٌ وَلَا لَزُومٌ فِي حَقِّهِ لِيَتَمَّ بِالسَّعْيِ فِي النِّقْضِ خِلَافَ الْإِثْمِ  
 أَلَا بَعْدَ التَّلَفِ لِهَيْمَةِ تَحْوِيلِ الْغَرَمِ وَلَوْ شَهِدَ الْغَاصِبُ بِالْمَغْصُوبِ  
 لِلْغَيْرِ لَمْ يَجْزَ مَا لَمْ يَرُدَّ لِتَحْوِيلِ الْغَرَمِ إِذْ نَفْسُهُ مُوجِبٌ كَذَا الْمَشْتَرِكُ  
 فَاسْتَدَّ وَيَأْخُذُ الْمُدَّعِي الْعَيْنَ وَالْمَالِكُ الْقِيَمَةَ عَكْسَ مَا عَرَفَ لِنَدَمِ  
 فِي الْمَلِكِ كَذَا الْمُسْتَقْرَضُ وَإِنْ رَدَّ لِلتَّسْعِي فِي النِّقْضِ خِلَافَ الْإِثْمِ  
 بَعْدَ رَدِّ الْعَيْنِ إِذَا مَلَكَ عِنْدَهُ بِالتَّلَفِ كَذَا الْمُسْتَرَى صَحِيحًا  
 بَعْدَ الْإِقَالَةِ لَا يَتَأَسَّعُ وَتَهْمَةُ النِّقْضِ كَهَيْمَةِ التَّائِيدِ بِالْبَيْعِ  
 وَالْعَيْنُ دُونَ الرَّدِّ بِقَضَاءٍ أَوْ خِيَارٍ لَزُومًا بِالْفَسْخِ الْإِلَافُ  
 الْمَجْبُوسُ بِالْعَرْضِ الْخَرُّو الْمَرْدُودُ بِخِيَارِ الْبَائِعِ لِهَيْمَةِ التَّحْوِيلِ  
 مَا دَامَ الْيَدُ حَيْثُ يَهْلِكُ بِالْقِيَمَةِ أَمَّا الْمَجْبُوسُ بِالنِّقْضِ وَقِيَمَةُ  
 الشَّاهِدِ وَهُوَ الْمَشْتَرِكُ



العرض لو فصلك عاد البيع فقبله لا تحویل كالمزبون ولو شهد  
 الغرم بالبنوة جازت كالمشهد للدين والوارث بالوصاية <sup>الشهادة استحقاقا</sup>  
 لان للفاضي نصبة اذا عرفت الموت فلا تهمه الا ان يسبقه القضاء الاول <sup>الوصي</sup>  
 فضاء بتوريث الاخ لثمة التحویل او النقص اذا لا يفاء <sup>الدين</sup>  
 مباد له الا بعد ابراء الاخ لان عود الدين ينفيها <sup>مباد له المال بالمال</sup>  
 وبالخوف جازت شهادة من وهب له الاخ دون <sup>وبالاصل وهي التهمة وعدم التهم</sup>  
 من باعه لكن ياخذ الابن العين او غممه لرجمه ولو شهد العبد <sup>العين</sup>  
 الغم فاعتقده فشهد بنيت للميت جازت عندهما لان <sup>العبد</sup>  
 البعض حر عندهما كذا لو شهد باخرى والغم حوسر <sup>المعتق</sup>  
 اذ غرم شقصها عليه دون الشاهد فلا تهمه وان كان <sup>ارضي ببيت</sup>  
 مفسرا لم تجز ان يحدتها الاولى اذ الغرم عليه فينتهم <sup>الشهادة</sup>  
 بالتحویل او النقص وغرم لها سدس باقية الثلثين <sup>بعد القبض</sup>  
 اذ قوي سدس بالاولى لان القضاء بها جبر على الدفع <sup>بالبنوة الاولى</sup>  
<sup>او بالسعيادة</sup>

ولو شهد ان الثانية اختد لم تجز ان يثبت تعصها <sup>المعتق</sup>  
 فيجب العلم كذا عنده في الجميع اذ لا يزيل شيئا من لرق <sup>الميت</sup>  
 باعتاق البعض ففي قبولها ابطالها باب <sup>الشهادة</sup>  
 اختلاف الشهادة اذ على الايفاء فشهدا <sup>الشهادة</sup>  
 بالابراء او التحليل جازت حملا للمحمل على المحكم بقرينة <sup>الشهادة</sup>  
 القصد لكن في حق الدعوى دون القبض للشك حتى رج <sup>او قصد الشاهد</sup>  
 الطالب دون الكفيل بخلاف ما بين الشاهد بين المعق <sup>او يحمّل لبراءة الاسقاط ومحمّل لا يفاء بالبراءة والتحليل</sup>  
 مختلف ولا قصد بينهما ليؤقت فقات العدة واعتبر <sup>الاختلاف</sup>  
 بالفعل والاقرار به ولان الدعوى تمت والشهادة لا قبل <sup>بفعل القبض</sup>  
 ضم الاخر فكذا ما في ضمنها ولو شهد بالهبة او الصدقة <sup>الذي</sup>  
 او العطية او التحلي لم تجز لانها للابراء بلا بدل والخاص <sup>او اقرار الغصب</sup>  
 لا يحل على الخاص ولا يضمنه كذا الاجلال اذ المعنى <sup>الايفاء</sup>  
 جعله في حل اما التحليل للتكثير والفك منه حلت العقلة <sup>المدين</sup>  
<sup>عام</sup>



المدعى هو المدعى عليه

فَأَحْتَمَلَ الْإِيْفَاءَ وَالْإِسْقَاطَ كَالْأَبْرَاءِ وَفِي الْعَكْسِ يُشَارِكُ اللَّهُ  
فَأَيْدُ فَسِرَطِ التَّوْفِيقِ كَمَا فِي الْآلِفِ وَالْفَيْنِ وَجَارَتْ  
لَوْ شِهِدَ بِالْهَبَةِ أَوْ أَخَوَاتِهَا أَوْ تَقَاسَمَ هَا لَا تَحَادِ الْمَعْنَى  
كَالْبُحَاثِ وَالْتِزَاجِ إِلَّا الْهَبَةُ وَالصَّدَقَةُ إِذَا التَّمْلِكُ مِنْ اللَّهِ  
يُضَادُّ التَّمْلِكُ مِنْ لَعْبَدٍ فَلَا تَوْفِيقَ خِلَافَ الْإِبْرَاءِ وَأَحَدُهَا الصَّدَقَةُ وَالْهَبَةُ  
فَأَنْدَعُ طَعْنُ أَبِي خَازِمٍ وَلَوْ أَدَّيَ الْهَبَةَ فَشِهِدَ بِأَخَوَاتِهَا  
أَوْ بِالْعَكْسِ أَوْ تَقَاسَمَ هَا جَارَتْ إِلَّا الصَّدَقَةُ لِمَا حُثِرَ  
**بَابُ مَا يَكُونُ الذَّاهِبُ لِلشُّهُودِ أَوَّلًا**  
إِذَا عَيَّ شَرَا الدَّارَ مِنْ بَيْتِهِ ثُمَّ أَقَامَ أَنَّهُ وَرَثَتُهَا مِنْهُ  
أَوْ أَنَّهُ مَاتَ وَفِي يَدِهِ تَقَبَّلَ بِأَلْعَسِ تَقْرِيعًا عَلَى أَنَّ مَكْنَةَ  
التَّوْفِيقِ تَنْفِي التَّنَاقُضِ وَعَدَمِهَا يَثْبُتُ إِذَا التَّوْفِيقُ  
يُورَثُ تَعَلُّلَ فَسَخِ أَوْ شَرَاءٍ وَلَا يَنْعَكُسُ وَإِنْ أَقَامَ الْخَصْمُ  
عَلَى مَدْعَى الشَّرَاءِ مِنَ الْآبِ أَنَّهُ كَانَ أَدَّيَ الْآرْتِ مِنْهُ قَبْلَ ذَلِكَ

المدعى هو المدعى عليه

ع السهابة

الصدقة

الصدقة والهبة

أَنْ يُزِيدَ أَنْ

أَعْتَبِرْ دَفْعًا وَلَا يَنْعَكُسُ لِمَا مَرَّ كَذَا لَوْ أَقَامَ عَلَى اقْتِرَارِ الْمَدْعَى  
أَوْ الْآبِ أَنَّ الدَّارَ لَيْسَتْ لَهُ كَانَ دَفْعًا لِتَعْدُرِ التَّوْفِيقِ كَمَا لَوْ  
أَقَامَ عَلَى اقْتِرَارِ الْوَكِيلِ أَوْ الْمُوَكَّلِ إِلَّا أَنْ يُزِيدَ لَيْسَتْ وَفِيهَا  
أَوْ بَاعَهَا مِنِّي لِمَا مَرَّ مِنْ مَكْنَةِ التَّوْفِيقِ وَلَوْ أَدَّيَ أَنَّ الدَّارَ كَانَتْ  
وَدِيعَةً عِنْدَ أَبِيهِ لِشَخْصٍ أَقَامَ أَنَّ أَبَاهُ مَاتَ وَفِي يَدِهِ  
لَمْ تَقْبَلْ حَذَرَ نَقْضِ الْيَدِ بِالشَّيْءِ لِحُجُوزِ أَنَّهُ الْمَوْدَعُ أَوْ لَا تَمُوتُ مِنْهَا  
بِالْكَثْرِ إِذَا الْمَوْتُ يَقْبَلُ يَدَ التَّجَهُّلِ مِلْكَ إِلَّا أَنْ يُزِيدَ وَأَنَّ  
ذَا الْيَدِ أَخَذَهَا أَوْ يَدَّيَ الْآرْتِ بَعْدَ حُجْدِ الْإِيْدَاعِ لَأَنَّ  
الْأَخْذَ الْمُطْلَقَ مُوجِبٌ لِلرَّدِّ الْأَقْرَبِ نَهْ لَوْ أَقَامَ ذُو الْيَدِ عَلَى  
أَنَّ الْآبِ اقْتَرَأَنَّ الدَّارَ لَيْسَتْ لَهُ وَأَقَامَ الْآبَنُ عَلَى أَنَّ الْيَدَ  
أَخَذَهَا مِنَ الْآبِ فَضَيَّ بِهَا الْآبَنُ وَالْأَقْرَارُ بِإِيْدَاعِ الْجَهْلِ  
لَا يُوجِبُ حَقًّا لَأَنَّهُ ضِدُّ الْمَعْلُومِ لَا يَصْلُحُ مُسْتَحَقًّا إِلَّا تَرَى  
أَنَّهُ لَوْ قَالَ مَا لِي بِالرَّيِّ أَوْ عَلَى أَحَدٍ ثُمَّ أَدَّيَ بِهَا حَقًّا قَبْلَ

كلام الخصم

كلام الخصم

المدعى

المدعى

المدعى

المدعى

المدعى

المدعى

المدعى

المدعى

المدعى



وان قال مالي على فلان ثم ادعى عليه لم يقبل ما لم يذك سببا  
بعد الاقرار وان ادعى انها دار زيد او غيرها اياه  
تقبل بشرط الشهادة على ملك زيد لانها على الايداع وحده  
شهادة يدين منقضية يرحمها المعائن كما كانت  
في يد امس على المذهب وان ادعى انها داره واقام  
ان زيد او هبة او باعة تقبل بشرط الشهادة على  
القبض اذ يد تصرف التملك اعلى دليل الملك خي اطلق  
الشهادة به ضد العقد المحدد فصار كالنصر على  
ملك المملك **باب الشهادة في القتل**  
رجع احد شهود القتل بعد قطع اليد والثاني بعد  
جزا الرقبة فقد زعم الظلم في التصف اذ بقي نصف  
الحق بالثالث فاخذ دون الولي للتناقض **الاول**  
برجع اليد اذ شرکه في اليد حسب لقطع السلطة بالرجوع  
والتسليط

ارجوز الشهادة  
من الشهادة

والسراية بالحز اصله الاما دكيتم والاصبح  
وكفه في سنتين كاليد اذ لا توزع في الاجال **الثالث**  
في الاولي اذ الاخرى في حكم النصف كحيضة الامة  
حلت ضرورة والثاني بنصف النفس لشركه فيها  
دون اليد للتداخل ما لم يتخلل بر او يتخلل جان  
في ثلث سنين كذا الثالث ان رجع والاول يكال  
الثلث ايضا وان ظهر عبدا اخذ باليد اذ الشهادة  
للعبد وعاقلة الولي بالنفس اذ الامضاء بالفرج  
فعد القاصي للوجوب فيه كعقد ما باع في دين او نفقة  
وان رجع الثاني بعد قطع الرجل سقط القتل في الاصح  
اذا الامضاء لانه زاجر لا يثبت بالابدال ثم في البور  
منهما اخذ بنصف اليد والثاني بنصف الرجل وان رجع  
الثالث اخذ باليد والاخير بالرجل كاشين من شركاء اليد  
والاخران

وهو النصف في ههنا الحكم

من القضاء  
من القضاء  
من القضاء

الثاني والثالث



بِالرَّجُلِ وَفِي الْمَوْتِ اخْذًا بِنِصْفِ النَّفْسِ قَبْلَ رُجُوعِ الثَّالِثِ

والعاقلة في ظهور عبداً بالنصف <sup>الثلث</sup> وصفاً بالنصف <sup>جميع جائز</sup> آخر

لَا تَسْبِيْبَ حَالِمٌ يَنْضَمُّ فَأَنْدَفَعَ تَقْلِيْتُ أَيْ خَارِمٌ لَا هَمَّ

لَا وَاحِدٌ فِي حَقِّ الْغَيْرِ دُونَهَا حَتَّىٰ إِنَّ فِي مَوْتِ الْمَجْلُودِ

مِنْ جُرْحِ الشَّيَاطِ وَالْغَيْرِ غَمِ الْغَيْرِ نَصْفًا وَبِمَا مَرَّ يَعْرِفُ الْبُزْ

مِنْ أَحَدِهِمَا بَابُ شَهَادَةِ وَلَدِ الْمَلَأْنَةِ

شَهَادَةُ وَلِيَامْلَأَنَّ لِلنَّافِي وَابْنَةِ وَابْنِ الْعَلَسِ بِالْمَلَةِ

لِسُمِّيَةِ الْوَلَادِ حُكْمًا لِلْفَرَّاشِ حَتَّى لَمْ يَبْعَثْهَا إِنْ مَلَكَ

وَلَقَدْ دَعَوُۥهُ الْغَيْرُ دُونَهُ ۖ وَلَوْ فِي حَافِدٍ حَاجِدٍ فَأَعْمَتَهُ

فِي الشَّهَادَةِ وَالزَّكَاةِ وَالنَّكَاحِ وَالْعَتَقِ حُزْنُ الْأَرْثِ وَالنَّفَقَةِ

أَخَذَ بِالْأُخُوطِ وَأَعْتَبَرَ بِالْكَفْرِ وَالرِّقِّ وَوَلَدَ الزَّنا كَذالِو

أَنْكَرَ الدُّخُولَ وَمَنْعَ التَّشْطِيرِ الشَّهَادَةُ الْحَكْمُ بِالنَّسَبِ عَلَى

أَنَّهُ ضَمِنَ حَتَّى النِّجَاحِ لَا يَمْنَعُ النَّفْيَ لِهَذَا يُنْفَى بَعْدَ النِّقَاطِ

دُونَ الْعَقْلِ وَمَوْلُودٌ حَوْلَيْنِ مِنْ كَانَ رَجْعَةً لِأَن كَانَ بَيْنَنَا

لِذَا وَلَدًا أَمَّ الْوَلَدَ لِلْبُيْرَاشِ وَإِنْ ضَعِيفَ عَنْ لِعَنْتِي وَاللَّعَانِ

ولو باع احدنا اعي القنة فشهد له بعد العتق جاز

لَقَدْ الشُّبْرَةَ فَلَوْ ادَّعَى أَخَاهُ ثَبِتَ نَفْسُهُمَا وَلَعَا الْبَيْعُ

سبهم الولاد البليغ تسع  
العق و القضا و رد المشهود او غرمه اخ العلق

المشرك عبد الوغير  
المملك شاهد لا تهم وارثي النفس في ماله مؤجلاً

فَالْحَطَاءُ عُرِفَ بِالذَّعْوَةِ فَأَتَتْهُمْ فِي حَتِّ الْعَاوِلَةِ وَالْجَلْبَانِي

خطا، القاضي  
اريد على البلاغ  
ارفاتهم وحو  
وَلَا يَبْقَىٰ لِعَدَّتِ الشَّفَافُ وَلَوْ لَوْ عَنَّتْ مَا ذَاتُ وَلَا

مَاتَ أَحَدُهُمَا فَلَارَتْ اِثْلَتَ فَرْصًا وَرَدَّ اَوْفَقًا

التوأمين  
يُنْ أَيْقَطَاعِ النَّسَبِ فِي حَتَّى الْإِرْتِحَابِ لَمْ يَكُنِ الْبَاقِ عَصْبَهُ

فَوَلَدَ الزَّانَا وَمِنْ الشَّهَادَةِ فِي الْحُدُودِ شِدَّةُهَا





عَلَى الْآبِ الْوَنَّا جَازَتْ لِأَنَّ فِي الْإِسْتِغْنَاءِ وَفَعْلًا وَشَوَّبَ <sup>الْأَرْثَ</sup> اِرْخَطَ عَارِفِ الزُّنَا

عَارِ وَبَدُّوا بِالرَّحْمِ اِيْذَا نَا بِالثِّبَاتِ وَحَادُّوا الْمُقْتَلَ حِزَارَ

العُقُوقُ وَقَطِيعَةُ مُحَرَّمٍ يُلِيمُ إِذَا النَّافِي لِقَرَضِ الصَّلَاةِ صَلَاةِ الرَّحْمِ

وَجُوبُ الْقَتْلِ كَمَا فِي الْمَصُولِ لَا الْجَوَازُ لِذَا لَا يَقْتُلُ الْآبَ

بِالشُّرِّ وَيَقْتُلُ الْإِبْنَ وَالْأَخَ بِهِ دُونَ بَعْغِ خِلَافِ الْبِدَاةِ

التَّعْنِينُ وَالشَّهَادَةُ وَحَدَّ الرَّاجِعُ لِلْقَذْفِ بَعْدَ مَوْتِ الْاِقْبَلِ

عَلَسَ نَعْمَ زُفَرٍ رَحِمَهُ اللهُ إِذَا اللَّفْظُ قَدْ فُتِيَ بِالرُّجُوعِ شَهَادَةً

قَبْلَهُ كَالْتَعْلِيْقِ بِمَيِّتٍ قَبْلَ الشَّرْطِ طَلَاَقٌ بَعْدَهُ خِلَافُ الْغَيْرِ السَّهْوِ

إِذَا الْحُكْمُ شَبَّهَهُ دَائِمُ النِّقَاحِ لَا الْفُسْخِ بِدَعْوَى ذِي وَهَادِ الْمَيْتِ  
حكم الحاكم متعلقه وحده الراجح

للتَّغْيِيرِ التَّامِّ قَضَاءُ بَعْلَةٍ الْبَعْضِيَّةِ غَيْرِ الشَّاهِدِ وَفَرْعٌ

الرَّاجِعِ لِلتَّضَادِّ وَغَرِمَ حِصَّةَ غَيْرِ الشُّهُودِ مِنْ رُبْعِ الدِّيَّةِ

لِزَعْمِ الْجَنَائِدِ وَيُقَاصُّ بِأَرْثِهِ إِلَّا أَنْ يُصِيبَ مُقْتَلًا إِذَا الْحَرْبُ

بِالْمِيَا شَرَةِ التَّسْنِينِ كَالْكَفَّارَةِ وَشَاوَكِ ارْتِثِ الشُّهُودِ وَإِنَّ

الشهادة

في القاع

أَصَابَ مُقْتَلًا بِالْغَزْمِ الرَّدِّ ضَمَّتِ الثَّبَاتُ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا زَنَى  
المرجع معقول الحساب ١٢ أي بالاعزم حصه الشهود على السهام مشهود بالله

وَلَمْ تَوَلِّ لِلتَّوْفِيقِ إِذْ لَا شَهَادَةَ لِمَنْ يَرْوِزُ عَنْهُمْ نَقْصُ الْعَدَدِ  
الراجح لم تتر بين القوارع للفتنة وبين الحمران الحاشية جواب الشهود

لَيْسَ بِأَقْرَبَ بِالْغُرْمِ إِذَا هَدَرَ الزَّيْءَ وَالْمَلَكَةَ بِالْحِمِّ وَإِنَّهُ بَاقٍ

وَلَا يَحْدِلْهُ دَارُهُ قَدْ فُتِحَ الْحَيُّ إِذَا شَهِدَ قَبْلَ الْكَمَالِ فَسَقَطَ الْمَوْتُ  
ع. قول الثالث

لأنه لا يورث ولو شهدوا على الأخ بالزنا بزوجة الأب لم يجر

حياة الأم لها ثلاث مخلصات الفرائش أولها بالخلع

عَنْ الْمُهْرَاوَنْقَةِ الْعَلِيَّةِ أَنَّهَا أَدْعَى الْأَبَّ فِي الْمَكْرَهَةِ إِذْ

الْخُلُوصُ بِقَوْلِهِ وَلَا خِلَاصَ حَيْثُ لَمْ تَعْصِ جَازَتْ بَعْدَهَا

لَقَدْ أَنَا فِي الْمَطَاوِعَةِ لِأَنَّ قُوَّةَ الْمَلِكِ شَابَ

الخلاص فاتهم بالمحض مطلقا وبالمشوب إن ادعى حتى تجز

بِرَدِّهَا حَيَاةَ الْإِمِّ أَصْلًا وَبَعْدَ مَوْتِهَا إِنْ أَدْعَى الْإِبَّ وَيُطْلَقُ

الضمة أضلا وبطلاق الأيم ان أدعت وقلما لو شهدوا بالاحصاء

[illegible]

وَسَطَ الْجُلْدِ رُحْمَ وَإِنْ رَجَعَا عَنْهُ وَسَطَ الرُّحْمِ جُلْدِيَّ سَاوِسَ



يَسْقُطُ الْكُلُّ لِشُبُهَةِ الزِّيَادَةِ وَالْإِمْضَاءِ مِنَ الْقَضَاءِ فِي الدَّرَجَةِ

## بَابُ مِنَ شَهَادَةِ الْمُتَمِّمِ

شَهِدَ الْإِبْنُ أَنَّهُ نَكَحَ قَبْلَ التَّحْلِيلِ أَوْ خَالَجَ أَوْ عَتَقَ مَالَهُ هَوَاؤُ

مُتَرَبِّيه <sup>أبو الحسن</sup> أَدَّيَ الْأَبُ بِلَا مَلِكٍ زَالَهُ بِالزَّعْمِ فَكَانَتْ لِأَبِي

بِالْمَالِ أَوْ الْبَرَاءَةِ يَتِمُّ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ حَيْثُ رَدَّ لِحْوَةِ الصَّدَقِ

فِي إِنْ كَلَّمَ أَبُوكَ وَتَزَوَّجَ الْبَالِغَةَ وَجَازَتْ أَنْ يَحْدُثَ إِذَا زَوَّالَ

شَابَ الْمَالُ وَالْمَحْجُودُ الْمَشْتَرَبُ عَلَيْهِ لَأَلَهُ كَمَا فِي الْبَيْعِ بِالضَّعْفِ

وَيُسْتَرْطَى الْإِمُّ يَحْدُثُهَا أَيْضًا وَعِنْدَهُ فِي عَتَقِ الْعَبْدِ دَعْوَاهُ بِمَا عَرَفَ

وَتَبَتِ الشَّيْرُ لِأَنَّهُ سَبَبُ الْحَقِّ كَمَا فِي الشَّفِيعِ وَالْمَالُ لِرَدِّ الْقَاضِي

الزَّعْمُ كَذَا لَوْ شَهِدَ أَنَّهُ بَاعَ مِنْ ذَاكَ وَذَلِكَ مِنْ ذَاكَ تَبَتِ

إِنْ أَدَّيَ الْأَبُ وَالْعَيْنُ لِلْخَصْمِ وَجَازَتْ أَنْ يَحْدُثَ وَتَبَتِ الْبَيْعَانِ

لِمَا حَرَّمَ وَتَحْبِيسُ بَاقِلِ الثَّمَنِ سِتْحَسَانًا الْحَاكِمُ لِلتَّسْلِيمِ بِالْبَايَعِ

صُرُوحٌ بِخِلَافٍ مَا لَوْ تَبَتِ قَبْضُ الثَّانِي أَوْ اخْتَلَفَ الْفَقْدَانُ الْحَقُّ وَالْتِقَاصُ

لِقَبْضِ الثَّانِي لِلثَّانِي فِي نَفْسِهِ  
لِقَبْضِ الثَّانِي لِلثَّانِي فِي نَفْسِهِ  
لِقَبْضِ الثَّانِي لِلثَّانِي فِي نَفْسِهِ

كَذَا الْمُقَرَّرُ بِشَرِّ الْعَيْنِ قَبْلَهُ بِمَا قَبِضَ تَحْبِيسُ بَاقِلِ الثَّمَنِ أَنْ يَحْجَسَا

تَفْلَاحُ الْبَايَعِ الْمَكْذُوبِ إِلَى الْمُقَرَّرِ قَضَاءً أَوْ لَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِبَيْعِ

أَوْ نِكَاحٍ بِضَعْفِ الْقِيَمَةِ مَعَ قَبْضِ تَأْخِيلِ ضَمِنَا الْقِيَمَةِ بِالرُّجُوعِ

إِذَا الْقَضَاءُ لَمْ يَكُنْ دُونَ الْبَدَلِ لِقَرَانِ الْمَقْشُوطِ كَمَا لَوْ شَهِدَ

عَلَى الْمُقْضِي عَلَيْهِ بِالْإِبْرَاءِ الْعَامِ أَنَّهُ بَاعَ الْعَيْنَ قَبْلَ الْإِبْرَاءِ وَلِذَا لَمْ

يُسْتَرْطَى عِلْمٌ قَدْ رُفِعَ الْمَقْبُوضُ لَكِنْ فِي التَّأْخِيلِ تَبَعًا لِلْمُتَرَبِّيِّ

بِالْمُتَمِّمِ فِي أَجَلِهِ لِلْمَلِكِ ضَمِنَا الضَّمَانِ وَإِنْ لَمْ يَحْزَبِ الْعَيْنُ قَبْضًا

كَالْمَغْضُوبِ ابْتِغَاءً أَوْ تَحْمِيسًا أَوْ كَانَ مُدْبِرًا فَقَتَلَ وَتَصَدَّقَ الشَّاهِدَانِ

بِالْفَضْلِ لِلْخَبَثِ وَلَوْ قَضَى بِالْعَقْدِ ثُمَّ يَمَّا ضَمِنَ الْمُسَمَّى أَنَّهُ ائْتَلَفَ

أَصْلًا أَوْ يَدًا دُونَ الْعَيْنِ إِذَا اخْتَلَفَ بِالْقَضَاءِ وَلَوْ زَعَمْتَ فَسَادًا

لِرِضَاعٍ أَوْ فَقْدِ شَهْوَةٍ فَالْقَوْلُ لَهُ لِيَأْخُذَ الظَّاهِرَ لَا يَكْزِمُ

الْإِسْنَادُ إِلَى الصَّبَا إِذَا عَقِدَ بِصِغَةٍ لِأَهْلٍ وَلَا زَعْمَ رَبٍّ وَلَا رَضٍ

وَالْمَالُ شَرْطُ الشَّطْرِ لَا كَذَا لِأَنَّهُ فَاسِدٌ هَاهُنَا إِبْرَاءٌ وَبَيَانُ التَّوَعُّ

الْمُزَادَعَةُ وَالْمُضَابَاةُ  
الْمُزَادَعَةُ وَالْمُضَابَاةُ  
الْمُزَادَعَةُ وَالْمُضَابَاةُ



إِلَى الْمَالِكِ إِذَا الظَّاهِرُ لَمْ يَظْهَرْ الصِّفَةُ دُونَ الْأَصْلِ وَلَا يَحِلُّ  
التَّكْلِيمُ وَالْإِزْثَابُ عِنْدَ حَبْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَعِنْدَهَا أَنْ كَانَتْ مَحَلًّا لِلنَّكَاحِ وَقَدْ قَضَى

وَقَدْ قَضَى بِرَأْيِهِ إِنْ شَاءَ حَتَّى لَا يَنْفَعُ بِلَا شُهُودٍ فِي الظَّاهِرِ  
وَلَا مَعَ الْفَتْنِ الْفَاحِشِ أَصْلُ الْمَسَائِلِ شُهُودُ الزَّوْرِ بِخِلَافِ مَا لَوْ  
دَعَمَتْ بَابَهُ لِأَنَّهُ إِنْ قُضِيَ إِلَّا أَنْ يَرْجَعَ قَبْلَ الْمَوْتِ لِتَهْمَةِ  
الْجَرَبِ عِنْدَ إِيَّامٍ بِحُزْرٍ جَوْعِ الْمَلَأَنِ بَعْدَ مَوْتِ الْوَلَدِ  
وَقِيلَ الْحَيَوةُ شَرْطُ الْإِمَامِ أَصْلُهُ تَصَدِّيقُهُ بَعْدَ مَوْتِهَا بِحُزْرٍ

تَصَدِّيقُهَا بَعْدَ مَوْتِهِ إِذَا الْجَرُّ ضَمٌّ لِحَقَّةٍ **بَابُ**  
**الْإِشْهَادِ فِي الْحَائِطِ الْمَائِلِ** أَسْرَهُ دُوْدِيدُ أَوْ  
مَلِكٍ يَهْدُمُ مَا مَالَ خَوْهُ فَلَمْ يَهْدَمْ عَنْ مَكْنَةٍ ضَمٌّ مَا تَلَفَ

الْحَائِقُ الشُّرُوكُ التَّفَرُّغُ بِالشَّغْلِ عُدْوَانًا مَلَقَاةَ الرَّيْحِ كَذَا الْمَائِلِ  
خَوْ الطَّرِيقِ وَيَكْفِي مُطْلَقُ الْأَمْرِ لِلْحُسْبَةِ وَيُلْعَوُ تَأْخِيرُ الْغَايِ  
وَالْغَيْرُ بِأَنْ تَفَادَى بَعْلَةً النَّظَرُ دُونَ الْحَقِّ إِذَا لَا يَظْهَرُ فِي الشَّرِكِ

عَدْلُ الْمَالِكِ  
تَفَادَى الْحَقِّ  
تَفَادَى النَّظَرِ مِنَ الْغَايِ وَالْغَيْرِ

الْعَامُّ كَمَا فِي الْمَغْنَمِ وَيَبْتَ الْمَالُ وَهَذَا لَمْ يَنْتِجْ الشَّهَادَةَ بِخِلَافِ  
**بَابُ الشَّهَادَةِ فِي الْوَكَالَةِ وَالْوَصِيَّةِ**

أَقَامَ أَنْ زَيْلًا وَكَلَهُ بِالْحُصُونَةِ فِي كُلِّ عَةٍ لَمْ يَقْبَلْ لِلْعَيْبَةِ

إِلَّا بَعْدَ دَعْوَى عَةٍ لِيَنْوِبَ عَنْهُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ فِي الْإِنْكَارِ

حُكْمًا لَا تَحَادُ السَّبَبُ لِكُفْرِهِ عِنْدَ كُفْرِ الشُّهُودِ تَكْرِيمًا مَفْعُولُهُ

لِلْمُسْلِمِ دُونَ مَنْ مَعَهُ لِفَقْدِ الْقَصْدِ لِنَا جَارَتْ شَهَادَةُ

كَافِرٍ عَلَى كَافِرٍ مَوْلَاهُ أَوْ مَوْكَلِيهِ مُسْلِمٌ بِالْأَعْلَى وَإِطْلَاقُهُ يَشْمَلُ

الْمُسْتَحْرَجَ وَإِنْ قَوْمٌ ثُمَّ لَا تَعَادُ عَلَى الْوَكَالَةِ وَإِنْ حَدَثَ

حَتَّى لِيَشُوْهَا عَامَّةٌ طَبَقَ الشَّهَادَةِ كَذَا لَوَاقِمَ عَلَى أَحَدِهِمَا الْغَرِيمَيْنِ

أَنَّهُ وَكَيْلٌ يَقْبِضُ دَيْنَ عَلَيْهِمَا لَمْ تَعُدْ عَلَى الثَّانِي كَذَا لَوَاقِمَ

أَحَدُهُمَا أَنَّهُ وَكَلَهُمَا لَمْ يَبْعُدِ الثَّانِي لِحُجَاةِ الْمَسْبُوتِ لَمْ يَنْفَعِدْ

بِقَوْلِهِ وَلَا يَقْبِضُ لِهَذَا لَمْ يَشْرُطْ لَهُ بَعْدَ الْغَرْزِ كَذَا الْوَصَايَةِ

وَالنَّسَبُ وَلَا يَشْرُطُ كُفْرَ الْمُدْعَا ضَرْوَةً كَالْقَابِلَةِ إِذَا لِلْمُسْلِمِ

بَعْدَ الْأَشْيَاءِ بِشَرْطِ الْكُفْرِ

الرَّغْبَةُ الْمُفَضَّلَةُ عَلَى رَهْوِ الْحُكْمِ

الْمُسْتَحْرَجُ

الْوَكِيلُ

عَلَيْهِ



لا يحضر موتهم ونكاحهم بخلاف حاد في السجن والملاعب <sup>ارطاع الصبيان</sup>  
 والحمام لأن طمع أسبايه <sup>لا ضرورة</sup> ممكن فلا حرج ولا تخصص <sup>في حق النساء</sup>  
 عنه إلا في نصيب القاضي كولاية والإذن وعلم القاضي <sup>بالحقيقة</sup>  
 ينع عن الإثبات لأنه حجة فيما لا يدرك <sup>الآن</sup> إلا أن يحتمل المستنيب <sup>اسم الفاعل وهو الموكل</sup>  
 لفقد الميز فيرى تعريفه بإقامة التائب <sup>الوكيل</sup> دونيه ولو غرم  
 لفقد الخصم في النسب والحاجة في غيره وفي الكل يكتب القاضي <sup>الكمال والوصد والنسب</sup>  
 إلى القاضي لو ما ينقل في المختار لأنه نقل الشهادة دون الحكم <sup>الوصيل</sup>  
 حجة كتب الشطر وشطره للحاجة العامة وتقدير الشفاه <sup>الساحد فرع</sup>  
 من المجلس كفى العدد ونفى الرسول كتاب  
 الرجوع عن الشهادات باب الرجوع  
 عن الشهادة بالنسب <sup>شاهد بدعوة ابنها</sup>  
 فريقت <sup>شاهدان</sup> وبدعوة ابن أخرى فريقت <sup>شاهدان</sup> رجعوا غرم كل فريقت  
 للمولى مشهوده ونقص أمه <sup>الابن</sup> ورجع به في إزتهما إن تصادقا <sup>بماضين</sup>

بلغ معاملة باصل بال معاملة  
 باصل الحار الرها ان نص

الولدان في شهادتهما

وفي إزته مشهوده إن تجاحد الزعم <sup>الولدان</sup> الشاهد التسبب  
 والمشهود التعرثم عدوانا والإقرار ضمن السبب  
 أو الرجوع بين كذب وجمل فلا يثبت <sup>الشاهدين</sup> والمشهود الآخر نصف  
 أم المشهود ناقصا إن مات <sup>مطوف على غرم كل فريقت للمولى</sup> وتجاحد إذا العتق  
 حكم الدعوة والدعوى البراء <sup>ارفعوة الابن ارفعوة الابن</sup> وإن رجعوا بعد الموت وتصادقا  
 فلا غرم وإن تجاحدا غرم كل فريقت <sup>ابن</sup> لمشهود الآخر نصف  
 مشهوده وأمه قنا للتلف على المورث <sup>على الابن</sup> والبرائة بالدعوى  
 دون ما ورث وإن كانت الشهادة بعد الموت غرم <sup>اربرائة الشهود</sup>  
 كل فريقت لمشهود الآخر مشهوده وأمه إذا لولاها جازها <sup>ولذا الرجوع بعد الموت</sup>  
 بفريقت <sup>الميراث</sup> لأنها بالنسب لا بالموت عكس الماصي  
 ترجيح الآخر وضعف العقل <sup>الموت والنسب</sup> وهي الخلافة كما في ملك الأقرب  
 والمن الأخير والقدر المستلزم أو الواقع على الجاني حتى لا يغرم <sup>في السفينة</sup>  
 الولد والثمر والكسب لو شهد بهما فريقت <sup>بالأولاد</sup> الغرم هذا للأقرب <sup>الأخ</sup>

في حجة الشفاه

ولم يثبت أنه اوصى له حجاره  
 بعينها تخدج من الثلث فادارها  
 المالك وغيره من رجاء ضمن قتمها  
 ولم يثبت فيه الولد له من موهودا



بَعْدَهَا لِحُوزِهِ لَوْلَا هُ الْخِلَافُ الْفَرِيقَيْنِ لِلْفَوْتِ بِالْأَخْرِشَةِ الْمُقَرَّبَةِ  
الوالدين

يُسْتَحَقُّ بَيِّنَةٌ وَبَيِّنَةٌ كَمَا تَرَى إِذَا التَّكْذِيبُ فِيمَا عَلَيْهِ الْإِمْنُ قَبُولُ السَّهَادَةِ  
الخاصة بالباقي  
بدليل الشاهد بالدين والتأجيل وله وعليه  
للمدعي وبالدليل على المدعى كما  
لواحد على أخو الفاعل أو الفاعل  
فقبل القضاء ادعى المدعى عليه  
على المدعى عليه بدينه وروايت  
المدعى فشهد عليه شاهدان  
يقبل شهادتهما في المال

### بَابُ الرُّجُوعِ عَنْ شَهَادَةِ الْمَوَارِيثِ

قَضَى الْعَمُّ قَالَاخُ فَلَا بَنَ بِالْأَرْثِ غَرِمَ بِالرُّجُوعِ شُهُودُ الْإِبْنِ  
يقبل شهادتهما في المال

لِلْأَخِ لِحُوزِهِ لَوْلَا ضِدُّونَ الْبَاقِينَ لِلْفَوْتِ بِشُهُودِ الْإِبْنِ  
لَوْلَا الْعَمُّ وَكَذَا لَوْ قَضَى بِمَعَاذِهِ لَا تَمْنَعُ فِي النَّسَبِ وَدَعْوَى الْحَقِّ  
لَوْلَا الْعَمُّ وَكَذَا لَوْ قَضَى بِمَعَاذِهِ لَا تَمْنَعُ فِي النَّسَبِ وَدَعْوَى الْحَقِّ  
بالشهود العم والابن معا

كَافٍ وَلَوْ قَضَى لَزِيدٍ فَعَمْرُو فَبَكَرٍ بَوَصِيَّةِ الثَّلَاثِ غَرِمَ كُلُّ فَرِيقٍ

شَرَكُ مَشْهُودِهِ ثَلَاثُ الثَّلَاثِ لِشَرِكَيْهِ لِحُوزِهَا لَوْلَا هُ دُونَ  
أر نصيب

الْوَارِثِ لِلْفَوْتِ عَلَى الْمُوصَى لَهُ بِالْأَخَرَيْنِ فَأَنْدَفَعَ الْمَلِكُ فِي

الْمُطْلَقِ إِذَا لَفَوْتٌ عَلَيْهِ لَوْلَا هُ لَقَضَى الْقَضَاءُ عَلَى ذِي  
المدعى غير من شهد عليه كل فريق

الْبَيْدِ لِذَا لَوْ ظَهَرَ قَفَرِيْقٌ كَانَ لِلْبَاقِينَ هُنَا وَالْمَشْهُودِ عَلَيْهِ  
أمر الوصية

ثُمَّ وَلَوْ زَادَ الْفَرِيقُ الثَّانِي فِي الثَّلَاثِ الرُّجُوعُ عَنِ الْأَوَّلَى وَالْوَسْطَى

هذا  
ثمة

غَرِمَ شُهُودُ الثَّلَاثِ الثَّلَاثَ لِلثَّانِي لِحُوزِهِ بِلَا مَزَاجٍ لَوْلَا هُ  
عمر

وَشُهُودُ الثَّانِي لِلأَوَّلِ نَصْفَهُ لَأَنَّهُ يُقَاسَمُ الثَّلَاثُ لَوْلَا هُ إِذَا  
عمر زيد  
الشهود الثلاثة

حُجَّتُهُ لَا تَعْدُو الثَّانِي وَلَوْلَمْ تَقْضُ شَيْءٌ حَتَّى أَقَامَ الثَّلَاثُ

غَرِمَ شُهُودُ الثَّلَاثِ لِلْوَارِثِ إِذَا التَّلَفُ عَلَيْهِ لَعَلَّ الثَّانِي  
الوارث

أَنْ يُعِيدَ الْحُجَّةَ لِفَسَادِ الْأَوَّلَى بِشُهُودِ الرُّجُوعِ لِهَذَا الْقَضَى  
البينة

بِالْأَبْرَاءِ دُونَ الدِّينِ وَرَجَعُوا لَمْ يَقْضَ بِالذِّينِ مَا لَمْ يُعَدَّ  
أمر شهود والابناء

كَذَا لَا يَغْرَمُ شُهُودُ الثَّانِي إِلَّا أَنْ يُعِيدَ الْأَوَّلُ فَيُصِيرُ

الْحَالُ كَمَا تَرَى وَيَرُدُّ الْوَارِثُ الْغَرَمَ لِأَنَّهُ ظَهَرَ أَنَّ التَّلَفَ  
رد الغرم

عَلَيْهَا دُونَهُ كَمَا يَرُدُّ الْمُقَرَّلُ بَعْدَ غَرَمِ الْمُقَرَّبِ بِأَقَامَةِ

الْغَيْرِ وَإِنْ شَهِدَ بِالرُّجُوعِ فَالْوَصِيَّةُ لِلْغَيْرِ وَرَجَعَا عَنْهَا الشَّهَادَتَيْنِ  
جواب

غَرِمَا فِي تَعَاقُبِ الْقَضَاءِ لِلأَوَّلِ وَالْوَارِثِ لِنُكْرٍ الْقَوْتِ  
أمر الثالث

بِتَحْلِيلِ الْعَوْدِ وَفَرَانِهِ لِلأَوَّلِ حَسَبَ إِذْ حَقَّ الْغَيْرُ مَنَعَ  
أمر الوصية

الْعَوْدَ إِلَى الْوَارِثِ وَأَعْتَبِرْ بِشَهَادَتِهِ وَإِنْ رَجَعَا عَنِ الْوَصِيَّةِ



ثُمَّ عَنِ الرَّجُوعِ بَعْدَ تَعْرِيمِ الْوَارِثِ غَرَمًا لِلأَوَّلِ <sup>بِزعم الراجح</sup> أَيْضًا أَخَذًا لِلثَّانِي <sup>بِزعم الراجح</sup>  
 فِي التَّعْرِيمِ دُونَ التَّعْيِينِ خِلَافَ مَا قَبْلَهُ إِذَا حُكِمَ لِلرَّجُوعِ <sup>عن الشهادة</sup>  
 قَبْلَ الْحُكْمِ بِهِ حَتَّى لَفَتْ دَعْوَاهُ فَلَمْ يَغْرَمَ لِلْوَارِثِ وَفِي عَكْسِهِ  
 غَرَمًا لِلنِّصْفِ الْأَوَّلِ أَوَّلًا وَالبَاقِي ثَانِيًا وَإِنْ قَضِيَ بِنِصْفِهِ  
 عَبْدٌ فَعَبْدٌ غَرَمَ كُلُّ فَرِيقٍ نِصْفَ مَشْرُوعَةٍ لِلاَّخِرِ <sup>الموصى له الآخر</sup> وَوَرِثَ  
 إِنْ عَدَلَ كُلُّ عَبْدٍ ثَلَاثًا كَمَا فِي الثَّلَاثِ وَالْفَرْدِ عَكْسُ الْبَيْتِ الثَّانِي <sup>العبد الفرد</sup>  
 وَأَعْتَبِرَ بِالْمُؤَرَّخِ وَكُلُّهُ عَكْسًا إِنْ عَدَلَ <sup>بِزعم الراجح</sup> حَسَبَ الْفَوْتِ وَالنِّصْفِ <sup>بِزعم الراجح</sup>  
 لِلْوَارِثِ وَالرُّبْعِ لِلْآخِرِ إِنْ فَاوَأَهُ رُبْعًا إِذْ لَمْ يَفْتِ ذَا قَامَ يُفْتَدِ  
 رُبْعًا حِطَّ ذَا <sup>الموصى له الآخر</sup> وَإِنْ زَادَ الْفَرِيقُ الثَّانِي الرَّجُوعَ غَرَمَ لِلأَوَّلِ  
 الْأَوَّلُ فِي الْكُلِّ وَالْوَارِثُ الثَّانِي فِي الْوَسْطَى لِلْفَوْتِ بِالْأَجْزَاءِ الْأَوَّلَى  
 لِلْعَوْدِ خِطْمَ الْحُكْمِ بِالرَّجُوعِ وَنِصْفَهُ فِي الْآخِرِ إِذَا جَاءَ بِرُقْدَرٍ  
 مَا يَقِفُ الْفَوْتُ عَلَى عَوْدِهِ كَذَا لَوْ فَاوَأَهُ ثَلَاثًا وَالثَّانِي ضَعْفُ الْأَوَّلِ  
 بِخِلَافِ عَكْسِ الْعَوْدِ الضَّعْفُ وَيُشْهِدُ لِأَنَّ بَيْتَ عَدْلٍ مَوْصِي <sup>بالأضافه</sup>

بِعَقْدِهِ لِقَدِّ التَّمَنَّى <sup>العبد</sup> لَا لِأَدْنَى حِجْرٍ فَضْلٌ يَبِيعُهُ إِذَا لَمْ يَجْمَعْ  
 الْعِتْقَ فَأَنْدَفَعَ الْمَوْصِي بِهِ فَيَعْتِقُ ثَلَاثَهُ وَيَسْعَى لِلْعَرِيمِ فِي ثَلَاثِهِ

## قَرَّرَ بِهِ مَا سَرَّ بَابُ رُجُوعِ الْفَرَقِ

شَرِيحَ فَرِيقًا أَصْلَيْنِ وَفَرِيقًا أَصْلًا وَرَجَعَ شَطْرَ الْفَرِيقَيْنِ  
 غَرَمًا ثَلَاثَةً أَشْخَانِ إِذَا صَانَ بَاقِيَ الْأَوَّلِ شَطْرًا حَسَبَ الْحِجَّةِ وَبَاقِيَ  
 الْآخِرِ رُبْعَ الْبَاقِي إِذَا فَرَّدَ عَلَى الْيَمَنِ وَعَكْسُهُ كَرَجُلٍ وَأَمْرَاتَيْنِ  
 لَكِنْ أَثَلَاثًا إِذَا الْأَوَّلُ ضَعُفٌ كَمَا لَوْ رَجَعَ الْكُلُّ وَقِيلَ غَرَمَ الْكُلُّ أَرْبَاعًا  
 إِذَا فَاتَ شَطْرًا بِالْفَرِيقِ الْأَوَّلِ وَشَطْرًا بِالْكَلِّ وَإِنْ رَجَعَ شَطْرًا  
 الْأَوَّلُ غَرَمَ رُبْعًا إِذَا صَانَ بَاقِيَهُ شَطْرًا أَوْ الْفَرِيقَ الثَّانِي  
 رُبْعًا لِشَيْءٍ شَطْرًا ثَبَتَهُ فِي بَاقٍ وَفَاقَتْ بِالْفَرِيقِ  
 الْأَوَّلِ وَلَوْ رَجَعَ شَطْرًا الْفَرِيقَيْنِ وَالْأَصْلُ شَيْءٌ عَشْرًا  
 غَرَمًا عَشْرِينَ وَنِصْفًا إِذَا بَقِيَ بِفَرْدٍ شَطْرًا وَبِالرَّائِدِ  
 شَيْءٌ لَوْ كَانَ فَرْدًا عَلَى فَرْدٍ وَرُبْعٌ لَوْ كَانَ شَيْءًا عَلَى فَرْدٍ كَمَا فِي عَكْسِهِ

أَوْفَى الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ



في الموضع الذي  
يكون فيه

دُونَ ذَا الْيَسْتِ حُجَّةٌ بِضَمٍّ أَصْلُ فَوْقَ الْأُولَى حُجَّةٌ بِضَمٍّ مِثْلِهِ  
فَشَطْرُ مَنَا وَتَوْصِيْفُهَا وَرَدَّ الْقَوْلُ بِغُرْمِ النَّصْفِ الْحَقَّاقَا  
بِالزَّيْنَاءِ إِذَا فَرَّدَ الْأَرْبَعَ وَلَمْ يَذْكُرْ رُجُوعَ الْفَرْدِ إِذَا لَا يُغَيَّرُ  
الْحُجَّةُ وَهِيَ الْعُتْبَةُ وَلَوْ شَهِدَ فَرْعٌ فَرْعِي ثَلَاثَةً وَفَرْعٌ أَحَدٌ  
فَرْعِيَهُمْ وَفَرْعٌ أَحَدُهُمْ لَمْ يَقْضَ بِضَمٍّ أَصْلُ أَوْ فَرْعٌ فِي الْوَسْطِ

رِغَايَةُ لِلْعَدَدِ فِي الثَّانِي كَالْأَوَّلِ **بَابُ**  
**الرَّجُوعِ عَنْ شَهَادَةِ الْمَالِ**

وَرَجَعَ فَرْدٌ عَنْ دَرَاهِمٍ وَالثَّانِي عَنْ اثْنَيْنِ وَالثَّلَاثُ عَنْ ثَلَاثَةٍ غَرِمُوا سَهْوَدَ ثَلَاثَةٍ  
نُصْفَ دَرَاهِمٍ لِأَنَّ الْحُجَّةَ تَشَطَّرَتْ فِي دَرَاهِمٍ إِذْ ثَبَتَ الْأَوَّلُ عَلَى الثَّلَاثِ  
وَالرَّابِعُ عَلَى الْكُلِّ وَإِنْ رَجَعَ يَهْوَانِضًا غَرِمُوا دَرَاهِمًا وَنُصْفًا سُدُسَةً  
عَلَى الْأَوَّلِ إِذْ ثَبَتَ عَلَى الثَّلَاثِ وَالثَّانِي عَلَى دَرَاهِمَيْنِ وَلَوْ شَهِدَ وَاهَكُنَا  
لَمْ يَقْضَ عِنْدَهُ لِمَا عَرَفَ وَعِنْدَهَا يَقْضَى ثَلَاثَةً أَعْلَاهَا بِالرَّابِعِ وَالثَّلَاثُ  
وَالْأَوَسْطُ بِمَا وَبِالثَّانِي وَالْأَدْنَى بِالْكَلِّ وَقِيلَ خَمْسَةً إِنْ اخْتَلَفَ مَجْلِسٌ  
الدَّرَاهِمُ الْأَوَّلَى الدَّرَاهِمُ الثَّلَاثُ الدَّرَاهِمُ الْأَوَّلَى

الْأَقْدَارُ الْمَشْهُودُ لَتَعَدَّ الْمَالِ ثَلَاثَةً بِالرَّابِعِ وَالثَّلَاثُ وَدَرَاهِمُ الثَّلَاثِ وَالْأَوَّلُ وَدَرَاهِمُ الثَّانِي  
وَالرَّابِعُ كَيْلًا يَنْخَسُ شَهَادَةُ أَوْ تَزَادُ وَغُرْمُ الرُّجُوعِ بِحَسَبِ الْإِجْمَاعِ  
**بَابُ الرَّجُوعِ عَنْ شَهَادَةِ الْجَنَائَةِ**

فَضِي الْقَتْلِ ثُمَّ بِالْعَتَقِ وَرَجَعُوا غَرِمَ شَهْوَدُ الْقَتْلِ قِيَمَةً وَشَهْوَدُ  
الْعَتَقِ دِيَةً إِذَا فَاتَ مِنْ بَدَلِ النَّفْسِ قَدْرُ الْعَبْدِ بِالْأَوَّلِ وَالثَّلَاثُ  
مَعَ الْعَبْدِ بِالثَّانِي وَمِثْلُهُ الْقَضَاءُ بِمَا مَعَ تَقْدِيرِ الْإِسْتِغْنَاءِ وَفَرْدٌ  
وَعَكْسُهُ الْعَكْسُ إِذَا فَاتَ الْعَبْدُ بِالْقَضَاءِ الْأَوَّلِ وَالدِّيَةُ بِالثَّانِي

لِأَنَّهُ آخِرُ وَضْعِي لِحَلَّةِ ثُبُوتًا وَلَوْ قَضِيَ بِالْعَقْدِ بِضَعْفِ الْقِيَمَةِ  
ثُمَّ بِالْقَبْضِ أَوْ الطَّلَاقِ عَنْ وَطْئٍ وَرَجَعُوا فَالْكَلِّ عَلَى شَهْوَدِ الطَّلَاقِ  
وَالْقَبْضِ الْأَصَحُّ إِذَا لَفُوتَ لَوْلَاهُمْ لِلْفَسْخِ مَعْنَى لَكِنْ لَهُ أَحَدٌ

النُّصْفُ مِنْ شَهْوَدِ الْعَقْدِ لِلتَّعْوِيْضِ عَنْ بَاقِيَةِ بَشَرِ الرَّدِّ أَمْرُ الزَّوْجِ  
مِمَّا يَغْرُمُ شَهْوَدُ الطَّلَاقِ لِمَا حَرَّمَ وَقِيلَ يَتَّبِعُونَ بِهَذَا لِلْمَلِكِ  
ضَمْنُ الضَّمَانِ لِأَنَّهُ يَكُونُ الْمَرْأَةُ مُرْتَبَةً وَالمِيسَعُ هَالِكًا عِنْدَ الْقَضَاءِ

بِالرَّابِعِ كَيْلًا يَنْخَسُ شَهَادَةُ أَوْ تَزَادُ وَغُرْمُ الرُّجُوعِ بِحَسَبِ الْإِجْمَاعِ  
بِالرَّابِعِ كَيْلًا يَنْخَسُ شَهَادَةُ أَوْ تَزَادُ وَغُرْمُ الرُّجُوعِ بِحَسَبِ الْإِجْمَاعِ  
بِالرَّابِعِ كَيْلًا يَنْخَسُ شَهَادَةُ أَوْ تَزَادُ وَغُرْمُ الرُّجُوعِ بِحَسَبِ الْإِجْمَاعِ  
بِالرَّابِعِ كَيْلًا يَنْخَسُ شَهَادَةُ أَوْ تَزَادُ وَغُرْمُ الرُّجُوعِ بِحَسَبِ الْإِجْمَاعِ



بالعقد لقرآن المسقط كذا لو قضى بها معار عاية للترتيب الشرعي

كما في الدين والتوكيل وفي العكس غرم شهود القبض والولى

القيمة وشهود العقد ما زاد اذ لا تسمية وقت لقضاء القبض

والهلال بعد لا يسقط والعبرة للقضاء حتى اعتبر قيمة

يومه دون الاداء والتركية كتاب الطلاق بالامر

لوقا في البيع والطلاق امرها بيد الله ويده او ما شاء الله

وشئت بنفرد مخاطب بان ذلك الله للتبرك والتبشير عرفا

والبناء للعوض فالثنيانية دون الاصل مثل كيف شئت عنده

بخلاب ان شاء الله او ما شاء الله اذا بطل الاصل او علق بمحلول

حسب التأثير في ان شاء الله انت طالق فلغا العطف وهنا

اخر عن واقع وان قال بيدي ويده او شئت وشئت بنفرد مخاطب

حلا على التعليق اذ تعدر التملك باب الطلاق في الوقت

طالق كل تطليقة ثلاث خلاف المعريف اذ غم اجزاءه وافراد المنكر

نفس

شبهه كذا ارو كل اركذا طالق تطليقة مع كل تطليقة وعكسها

القرآن الفرد الكل الا ان ينوي الفرد فيكون للتخصيص كذا

بعد كل تطليقة وقبلها كل تطليقة لسبق لكل الفرد اذ بها اليها

وصف اللاحق ودونه وصف السابق لهذا كان فردا قبل الاول

في عكسها للعكس تعلق في طالق بعد يوم الاصح وتجز

في قبل وقبلها ومعها اذ اضافية الوقت قلب الشرع المقدور

فلغت وبقى الذات بلا قيد كطالق طلاقا لا يقع الا غدا

او بالدخول بخلاف الا بائنا اذ غير محم ربه الله يلحق الوصف

ولو اقر بمالك هكذا لزم فرد في الاولى مشي في الباقي جعل

الزائد واعتبر باجرت كل شهر الا في قبل للصدق بالفرد

وعشرون في على درهم مع كل درهم من الدراهم عنده وستة

عندما اصله تعريف الجمع واحد عشر في ضم المشار عنده

واربعة عندها لا يتناع التعدد في المشار حتى تعد عليها في انت

الطلاق



# طالَّقَ مَحْ كُلَّ زَوْجَةٍ بِأَنْ يَقُولَ الطَّلَاقَ قَبْلَ النِّكَاحِ

إِذَا تَزَوَّجْتَ فَانْتَ طَالِقٌ قَبْلَهُ أَوْ قَبْلَ أَنْ تَخْلُقَ لَعُوْخًا لَا يَنْفَعُ  
 رَجْعُهُ وَقَدْ أُمِّمَ لَا يَنْفَعُ وَصَفُ الْوَقْعِ إِذَا مُعَيَّرَ بَعْدَهُ وَطَالِقٌ قَبْلَ  
 أَنْ تَزُوْجَ أَوْ تَخْلُقَ إِذَا تَزَوَّجْتَ تَعْلِيْقٌ لَأَنَّهُ وَصَفُ الْإِقْبَاعِ  
 كَمَا اقْتَضَى الصَّدْرُ فَاشْبِهَ طَالِقُ السَّاعَةِ إِذَا تَزَوَّجْتَ  
 عَلَى أَنَّ الشَّرْطَ يَنْشُخُ الْوَقْتُ قَبْلَهُ لِلتَّنَافِي كَطَالِقٌ غَدًا  
 إِنْ دَخَلْتَ كَذَا تَوْسِيْطُ الشَّرْطِ فِي الْأَطْهَرِ حَذَرُ التَّغْيِيرِ

# بِالْحَالِ وَالْحَرْفِ صَرَفُ الْوَصْفِ إِلَى مَا يَلِيهِ

طَالِقٌ وَكَظَهَرَ أَنَّ كُلَّ يَوْمٍ أَوْ أَبَدًا فَرْدٌ لَا نَشَأَ كَافٍ لِلْوَصْفِ  
 إِلَّا أَنْ يَزِيدَ مُصَدَّرًا أَوْ حَرْفَ شَرْطٍ أَوْ طَرَفًا فَتَقْدَرُ  
 إِذَا دَوَّمَ الْفِعْلَ بِتَجَدُّدِ الْمَثَلِ خِلَافَ الْوَصْفِ وَالْمُرْسَلِ  
 غَيْرُ الْمَعْلُوقِ وَالْأَفْرَادُ بِالطَّرَفِ لِلتَّعْدِيدِ حَتَّى خَرَجَ بِهِ اللَّيْلُ

هَذَا تَعْيِيلٌ لِقَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ فِي كُلِّ يَوْمٍ

عَنْ يَمِيْنٍ وَصَارَ الْفِعْلُ فِي كُلِّ يَوْمٍ شَرْطًا وَلِأَنَّ الْوَقْتَ يَكُونُ الْوَقْعَ  
 أَوْ فِعْلَ الْحَالِ أَوْ الْحَثِّ

وَالْوَقْعُ فَتَبَيَّنَ الْأَدْنَى بِالْأَدْنَى أَخَذًا بِالْيَقِيْنِ وَالْأَعْلَى بِالْإِغْلَا  
 حَذَرُ الْإِلْغَاءِ وَيَنْتَهِي ظَهَرُ كُلِّ يَوْمٍ بِالْعُرُوبِ لِلتَّوْقِيْتِ دَلِيلُهُ  
 كَظَهَرَ إِنِّي إِلَى الْقَدِيمِ خِلَافَ كَلَمَا جَاءَ يَوْمٌ إِذَا الْوَقْتُ لِلنَّشَأِ

دُونَ الْإِنْهَاءِ فَالْكَفَاءُ بَعْدَ الْأَيَّامِ شَبِيهُ الْمُرْسَلِ فِي كُلِّ يَوْمٍ  
 كَذَا طَالِقٌ الْيَوْمَ وَرَأْسُ الشَّهْرِ فِي الْأَصَحِّ لِمَا مَوْجِبُ خِلَافِ التَّخْيِيرِ

لِأَنَّ الْأَوَّلَ أَنْتَهَى بِالْعُرُوبِ كَالظَّهَارِ إِذَا الْوَقْتُ كَالْمَجْلِسِ فَقَدَّرَ  
 الصَّدْرُ مَعَادًا إِذَا رَأَى اللَّغْوَ كَذَا يَوْمًا وَيَوْمًا لِأَنَّ لَا لَعُوْ

إِلَّا أَنْ يَزِيدَ أَبَدًا تَرْجِيْحًا لِلتَّعْدِيدِ عَلَى النَّفْيِ بِالْعُرُوبِ عَكْسُ  
 الْأَوَّلِ فَيَقَعُ ثَلَاثُ أَخْرُصٍ فِي الْخَامِسِ فِي سُخْرَةِ السَّادِسِ

بَدَأَ مِنَ الثَّانِي إِذَا أَصَافَ إِلَى أَحَدِ الْوَقْتَيْنِ وَالْأَطْهَرُ  
 الْبِدَايَةُ مِنَ الْأَوَّلِ كَالْوَلَمِ يَزِيدُ وَلَهُ النِّيَّةُ إِلَّا أَنْ تَمَّ فَيُرَدُّ قَضَاءً

# بَابُ الطَّلَاقِ فِي الْخِيَارِ لَوْ قَالَ اخْتَارَني أَخْتَارِي

أَخْتَارِي

يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْوَقْتُ فِي كُلِّ يَوْمٍ  
 كَمَا هُوَ فِي كُلِّ يَوْمٍ  
 كَمَا هُوَ فِي كُلِّ يَوْمٍ

يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْوَقْتُ فِي كُلِّ يَوْمٍ  
 كَمَا هُوَ فِي كُلِّ يَوْمٍ  
 كَمَا هُوَ فِي كُلِّ يَوْمٍ

يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْوَقْتُ فِي كُلِّ يَوْمٍ  
 كَمَا هُوَ فِي كُلِّ يَوْمٍ  
 كَمَا هُوَ فِي كُلِّ يَوْمٍ



بِأَلْفٍ أَوْ عَظْفٍ فَقَالَتْ أَخْتَرْتُ طَلَقْتُ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ وَفَاءً بِطَلَا

الْجَوَابُ كَقَبْلِكَ فَوَرَأَوْا نَوَاحٍ مَمْلُوكٍ وَالْعَدَدُ خَاصٌّ بِالطَّلَا

فَأَعْنَى عَنْ ذِكْرِ النَّفْسِ وَالنِّبَةِ لَكِنَّا أَخْتَرْتُ بِوَاحِدَةٍ

أَوْ وَاحِدَةٍ جَزَاءَ التَّغْيِيرِ بِالشَّكْلِ إِذْ يُنْعَبُ بِهَا الرَّفْعَةُ

وَالْإِخْتِيَانَةُ وَفِي أَخْتَرْتُ بِطَلَقَةٍ لَا يَقَعُ فِي الْعَظْفِ لِأَنَّهَا

لِلْمُفْرَدِ وَهِيَ بَعْضُ أَلْفٍ ضَرَرَتْ بِخِلَافِ جَانِبِهَا وَبِجِلَّةِ

إِجَابَتِ الْجَوَابِ بِخِلَافِ الْوَكِيلِ إِذْ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ الْجَوَابُ

وَفِي غَيْرِهِ يَقَعُ وَلَا مَالَ مَا مِمَّا نَعْنِ الثَّلَاثَةَ لِحُصْرِهَا بِهَا

أَخْتَرْتُ الْأَوَّلَى عِنْدَهَا إِذَا ضَمُرَ الطَّلَقَةُ حِفْظًا لِلتَّعْيِ

وَعِنْدَهُ يَقَعُ الثَّلَاثُ إِذَا ضَمُرَ الْإِخْتِيَانَةُ حِفْظًا لِلْأَصْلِ

بِتَطْبِيقِ الْجَوَابِ وَالضُّدُّ وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَلَقْتِ ثَلَاثًا لَلَسْتِ

بِأَلْفٍ قَالِقَبُولُ فِي الْمَجْلِسِ كَالْمُضَافِ وَيَقَعُ الْأَوَّلَى بِالثَّلَاثِ

قَبْلَ الدُّخُولِ لِلْحَالِ وَبَعْدَهُ فِي طَهْرٍ خَلَا عَنْ طَهْرٍ وَطَلَقَ كَيْ تَحَالَ إِلَى الْحَاجَةِ

خَالِكٌ

كَلَاوِي

الثَّالِثُ

الْفَرْدُ

وَيُؤْتَقَفُ

دُونَ الْفُتُورِ وَالثَّانِي فِي الْمِلْكِ كَالْأَوَّلِ لِمَا سَرَفَ فِي الْعِدَّةِ مَجَانٌّ

لِفَسْخِ الْمَالِ حَتَّى لِقَوْتِ الْخُلُوصِ كَخَلْعِ الْمُبَانَةِ كَذَا الثَّلَاثَةُ

وَفِي الْمَأْمُورِ لَا يَقَعُ الثَّانِي مَا لَمْ يُلْفِظْهُ فِي وَقْتِهِ لِأَنَّهُ

الْإِرْسَالُ دُونَ الْإِضَافَةِ كَيُطْلَقُ غَدًا وَصَحَّ لِأَوَّلِ عِنْدِهِ أَيْضًا

لِلْوَفَاكِ لَفْظًا كَيُطْلَقَ لَفَا وَبَعْدَ الْعَقْدِ إِذْ قَرِيبُهُ الْمَالُ تَحْمُرُ

الْحَادِثُ إِنْ لَمْ يَخْصُصْهُ وَلَوْ سَأَلَتْ فَرَدًا بِأَلْفٍ فَأَتَى ثَلَاثًا

بِأَلْفٍ نَزَلَ عِنْدَهَا بِأَلْفٍ وَقِيلَ بِثَلَاثَةِ حَمَلٍ عَلَى الْحِطِّ وَبُرْدَةٍ

فَقَدْ رَفَعِيَ بِخِلَافِ الْبَيْعِ لِمَنْ يَنْتِ الرُّجُوعُ وَالْبَاقِي بِشَرْطِ الْقَبُولِ

وَإِنْ كَانَ مَجَانًّا لِصُورَةِ التَّغْلِيكِ كَمَا فِي الْحُرِّ وَالْمُبَانَةِ وَالصَّغِيرَةِ

وَيُؤْتَقَفُ الْكَلَامُ إِذَا عَادَ فِي الْجَوَابِ مُتَدَيِّئًا أَصْلُهُ طَلَقَ فَرَدًا

فَطَلَقْتُ ثَلَاثًا **بَابُ طَلَاثِ التَّيْنِ تَرْتَانِ أَوَّلًا**

مَرِيضٌ قَالَ طَلَقَا أَنْفُسَكُمَا ثَلَاثًا فَقَالَتْ كُلُّ فَرْدٍ طَلَقْتُ نَفْسِي

فِي التَّعَاقُبِ تَرْتِ الْأُخْرَى دُونَ الْأَوَّلَى عَكْسًا لِمُرَدِّفِهَا

الْمُرَدِّفُ نَشَأَ



لِمَا فِي الْفُرْقَةِ هَذَا الْأَوَّلَى وَثُمَّ بِالْأُخْرَى إِذَا جَازَ الْإِنْفِرَادَ فِي الْمَطْلَقِ  
 كَالْإِثْرِ وَالْعَطَاءِ دُونَ الْعَيْرِ كَالْبَيْعِ وَالْقَبْضِ فِي الْقِرَانِ لَمْ تَرْتَبْ  
 وَاحِدَةً إِذَا الْعَامِلُ فِي كُلِّ فَرْدٍ فَعَلَهَا كَيْلًا يَوْقِفُ مَا تَمَّ عَلَى مَا لَا يَغْيِرُ  
 لَمْ يَلْزِمَ مَا لَوْ عَكَسَتْ إِذَا الْعَامِلُ الْأُخْرَى كَمَا بَعْدَ الْقِيَامِ لَهَا وَكَيْلٌ  
 فِي الضَّرَةِ فَتَقْدِرُ مَعَهَا أَعْرَاضٌ وَلَا إِنْ شِئْنَا إِذَا طَلَّقَ طَامُ تَشَاءُ  
 كُلُّ فَرْدٍ طَلَّقَهُمَا فِي الْمَجْلِسِ تَقْيِيدًا بِالْمَذْكُورِ وَالْحَرْفُ فِي الْفِعْلِ  
 مَا بِهِ الْفُرْقَةُ لَمْ يَأْتِ بِهَا أَوْ بَعْدَ هَذَا لَوْ طَلَّقَتْ فَاجَازَ  
 أَوْ طَلَّقَ فَمَكَتْ أَبْنَهُ وَرَثَتْ وَأَمْرُهَا بِيَدِهَا كَانِ شِئْنَا طَلَّقَتْ  
 لَكِنْ لَهَا طَلَقُ الْفَرْدِ رِغَايَهُ لَا طَلَقُ الْمَلِكِ فِيمَا عَدَاكُمْ  
 الرَّأْيُ كَيْفَ عَاهَدْتَنِي وَطَلَّقًا بِالْفِ كَأَمْرٍ كَمَا بِيَدِ كَمَا  
 رَجَاءُ الزِّيَادَةِ بَعْضُ الرَّأْيِ لَكِنْ بَارِثٌ إِذَا الْفُرْقَةُ يَفْعَلُهَا  
 قَبُولًا أَوْ ثَبَاتًا حَيْثُ يَسْطَلُ بِرَجْوَعِهَا وَقِيَامُهَا دُونَ الزَّوْجِ  
 لِأَنَّ مِنْهَا الْمَالُ وَمِنْهُ الطَّلَاقُ فَاعْتَبِرْ بَيْنَا فِي حَقِّهَا عَيْنًا فِي حَقِّهِ  
 الْمَرْأَةُ الزَّوْجُ الْمَرْأَةُ الطَّلَاقُ الْمَرْأَةُ الزَّوْجُ

بِدَلِيلِ الْإِضَافَةِ وَالتَّعْلِيلِ **بَابُ الطَّلَاقِ حَتَّى**

أَوْ بِغَيْرِ حَتَّى لَوْ قَالَ إِنْ طَلَّقْتُ زَيْنَبَ فَعَمْرٌ

طَالِقٌ وَإِنْ طَلَّقْتُ عَمْرَةً فَمَهَادَةُ طَالِقٌ وَإِنْ طَلَّقْتُ مَهَادَةً

فَزَيْنَبُ طَالِقٌ وَالْأَوَّلَى لَمْ تَطْلُقْ الْأُخْرَى إِذَا الْوَسْطَى طَلَّقْتُ بِلَفْظٍ سَبَقَ يَمِينُ الْأُخْرَى

لَمْ تَطْلُقْ الْأَوَّلَى إِذَا الْأُخْرَى طَلَّقَتْ بِلَفْظٍ سَبَقَ يَمِينُ الْأَوَّلَى

كَمَا فِي الْخَطِّ خِلَافٌ إِنْ وَقَعَ طَلَقٌ إِذَا الشَّرْطُ الْوُقُوعُ قَدْ

تَأَخَّرَ وَثَانِيَةً إِنْ أَوْفَعْتَ أَوْ لَفِظْتَ وَإِنْ طَلَّقَ الْأُخْرَى طَلَّقَ

الْوَسْطَى لِتَأَخُّرِ طَلَقِ الْأَوَّلَى عَنْ يَمِينِ الْوَسْطَى وَلَوْ كَانَ قَالَ

بِسِتٍّ أَلَيْسَ بِإِنْ طَلَّقْتُ مَهَادَةً فَبَشِيرَةً طَالِقٌ وَإِنْ طَلَّقْتُ بِشِيرَةً فَزَيْنَبُ

طَالِقٌ وَطَالِقٌ حَتَّى تَطْلُقَ بِشِيرَةٍ بِشِيرَةٍ طَلَّقْتُ الْأَمْرَةَ

وَالْحَرْفُ مَا مَرَّ بِهِ لَوْ جَعَلَ زَيْنَبُ جَزَاءَ لَعْنَةٍ ثُمَّ عَلَسَ

زَيْنَبُ مَشَى إِنْ طَلَّقَهَا وَفَرَدًا إِنْ طَلَّقَ عَمْرَةً وَلَوْ طَلَّقَ أَحَدًا

وَمَاتَ قَبْلَ الدَّخُولِ وَالْبَيَانُ فِي التَّكْلِيفِ لَعْنَةُ نِصْفِ مَهْرٍ لَا أَثَرَ

وَإِنْ طَلَّقَ



لِلطَّلَاقِ قَطْعًا وَلَهُمَا مَهْرٌ وَرُبْعٌ إِذَا تَطَلَّقَ فَرْدٌ فِي خَالِفَةٍ نَصْفِ مَهْرٍ  
 جَزْمًا وَفِي الْأَرْبَعِ لِعَمْرَةٍ خَمْسَةُ أَثْمَانٍ مَهْرًا لَهَا تَطَلَّقَ فِي أَحْوَالٍ  
 دُونَ حَالِ وَلِلْبَاقِيَّاتِ مَهْرَانِ وَرُبْعٌ أَعْتَبَارًا لِلْحَالِ فِي فَرْدٍ  
 بَعْدَ إِفْرَادٍ فَرْدٍ لِلطَّلَاقِ وَآخَرَى لِلنِّكَاحِ لَا فِي كُلِّ فَرْدٍ  
 كَزَيْمٍ عَيْسَى رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِنْ زَادَ بِهِ رُبْعًا إِذَا لَحَاقَتْهُ مَعَ الْجَزْمِ  
 وَلِعَمْرَةٍ ثَمْنٌ إِنْ ثَبِتَ إِذَا تَطَلَّقَتْ فِي أَحْوَالٍ وَرَاجِحَتُ فِي خَالِ وَحَمَلَةٍ  
 ثَلَاثَةُ أَثْمَانٍ أَعْتَبَارًا لِلْحَالِ فِي نَصْفٍ لَمْ تَنَارِعْهَا الْأُولَى فِي  
 نَصْفٍ نَارِعَتْ وَلَئِنْ ثَبَتَ الْكُلُّ دُونَ أَحْوَالٍ وَالنَّصْفُ فِي خَالٍ دُونَ  
 أَحْوَالٍ فَأَخَذَتْ رُبْعَهُمَا وَالبَاقِي لِلْآخِرِينَ  
**كِتَابُ الْمَنَاسِكِ بَابُ مِنَ الْجَنَائِذِ عَلَى الصَّيْدِ**  
 حَلَالُ جَرْحِ صَيْدِ الْحَرَمِ غَرَمٌ فِي قِيَمَةِ الصَّيْحَانِ يَوْمَ الْمَوْتِ  
 زَادَ عَيْنًا أَوْ سِغْرًا وَالجَرْحُ أَنْ تَقْصُصَ تَرْجِيحًا أَوْ حَوْطًا وَجِي  
 الْقَصْرِ وَالْإِسْتَادِ الْأَجْرُ أَفَاتَ بِالْغَيْرِ لِقَدِّ الْفَعْلِ وَالْيَدِ  
 بِالْجَرْحِ أَوْ بِالْجَانِي الْغَيْرِ

دَلَّتْ أَنْ ضَرَبَ الْعَبْدَ لَيْسَ بِأَخْذٍ فَلَا يُضْمَنُ إِلَّا بَاقٍ خِلَافَ الْأَسْخِلَامِ  
 كَذَا لَوْ رُمِيَ مِنَ الْحَرَمِ صَيْدُ الْحِلِّ إِذَا حُطِرَ لِلْمَثَلِ وَهُوَ بِالْفَاعِلِ  
 كُلِّ حِلٍّ لَكِنْ لَا يَغْرَمُ الزِّيَادَةُ بَعْدَ التَّكْفِيرِ ضِدَّ الْأَوَّلِ لِلْمَالِكِ الْغَرَمِ  
 أَعْتَبَارًا لِلْمَوْضِعِ الصَّيْدُ لِهَذَا لَوْ بَاعَ فِي الْحَرَمِ صَيْدًا فِي الْحِلِّ  
 جَارٍ بِلَا عِلْسٍ وَلَمْ يَتَّبِعْ الْأَصْلَ خِلَافَ الْغَضَبِ أَحْتِطَاءً  
 بِالْفَعْلِ وَقَدْ مَحَاهُ التَّكْفِيرُ أَوْ أَثَرُهُ فِي الْحِلِّ فَتَعَدَّ الْقَهْرُ  
 وَالْإِسْنَادُ خِلَافَ الْأَوَّلِ وَبِالْحَرْفِ يَغْرَمُ مِنَ الْحَرَمِ الزِّيَادَةُ  
 بَعْدَ التَّكْفِيرِ أَلَا أَنْ تَحْدَثَ فِي الْحِلِّ بَعْدَ الْحِلِّ كَذَا لَوْ أَخْرَجَهُ  
 إِلَى الْحِلِّ وَمَاتَ قَبْلَ الْعَوْدِ الْحَاقُّ الْمَرْبُورُ الْعَاصِمُ يُرْبَلُ  
 يَدُ الْحَفْظِ وَلَهُ الْبَيْعُ وَالْأَكْلُ لِلْمَلِكِ بِالْإِخْرَازِ إِذَا حُتِيَ  
 وَالْحَبْثُ لَا يَنْفِيهِ كَالزُّكُوفِ وَالْفَسَادِ وَبِكُرَّةٍ سِدِّ الدَّرِيغَةِ  
 وَيَغْرَمُ مَا زَادَ قَبْلَ التَّكْفِيرِ لَبَعْدَهُ لِمَا حَرَّمَ قَبْلَ الْبَيْعِ وَبَعْدَهُ  
 لِلتَّشْلِيكِ لِهَذَا جَارِ بَيْعِ الْهَدْيِ وَغَرَمُ مَا وَلَدَتْ قَبْلَ تَعْيِينِ  
 الْمَشْرُوكِ

وهو

في حال

لحم

المخرج للحلال



لا بعله وإن أخذ المحرم فدى ولم يرسل حتى مات أو قتل  
 فدى أيضا الحاقا للدوام بالإبتداء بخلاف الخرج إذا لم يد  
 حقيقة ولا غرم دونها كالذي في البيت ويقتل القاتل أيضا  
 إذا الغائب به غير ما بالأخذ كقتل المقطوع بشرط العقل  
 والإسلام لأنه عبادة حتى لم يهدر بالملك ومحمم دله  
 على الصيد أو طريقه أو آلة الرمي للثمن لمودع دل  
 السارق أو ترك الرأى لفوق الحيازة خلاف الحلال  
 وقيل إن د لصيا يقتل جدار الهدر ويرجع الأخذ  
 على القاتل بالآقل للثمن رطب وإن كان صبيا لأنه  
 حتى العبد كذا المالك واعتبر بالذية والكفارة لهذا  
 لو أحرم الغاصب يغرم له معلما لا رأيا إن أرسل  
 والفقيه علسه إن رده **بأجانية الرجلين**  
 حلا لأن جرحا صيدا المحرم متعاقبا ولم يفوت طرفا

أي فدى المحرم  
 أي فدى المحرم  
 أي فدى المحرم  
 أي فدى المحرم  
 أي فدى المحرم

غرم كل واحد نقص جرحه للحال ونصف قيمة الباقي إن  
 مات جدار الخيف فيما تفرد أو شارك بخلاف الجرح الذي  
 لا تنقص بفوت الجرح فافردة تكثير وإن فويا في جنسين يغرم  
 كل فرد قيمة حال الجرح مات أم لا لأن تفويت المنفعة قتل  
 معن حتى غرم بأخذى قوائم الدابة كلها وهي بالبصر غيرها  
 بالرجل والريش فتعد التلف وفي جنس يغرم الأول قيمة  
 للحال والثاني نقص الجرح للحال ونصف قيمة الباقي  
 إذا مات لما مر إذا لامنع عند الثاني بتلك الجهة والأول  
 أزاله دون الحزمة احتياطا كالبيض والفرج كذا الوفت الأول  
 دون الثاني وفي العكس يغرم الثاني للحال قيمة الجرح والأول  
 نقص الجرح ونصف قيمته وبه جرحان إذا مات لما مر  
 وكذا المحرمان لأن كل الشطور ترجح للجزء على البدل الأول  
 كالقود والكفارة حتى جاز الصوم ثم ضعف في القارن لتعدد الجاني

أي فدى المحرم  
 أي فدى المحرم  
 أي فدى المحرم  
 أي فدى المحرم  
 أي فدى المحرم

نفع



كالحث والتكفير في زنا الصائم وشرب الخالف لا يلزم دم المجاورة

والزيادة والافاضة لا تتحد الحاضر ولا الحزم والإجرام إذا لمكان

تبع ونبتة كالمال ولو جرحا بضرية غرم الحلالان قيمة والمفردان

ضعفا والقارنان ضعفا والمفرد والخلال قيمة ونصفا أثلاثا

ويوضع في ضربتين معان كل فرد جرح الآخر للتفرد بآلافه الصيد

وفي معتمري جرح واحد فاحرم للحج وجنى عن كل قيمة نقص الجرح

الآخر وإن لم يحل فعن الآخر نقص الجرح الأول إذا العقد الأول

باق عند الثاني بلا عكس وإنما يردد بالفردان لا تتحد العقد والصيد

والباق كجامع كتاب القضا باب ما ينقد فيه أولا

قضى المديون أو أبوه أو زوجهما أن ذابن الدائنين أو وصيته ففقه

صح لأنه للغير إذا الثابت وهم البراة لأنفسها بخلاف القضا

أنه وكيل الغائب حيث لا يبرأ ما لم يرض الثاني لأن له نصب

الوصي دون الوكيل إذا الحاجة بالموت لا الغيبة بهذا جازت شهادة

أبى الميث

الغرم بالإيصاء دون التوكيل لكنه محذور فليثاني رأي التقييد

والزدة ولو عكس لم ينفذ بحال لأنه لنفسه للعكس لهذا لوقضى لغرمه

أو شهيد فاستوفى جاز بلا عكس الأظهر في الزوجة والأبن وقفه على رأي

الثاني لأن في الشهادة خلافا والحكم شبيه بها لكن التعاض

في الكون زال عنه بالثاني وعنهما بالاول وبالحرف يفتى في الزوج

والأعمى المحذور في القذف دون الحكم بشهادتهم وحكم المرأة في الجدة

والقتل دون غيرها وبشهادتهما إذا خص شريح حديث

الزفوري بالخلف ويلغو تقليد العبد وشهادته كالصبي رددا

على ما لا يجمع السلف كذا الذي الأحكام بينهم كذا تحكيمهم ولو حكما

غيرهم رد القاضي ما لا يرى لأنه لا يعدوها حتى لغاكتانية وكلمة

بالحد والعقل ولم يعد العتق من التعديل إلى المولى ولا الحكم

من وارتب إلى البياتي والميت بخلاف الشريك إذا الصلح صنع التجار

وإن حكمه قاض يؤذن بالاستخلاف لم ينفذ إلا أن يجبر كما في وكيل الوكيل

أدنى الميث



بِالْتَقْلِيدِ أَوْ لَى إِذَا عَمِدَتْ إِلَى الْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ لَمْ يَقْعُ كَمَا  
فَلَا تَحْقُقُ الْإِجَانَةَ بِأَيِّ مَافٍ ضَعُفٍ فِي يَدِ الْعَدْلِ

شَهْدَ عَدْلٍ أَوْ مَشْهُدًا بِالطَّلَاقِ لثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِمَا بَيْنَهُمَا الْقَاضِي

بَعْدَ لَمْ مَدَّةَ السَّرِّ صَوْنًا لِلْفَرْجِ وَإِنْ كَانَ عَدْلًا لِلْإِسْتِجَابَةِ

خِلَالِ الْمُقَرَّرِ زَوْجًا فِي بَيْتِ أَمَالٍ الْحُسْبَةِ وَالنَّفَقَةِ لَهَا قَبْلُ

الدَّخُولِ لِلْمَنْعِ أَوْ الطَّلَاقِ كَذَا بَعْدَهُ إِلَّا فِي قَدْرِ الْعِدَّةِ لِلشَّيْءِ

فِي الْمُسْقُطِ وَتَرُدُّ إِنْ لَمْ تَزَلْ لِقَوْتِ الْحَبْسِ مِنْ قَبْلِ لِهَذَا

لَوْ عَصِمَتْ أَوْ حَبِسَتْ أَوْ حُجَّتْ لَمْ يَحْتَاجْ لَمْ يَحْتَاجْ الزَّوْجُ فِي الْعَقْدِ أَوْ الْعِدَّةِ

أَوْ نَشَرَتْ لَمْ يَحْتَاجْ غَيْرَ السُّكْنَى مَا لَمْ تَعُدْ كَذَا لَوْ أَرْتَدَّتْ وَتَرُدُّ

إِلَّا فِي رَدِّ الْعِدَّةِ كَفَاءً بِالنَّاصِرِ فِي حَقِّ الْعَوْدِ دُونَ الْبَدْلِ كَالْتَوَاتِيَةِ

لَمْ يَلْزَمْ الْمَرْضُ إِذَا لَمْ يَخْلُوعَنَّه كَالْحَيْضِ فِي شَهْرِي الْكَفَانَةِ عَلَى

أَنَّ النِّفْعَ بَاتَ فِيهَا عَدَا الْوُطْئِ كَمَا فِي الْقُرْنِ وَفِي التَّفْرِيقِ بِالْحَبْسِ

وَالْعَتَقِ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْفَعْ مِنْهُ كَالْوَحْسِ أَوْ مَا نَعَتْ لِقَبْضِ الْمَرْءِ

أَوْ خِيَارِ الْقُرْنِ

مَنْعُ الزَّوْجِ فِي الْإِسْتِجَابَةِ  
لِقَاضِي الْأَمِينَةِ  
بِخِلَافِ الْمُسْقُطِ  
فِي الْمُسْقُطِ وَتَرُدُّ إِنْ لَمْ تَزَلْ لِقَوْتِ الْحَبْسِ مِنْ قَبْلِ لِهَذَا  
لَوْ عَصِمَتْ أَوْ حَبِسَتْ أَوْ حُجَّتْ لَمْ يَحْتَاجْ لَمْ يَحْتَاجْ الزَّوْجُ فِي الْعَقْدِ أَوْ الْعِدَّةِ  
أَوْ نَشَرَتْ لَمْ يَحْتَاجْ غَيْرَ السُّكْنَى مَا لَمْ تَعُدْ كَذَا لَوْ أَرْتَدَّتْ وَتَرُدُّ  
إِلَّا فِي رَدِّ الْعِدَّةِ كَفَاءً بِالنَّاصِرِ فِي حَقِّ الْعَوْدِ دُونَ الْبَدْلِ كَالْتَوَاتِيَةِ  
لَمْ يَلْزَمْ الْمَرْضُ إِذَا لَمْ يَخْلُوعَنَّه كَالْحَيْضِ فِي شَهْرِي الْكَفَانَةِ عَلَى  
أَنَّ النِّفْعَ بَاتَ فِيهَا عَدَا الْوُطْئِ كَمَا فِي الْقُرْنِ وَفِي التَّفْرِيقِ بِالْحَبْسِ  
وَالْعَتَقِ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْفَعْ مِنْهُ كَالْوَحْسِ أَوْ مَا نَعَتْ لِقَبْضِ الْمَرْءِ  
أَوْ خِيَارِ الْقُرْنِ

بِصَغَرِهَا وَصَغَرِهِ وَلَوْ شَرِدَتْ وَابْتَعَثَهَا وَضَعَتْ فِي يَدِ

الْعَدْلِ لَمْ تَحْقُقْ الْإِجَانَةَ إِلَّا خَرَجَ وَالْيَدُ خِلَافَ الْأَوَّلَى وَالنَّفَقَةُ

كَمَا كَانَتْ لِلْمَلِكِ وَتَرُدُّ إِنْ تَمَّتْ لِلْخَطَاءِ كَمَا لَوَبَانِ الزَّوْجِ

أَخَا إِلَّا مَا أُعْطِيَ عَنْ صَاحِبِهَا كَذَا لَوْ شَرِدَتْ وَابْتَعَثَهَا وَضَعَتْ فِي يَدِ

فِيهَا عِنْدَهُمَا إِنْ تَمَّتْ وَتَقْدَرُ عِنْدَهُ إِذَا لَوْ رَجَعَ لَرَجَعَ لِأَيِّهِ

فِي خِيَارِهِ أَصْلُهُ إِنْ تَلَفَ الْمُغْضُوبُ مَا لَمْ يَغْضَبْ كَذَا غَيْرَهَا

إِنْ أُنِيَ ذُو الْيَدِ تَلَفَ النَّفْسِ وَالْعَيْنِ وَوَكَيْلًا وَالدَّعَى الزَّوْمُ

وَحَيْفَ الْإِتْلَافِ وَفَاءً بِالنَّظَرِ كَعَبْدٍ خَيْفَ الْفُجُورِ لَمْ يَشْطُرْ

إِنْ تَلَفَ الْمُدْعَى عَلَى الدَّائَةِ إِذَا جَبُرَ ظَاهِرًا لِمَنْتَةِ الْإِتْلَافِ

وَقَدْ خَصَّصَتْ بِخِلَافِ الْعَبْدِ حَيْثُ جَبُرَ عَلَى الْإِنْفَاقِ

أَوْ الْبَيْعِ إِنْ لَمْ يَحْتَثِفْ إِذَا الْبَدْلُ جَبُرَ الْقَوْتُ خِلَافَ الزَّوْجِ

كِتَابُ الْفُضَائِلِ بِأَيِّ مَافٍ يَكُونُ قَرْضًا وَخَصْمًا

فِي الْهَبَةِ لَوْ غَيْرَهَا لَوْ قَالَ أُعْطِيَ الْقَاعِلُ أَيْ ضَامِنٌ

وَقَدْ دُرِيَ  
بِخِلَافِ الْمُسْقُطِ  
لِقَاضِي الْأَمِينَةِ  
بِخِلَافِ الْمُسْقُطِ  
فِي الْمُسْقُطِ وَتَرُدُّ إِنْ لَمْ تَزَلْ لِقَوْتِ الْحَبْسِ مِنْ قَبْلِ لِهَذَا  
لَوْ عَصِمَتْ أَوْ حَبِسَتْ أَوْ حُجَّتْ لَمْ يَحْتَاجْ لَمْ يَحْتَاجْ الزَّوْجُ فِي الْعَقْدِ أَوْ الْعِدَّةِ  
أَوْ نَشَرَتْ لَمْ يَحْتَاجْ غَيْرَ السُّكْنَى مَا لَمْ تَعُدْ كَذَا لَوْ أَرْتَدَّتْ وَتَرُدُّ  
إِلَّا فِي رَدِّ الْعِدَّةِ كَفَاءً بِالنَّاصِرِ فِي حَقِّ الْعَوْدِ دُونَ الْبَدْلِ كَالْتَوَاتِيَةِ  
لَمْ يَلْزَمْ الْمَرْضُ إِذَا لَمْ يَخْلُوعَنَّه كَالْحَيْضِ فِي شَهْرِي الْكَفَانَةِ عَلَى  
أَنَّ النِّفْعَ بَاتَ فِيهَا عَدَا الْوُطْئِ كَمَا فِي الْقُرْنِ وَفِي التَّفْرِيقِ بِالْحَبْسِ  
وَالْعَتَقِ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْفَعْ مِنْهُ كَالْوَحْسِ أَوْ مَا نَعَتْ لِقَبْضِ الْمَرْءِ  
أَوْ خِيَارِ الْقُرْنِ



أو أَدْفَعُ فالأمر مستقرض والقابض وكيل جدار الجبر  
 أو تكفيل الأمانة وفي ضامن عنه القابض مستقرض والأمر  
 كفيلاً لا قضاية مضمونا على المضاف كما قرئ كذا لو قال  
 القابض نعم إذ السؤال معاد حكماً والدفع بعينه اقراض وقيله  
 إيداع جملاً على الأذن كذا لو زاد اعطني على أنه ضامن ترجيحاً  
 بالقرب والإصالة وإن قال قبض على أني ضامن فهو مستقرض  
 في الكل والمأمور وكيل في الهبة اقتضاء جدار ضمان للوفاة  
 وإن لم تذكر ضماناً ففي الخليط والشرط والعيال كذلك  
 للمواضعة لفظاً أو عرفاً وفي غيرهم لا شيء على الأمر لا شافع  
 إن لم يقل عني مستوجب إن قال ليحانس الضميمة القصدية  
 أو لا يفيق له هذا يعبر المستأجر ولا يوجب المتعير  
 كذا إن مالاً أطمع عن طهاري في الملك بعد القبض فناب  
 الفقير فيه خلاف اعتق لفتوى القبض في ما في الخلاص قاصر  
 الذي

الذي  
 الذي  
 الذي

يكفي البيع دون الهبة كما في المشاع كذا عرض عني إذا جعل  
 فيما لا يملكه قصداً وفي المضمون كما ذاب بخلاف  
 الوكيل لا يلزم أقض أنقذ عني أعط ما علي لأن الجناس  
 في القرض على أنه وكيل بالشر إذا القضاء بالمثل والأمر  
 ختم عن القابض في الكل لأنه سبب ختم المأمور وضماً  
**بأيما يكون خضماً في الكفالة ضمان ذاب**  
 أقام أنه كفلت عن زيد بالقبض يقضي عليه دون زيد الكفالة  
 بزعم الكفيل كما لو أقر على الأصيل وإن زاد الأمر يقضي عليها  
 لأن الكفل يباعني إقراراً بخلاف المطلق فناب عن الغا حفظاً  
 للطباق كما في الشرأ بخلاف لزيد أو عني إذا دفع ليخلف  
 وإن قال مالي عليه وهو الف يقضي عليهما في الكل لأن اللفظ  
 للتعلين أو تالكين النفي كما في التبري دون الإقرار الجمل  
 بخلاف الأول والحكم على الأصيل معرف فيقف عليه الجمل  
 الأولى

الأولى



لا المعزوف أصله الذي في الدار حرة وسمى أولا وهي حيلة لإثبات  
 على الغائب والحالة جذا وقها كذا بما قضى في عليه أو ذاب  
 أولزم وقد قضى فلان بكذا لأنه لا يتم إذا شبه السبب  
 كالدرك وما ل الشجة لهذا جار تعليقها بالأجل كالشجرة  
 دون الغيوب والمطر ولوث المديون وقد وجه دون  
 ثم الذوب والزرور حكم أو وجوب حسب التأثير  
 فيما يقرب الأصيل للث بعد الكفالة لا قبلها عكس الأولى  
 للتعليق كذا بما يبيح أو أدانت خلاف بايعت أحدا  
 إذ يعنى جعل من عليه في المرسل دون المضاف وجعل القدر  
 دون من له أصله كقلت لأجد كما أو عن أحد كما ويتم  
 الأفراد بالوصف لعموم ما خلاف متى ولو عرف بقول  
 المطلوب للتسليم أو مكنة الإنشاء ويرجع المأمور بالتدبير  
 شرعا كالمستعري مع الشفيع كذا كقلت عند لزيد وأدبت

لا المعزوف أصله الذي في الدار حرة وسمى أولا وهي حيلة لإثبات  
 على الغائب والحالة جذا وقها كذا بما قضى في عليه أو ذاب  
 أولزم وقد قضى فلان بكذا لأنه لا يتم إذا شبه السبب  
 كالدرك وما ل الشجة لهذا جار تعليقها بالأجل كالشجرة  
 دون الغيوب والمطر ولوث المديون وقد وجه دون  
 ثم الذوب والزرور حكم أو وجوب حسب التأثير  
 فيما يقرب الأصيل للث بعد الكفالة لا قبلها عكس الأولى  
 للتعليق كذا بما يبيح أو أدانت خلاف بايعت أحدا  
 إذ يعنى جعل من عليه في المرسل دون المضاف وجعل القدر  
 دون من له أصله كقلت لأجد كما أو عن أحد كما ويتم  
 الأفراد بالوصف لعموم ما خلاف متى ولو عرف بقول  
 المطلوب للتسليم أو مكنة الإنشاء ويرجع المأمور بالتدبير  
 شرعا كالمستعري مع الشفيع كذا كقلت عند لزيد وأدبت

لأنه سبب حتى الحاضر فنياب عنه جذا الفوت كالأوام  
 على عتق التي ماتت أو نسها في دعوى الجدا وعلى التقار ونسبه

إلى جذا الميت في دعوى الميراث أو على أن الغائب لو عتق

المديون في دعوى الكفالة المعلقة به لأنه سبب الضمان

# كتاب الوديعة

## باب من ابتاع الغاصب والمودع

عبد غصب وناول عبدا فضا فاختار الموصو

منه تميمين الأول بولي الثاني وإن لم يكن حكم أرضا

في الأصح جذا نقض الملك ضد الكفالة صونا لمعنى الضم

ويذفع المولى أو يفدي لظهور الشغل بشهادة في وجهه

ولا يرجع على الثاني ما لم يعق وإن استند الملك كذا لا يسترد

الثاني للتسبب بالاستعمال وبعد العتق بأن استعمال

الجذر يرفع المانع عما يخص الإنسان كما في إقرار الكفالة ولا يرجع الثاني

لأنه سبب حتى الحاضر فنياب عنه جذا الفوت كالأوام  
 على عتق التي ماتت أو نسها في دعوى الجدا وعلى التقار ونسبه  
 إلى جذا الميت في دعوى الميراث أو على أن الغائب لو عتق  
 المديون في دعوى الكفالة المعلقة به لأنه سبب الضمان  
 كتاب الوديعة  
 باب من ابتاع الغاصب والمودع  
 عبد غصب وناول عبدا فضا فاختار الموصو  
 منه تميمين الأول بولي الثاني وإن لم يكن حكم أرضا  
 في الأصح جذا نقض الملك ضد الكفالة صونا لمعنى الضم  
 ويذفع المولى أو يفدي لظهور الشغل بشهادة في وجهه  
 ولا يرجع على الثاني ما لم يعق وإن استند الملك كذا لا يسترد  
 الثاني للتسبب بالاستعمال وبعد العتق بأن استعمال  
 الجذر يرفع المانع عما يخص الإنسان كما في إقرار الكفالة ولا يرجع الثاني



لِلْحَالِ بَلْ بَعْدَ الْعِتْقِ لَنْ عَمَلُهُ الْعُرُورِ كَالْكَفَالَةِ لَكَ أَنْ تَخَارَ

تَضَمِّنُ الثَّانِي وَيَرْجِعُ مَوْلَاهُ عَلَى الْأَوَّلِ لِلتَّسْبِيحِ ثُمَّ أَصْنَحَ

كَأَلْوَيْدَاهُ لِقَدَارِ الْعُرْمِ عَلَيْهِ وَأَعْلَسَ فِي الْأَمْرِ بِالْقَبْضِ

إِذَا الْحَجْرُ يَعْمَلُ فِي الْقَوْلِ دُونَ الْفِعْلِ لِهَذَا الْوَمَاتِ الصَّبِيِّ

السَّيْفِ غَرِمَ الْمُنَاوِلُ لِلْحَالِ وَالْأَمْرُ بَعْدَ الْعِتْقِ وَإِنْ كَانَ

لِلْأَوَّلِ حَرْفٌ رَجَعَ عَلَيْهِ الثَّانِي إِنْ ضَمِّنَ لِلتَّسْبِيحِ بِالْمُنَاوِلَةِ

وَالْتَحَرُّوْا بِالْأَمْرِ بِالْعَلَسِ لَا سِتْنَادَ الْمَلِكِ عُلَسَ مَالُو كَانِ الثَّانِي

حَرْفًا وَإِنْ أَوْدَعَ الثَّانِي أَيْضًا إِنْ ضَمِّنَ الْأَوَّلُ رَجَعَ الثَّانِي لِلْأَمْرِ

مِنْ رُجُوعِهِ إِذَا الْمُنَاوِلُ مُتْلِفٌ وَالْأَمْرُ يَحْمِلُ الْأَثَرُ فِي الْأَصَحِّ

فَإِنْ ضَمِّنَ الثَّانِي رَجَعَ مَوْلَاهُ عَلَى الثَّانِي الْمَأْمُورِ لِلْحَالِ الْمُنَاوِلِ

بَعْدَ الْعِتْقِ عُلَسَ مَالُ ضَمِّنَ الثَّانِي وَإِنْ أَوْدَعَ مَالَهُ عَبْدًا

وَهُوَ عَبْدٌ فَضَاعَ لَمْ يَضْمَنَّ لِلْحَالِ خِلَافًا لِمَنْ يَوْسُفَ رَحِمَهُ

حَدَّارَ تَغْنِيمِ الْمُسْلَطِ وَلَا الْيَانِي وَإِنْ عَتَقَ عِنْدَ الْإِمَامِ لِأَنَّهُ مَوْجُودٌ

لَوْصَل

وَأَنْ كَانَ الْعَالِمُ

الْمَوْجُودِ الثَّانِي

الْمَوْجُودِ وَيَعْرُومُ الْأَوَّلُ إِنْ عَتَقَ إِنْ لَا اسْتِحْقَاقَ الْمَعَارِضِ

لِتَحْوِيلِ الْيَدِ صَحَّ حَقُّهُ تَحْلِيلُ الصَّبِيِّ وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ عَبْدًا

غَرِمَ الثَّانِي عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ لَأَنَّهُ يَرْجِعُ بِرِضَا الْمَوْلَى أَوْ فِي

الرَّقَبَةِ دُونَ الْمَأْخُودِ لِأَنَّهُ كَالْأَصْلِ كَسْبُ مَوْلَى لَا كَسْبُهُ وَهُوَ

حَرْفُ الْحَالِ فِي الْمَغْضُوبِ مِنَ الْمَوْلَى وَإِنْ أَوْدَعَ هُوَ أَيْضًا فَاوِيَتْ

خَيْرَ وَالْإِمَامُ عَيْنُ الْأَوْسَطِ لِلتَّعْدِي وَمِنْ رَحِمَهُ ضَمِّنَ إِلَيْهِ الثَّانِي

فَإِنْ ضَمِّنَ الْأَوْسَطُ رَجَعَ مَوْلَاهُ عَلَى الثَّانِي بَعْدَ الْعِتْقِ كَالْأَوَّلِ

يَرْجِعُ قَبْلَهُ وَالثَّانِي عَلَى الثَّانِي بَعْدَ الْعِتْقِ وَإِنْ ضَمِّنَ الْآخِرُ

رَجَعَ الْمَوْلَى عَلَى الْأَوْسَطِ ثُمَّ كَالْوَبْدَاءِ لِحُرُوفِ مَرَّتْ

بِأَتْجَمِيلِ الْوَدِيعِ

اسْتَوْجِدَ فِي حَالِ الصَّبِيِّ أَوْ الْعَتَقِ وَمَا تَقَبَّلَ الْأَذْنَ وَالْأَذْنَ

أَوْ بَعْدَ ثَمَّ وَلَمْ يَعْلَمْ قِيَامَ الْمَالِ عِنْدَ هُمَا لَمْ يَحْتَجْ شَيْءٌ لِقَدْرِ الْإِتْرَامِ

أَوْ شَلَّ فِيهِ إِذْ ضَمَّنَهُ قَوِيٌّ يُلْغُو حَالَ الْحَجْرِ كَالْكَفَالَةِ وَلِهَذَا لَمْ يَضْمَنَّ

الْإِتْرَامِ

أَوْ الْمَوْجُودِ الْأَوَّلِ

أَوْ الْآخِرِ وَرَجَعَ عَلَى الْأَوْسَطِ إِذَا عَتَقَ



بذلالة السارق عليها بل بالانكشاف على المذنب اذ الانكشاف

بذلالة السارق عليها بل بالانكشاف على المذنب اذ الانكشاف  
المزيل ليد الحفظ لا عن مثل يعارض تسليط وصار كونه  
بجها لما استودع مؤثره او القنة الرشح في دار او وضعت  
فيها بغير امره كذا لو استودع في حال الرق لكن يضمن بالموت  
مجهلا بعد العتق لئلا يمنع الالتزام الصحيح وان استودع وهو  
مأذون يجب به عزمها في تركه اذ التجهيل تقويت للحفظ  
المستزم لترك دفع السارق الا ان يكون ادعى قبل الموت فلا كما  
اوردها او قبض المودع فلا يجب شيء اذ قوله لقوله وفاء  
بالتسلط كذا ان ادعى قبض بعض مبرم برى عن ذلك القدر وبيانه  
الى المالك مع عينه دون الوارث لان النزاع في سقوط الضمان  
دون وجوبه كما في رد بعض المعصوب اذ الموت مجزئ السبب  
عكس الاقرار بدين مبرم **كتاب البيوع**  
**باب من العيوب** العيب ان كان ظاهرا رد بها  
او لبيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

يحدث في المدة بالدعوى ليقين لموجب بالشك ويا  
يحدث بالحجة حذار النقص بالشك وعين الحاصل او لم  
يحكم هذا العقد وحايه هذا العيب انظر وان كان باطنا  
لم يرد الا بحال الحجة بعد توجه الدعوى كحي آخر بشرط  
اتحاد الحال في الاباق والسرقة حتى لا يرد بها بعد  
البلوغ بما كانا قبله لا اختلاف السبب كبيع وغيب لان  
الجنون وانما يتوجه الدعوى بالاقرار او بخبر رجل فيما يفرقه  
الرجال وامرأة فيما يعرفه النساء انه قائم بشرط العدالة  
والحرية فلا يحلف دونه بالله ما يعلم انه قائم خلافا لهما  
حذار قلب الموضوع كما في دعوى رجوع الشاهد والشجة  
والقطع والبيينة تفاصلا بدين الكشف والاب والوصي  
وفي النكاح لا يقبل البيينة للغيبة اذ الرد غير مقصود بالنكاح  
والنكاح غير موضوع له ولا كذلك الملك مع الشرا وانها اقامته  
سلك الشرا

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع



عَلَى الشَّرِّ لِثَبَاتِ الْمَطْلُوبِ فِيمَا يَشْفَعُ بِهِ الْأَعْلَى إِنْ قَرَّرَ الْبَائِعُ  
 لِلاِقْتِصَادِ وَالْقَوْلُ لَهُ أَنَّهَا بَانَتْ قَبْلَ الْبَيْعِ لِلنَّكَاحِ الْمَوْجِبِ  
 إِذَا الْأَصْلُ لَا يَكْفِي لِلْأَحْدَاثِ بِخِلَافِ بَانَتْ بَعْدَهُ لِدَعْوَى  
 التَّزْوِيلِ إِلَى أَنْ يَحْضُرَ الْمُقَرَّرُ الْمَعْرُوفُ وَيُنْكَرَ الطَّلَاقُ فَحِينَئِذٍ  
 يَرُدُّ لَنْ النِّكَاحِ وَأَنْ ظَهَرَ يَقُولُهَا لَنْ الْمُشْتَرِي مُضْطَرٌّ خَشِيَ قَوْلَ  
 الرُّدِّ وَالْمُنْعَةَ وَالْبَائِعُ لَا كَذَا لَوْ قَالَ الْبَائِعُ زَوْجَهَا خَالَ الْبَيْعِ  
 غَيْرَ هَذَا فَالْقَوْلُ لَهُ لِلتَّكَادُبِ فِي الْمَدْعَى كَمَا لَوْ جَاءَ بِهِ  
 أَبْيَضُ لِيُشْرَى فَقَالَ الْبَائِعُ كَانَ بِالْيَمْنَى فَزَالَ وَحْدَهُ  
 بِالْيُسْرَى عَنْكَ فَصَارَ كَالِاخْتِلَافِ فِي الْجَنَسِ وَالْقَوْلُ  
 مَعَ الْأَرْضِ وَالْعَدِيَّةِ مَعَ الدِّينِ

## بَابُ مِنَ الْقَبْضِ فِي الْبَيْعِ غَيْرِهِ

غَضِبْتُ ثُمَّ اشْتَرَيْتُ كَيْلَهُ أَوْ هُوَ لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرُهُ صَارَ قَابِضًا  
 لِلتَّجَارِسِ إِذَا الْقِيَمَةُ أَصْلٌ تَخْلُفُ الْمُسْتَعْمَلُ كَظْهِرِ الْجَمْعَةِ بِالْعَكْسِ

بِدَلِيلِ الْفُسَادِ وَالْكُسَادِ كَذَا لَوْ ارْتَضَى ثُمَّ انْتَهَبَ أَوْ قَالَ الْغَضَبُ  
 ثُمَّ انْتَهَبَ لَنْ أَصْلَ الْقَبْضِ يَكْفِي لِلْهَبَةِ فَزَالَ الرِّضَى خُفِيَ تَقْلُ  
 الْمَلِكِ ضِدَّ الْأَدَاءِ وَرَضَى عَنْهُ مَكَانَهُ وَهُوَ مَجَازُ الْإِقَالَةِ بِدَلِيلِ  
 هَبْ لِي ذَنْبِي وَاقْبَلْنِي عَشْرَةَ فَكَيْفَ تَنْفِيهَا مَعَ الْجَلَّةِ  
 لَنْ صَيْرَ إِلَيْهِ فِي هَبَةِ الْمَيْعِ مِنَ الْبَائِعِ كَيْلًا يَقُولُ الْقَبْضُ  
 الْمُسْتَحَقُّ لَهُ ضِدَّ الْأَجْنَبِيِّ يَصْلُحُ نَائِبًا دُونَ بَيْعِهِ مِنْهُ  
 إِذَا الْعَاةُ التَّهْمِي لِي صَدَّ بَرِيءُ الْكَاتِبِ بِاعْتِقَادِ الْوَارِثِ  
 يَبْعِدُ كَذَا لَوْ تَقَالَى الْبَيْعُ خَالَ خِيَارِ الْبَائِعِ أَوْ الْمَقَابِضَةِ  
 خَالَ قِيَامِ الْعَيْنَيْنِ ثُمَّ اشْتَرَى إِذَا الْأَوَّلَى ضِدَّ خِيَارِ آخِرِ مَضْمُونِ  
 بِالْقِيَمَةِ وَالْآخَرَى شَبِيهَةٌ بِهَا حَيْثُ لَا يَعُودُ الثَّمَنُ بَعْدَ  
 هَلَاكِ أَحَدِهِمَا فَإِنْ دَفَعَ الْمُقَالَ بَعْدَ هَلَاكِ أَحَدِهِمَا كَذَا لَوْ  
 فَارَقَ قَبْلَ تَقْدِيرِ الْمَقْبُوضِ فِي الصَّرْفِ ثُمَّ اشْتَرَى وَتَقَدَّرَ  
 لِمَا عَرِّدَ الْفُسَادَ الطَّارِئُ كَالْمُقَارِنِ وَلَوْ اسْتَوْجِدَ أَوْ اسْتَعَارَ

بِقَوْلِ الشَّرِّ الْعَيْنِ

الْعَيْنُ لِلْإِقَالَةِ

أَوْ عَنْ الْمُشْتَرِي

الْبَيْعِ

الْبَيْعِ

الْمَشْرُوعِ

بِالْأَوَّلَى

بِالْأَوَّلَى

مِنْ الْإِقَالَةِ

الْمَقْبُوضِ

الْمَقْبُوضِ

الْمَقْبُوضِ

الْمَقْبُوضِ



ثُمَّ اشْتَرَى لَمْ يَصْرَقَ بِصَالِحٍ يَدِ الْإِمَانَةِ دُونَ يَدِ الضَّمَانِ فَلَمْ  
 يَدْخُلْ يَدْبُ عَنْهُ كَذَا لَوْ أَرْتَنَ ثُمَّ اشْتَرَى إِذَا الدِّينُ لَيْسَ بِدَلِّ الرِّقْنِ  
 وَالْأَخَذَ وَلِيَّ الْجَنَائَةِ مَا أَخَذَ عَيْنِي كَالَّذِيهِ وَلَمْ يَجْزِ فِي الصِّفَةِ  
 وَالسَّلَامُ كَذَا لَوْ قَالَ فِي غَيْرِ الْمُقَابِيضَةِ أَوْ فِي الصِّفَةِ <sup>الزائد</sup> اشْتَرَى  
 قَبْلَ الرَّدِّ لَمْ يَنْ الْإِقَالَةَ وَإِنْ أَجَارَتْ عَقْدَهُ دُونَ الْغَيْرِ لَمْ يَنْفِ  
 فَمَنْ تَبَطَّلَ بِالتَّلَفِ وَالثَّمَنِ الْأَوَّلِ عَدَمٌ فِي حَقِّ الْعَقْدِ الثَّانِي <sup>أمر عقد الإقالة</sup>  
 لَمْ يَخْلَفْ كَذَا لَوْ بَاعَ عَبْدُهُ الْغَائِبُكَ مِنْ أَبْنِهِ الصَّغِيرِ لَفَقَدَ  
 الضَّمَانِ فَإِنْ بَلَغَ قَبْلَ الْحُضُورِ فَالْقَبْضُ لَهُ دُونَ الْإِبْنِ <sup>الابن</sup>  
 رَسُولًا وَكَيْلٌ عَكْسُ بَيْعِ الْأَجْنَبِيِّ حِذَارُ التَّنَافِي كَذَا لَوْ وَهَبَهُ  
 مِنْهُ بَعْدَ جَدِّ الْغَاصِبِ لَفَقَدَ الْيَدَ أَصْلًا وَدُونَ مَا قَبْلَهُ وَإِنْ كَانَ <sup>الوصل</sup>  
 أَبَقَا لِلْبَقَاءِ بِالْأَرْضِ حَتَّى لَوْ وَهَبَ الْأَبُ مِنَ الْمَوْجِعِ أَوْ ابْنُهُ <sup>أمر يد المودع</sup>  
 أَوْ بَيْعُهُ فِي حِجْرِهِ صَارَ قَابِضًا بِأَبٍ  
**مَا يَمْنَعُ الزِّيَادَةَ وَالرَّدَّ بِالْعَيْبِ مَا لَا يَمْنَعُ**

رَدُّ الْيَدِ بِالْعَيْبِ يَدِ الْغَاصِبِ لَا يَنْفِي

الزِّيَادَةُ فِي الثَّمَنِ تُلْحِقُ الْعَقْدَ مُغَيَّرًا وَصَفَةً أَصْلَهُ  
 حِذَارُ اللَّغْوِ كَالْحِيَارِ حَتَّى لَوْ زَادَ تَقْدًا فِي الصِّفَةِ أَوْ عَرْضًا  
 فِي غَيْرِهِ فَسَدَ قِسْطُهُ بِالْإِفْشَاقِ وَالتَّلَفِ وَجَازَتْ بَعْدَ  
 مَا زَادَ الْأَصْلُ وَلَدًا وَأَزْشَاوُ عَقْرًا وَلَا يَمْنَعُ مِنْ رَدِّ الْمَوْجِعِ <sup>الزيادة</sup>  
 بِقَضَاءٍ عَلَى بَايِعِهِ ضِدًّا مَا لَوْ جَدَّدَ بِالْكَشْرِ أَوْ قَلَّ لِلْقَالَةِ ضَمْنًا <sup>البائع والمشتري العقد</sup>  
 كَانَ الْمُشْتَرِي الثَّانِي بَاعَ مِنْ الْمُشْتَرِي الْأَوَّلِ ثُمَّ اشْتَرَى وَلَوْ  
 فِي الْبَعْضِ كَيْلًا تَفَرَّقَ صَفَقَةُ الْبَائِعِ الْأَوَّلِ بِشَرْطِ قِيَامِ الْمُبْعِ  
 فِي الْأَطْمَرِ لَيُمْكِنُ إِسْنَادُ التَّغْيِيرِ بخلاف الخط ملكية الإبراء  
 أَقْصَرُ كَمَا فِي حِطِّ الْحَوْلِ وَأَعْتَبِرْهَا فِي ثَمَنِ الْحَجَرِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ وَلَوْ <sup>الزيادة والخط</sup>  
 خَلَعَ وَالدِّمَ فَالْعَيْتُ وَفُرُوعُهُ يَمْنَعُ الزِّيَادَةَ لِفَوَاتِ الْمَحَلِّيَةِ <sup>لغوت</sup>  
 كَذَا الْمَوْتُ وَالْقَتْلُ إِذَا الْقِيَمَةُ لَا تَكْفِي لِإِسْنَادِ التَّغْيِيرِ كَمَا فِي الْإِطَانِ  
 كَذَا الْبَيْعُ وَالْبَيْعَةُ وَالْغَزْلُ وَالنَّسِجُ وَالطَّيْنُ وَالْتَّارُ يُبْدَلُ  
 صُورَةً أَوْ مَعْنَى ضِدًّا الرِّقْنِ وَالْإِجَارُ وَالذَّيْحُ وَالطَّبْعُ وَالْحِيَاظَةُ وَالتَّخْلِيلُ <sup>المحجور</sup>



بعد كان المشتري خذما وجد المسمى مذبوفا او مطبوفا  
 او مخيطا او خلا دون ما عداه والشوية في تلك المخصوص  
 ومنع الرد بالعيب للتبديل او حذر الهدر اذا الصنعة لا تقدر  
 بالضم فاندفع الصنيع وانما يستتبع به السارق من زيل العضمة  
 كفا صير بيع وخاط والمشتري والشرع اولى بالصون وان  
 زاد بعد موت البعض جاز قسطن الباقى من قيمة يوم العقد  
 لان الاستناد يدفع ضم المبتدع والبيع بالخصصة ابتداء  
 حتى قيل لا تفسد الزيادة بالشرط الفاسد  
**باب البيع وللعصب ضمان القيمة**  
 عصب عبدا واخر من اخر جارية وتبايعا فاجيرا  
 نقد ويكون كل واحد لعصب الاخرين كل واحد مشتري  
 والبشر لا يتوقف اذا وجد نفاذ على العاقد وهذا  
 لو قبض قبل الاجارة ملكه لا انه صار قاضيا البذل من مال

من العبد والجارية  
 اراد المشتري من عبده  
 فانه لا يكون نفاذ البيع لغيره

غير قنوق القضاء فاذا اجاز فانه قال شتر عبدا جاري  
 فيصير مملكا ما عصب بقيمة ضمنيا كما في امدار الجارية  
 والصليح على الوديعة والطاري اذا لم يكن منافيا لمقتضى الموقف  
 لا يبطله كما لو ورث الامة من لا تحل له فاذا كان مقورا  
 اولى خلاف ما اذا ائخذ المالك لانه قارنه ما يجمع انعقاد  
 وهو مباد له ملكه بملكه فتلغوا الاجارة والاقرض ضمنيا خلاف  
 النقدين لان العقد تعلق بالمثل في ذمة العاقدين فصحة الاجارة  
 تتبع النقد حتى لو كانت قبل النقد لغت له الاسترداد  
 ويبطل الصرف لانه ظهر لا فتراف لا عن قبض ولو عصب  
 من رجل جارية واخر منه دنانير فاشترها بها ونقد  
 ثم اجاز بعد هلاك الثمن جان وصار مقرضا للدنانير فيخرج  
 بمثلها وان اجاز ثم نقد يضمن ايها شاء لان الاجارة اقضى  
 على البيع فان ضمن البائع رجع به على المشتري وسلم طعن على  
 او على الجارية دون النقد

اراد قول المخصوص منه مقورا المقتضى  
 المحذوف يكون اولى بعدم الابطال



وَقَالَ يَكُونُ لِي وَلِي الْجَارِيَّةُ لِأَنَّ التَّمَنِّيَ هُوَ الثَّانِي كَمَا لَوْ اشْتَرَى الْعَيْنُ

فَطَهَّرَ  
فَلَمَّا قَرَأَ الضَّحَامُ عَلَى الْمُشْتَرِيِّ فِيمَا لَكَ مِنْ حَبْنِ الْغَضَبِ فَيُظْهِرُ

بلغ مقابلة باصل قول علي  
اصل النعم في باب المهر فان فتح  
الدين

## الْخِلَافُ فِي الْمُرَاجَعَةِ

اِشْتَرَيْتُ ثَوْبًا قِيَمَتُهُ عَشْرَةُ عَشْرَةٍ وَدَفَعْتُ إِلَيْهِ آخِرَ ثَوْبِي

اِشْتَرَاهُ بِعَشْرَةٍ وَقِيَمَتُهُ عَشْرُونَ لَيْسَ لِي بِهِ ثَوْبٌ فَقَالَ

لِلْمُشْتَرِيِّ ثَوْبَانِ قِيَمَتُهُمَا عَشْرُونَ فَابْتَاعَ بِهِ عَشْرَةَ فَاشْتَرَاهُمَا وَجَدَ

بِثَوْبِ الْأَمْرِ عَيْبًا فَقَالَ شَرَاهُ صَفْقَةً وَأَنْقَسَمَ الرَّجُلُ

عَلَى الْقِيَمَةِ أَثْلَانًا فَأَرَادَ أَنْ يُلْغِي التَّمَنِّيَ وَقَالَ الْبَائِعُ عَنْ كُلِّ ثَوْبٍ

عَشْرَةً فَأَنْقَسَمَ الرَّجُلُ عَلَى التَّمَنِّيِّ فَيُرَدُّ بِنِصْفِهِ فَالْقَوْلُ

لِلْمُشْتَرِيِّ مَعَ التَّمَنِّيِّ لِحَدِّهِ مَزِيدُ حَادِثٍ خِلَافَ مَا لَمْ

يَدَّعِ عَيْبًا لِفَقْدِ الْجُدْوِيِّ كَدَعْوَى الْكَفَالَةِ بِالذِّكْرِ وَالذُّوْبِ

دُونَهُمَا وَلَا يَخَالَفُ إِذَا خِلَافٌ فِي عَقْدٍ غَيْرِ خِلَافٍ شَرَاءً

بعض الأمور

المراد بالمراد

المراد بالمراد

المساومة لا سيما نازعا فيما يوجب عقدها بازاء الدين

فَتَخَالَفَ فِيهِ دُونَ الْأَعْلَى حَذَرُ صَرَرِ الْعَيْبِ عَلَى الْمُشْتَرِيِّ

وَالْتَفَرِيقُ عَلَى الْبَائِعِ بِنَقْضِ الرَّدِّ وَيَرْجِعُ الْمَأْمُورُ عَلَى الْأَمْرِ

خَمْسَةَ عَشَرَ لَزْمُهُ وَالْقَضَاءُ بِنَاءً عَلَى الظَّاهِرِ لَا يَتَعَدَّى

وَلَا أَنَّهُ لَزْمُهُ بِتَقْصِيرِهِ فِي الْبَيَانِ وَإِنْ أَقَامَا فَالْبَيْتَةُ لِلْمُشْتَرِيِّ

لِاثْبَاتِهِ زِيَادَةُ مَقْصُودَةٍ وَظَاهِرُهُ قَدْ بَطَلَ بَيْتَةُ الْبَائِعِ

خِلَافَ الْبَيْدِ لِقِيَامِهِ حَسْبًا وَالْبَائِعُ وَإِنْ أَثْبَتَ زِيَادَةَ

صَفْقَةٍ لَكِنْ أَثْبَتَهَا لِلنَّفْيِ وَلَوْ وَجَدَ ثَوْبًا لِمَا مَرَّ عَيْبًا

رَدَّهُ ثُلُثُ التَّمَنِّيِّ وَيُوقَفُ خَمْسَةَ مَتَى صَدَقَ اخَذَ

لِقِيَامِ السَّبَبِ وَهُوَ الرَّدُّ وَلَا يَتَصَدَّقُ بِهِ إِلَّا الْمُسْتَحَقُّ مَعْلُومٌ

ضِدَّ اللَّقْطَةِ وَلَوْ ادَّعَى الْمُشْتَرِيُّ صَفْقَتَيْنِ وَالْبَائِعُ

صَفْقَةً رَدَّ ثَوْبَ الْمَأْمُورِ بِعَشْرَةٍ وَتَوَخَّجَتْ بَيْتُهُ

الْمُشْتَرِيُّ بِمَا مَرَّ وَيُرَدُّ ثَوْبُ الْأَمْرِ خَمْسَةَ عَشَرَ لَأَنَّهُ أَقْوَلُ

المأمور



# بَيَانُ دَرِيَاةٍ وَلَا حَاجَةَ إِلَى الْبَيِّنَةِ بَابُ الْإِسْتِحْقَاقِ فِي الْبَيْعِ وَالْغَضَبِ

اِشْتَرَى وَغَضِبَ ثَوْبًا فَخَالَطَ أَوْ حُطَّةً فَطَحَى أَوْ شَاةً أَوْ لَحْمًا فَشَوَى  
ثُمَّ اسْتَحَقَّ شَيْءًا مِنَ الْحَادِثِ لَمْ يُجَرِّحْهُ بِالْثَمَنِ وَلَمْ يَسْرَأْ الْغَضَبُ كَأَنَّهُ

اسْتَحَقَّ بِسَبَبِ حَادِثٍ إِذَا الْعَوَارِضُ خِذَا الْقَطْعِ وَالذَّمُّ يَمْنَعُ  
لَا خِذْلَ مِلْكٍ قَبْلَ مَا يَخْلُفُ مَا لَوْ أَقَامَ أَنَّ تِلْكَ الْأَشْيَاءُ كَانَتْ لَهُ

وَضَمْنٌ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْمِلْكُ مِنَ الْأَصْلِ وَعَدَمُ الْحَادِثِ كَذَا لَوْ أَقَامَ  
شَخْصًا أَنَّ الرَّأْسَ وَالْكُلَّةَ وَأَخْرَأَنَّ الدَّخْرِيَّ وَالْجِلْدَ لَهُ

لِلْجَزْمِ بِسَبَبِ بَعْدَ الذَّمِّ وَالْقَطْعِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَقَامَ وَاحِدٌ  
بِذَلِكَ كُلِّهِ لَأَمَّا كَانَ مِلْكُ الْأَصْلِ لَمْ يَخْلُفْ لَوْ أَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ مَا شَاءَهُ

## نَقْضُ الْبَيْعِ مِنَ الْوَصِيِّ وَالْمَرِيضِ

مَا تَشَى عَنْ عَبْدٍ وَعَلَيْهِ ثَمَنُهُ وَدَيْنُ الْغَيْرِ فَرَدَّهُ الْوَصِيُّ يَعْنِي بِالرَّضَى

جَازَ كَالْبَيْعِ وَحَصْنَةُ الْغَيْرِ عَلَى الْبَائِعِ رِعَايَةُ الْعَدْلِ دُونَ

الْوَصِيِّ لِفَقْدِ التَّعَدُّلِ إِذَا لَمْ يَصْنَعْ فِي الْقَضَائِصِ كَمَا يَنْبَغُ

الْمُجْتَنِبُ خِلَافَ الْأَدَاءِ وَإِنْ خَاصَمَ إِنْ عَلِمَ الْقَاضِي بَدِينِ الْغَيْرِ

لَمْ يَقْضِ شَيْئًا إِذَا السَّخَرُ إِشَارًا بِعَوْدِ قَدِيمِ الْمَلِكِ وَفَرْتُهُ لِعَفْوِ

فِي غَيْرِ الْمُبْتَاعِ يَمْنَعُ الْأَرْضَ كَالرَّضَى وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ رَدُّ وَيُرَدُّ الْبَائِعُ

إِنْ ظَهَرَ دَيْنٌ أَوْ يَغْرُمُ لِلْجَبْرِ وَيَتَعَيَّنُ الْقَدَمُ بِالتَّكْلِيفِ وَالْعَقْدِ

لِلتَّكْلِيفِ أَوْ ذَوَالِ الْمُرَاجِمِ كَذَا الْمَرِيضُ لَكِنْ يُفْسِدُهُ أَصْلُ الْغَبْنِ

كَالْبَيْعِ مِنَ الْوَارِثِ وَالْمَوْتَى لِأَنَّهُ وَصِيَّةُ الْمَدْيُونِ حَتَّى عُدَّ

فِي الثَّلَاثِ نَسَاءً لَا يَزُولُ بِالزَّفْعِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ إِذَا زِيدَ

لَا تُلْحَقُ الْفَسْخُ وَيُرَدُّ الْقَاضِي مَعَ الْعِلْمِ إِذَا الْحُجْرُ بِالْمَوْتِ وَعِنْدَهُ

## بَابُ الْإِسْتِحْقَاقِ فِي الْمَصْرُفِ وَالْمَرْفُوعِ

اِشْتَرَى إِبْرَاهِيمُ قَارِقًا عَنْ قَبْضِهِ وَتَقَدَّرَ النِّصْفُ أَوْ عَدْلًا

نِصْفُهُ إِلَى الْعَطَاءِ لَمْ يَشْعُرْ الْفَسَادَ لِأَنَّهُ طَارَى فِي الْأَوَّلِ كَالْتَلَفِ

الْمُسْلَمِ الْأَوَّلِيِّ



غير بان في الاخرى اذ زال بالتجديد بخلاف الشيف المحلى  
لا يخلص لان لا يفرق بالبقاء كالابداء فلو اقيمت عليه بملك النصف

في البيع كذا في خلاص  
في النصفين

تقبل ليد الملك في الكل وشاع المستحق في النصف للاطلاق فيرد المشتري

ربع الابوين للفساد ويسترد ربع الثمن للاستحقاق كذا لو اشترى

النصف والنصف والمستحق فلو الثاني تقيد بالبيع بملك

ولو كان استوخ النصف واشترى النصف لم تقبل اذ يتعين الملك

للبيع حذار اللغو خلاف الاقرار والودعة للدعوى لا يكون

المودع غير البايع فتقبل في الربع اذ شاع حكما لتعذر الترجيح

كذا لو اشترته عيشة او دم لفقد الملك بخلاف ما لو اشترى

تجرا لهذا صار المأذون محجورا بالقبض في الثانية دون الاولى

### باب بيع الاثنين من واحد

اقام كل فرد بالبيع منه او زاد الملك والتناج يقضى لكل فرد

من البايعة  
او من اليد والتسليم  
انما غنى عن ذكر الملك

بالثمن ان كان العين في يد الخصم لان الدعوى في الثمن اذ اليد اغنى

نفي التسليم  
انما غنى عن الاقامة على الملك  
نفي البايع التي اشقت الى المشتري

عن الملك ويعدده التواف والزم بخلاف الكتابة لانها

منوعة او قياس او لا تواف والخصم يرد بالعيب على شئ

للتصادق عليهما حذار الشقيص ويأخذ من كل فرد

ارشان حدث عيب للزم الا ان يقبله فرد فيبرأ

الاخر للخصم بالقليل كذا لو حدث ارض او غنم او زاد

اذا لصنع في بيع الشرع لهذا لم يبطل بالبيع عن علم

وبنصفه لو كان العين في يدها ان ايد كذا التسليم للفسخ

في النصف بقوة وخير كما في دعوى الشر من ذي اليد

اذا املك مقصود ضرورة النقل كذا لو ارحا للخصم العيب

على الاخر لبرائة الاول بالزوال وانما لغت في الافق محل المقولة

### باب شر الظرف بما فيه من الطعام والغنم

اشترى زيت زيت بما فيه على انها مائة رطل فاذا الزق انقل

من المعتاد خير للتغير ولو كان عشرين حط من حاصن

الزق المعتاد  
من الغنم

في البيع كذا في خلاص  
في النصفين  
في البيع كذا في خلاص  
في النصفين  
في البيع كذا في خلاص  
في النصفين



الزَّيْتِ إِنْ كَانَ سَبْعِينَ بَعْدَ قِسْمَةِ الثَّمَنِ عَلَى قِيَمَةِ الزَّيْتِ  
 وَقِيَمَةِ ثَمَانِينَ رُطْلَ زَيْتٍ وَالتَّخْيِيرُ وَرَدَّ عَشْرِينَ إِنْ كَانَ <sup>وَجِبَ وَرَدَّ</sup>  
 مِائَةً صَرَفًا لِلنَّقْصِ الْفَضْلُ إِلَى الزَّيْتِ إِذَا الْقَدْرُ أَصْلُ فِيهِ  
 دُونَ الزَّيْتِ كَأَنَّهُ قَالَ فَإِذَا الزَّيْتُ مَا وَجَدَ وَالزَّيْتُ تَكْمِلَةُ الْمِائَةِ  
 وَلَوْ كَانَ مَكَانَ الزَّيْتِ سِتِينَ حُطُّ ثَلَاثَةُ أَجَاسٍ مَا خَصَصَهُ وَرَدَّ  
 سَبْعِي الزَّيْتِ بَعْدَ قِسْمَةِ الثَّمَنِ عَلَى قِيَمَةِ خَمْسِينَ مِنْ كُلِّ فَرْدٍ  
 لَمَّا الْقَدْرُ أَصْلُ فِيهِمَا مَا قَسَّمَا كَمَا فِي الْبَيْعِ بِأَلْفٍ مِثْقَالٍ خَبِثٍ  
 وَفِضَّةٍ وَلَوْ كَانَ الزَّيْتُ مِائَةً وَالزَّيْتُ خَمْسِينَ فَسَدَ الْجَهْلُ الثَّمَنِ  
 أَوْ شَرَطَ الْمَعْدُومَ إِذَا لَا تَشْقِيصَ فِي الزَّيْتِ وَلَا عَقْدَ فِي غَيْرِهِ  
 وَلَوْ اكْتَسَبَ الْأَعْنَامُ الْعَشْرَ وَالْقَفْرَانِ الْعَشْرَةَ عَلَى أَنْ كُلَّ  
 شَاةٍ وَقَفِيرٍ يَرْبِيهِمْ فَإِذَا الْقَفْرَانِ تِسْعَةً رَدَّ الْحَلَّ إِذَا تَمَّ  
 الصَّفَقَةُ أَوْ حُطَّ عَشْرُ قِسْطِ الطَّعَامِ بَعْدَ قِسْمَةِ كُلِّ دَرَاهِمٍ عَلَى  
 شَاةٍ وَقَفِيرٍ وَامْتَضَى لِرَوَالِ الْجَهْلِ بِفَرْضِ التَّسَاوِي وَلَوْ كَانَتْ  
<sup>أَوْ كَانَتْ</sup> <sup>لَوْ كَانَتْ</sup> <sup>لَوْ كَانَتْ</sup>

الزَّيْتُ

الْأَعْنَامُ تِسْعَةً فَسَدَ فِي قَفِيرٍ عِنْدَهَا وَالْحَلُّ عِنْدَ الْطَّعَامِ  
 الرَّبُّوَ إِذَا لَمْ يُقَابَلْ قِسْطُ مَا فَاتَ مَا لَا أَصْلَهُ ضَرْفُ الْحَرْفِ  
 وَمَتَّوَدَ التَّسْمِيَةِ وَالْجُوزِ الْخَارِي وَالْبَيْضِ الْمَذْرُوعِ وَالسَّلَامِ  
 الْمَلِكُ وَالْمَوْزُونِ لَكِنْ مَعْنَى لَفْظًا فَلَمْ يَجْعَلْ فِيهَا مَرَّةً الْأَطْفَرُ  
 حَذُّ وَنَقْصُ ثِيَابِ الْعُدْلِ ضَدَّ الْفَضْلِ لِلْجَهْلِ ضَمِّنَ الْمَرْدُودَ  
 وَلَمْ يَضْمِنْ غَيْرَ الْمَقْبُوضِ وَالْمُتَّيِّنُ بِأَقْلٍ مَمَّا يَبِيعُ وَالْمَكَاتِبُ وَخِيَّةُ  
 لِلْمَالِيَةِ أَوْ ضَعْفُ الْمُسَدِّ بِالْإِجْتِهَادِ وَاعْتَبَرُ بَيْعُ مَجْدٍ عَامِرٍ  
 وَخَرَابٍ وَلَوْ كَانَ مَكَانَ الْقَفْرَانِ ثِيَابٌ فَسَدَ الْبَيْعُ لَمَّا  
 حَصَّةُ الْأَفْرَادِ تَخْتَلِفُ بِالضَّمِّ فَفَاتَ الْعِلْمُ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا  
 بِخِلَافِ الْأَوَّلِيِّ لِهَذَا جَاءَ كُلُّ شَاةٍ مِنَ الْعَشْرَةِ بِكُلِّ شَاةٍ  
 وَخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ كُلُّ قَفِيرٍ مِنْ نَوْعٍ لَمَّا الْمَضْمُونُ عَشْرُ قَفِيرٍ  
 لَا الْخَاصُّ إِتْيَانًا لِلصَّحَّةِ أَمَّا التَّوْبُ لَا يَبْقَى وَالْإِسْمُ الْكَامِلُ  
 دُونَ الْجُزْءِ وَبِالْحَرْفِ يُعْرَفُ تَوْبٌ مِنْ عِدَّةٍ قَوْفِي وَوَدَّ أَرِي  
<sup>أَوْ كَانَتْ</sup> <sup>لَوْ كَانَتْ</sup> <sup>لَوْ كَانَتْ</sup>

في الكيل

العشْر

اسم القفران لا في الاعنام  
 حمل الثمن

اسم القفران لا في الاعنام  
 اسم القفران لا في الاعنام



وَقَفِيزٌ مِنْ صَبْرِي مِلْجٍ وَتَمَرٍ بِأَضْمَانِ الْقِيَمَةِ

لِلْغَاصِبِ وَالْمَوْدِعِ تَضْمِينُ غَاصِبِهَا الْقِيَمَةِ يَوْمَ غَضَبِ الْحَاجَةِ  
الْخَلَّاصِ وَالْحِفْظِ كَالْقَطْعِ وَالْمَوْلَى يَأْخُذُ الْعَيْنَ أَنْ عَادَتْ  
إِذَا الْحَاجَةُ لَا تَعْدُو إِلَى التَّمْلِيلِ قَصْدًا وَيُرِيدُ أَنْ يَأْخُذَ أَوْ  
مِثْلَهُ أَنْ نَأْتِ لِقَوْتِ الْغَرَضِ الْمَوْدِعِ بِرُجْعٍ عَلَى الْمَوْلَى  
لِلْحَقِّ ضَمْنِ الْأَمْتِنَالِ إِلَّا أَنْ يَكْذِبَهُ فِي التَّضْمِينِ لِلتَّمَةِ  
كَالْوَكِيلِ وَالْغَاصِبِ إِذَا الْخَطُّ لَهُ كَالْمُسْتَعِيرِ أَوْ يَأْخُذَ الْمَأْخُذَ  
لِلْغَاصِبِ

تَنْقِيْلًا لِلْمَوْقُوفِ فَإِنْ مَاتَ إِذْ الْقِيَمَةُ كَالْعَيْنِ بَعْدَ الْمَوْتِ  
وَالْقَنْ قَبْلَهُ حَتَّى صَارَ خُتْمًا لِلْفِدَاءِ فِي الْأُخْرَى دُونَ الْأُولَى  
أَوْ يُغَرِّمُ الْغَاصِبُ الْأَوَّلَ جَبْرًا لِمَا قُوَّتْ دُونَ الثَّانِي لِلْبَرَاءَةِ  
بِنَسْخِ الْقَوْلِ كَوَدْعِ رَدٍّ فَاسْتَحَقَّتْ خِلَافَ عِيَالِ الْمَوْلَى وَنَائِبِ

الْغَاصِبِ إِذَا لَمْ يُعَدَّ مَا أَرَادَ كَوَدْعِ الْعَبْدِ يَرُدُّ عَلَى الْمَوْلَى إِلَّا أَنْ  
يَكْذِبَهُ فِي التَّضْمِينِ لِلتَّمَةِ خِلَافَ الْمَوْدِعِ لِلتَّسْلِيْلِ طَعْنًا لِقِيَمَتِهِ الْغَضُوبِ  
وَإِذَا الْقِيَمَةُ صَفَتْ مَقْفِيًا

وَأَخَذَ الْقِيَمَةَ صَفَتْ مَقْفِيًا

حِينَ غَضِبَ لِقَيْدِ الْمَلَكَةِ فِي الْحَادِثِ وَالْغُرْمِ دُونَ تَقْوِيَّتِهَا

وَالْمَأْخُذَ لِلأَوَّلِ إِذَا مَلَكَ كُلُّ فَرْدٍ مُسْتَنِدًا إِلَى غَضَبِهِ فَهُوَ  
لِلْغَاصِبِ الْأَوَّلِ

كَيْفَ مَا اشْتَرَى الْعَلَسَ وَيَتَصَدَّقُ بِمَا بَيْنَ الْغُرْمَيْنِ خِلَافًا  
لِلْغَاصِبِ الْأَوَّلِ

لِأَيُّ يُوَسِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَشَبْرَةٍ الْأَقْتِصَارِ لِكَيْفَ تَقْصُرُ فِي الْبَدَلِ  
فَلَا يُغَرِّمُ لَوْ أَنْتَفَكَ كَمَا فِي كَسْبِ الْمَخْصُوبِ وَمَا لَمْ يَقْبُضْ وَالْعَيْنُ

لِلثَّانِي لَكِنْ بَعْدَ الْأَخْتِيَارِ فَيُلْعَوُ الْأَسْتَبْرَاءُ قَبْلَهُ لِسَبْقِهِ  
إِلَى الْحَلِّ كَمَا قَبْلَ الْقَبْضِ وَالْوَلَدُ عِنْدَ لِقَافِ الْمَلِكِ وَالْغُرْمُ رَاذِلٌ

الْبَغْرُومُ لَا يُعَدُّ أَيْدٍ وَالنَّسَبُ كَمَا فِي الْمَادُونِ وَالْمُكَاتِبِ  
لِذَا الْعَقْدِ فِي رَأْيِ جَدِّهِ تَضْمِينِ الْغَاصِبِ بَعْدَ اغْتِنَاقِ الْمَشْتَرِكِ مِنْهُ

بَيْعٌ فِيهِ شَرْطٌ

أَشْتَرَى عَلَى أَنَّهُ جَبَّازٌ أَوْ هَمْلَاجٌ أَوْ صَائِدٌ جَارٍ الْحَاقَّ لِلْوَصْفِ الْأَصْلِ

فِي الْمَلَايِمَةِ كَمَا فِي الرَّفْقِ وَالْقَيْلِ كَذَا جُلُوبٌ لَبُونٌ عِنْدَ الْبَعْضِ

خِلَافَ حَامِلِ اللَّيْثِيِّ مِنَ الْغُرْمِ وَالْمُضَامِينِ وَقِيلَ فِي الْأَيَّةِ بِجَوْرِ

بِحُوزَةِ الْحَيَوَانَاتِ



محلل على التبري ستماماً لبايع كالغنا والنج اذ هو عيب

في المرأة لا الشاة والقول له في نقد الوصف لمحلل الحدوث  
فان خلف ردة لا بايع فياخذ ما سوى اذ في الوصف المذهب  
الحاقاً بالمستحق بالعقد وفي شرط البكارة خلف

البائع ان قال زالت عندك لدعواه قرب الحدوث  
النساء ان قال ما زالت فتلزم ان قلن بكونه لا بد الاصل  
وترد ان قلن ثبت لكن بشرط نكول البائع على المذهب

انظاراً للضعف في قطع الخصومة دون التوجه وقد مر في الجدل

### باب الميز في البيعين

اشترى النصف فالنصف فرأى العيب خلف البائع حيناً

ان خاتم في الكل لا اجتماع الدعوى كما في القسامة وفي كل نصف  
بميناً ان افردت بالدعوى قضوا للحلف والنكول على الدعوى والحكم

بخلاف الاقرار لانه حجة بنفسه فظهر عيب الاول في الثاني ضرورة

بلا عكس يجوز الحدوث كذا لو خاتم احد بايعين ورث الآخر

عند محمد رحمه الله للخلافه وقال ابو يوسف رحمه الله ان اخذت الصفة  
خلف في نصيبه حسب لانه اخذ الحال والوقت والبات

اقرى فمثل الكل بخلاف الباعين والصفتين لتفاوت في التورع  
والحدوث ويجزوه في احد المفاوضين خلافاً ووفقاً وحلفه

لا يغني عن خلف الاخر كما في الكفيل والاصيل بخلاف تخليفه

خصماً اذ النيابة تجري في الاستحلاف دون الحلف ونكوله

### باب بيع القروض المشتق

جار شري عليه لما استقرض عكس المقرض وان نفى الطحاوي

وعكس ابو يوسف في غير النفوذ اذ الملك والسلطة دار مع القبض

وحذف الاجل لشبهة العارية لا المبيع وما بالقبض لا يزول

بالقول كما في الرهن مكان الرهن فاندفع تجديد البيع بشرط النقد

فانه يبي الاقرار رضا بعد رضى الثاني ضرورة

هذا على ما في كتابه الاول

حلف

بلغنا الله على اصل قولنا جلد  
ابن البرهان مفتح

بشرارة

لشبهه

هذا هو الحق في القرض



في المجلس حذار الكافي بخلاف تقاض الدينين للتساوي سقوطا  
 ولو وجدته معينا او متراجا لم يرد اذ القرض تبرع والمبيع  
 هالك ورد المثل كزعم ابي يوسف لا يفيض القبض فلا يجزي  
 ولا ارض في الجنس حذار الربوا ولا في جنسي النقدين اذ لا في البيع  
 مثل الدين معقبا وقصا لا نفسية والارض بين يديها بخلاف  
 الغير للعكس وتقوم الجودة والحرف الحاق الدين  
 المشار بالعين في التعيين وعدمه وان وجدته ستوقارده  
 لفساد القرض اذ التسلط على الائلاف غير امتناع النفع  
 قبله وذلك في المثل حتى اعتبر اعارته اقرضا دون غيره  
 وقبض المسمى قبل التفرق لعدم التعيين لا بعدة لبطان الصرف  
 الا في الفلوس اذ شرط قبض احد هاجدار الكافي لا كغيره لانه قبض البدلين بالكافي  
 حكم الصرف لا الثمن لهذا الوباغ ما ادى في صدق انه زور بطل  
 في غير النقود وجاز فيها في المجلس لا بعدة الا في الفلوس مثله باع ما في الوعاء



هذا هو المجلس الثاني من كتاب البيوع

بديل ان المالك يبيع المثل  
 فلا كان سوا لجاز منهم

الاصل  
 في الدين  
 في الدين  
 في الدين

# باب بيع الغنائم

وليس فيه شيء باب بيع الغنائم للإمام وأمينه  
 بيع الغنائم رعاية للأصلح كما في المن والقتل ولا يخاصم بالعين  
 يصير الحاكم خصما لان بيعها حكم حتى لم يحركها الشرايا في  
 الاظهر كالتقاضي ضد وصية لقيامه مقام الميت الا من ينصب لها  
 كما في الرسول فيرد بالبينة دون الاقرار دلالة النظر كالموصي فيها  
 باع الميت لكن ينعزل به كالوكيل بخلاف الوصي لتعذر التخصيص  
 والعزل والخوف الحاق الضمني بالقصدي حتى كان الاخذ بالشفعة  
 بما فيه الخيار اسقاطا لخير الشرط لا الروية وبيع في الثمن بعد  
 القسمة لعسر الرجعة والنقص كالفضل في بيت مال الخراج ان نأب  
 الجند وبيت مال الزكاة ان نأب الفقير مثله بان خرا  
 او متحقا اذ الغرم بلا غنم حيف لهذا عذر بيوت المال  
 فكان الجزاء الاول والعشرون الخمس في الثاني والتركات في  
 ثالث واللقطة في رابع فصرفت مافي الاول الى الغزاة والقضاة

في

في

ع

ع

الرد بالعيب

جمع بيت

جمع حوزة



والشُّعُورِ والجُسُورِ والمساجِدِ وما في الثاني الى الفقراء وما

في الثالث الى نفقة الموصي وكفن الموتى وعقل اللقيط وما في الرابع

## الى الفقير بشرط الضمان **باب بيع البهم**

لو اشترى احد عبدين او ثوبين فسد لجهل يورث نزاعا  
ضد المشتري فلو قبضها ملك احدها والاخر جائنة وفاء بالعقد  
والاخر بعد زوال الشك والضعف ويتعين بالموت او لا يتردد

ببره التي بخلاف الحق البهم على انه كالرد في التي فلو ماتا معا غرم

بعضهما للشيوع عند موت المير ويقول المشتري وفعله

كسب المقتضي ملكا لانه الصائم دون البائع كما في المخصوص والمودع

وغيره وان اعتق معينا نفذت المشتري لما عثر ويقف

البائع على تعيين الاخر مبيعا اذ ملكه في العين قاصر

تحتل الكمال شبه المشتري من الغاصب بخلاف اعتاق الموصي

له بالمبهم قبل تعيين الوارث اذ الشك ثمة في ثبوت

الملك في العين ومهنا في الزوال وان اعتقها اكل واحد عتقا والحيار

للمشتري لما عثر ولو ارثه ضد خيار الشرط بالخلافه

في ملك المجهول دون الوارث كذا لو شرط الاختيار للمشتري

المستلحق الجواز اذ الملك بالاختيار فلا نزاع ولا جهل كما في شرط

احد مكانين وخمسين او خيارين بخلاف الاول لكن

فيما دون الاربع اذ الحاجة لا تغدو الا على الادنى والوسط

## **باب من المعيب**

اقام على البائع يكون العيب عند بابه وهو يقول حدث عندك

عيب ردد عليه للظهور المطلق وهو على بابه خلافا لما عثر عليه الله فربما

على النفاذ باطنا او حذرا فوثب الطباقي بتقيد التكنيت

كما في الشفعة والاستحقاق بشرط الاعادة في الاصل اذ لا اولي

قبل الحق والحاجة كالمالك في اجالة اليد والمشتري بشرط البراءة

فلا جهل  
فلا نزاع

البيعه الاولى



أرسلهم  
بالبعد  
قول المشتري

سواء يكون فارسي  
أو نفعه في مرض







لانه ربح ما لم يضمن ولو شرط الثمن القاء في شرا الأرض فجدتها  
 البايع بخير بعد حط الأرض ان نقص للتقويت والبيع  
 فقد كفي مؤنة ولو جدها موقفاً عيباً أخذت منه في الأولى  
 ان لم يرضى البايع لجدوث العيب رد الكلى لا الفرد في الأخرى  
 صد الأولى جدار تقويت المجد اعتباراً بحال القبض كاتي  
 جز الصوف بخلاف نزع الفصد في التركيب عارض كذا  
 الشاة تحلب أو تلد عند البايع ولو كانا عند المشتري  
 لم يرد أصلاً للزيادة إذ المالبة بالجدوث ولا فصد الماني  
 ولو قطعت يد العبد قبل القبض أتبع المشتري القاطع بالادب  
 حالاً ان أنضى إذ عضوه مال كما ياتي في التوي عليه  
 لأنه قابض بيد الجاني مقتضى الاتباع جدار توالي الضمانين  
 خلاف الحوالة لفقد اليد أصلاً ولو استوفى الأرض فضة  
 أو اشتري بعد الصلح أو الحكم بالفضة كذا بعينه تصدق بما زاد  
 المشتري

المصلحة الأخرى لم ينقص  
 المصلحة الأخرى لم ينقص

من جاز في بيعه

على نصف الثمن لفضة لم يظهر في حق الله احتياطاً  
 دون الذنب لعدم يلزم عموم الحزمة في ربح المشتري  
 لعموم الجث ولا عموم الطيب في ربح الأرض قبل القبض  
 غور الفسخ كذا حال البايع بعد الفسخ إذ عدم الملك فوق  
 عدم الضمان ولو لم يعين الكرم لم يجز وإن سلم في المجلس لبيع  
 المردوم كذا لو باع الجاني بملكه كذا أو سطا قبل الحكم ولو صالح  
 على ذلك جاز بشرط التسليم في المجلس الله قابل اليد إذا نقل  
 مشروط بالحكم حتى جوز الإمام الصلح على أضعاف القيمة  
 والخوف ان المثل ياراء النقد مبيع وبارا العير مجمل والمير  
 يحرف العوض وقد مير وعند محمد رحمه الله التوس على  
 البايع أصله اتباع محرق قلب الصنف أو رأس مال السلم  
 فيسقط نصف الثمن لأصالة المبان وقيل لا كما لو أفت ولا يجوز  
 البيع لفقد القبض **باب اختلاف البيعة**

في بيعه

المصلحة الأخرى لم ينقص

والخوف

في باب السهادة

المشتري



١٦٢  
 أقيم على شرا الدار من ذبي اليد وهو عكس فعند حمله  
 يقضي بها حذار الإقبال كما في الدين والإبراء والسبق لذي  
 اليد والدار الخارج إن لم يشهدوا بالقبض كليا لزيادة  
 بلا حجة أو تباع قبله وعكسه إن شهدوا به حذار نقض  
 البدوان فأول الثمن فالدار لذي اليد إن زاد في الأخرى  
 لما عرفت في الأولى لفساد الثاني بفوت النقد والقبض  
 والخارج إن زاد للعكس إذا قبض المعائن في الأولى  
 في الأولى وفي الأخرى بكذا وقيل للأول هنا الصحة في الأولى ولزوم نقض اليد في المسألة  
 الأولى من تقدير اليد وعندها يلغو في الكل إذا قلنا حال  
 بدليل النص والظاهر لا يلغى للأبداء والسبق محذور  
 والتأخر غير مشهور فاشبه دعوى الإقرار والحكم لو أقام  
 زيد على الشراء من عمرو وهو من يهدى وهي عكس فالدار لزيد  
 عندهما في الكل لفق المعارض أو جاز البيع قبل القبض ودعوى  
 الكسر

الشرا الأخرى  
 العكس ما عرفت من الدليل في المسألة  
 وهو عدم لزوم فساد الشرا الثاني  
 في الأولى ولزوم نقض اليد في المسألة  
 الثانية للفساد

شرا البائع وعنده إن لم يشهدوا بالقبض يقضي شرا زيد إن كانت  
 في يده ترجحاً بها للقبض بعد سبق عمرو إذا أسندوا إليه  
 وبين زيد ويهدى إن كانت في يد عمرو ولا يها خارجاً إن زد الوهم  
 بالتعارض ضد الأولى ولعمرو إن كانت في يد عمرو إذا قبض  
 المعائن للأولى وشرا زيد قبل القبض وإن شهدوا به فالدار  
 لزيد إن كانت في يدها ترجحاً بها للقبض بعد سبق عمرو  
 إذا قبض المعائن للأخرى وجعله للأول تنحياً بغير عمرو وإن  
 قيل ولزيد في الباقي لصحة العقود ولو كان المدعى عبداً والتعارض  
 بدعوى البيع فعندهما في الأولى يلغو الكل إن كان في يدها وما عرفت  
 عند عقد ذي اليد في الباقي للتعارض وفقد القبض في الأخرى  
 يلغو عقد عمرو إن كان في يدها وما عرفت أعيد زيد في الباقي للعرض  
 وعنده في الأولى يلغو شرا زيد إن كان في يدها فقد القبض وعندها  
 في الباقي إذا شهدوا بالبيع دون القبض  
 في الباقي إذا شهدوا بالبيع دون القبض  
 في الباقي إذا شهدوا بالبيع دون القبض

في يد زيد ويهدى إن كانت في يد عمرو ولا يها خارجاً إن زد الوهم  
 بالتعارض ضد الأولى ولعمرو إن كانت في يد عمرو إذا قبض  
 المعائن للأولى وشرا زيد قبل القبض وإن شهدوا به فالدار  
 لزيد إن كانت في يدها ترجحاً بها للقبض بعد سبق عمرو  
 إذا قبض المعائن للأخرى وجعله للأول تنحياً بغير عمرو وإن  
 قيل ولزيد في الباقي لصحة العقود ولو كان المدعى عبداً والتعارض  
 بدعوى البيع فعندهما في الأولى يلغو الكل إن كان في يدها وما عرفت  
 عند عقد ذي اليد في الباقي للتعارض وفقد القبض في الأخرى  
 يلغو عقد عمرو إن كان في يدها وما عرفت أعيد زيد في الباقي للعرض  
 وعنده في الأولى يلغو شرا زيد إن كان في يدها فقد القبض وعندها  
 في الباقي إذا شهدوا بالبيع دون القبض







بِأَخْرَجَهُ وَأَسْتَجَانَ لِعَلِّمِهِ حُرْفَةً لِفَقْدِ الْغُرُورِ وَإِنَّمَا سَقَطَ

الْأَجْرُ بِالْمَوْتِ لِأَنَّهُ فَاتَ التَّسْلِيمَ بِالْإِنْفِسَاخِ خِلَافَ

الْمُسْتَجَانِ لِلْحِفْظِ إِذَا الْوَاجِبُ قَبْلَ الْعَقْدِ لِأَجْبِهِ كَمَا

فِي الْإِذَانِ وَإِرْضَاعِ الْوَلَدِ خِلَافَ الْمَوْدِعِ وَالْمُسْتَجَانِ لِفَقْدِ

اللزوم ولو أجزأ المعضوب من الغاصب جاز لتبذله

بِهِ كَمَا لَوْ أَبْرَأَ أَوْ أَجَازَ نَصًّا خِلَافَ الْبَايَعِ وَيَبْطُلُ الصَّمَدُ

بِالْعَقْدِ كَيْلًا يَبْطُلُ الْأَجْرُ بِاسْتِنَادِ الْمَلِكِ خِلَافَ جَارَةٍ

الرَّهْنِ مِنَ الْمُرْتَهِنِ لَأَن قَبْضَهُ لَا يَنْبُذُ عَنْهَا كَالْبَيْعِ الضَّمان

بِالتَّجْدِيدِ كَذَا إِعَارَةِ الرَّهْنِ مِنَ الْمُرْتَهِنِ لَا يَنْهَاكُمُ

الْعُصْبُ إِلَّا مَا قَرَفَهُ الزُّرُومُ فَاتَّ حَالُ الْأَسْتِغْنَاءِ

مَجَانًا لِمَا حَرَّمَ وَفِي غَيْرِهِ بِالذَّنِّ لِقِيَامِ الْبَيْضِ الْمَعَارِفِ الْغَيْرِ

لِقَوْتِ الْبَيْدِ وَإِنْ بَقِيَ الْحَيُّ حَتَّى تَقْدَمَ الْغُرْمَاءُ لَذَا لَوْ

وَكَلَّهُ بِالْبَيْعِ وَيَبْطُلُ الصَّمَدُ بِالتَّسْلِيمِ لَأَن الْوَكَالَهَ الْبَيْعُ

وَحَدَمَةُ الْوَالِدِ

الخط ليس بلازم قبلها

مفعول الثاني

حايض لا تبدل

على الغاصب

الرهن المثلث

الرهن الاعانة

الرهن الاعانة

الرهن الاعانة

الرهن الاعانة

الرهن الاعانة

الرهن الاعانة

الرهن الاعانة

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

الْيَدِ وَالْبَرَاءَةِ إِذَا صَحَّتْ بِالتَّسْلِيمِ وَغَرَمَ بِالْإِخْدَامِ

مَنْ يَبِيعُ وَبِالْإِسْتِخْدَامِ فَنَالَ الْخَصْبُ بِيَدِ الْمُشْتَرِي دُونَ

الْبَيْعِ إِذَا لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَ الضَّمانِ اسْتِيفَاءً وَذَلِكَ أَنَّهُ

لَا يَبْرَأُ بِالْإِسْتِخْدَامِ لِفَقْدِ النِّصِّ وَالتَّنَافُ

**بَابُ الْبَيْعِ الذَّحِي**

لَوْ أَسْلَمَ أَوْ أَحْرَمَ بَايَعَ الْحُرَّ وَالصَّيْدَ أَوْ شَرَاهُمَا أَوْ تَحَرَّ الصَّيْدَ

قَبْلَ الْقَبْضِ فَسَدَ حَذَارُ التَّمْلِيكِ يَدَاوِي وَيَنْقَلِبُ جَانِبًا بِالتَّحْلِيلِ

قَبْلَ الْفَسْخِ فِي الظَّاهِرِ لِرُؤُوسِ الْعَارِضِ كَحَذَفِ الشَّرْطِ إِذَا

الْمَالِيَّةُ قَائِمَةٌ فَأَعْتَبِرَتْ لِلْبَقَاءِ دُونَ الْبَدْءِ كَمَا فِي الْإِبَاقِ

وَأَنْ أَسْلَمَ الْأَمْرَ أَوْ أَحْرَمَ لَمْ يَفْسُدْ وَالتَّحْلِيلُ أَوْ لَوْ فِي

الْمَأْمُونِ كَدَخِ الْجِلْدِ وَلَا غُرْمَ فِي الْمَقْبُوضِ بَعْدَ الْحَلِّ

وَالْمَيْتَ فِي يَدِ الْوَكِيلِ إِذَا الْإِحْرَامُ يَنْفِي الْيَدَ حَسْلًا الْمَلِكِ

بِدَلِيلِهِ فِي الْبَيْتِ وَقَالَ لَا يَفْسُدُ صِلُهُ إِلَّا بِتَدَاوُلِ الْوَكَالَةِ أَنْتَهَتْ

بِالْبَيْعِ

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو



فَعَلَيْكُمْ وَأَفْسَدَ الْعُقُودَ وَبِهَا بَابُ الْأَمْرِ بِقِضَاءِ الدِّينِ

لَوْ قَالَ أَقْضِ دِيْنِي شَيْئًا لَمْ أَؤْتِ بِهِ عَبْدُكَ أَوْ أَهْلُ أَهْلِي وَأَصْلَابِي وَأَقْرَبِي

بِالْمِثْلِ يُرْجَعُ عَلَيْهِ الْمُبَاحُ وَأَنْ حَلَفَ الدَّائِنُ أَنْ لَا يَقْبِضَ

لَا تَبْنِي الزَّمْعَ قُرْصَ قَلْبِ الدِّينِ أَوْ شَرَّ أُولِهِ حَذَارَ تَمْلِكُ الْغَيْرَ قَدْ  
 ١١٠ دليل بعبه عبدك يكتمل الدين من غير عليه الدين  
 الزمعة الزمعة

أَفْسَحَ بِالْحُجْمِ بِالْذِّبْنِ شَبَّهَ تَصْدِيقَ الْوَكِيلِ فِي شَرِّهِ الْحِجَابُ بِالْبَائِعِ ضِدَّ

اعْتَقْتُ قَبْلَ شَرَائِي لِامْتِنَاعِ الْفُسُوحِ الْآنَ يَقُمُ بَيْنَهُ فَيَقْضِي

عَلَى الَّذِينَ بِالْقَبْضِ عَلَى الْآخِرِ بِالرُّجُوعِ وَإِنْ غَابَ أَحَدُهُمَا الظُّهُورُ السَّبَبُ  
الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالْدَّائِنُ

في وجه الخصم بالغائمة العبد في الصلح قدر الدين في الباقي

حَسْبُ الْمُسْتَقْرِضِ مِنَ الْإِدَاءِ لِهَذَا لَوْ أَقْرَأَنَ لِأَدِينِ فَسَدَ

الصَّلْحُ دُونَ الْبَاقِي وَلَوْ قَالَ أَقْضِ دَيْنَكَ بِالْوَدِيعَةِ أَصْلَحَ

اغنه عليها رجع على المودع ان اقر بالاحتشال لله صلى الله عليه وسلم

يَتَيْنِ قَرْضٍ وَتَضْيِيعٍ وَإِنْ أَقَالَ بَعْضُهَا أَوْ أَهْضَمَ لَمْ يَرْجَحْ إِنْ أَنْكَرَ الَّذِينَ  
الْمَالِكُ الْوَجِيعَةُ بِالْدِينِ الْوَلَانِ كَرِبَ

الْقَبْضُ لَكَ فِي الْعَقْدِ وَكَيْلٌ وَقَدْ بَرَأْتَ وَالْيَدُ فِي الْبَدَنِ سِفَى التَّضْيِيعِ

بيع او بالقضا  
يبدل الوديعه  
الوديعة

الفرق

وَالْقَرْضُ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ بَيْنَهُ فَتَقْبَلُ فِي حَقِّهِ دُونَ الدَّائِرِ إِلَّا

حَاجَةٌ فِيمَا تَوْقُّ التَّضْيِيعُ كَالْمَلِكِ فِي إِحَالَةِ الْيَدِ خِلَافِ الْأُولَى

وَقَوْلُهُ أَذْنَعُ الْفَاقِضَاءُ لَدِينِهِ كَالْأَوَّلَى فِي الْحَلِّ لِأَنَّهُ قَيْدٌ بِالْقَضَاءِ

فَكَانَ عَدْمًا دُونَهُ وَيَقْبُضُهَا قَضَاءً لِدِينِهِ كَالْآخِرَى لَأَنَّهُ فَعَلَ الْغَيْرَ

لَا يَصْحُقُ مَقْعِدًا نَظِيرَهَا هَبَّةً سَكَنِي أَوْ هَبَّةً تَسْكُنُهَا

باب العنق <sup>يخارية</sup> ووجه الدشاول

دَعَى عَمَّتَاكَ الْبَيْعَ الْحَاجِدَ أَوْ تَذَيَّرَهُ أَوْ حَرَبَهُ الْأَصْلُ قَرَأَ عِيَا

خُذِ الْأَرْضَ لِلْإِنْسَانِ فِي قَدَرِهِ أَوِ الْإِحْكَافِ بِإِشَاءِ الْعَتَمِ مَجَانًا

ذو المثلث ايضا، لا حبس عكس القتل والبقول قبل الردادة باعتبار

يُخَلِّفُ يَدًا أُوْغَرَ مَا خَلَّافَ الطَّيْنَ حِدَارَ قَلْبِ الْأَصْلِ كَذَا كَانَ لِيَزِيدَ

يُرجع لو اشترى خطوه فطحنها ثم وجد بها عيا يروح بفنص

لَا بُعْدَ وَالنَّقْلَ الْمُؤَكَّدَ فَإِنَّهُ طَعْنٌ فِي مَهْرِيَّةِ لَكِنْ مَضْنَاءٌ

لَعُدُّ إِلَى الْقَضْدَةِ الْحَقِيَّةِ إِقْرَارًا لَا يُرْتَدُّ وَالنَّقْلُ مُقْتَضَاهُ

اليسيطر الملك الى زيد



كما لو لم يلد له ولا شيء له في بعثني فاعتق لترتيب النفل

على الانعقاد وتاليد كبعثك فاعتقت كذا ذرا واشتد

فبعثني لانه لا ينفي الانعقاد كذا القصر على الكون لزيد ان  
اجاز او لم يجوز لانه كالتاقل مقتضى الاقرار وان لم يكن نفسه

تليها حتى صح بالجزر والشيء قبل الملك وان كذب رد

لانه بعد الجرد المطلق قبل لزوم كذا في الشرط والروية وان  
كان بعد العلم اذ الاقرار ضد العرض لا يختص بالملك فلم

يحل بغير رضا كالاخذ بغير طوع

شراء شئين هما الواجب

الخفيين والمضراعين يصير قابضاتهما بتعيب فرد

لشيء القبض بالتحديد النفع حتى لم يفرد بارش ولا رد

بغير خيار كذا بتعيب البائع بامراه لنقل الفعل شبه

البذر واللقاء خلاف التوكيد للتضاد قصدا لكن يسهل البلية

بالبائع من البيع ومثله في الفقه

بعد المنع بقيته هنا وثمة في الاولى اذ هو بعد

الجس غصب وقيله استرداد كذا يقبض فرد بعد اذن

خص او لا تقيد بالمستحق المجدي خلاف العارية

الاظهر لفقد الاستحقاق وقيله ليس يقبض الباق

لفقد التأثير اضلا كما في الغصب والاسترداد والروية

والتملك باب تفرقة الصفة

استرى سئين بالف واذى الشطر لم يقبض شيئا

قل تقد الباقى كما في التاجيل والابراء اذ الصفة

واحدة حذار البيع بالحصنة والقبض كالقبول لفرقة

لفوت الرواج خلاف الرد بالعيب بعد القبض لتمامها

ضد ما قبله والرضا ضمن لتدليس كذا عنده لو فصل الثمن

ترجحا للاتحاد بالعقد اذ هو الركن دون الغير خلاف

الرهن في قول لان الباء مضمون واعتبر بالقبول كذا

المؤمن



لو تعدد العاقد وقال كل فرد اشترينا اذا انا بكذا وذا  
هو بكذا او بعنا ذا من ذا وذا من ذا ما لم يعقب بعنا وابتينا  
يعت واشترينا معا من اذ الاول اجاز لا تعد يد دليل  
طالق واحدة ونصف كذا لو غاب احد همام يقبض  
الحاضر شيئا لما مر الا ان يتقد الكلي فيقبض النصف  
عند ابي يوسف كما لو بيع الكلي عندهما وتحبس بالنصف  
لانه كل الوكيل اذ شرط قبوله او مضطر كصاحب العلو  
اذ لا يحجز القاضى حيث كان التلف والكلف على البايع  
توقير الخط الغائب خلاف حال الحضور والانتفاء  
على المشترك والامانات لان في الجبر مدفعاً فذونه  
تبرع فتعد الصفقة بتفصيل البيع عنده والتمن  
عندها اصله شوع الفساد فيما باع خلا وخمرا  
او بالف نصفه بالنصف والباقي بالباقي والخمرا لا يفوت قبول

ولا قبض ولا استشفاع ما لم يتعد هذا جبر المستاجر  
على القبض بعد فوت احد الشريكين دون احد العبدین

# باب البيع يقع مع بيع او غير

فصولي باع من شخص ومثله من آخر واجيزا معا  
تقد كل عقد في النصف وفاء بالعدل كما في الوكيل خلاف  
النكاحين لا متناع الشركة وخير التفريق الصفقة والمرد  
للموئدون الشريك عكس ما قبل الاحيان لحلم الخارجين  
تفسخ المزاج في النصف كذا بيع واحد من كل واحد صحيح

اذ الفسخ بالفرا كذا في النص او ضمن النفاذ كما لو اوجب  
الموئ او قبل وقد فقد كذا همتان فيما لا يقسم للصحة  
مشاعاضد ما يقسم تكميلا للقبض بالقسمه خلاف القرض  
والصرف لفقد النص لا في الخيار ملكة التفريق وضعا وفعلا

اشترى رجل من رجلين ثوبا فباعه لرجل واحد ففسخ البيع  
اشترى رجل من رجلين ثوبا فباعه لرجل واحد ففسخ البيع  
اشترى رجل من رجلين ثوبا فباعه لرجل واحد ففسخ البيع



كذا بيع وهبة اذ الملك بالاجارة وطع مقبوضة عندها  
 فهي كاثبات هبة المقبوض لا الهبة والقبض ويلغو  
 رضاء للتصيف المنافي للحبس كذا اجارتان عنده  
 لفوت التسليم اذ المهايأة في غير المحقود زمانا او مكانا  
 وتنفيذ الهبة فيما لا يقسم دون الرهن والاجارة ترجحا  
 بالصحة او الملك والحرف مبنى الاجارة والرهن والبيع  
 دون النكاح ترجحا بمكنة التحري او الورود كما في حرة  
 وامة ويروى نفاذهما كما في شرا المرأة لفقد التنافي  
 كما في الدعوى والعقود دون البيع ترجحا بالنقود  
 والورود كما في حال التشطير والدعوى  
**باب البيع القابل**  
 به يملك عند القبض كيلا يزول مجانا اذ تجب القيمة بعده  
 لكن بالعقد لا اليد ولا شرط النقل فيكي التخلية في الظاهر  
 انما العقد السابق  
 انما القبض

في حال الاستثناء اثبات

اذا الحرمة لا تنفي الحاجة الا زمن خيار البائع وثورها  
 رعاية لتتمام الرضا كشرط الاذن بالقبض وينقض محو  
 للفساد الا ان يطرأ حق ثالث ترجحا بالصحة والتسليم  
 لحالات الاجارة اذ الفساد كالحبس عذر الا ان يبطل  
 قبل الحكم بالقيمة لزوال المانع كالفك والعجز وحبس  
 بالنقود مبطل واء به من ثمنه للمقابلة كما في المقابلة دون  
 ما كان عليه ان سماه لفقدها اذ لا قيمة قبل التلف ولا تصل  
 دون الوجوب كذا التفصيل في الرهن لفساد الاجارة  
 الفاسدة لكن في الاجارة يهلك مجلنا ضد الباقي اعتبارا  
 بالجايز وفيه يحبس في الكل مبد واء به من الثمن للمقابلة  
 بالنقد او ضمن القصاص ماد  
**الاختلاف في الموت وقت الخيار**  
 اختلافا بعد الثلث في الاباق والموت في الثلث في المقبوض

في حال الاستثناء اثبات

في البيع والرهن

في المنقود وغير المنقود



عن خيار البايع فالقول <sup>بأنه</sup> مدعى الاباق والجواز اذا الموت <sup>البيع</sup>  
 والفسخ والضمان خلاف الاصل والبيئة <sup>المدعى</sup> بيئة لتحويلها الملك  
 والغرم جاد ثا اذ غيرة مقصود وشهود الخصم ضد  
 الخانح غير الظاهر فان تدعى عيسى رحمه الله ولو اتفقا  
 على الموت واختلفا في لونه في الثلث فالقول <sup>اربيته بيته النقض عند</sup> مدعيه  
 بشهادة الموت وتحكم الحال وتسقط الاحالة الى الاثر  
 اذ قابل البقاء مثبتا والبيئة للاخوة ثباتها حادث <sup>اريد في الحياة</sup>  
 النقل والنزوم ولو اتفقا على الموت بعد الثلث واختلفا  
 في النقض والاجازة فيه فالقول <sup>اريد في الحياة</sup> مدعيها بشهادة الحياة  
 ثلثا والبيئة مدعى النقض لانه الحادث المطلق  
 ضد الظاهر وعكسه لو اتفقا على الموت في الثلث واختلفا  
 في وقته ايضا اذ الموت <sup>اريد في الحياة</sup> نسب للنقض والنزوم والزلوم البيع  
 حادث والباقي شكوك ولو لم يمت واختلفا بعد الثلث فالقول  
<sup>اريد في الحياة</sup>

مدعى الاجازة والبيئة للاخر لما مر وان اختلفا في الثلث فالقول  
 لرب الخيار لمكنة الاشياء والبيئة للاخر لعدم ولو كانا  
 بالخيار فالقول <sup>اريد في الحياة</sup> مدعى النقض لمكنة التفرد والفرد  
 والبيئة للاخر لعدم وان اختلفا في وقت القتل والبيئة  
 للبايع لانها السابق ان ارجت دون الثلث كما في البيع  
 والنكاح بل اولى لامتناع التكرار والمثبت ان ارجت  
 بعده اذ غير التحول فضول وليس بالقتل عقل فثباتها <sup>اريد في الحياة</sup>  
 والا بالنقض غرم في الاولى لان دعوى لقتل ابراء والاعمال  
 قبلها مبقية وان اهدا للبيئة للمحول اذ الغصب في الثلث لم يوجب ضما  
 اختلفا في وقت موت لم يكن بل ضامنا والمحل وسيلة لا يرحح بسبقه كالموت  
 والموتى تضمين من اقام عليه اذ الغصب ضد القتل  
 لينفي البيع ويوم الموت ضد يوم القتل لا يلقي كينافضة  
 دعوى لسبق واعتبر بالاقامة على عقد بعده  
<sup>اريد في الحياة</sup>

المدعى الاجازة والبيئة للاخر لما مر وان اختلفا في الثلث فالقول



# باب الملك يذ أو ينقص

أشهر على أنه كثر فابتل قبل القبض وجب في الفضل  
والنقص له وعلمه أن كانا بعد الكيل ملك الأصل كالولد  
والعمى والتابع وعلمه أن كانا قبله أذ الكيل كالانشاء لأبهم  
قله والمكيل كالجزار وفاء بالانشاء والشرط ولو اشترى  
تفيرا منه فما بعد الكيل كما قبله لأنه مبرم مالم يقبض حتى  
لم ينقصه التلف ما بقى من الكبر وجاز التبديل مالم  
يجاوزه فلا يعلم المحدث في الملك فان قابله الجنس  
افسده محمداً رحمه الله في الطاري حال الإبهام إذا تعين  
كالانشاء ولا يرى منتفخاً بالغير والمثل ملحاً بالثمر  
والرطب ما يتفاوت في المال حتى المنقوع دافعاً للرطب  
بالرطب أن التفاوت في غير المبيع إذا فات الاسم  
مانعاً للجفاف لفرد قبل الكيل لأنه كالانشاء فارقاً لما بعده

لقصور الشبهة بعد أحد شرطى ملكته وأجازة قطع  
يعقوب رحمه الله الحاق الجنس لمطلق بالقاصر وخص  
الامام رحمه الله شرط التماثل بحال العقد كغيره إذ قو  
الجزء لا يروى فوت الكل وحديث سعيد بالنساء كنهن  
ابن أبي داود أو حديث أبي سعيد حذار نسج المشهور  
بالاجاد إذ المتمر للجنس والرطب للوصف حتى انحلت  
بمئين لثمن الرطب بالاعكس وجاز الأخذ في السلام فصار  
كالحدث بالعتيق والرخو بالغلل خلاف الدقيق والمقلي  
بالقمح إذ تفاوتاً بحزراً لم يكن ضد الرطب أو يصنع فيهما  
دونه أما البلل أعاد خلقياً وامتنع اعتباراً إذا لا يباع  
القمح بالنخال ضد الحمل والثقل والحاق المكيل بالجزار  
إن أباي المراجعة والتولية في الكدر والفضل بالقيصر  
كما قلا فقياس الولد والبن والصوف والسمن ضد الكسب

الجزء لا يكون جازياً  
الجزء لا يكون جازياً  
الجزء لا يكون جازياً

الجزء لا يكون جازياً  
الجزء لا يكون جازياً



والغلة يأتياها كاصل الامام محمد بن سنان في الروح المتفرق  
وان لم يأت العيب الفاحش السماوي على المد  
القياس

كلا عورار والاصفرار ولوم يتل حتى ولي اوراق  
فزايدة الكيل الثاني ونقص مما لا يجزي من الكيلين  
للبايع الاول وعليه ليعين الغلط وما يجري للمشتري

الاول وعليه دون الثاني اذ تعارض الاجتهاد  
اذا كان النقص المشتري

في الكيل فاعتبر للبقاء دون الالتزام وحكم التولية والراجح  
فيها فامن لا يلزم ان ما وفرة كيل الاقالة للبايع

صد التولية فسخ بينهما تعيد القدر بلا كيل كالرد بالجار  
ولم يتفاوت في الكيل الثاني ولكن بان بيع قدر

يجري بين الكيلين قبل الكيل خط قسطه في التولية خلافا  
لمحمد رحمه الله كذا يقلت موضوعها اذ تاصل التبعية بالاعتناء

كما في الفقه ولم يحط في المراجعة خلافا ليعتوب اذ عني قدر الروح  
اخذ المستعاقدين

والصغير يعود الى العاد

# باب المبيع يريد

الولد قبضه قبل النقد والرضا فولدت

ثم كان احدهما بطل حتى الحبس والرد بالعيب ان

القبض نقد من الاصل كما في الرضا والولد بعده يمنع

فسخ البيع ضد الهبة حذار الربوا بتأصله مجانا

كالارش والصبيغ والخياطة ويكون ارش عيب

في الكل اذ لا قسط للولد وان لم يكن شيء منهما استجها

البايع لان تعلق الحبس بالام الكيد حيث يورث

الي القيمة فيسرى الى الولد باعتبار الجزية كالرهن والرق

والدين والتدبير خلافا للوكالة والجنائية والزوجة

الحول والاجارة والوصية بالخدمة والضمان لفقد

او التاكيد فان مات عنه اخذ الولد ان شاء بقسطه

مالم يجزئه من ثمن مقسوم على قيمة ما يوم الفقد وقيمة

الولد النقص



الام والدولية والام

بالولد الولد الولد







في المقبوض باخر والفسخ في غير بيتنة البايح لا تثبت شيئا

ولو قتل المولود قبل القبض قبل القبض منه او عكست او بعض

الصفقة بعضا وامضى اخذ القاتل بالكل في الادنى لانه كل البيع

اصلا وخلفا اذا لا يهدر فعله اتحاد الملك ما افرق الضمان

بدليل مقبوض ومقبوض بجنى على غير هاستما والاخذ

يعد خلفا باقتراق الملك من الفسخ والقسط في غير اذ العجاء

حجار فريسته اشترى عبدا ورغيفا او غلا وشعيرا

فكلاهما باب الاختلاف في المبيع

واما اقام عليه انه اشترى طيلسانه وقميصه خفيه

واقام هو انه اشترى خفيه ذلك وقلنسوة بقيصه

والقيم سواء فقد ادعى شرا الطيلسان بنصف الخفين

ينكر فيقضي به وادعى الآخر شرا القلنسوة بنصف قميصه

وهو ينكر فيقضي به بقي نصف الخفين بنصف القميص لتصادقهما

ارصاحب الخفين

فصار الطيلسان بنصف الخفين والقلنسوة بنصف القميص

ويرجع في العيب والاستحقاق بما يقابل به باب

زيادة الاجنبي

على اني ضامن لك خمسمائة سواء ففعل فلا شيء على الضامن لانه الاجنبي

التزم شرطيا في البيع اورشوة لا ثمتا اذ قيد بما سوى الالف

حتى لو لم يقيد كان كفيلة بالنصف والجوف يدفع ان لم او افك

غدا فعلى الالف والبيع لا يفسد بما لم يشترط فيه على العاقل

كما قيل في شرط اقراض زيد وعطف الشرط وان قال

من الثمن سوى الالف فعليه خمسمائة لان المأمور وكيل

بشرا الثلث في حق الكل وغيره كفيل اخذ بمنع المقابلة

بينهما حتى وجب رد ما عند الفسخ والمقابلة على الاظهر ان قال الاجنبي

بعد العقد ردك في الثمن فالمأمور رسول ولا وكيل اذ ادعى الامر

ويظهر الامر في الملاحة والرجوع الحيس دون الشفعة

المأمور يرجع على الامر



حذر الابطال والمضارب عكسه في البايع للاصالة  
 في الحقوق في حق الزيادة بعد الشرا بكل المال لا يظهر في  
 حق رب المال حذر الاستدانة ولا في حق مراحة لانها علم  
 في حق لمبيع اذ لم تأخذ قسطا منه حذر الاستخلاص ضد  
 الصبغ والطرز للوجود حسا ضد اجور الحمل والغسل والغير في غير المأمور  
 كقول ان ضمن او اضاف الى ماله فضولي ان اطلق تفريعا  
 على الخلع والصلح اذ الزيادة لا تقابل الثبوت الاسمية

## باب كتمان المشتري بخدمة الكعبة

### القصاص في السلم

بايع بار في من راس مال السلم مؤجلا وسلم لم يجوز لشراء  
 ما باع باقل قبل التقدير القبض كالجديد والعين بازا  
 راس مال ولا لما اخذها المولى القدم كالتمن وكان  
 مستبد لا وشبهته كاف بتكليف الولاد وانما منع

بما في السلم

الامام رحمه الله اخذ الاجود بزيادة لان تقابل الثمن يجب  
 الربوا ونافي الوخصة يعصم المفسد حتى لم يجوز السلم  
 في طعام قرية بعينها ولا بشرط الخيار الا ان يسقط الخيار  
 في المجلس تفريعا على حذف الاجل المجعول بشرط قيام  
 راس المال حذر الكالي الا ان يكون عرضا والخيار  
 للمسلم اليه للزوم قبيل التلف كما في خيار المشتري ويرد  
 رفعا للفساد الا ان يتعيب فيخير المشتري بين العين  
 او قيمتها سليما اذ الارش ربوا كلف الغصب وجاز التنا  
 ان اختار العين لقصور الشبهة بعد تقابلها فالتنا لا يفي  
 رضاء رب السلم في الاظهر لثمة تقرير البراءة ضد ما بعد  
 الرد كذا ان لم يجوز شيئا لتضمن الشرط اقتضاء ولم يجوز  
 ان اختار الضمان الا بعد قبضة لانه كاصل وجوبا  
 حتى لم يبطل بالافتراق وغيره استيفاء فيماله الاستبدال لنا

اراد وقوع القصاص

اراد هو اختيار له ثمة بعينه

ضمان الكفر

اراد قضاء الضمان



بعد الطعن لا يبين الاستبدال وشراما باع باقل  
**باب ما يلزم قاله او لا**

تصادقا ان البيع كان تلجئة او فاسدا او بشرا طخيار  
 لم يوجب النقض شفعة ورد البايع بالعيب على باعة  
 لعود القديم او فقد الزوال اذا تلجئة لخيارها ابدا  
 اخذوا التغيير وهما ارضا لا ينفى لحق البيان بدليل حجج الاخ  
 بدعوة مولود بعد بيع الام وحجب العزم عن الحق المكاتب وحيث  
 بعد عمن لثاني للفسخ قضاء اذا لم يفسخ فسخ مجازا بعلاقة  
 الحق القديم والترك الفعل ثبت بالعزم كما في الاسلام والسفر  
 والتجارة وعكسه العزم قبل ثمن والتجاء بعد علم القاف  
 والحق الخيار بعد التمسك على الاقالة حيث لا الجارة  
**باب السلم في الرطب وغيره**

ايفاء الثمر عن سلم الرطب والعكس مفرغ على البيع لما مر  
 ان القبض كالعقد فجاز عنده للتمثيل الحال لا عندهما

مثلا الى العدل حال الاعتدال الا ان يقول العاكس خذ ضلما  
 او على اني برى بشرط ان لا تفوق قيمة الرطب قيمة قدر

المستيقن بعد الجفاف ليخلص عن شر الجوفة  
 الى محض الاستيقاط لهذا جاز الصلح عن فقير او

احدوه ايفاء وصلاح للنيابة الا ان يخص نفسه بشرط  
 البراة او يجهل قدر ما يغنيه الجفاف فيفسد الصلح

حذار اليرثوا باخذ الرطب والذاهب بالجفاف او تعذر  
 جهة رجوع الطالب والكفيل كما في بيع الزيت والخل بالبريق

والسهم جاهلا بخلاف الصلح عن مجهول القدر على جنسه  
 في واي لانه ضد البيع يقتضي على الاغراض ايفاء الدقيق والسويق

من غرض العيز



والمقلي والمطبوخ عن سلم البتر والبسر والعيس الجوز  
لا يستبدل ليستغنى عنه الا بقاء اذ فأت الجنس حتى ملك  
الغاصب ضد القرب **باب الاختلاف في المبيع الثمن**

لو قال البائع لمذعي العيب لم ابع هذا القول له لانه المنكر  
المملك خلاف خيار الشرط والرؤية اذ الفسخ ثم بالفرد وهو المشترك

والقول في المقبوض للقابض كذا الوزاد او هبت ومات المبيع

والمشترى عكس الحاقا للجهة بالاصل وياخذ المحي وقيمة

الميت ويرد الثمن بعد حلف كل واحد منهما على دعوى

الاخر عودا الى القدم بعد ثبوت التملك كذا لوقال المردود

هو الموحل في المفصل او لادني قيمة في غير القول له

اذ انكر تاجيل الباء او مزيد البراء لا يلزم السلم

لان منكر الاجل مناقض بدعوى الفساد ولا قيمة لهالك

قبض لقبض لان المشتري انكر الاستيفاء واعتبر بالنزاع

قبض لقبض لان المشتري انكر الاستيفاء واعتبر بالنزاع

قبض لقبض لان المشتري انكر الاستيفاء واعتبر بالنزاع

قبض لقبض لان المشتري انكر الاستيفاء واعتبر بالنزاع

قبض لقبض لان المشتري انكر الاستيفاء واعتبر بالنزاع

قبض لقبض لان المشتري انكر الاستيفاء واعتبر بالنزاع

قبض لقبض لان المشتري انكر الاستيفاء واعتبر بالنزاع

في قدر الاجل والمضي وقدرا لمخضوب والمردود والبيضة في الجمل

للمشترى لاثبات العارض وفي القيمة للبائع لاثباتها الفضل

بلائي او لقيامها على الصامن اذا لم يرد غير مضمون عليه

والميت مضمون على المشتري وان زعم ان عنده دناير

وثن الاخر داهم والمشتري عكس تحالفا لتعدد الدعوى

والانكار فيما به العقد العارض عكس القيمة والاجل

وشرط الخيار والرهن واعتبر باختلاف الشاهدين لكن

بشرط قيام السلعة من جانب خلاف الحمد رحمه وفاء

بمخوي النص والتزاد او مكنة الفسخ كما في الاقالة والرد العيب

وزعمه الفساد ينفي الثمن مردود محل الوطي والوفاق

لذا النزاع ان الثمن بيض صحاح او سود مكسنة بخلاف

النزاع في شوط كون المبيع كاتبا اذ الوصف اصل في الدين

العين وان تنازعا المقيضة بان قال احدهما بدل الهالك

العين وان تنازعا المقيضة بان قال احدهما بدل الهالك

العين وان تنازعا المقيضة بان قال احدهما بدل الهالك

العين وان تنازعا المقيضة بان قال احدهما بدل الهالك

العين وان تنازعا المقيضة بان قال احدهما بدل الهالك

العين وان تنازعا المقيضة بان قال احدهما بدل الهالك

العين وان تنازعا المقيضة بان قال احدهما بدل الهالك

العين وان تنازعا المقيضة بان قال احدهما بدل الهالك

العين وان تنازعا المقيضة بان قال احدهما بدل الهالك



ان ادعاهما المشتري لما روى القول له ان انكرها اذا اطلب المشتري  
المعاينة  
او لتعدد الدعوى في الأنكار  
عين البائع لم يزعم قيام مبيع وتراذ ابقدر قبضه  
او عطف على مخالفها  
من قيمة المالك اذا الفسخ لا يعود والتخالف في الكل  
جواب

باب الاختلاف فيما يجب للبايع على المشتري

والمشتري بل بعده قبل القبض والقول للبائع فيما يروي

عن محمد بن حماد عن النكاشة <sup>في</sup> تملك العين <sup>في</sup> واسناد الفعل الى  
<sup>في</sup> العين المفقوة

الملك تفریعا علی قطعك و انت عبدی او حرّی و المثلث

عندها إشراقة الظاهر <sup>أو العين</sup> العَيْنُ تَتَّبِعُ <sup>أو العين المفقومة</sup> الذات حَسَّوْشَعًا

والملك لا يفي الغرم بدليل المديون والمرهون فالمسند راجع  
لاستكر عكس اعتقت وانا صبي وانايم اخذت وانا قاض وكيل  
اسماعيل راجع عن اقرار

قَطَعْتُ وَأَنَا لَكَ وَطِئْتُ وَأَنْتَ لِي لِلْمَنَافَاتِ الْمُطْلَقَةِ وَأَنْ قَالَ

فَقَاتُ أَنْتَ قَبْلَ الْعَقْدِ وَقَالَ الْمُشْتَرِي بَلْ أَنْتَ بَعْدَهُ تَحَالُفًا

اذا اظاهوا جنبتي عن تعيين الجاني والبايع انك تمليك العين

والمشتري ارشها وياخذ المشتري بالثمن ان شاء كما في القوت

بلا صبح اذ لم يظهر جازواي اقام تقبل للثبات ودفع العين

كالمودع وإن أقامنا فالظاهر ترجيح البائع إن فقاء المشتري

لِقُوَّةٍ فِي مُعَارَضَتِهِ وَالْمُنْتَرَى فِي الْبَاقِي لِلتَّفَرُّدِ بِاثْبَاتِ حُكْمِ الْعَقْدِ

والخيَارَ والبرَاءةَ قِصْدًا إِذْ زَالَتْ دَلَالَةُ التَّبَعِيَّةِ

ضد الید بیّنۃ الخضم وان قال قتلت انت ذائم  
حتو حتمه حتمه

شَرِيتَ ذَاوَالَامَشْتَرَى بِلِشَرِيتُهَا بِالْفِثْمِ

فَقَتَلَتْهُ فَعَلَيْهِ قِيمَةُ الْمَقْتُولِ فِي مَالِهِ مُوجِبًا لِلْإِقْرَارِ  
فِي مِلْثِ سِنِينَ

وَفَقْدِ التَّبَعِيَّةِ ضِدَّ الْعَيْنِ وَتَحَالَفِ الْحِجْلِ لِلاِخْتِلَافِ  
أَمَّا الْعَيْنُ الْمَفْقُودَةُ بِمَا تَبَعَتْهُ لِلثَّانِي

فَمِنْهُ وَبَيِّنَةُ الْمُشْتَرَى إِلَى لَثَابَةِ الْعَقْدِ فِي الْمَقْتُولِ



رجح القول بظاهر الاصلية طها والتبعية فيه والبيينة  
 رجح القول بظاهر الاصلية طها والتبعية فيه والبيينة

# باب القبض بالعيب

قبض للاستيلاء خلاف الزوج للعدم كالقرار عليه  
 وتعييب البايع ليس استرداد فيما لم يفوت اذ ينقل الضمان  
 يكون بما يوجب ملكية خلف التسليم اذ تعينت وسعادون  
 الاسترداد ملكية النقل لهذا لا توجب الغيب ويترك في عينة  
 بعد الرد والمنع استرداد صحيح موجبا للضمان كذا اذا دأمة  
 الركوب والبس دون اليد والكون في الحجر او على العاق للعدم  
 واعتبرها منتهى وقت الاجارة والعارية والهدم قبض  
 والسكنى ليس باسترداد خلافا لمحمد رحمه الله اصله غصب العقار  
 فاعلى هذا لو قطع المشتري قبل النقد والقبض يد ثم البايع رجلا  
 ان براء ترك بنصف الثمن او امضى بثلاثة ارباعه لتقرر النصف  
 وسقوط الربح ضد ما بعد النقد اذ ليس للبايع يد ولا حق الاسترداد

رجح القول بظاهر الاصلية طها والتبعية فيه والبيينة

رجح القول بظاهر الاصلية طها والتبعية فيه والبيينة

فغرم الربع كالاخفى وفي العكس لزم بالنصف لقبضه المشتري

# باب القبض بغير امر

زعم البايع قبض المشتري الاول قبل النقد بلا اذن استرداد البايع الاول  
 العين الثاني ان اقام في وجهه كالتفويض شراؤا اخذ  
 بالاول ونفى ما يعرف لا يقدح كالشهادة انه اوجب  
 بلا مشيا او اتي لفظ لا يفر لا حاكيا وعزم المالك الحاق القيمة  
 والبث بالعين في الجنس والتقويت كما في الرهن والفسخ بالتلف  
 ويلغو العقد الثاني لا يتقاضى قبضه لم يشترط كالصرف فلا  
 يتوالى عليه ضمانان على انه لا يمنع الاثني كما في شر المعضن  
 ولا يلزم الاول لان عقده يبقى ولو غرم ثوبا لبا عليه هذا غرم  
 الوكيل بالقبض ما تلف او عتق عنه دون الموكل ولا خيرا الاول

رجح القول بظاهر الاصلية طها والتبعية فيه والبيينة

رجح القول بظاهر الاصلية طها والتبعية فيه والبيينة



اذ تَغَيَّرَ فِضَائِيَّةٌ وَيَتَصَدَّقُ <sup>الاول</sup> بِمَا زَادَ عَلَى الثَّمَنِ الْمُجَانِسِ <sup>العين</sup> لِلْمَعْرِفِ

ولا خصوصية أن غاب خلافا لاني يوسف رحمه الله

كما في دعوى الرضخ ولا يجار وغيبة الثاني اذ لا وضع  
المشتري الثاني

ولا لزوم اصله باع المديون أو وظيف لمشفوع وعالموي  
الخلاف المولى العبد المديون

الآن يَصِدِّقُهُ لَمَنْدَلَا يَعْلُوهُ

الثمن صار له وكان لهما باع ارضه

وَحُلْمَهَا الَّتِي لِلغَيْرِ بِأَمْرِهَا فَإِنَّ سَلْمَ النَّخْلِ فَالْبَدَلُ بَيْنَهُمَا

«تَمَّا أُصِلَ فِي الْمَلِكِ كَالصَّبْغِ فِي ثَوْبٍ غَيْرٍ وَأَنْ هَلَّتْ قَبْلَ الْقَبْضِ

خير المشتري للتغير وسقط قسطهما في الفصل والكل لرب الارض

فغير لانها تتبع في العقد بعد الذكر كما قبله والالف

بعده كالإصم فما لم يفرد بالثمن لم يأخذ قسطاً كالزراع

لهذا الوباغ حاملا حملها للغي فولدت فالتمس لها ان عاش

الولد ولرب المال ان مات قبل القبض وفي ماله النصف للولد

الخل يذكر ويؤكل

الرُّبْعُ ٤ التَّلَاثُ كَمَا يُرْوَى اِعْتِبَارًا بِالنَّقِصِ بِالْاِوْقِ يَوْمَ الْعَقْدِ

القَبْضُ عَلَى لَوْلَاهُ وَإِنْ أَتَتْ فَلَهُ ثُلُثُهَا لِبَدَلِ إِذَا التَّمَوُّعُ

الأرض في العقد وإن تبع النحل في الملك وعن أبي يوسف رحمه الله

له النصف كما في المفصل والتمركول ولد المبيعة عندهما ولد

احدي لمبيعي غنله وقد تقدم باب

الدراهم التي خالطها صف ذو البصائر غلبوا

فَضَّلَهَا عَلَى صَفْرِهَا أَعْتَبَرَ الْكُلُفُضَّةَ فِي الْأَحْكَامِ أَجْمَعَ لِاتِّبَاعِ

بجنتها ولا خالصة الا سواء اذ رحمتها قدر اولونا وقصد

يُحَقِّقُهُ بِالرَّدَاءَةِ احْتِيَاظًا وَإِنْ عَكَسُوا اُغْتَبِرَ كُلُّ فَرْدٍ بِذَاتِهِ

ادْغِبِ الصُّفْرَ قَدْرًا وَالْفِضَّةَ لَوْنًا وَصَبِرًا عَلَى النَّارِ كَمَا قِيلَ

يُؤَازِي حَسْبُ خِلَافِهِ فِي شَرِّ امْتِلٍ تَفْرِيعًا عَلَى الْأَكْرَارِ وَالْفَضْلِ

الفِضَّةُ فِي شَرِّ الْحَاصِصَةِ وَفَإِنَّ بِنْتِ نَعْمٍ الْمُمَاتِلَةَ إِذَا عُدَّ وَكُ

للحجة ابتداءً حذار التضاد لبقاء الأئمة انه لو بلغ شاة



وَدَرَهَا ثَوْبٌ وَدَرَهُمْ كَانَ الدَّرْهُمُ بِالْهَيْمِ لَا يَقْبَضُ مِنْهَا عَكْسٌ  
ثَوْبٌ وَدِينَارٌ حَسَبَ التَّائِيهِرِ حَالِ قَوْلِ الْقَبْضِ فَلَوْ اقْتَرَا  
قَبْلَ الْعِلْمِ بَلَوْنِ الْخَالِصَةِ أَكْثَرُ مِنْ فَضْلَةِ الْمُخْلُوطَةِ أَوْ الْقَبْضِ  
فَسَدَّ حَذَارِ الرِّبَا أَوْ تَعَدَّدَ جِهَتُهُ تَفْرِيعًا عَلَى شَرِّ الرِّبَا  
بِحَسَبِ جَزَائِهِ وَغَرِّ التَّمْيِيزِ كَمَا فِي السِّيفِ الْمُحَلِّي وَالْمَعْيَارِ فِي خِ  
الرِّبَا هُوَ الْوَزْنُ احْتِيَاطًا وَفِي حَقِّ غَيْرِهِ مَا تَعَارَفَ فَوَاحِي الْقَبْضِ  
وَفَاءٌ بِمَعْنَى التَّعَاوُضِ وَالْعَارِ وَالْعَقْدُ يَتَعَلَّقُ بِقَدْرِ الْمَشَارِ

لَا عَيْنَهَا رَأَى جَاءَ عَكْسُهَا كَأَسَدٍ كَمَا فِي الْفُلُوسِ وَان  
سَوَّوْا بَيْنَهُمَا كَانَتْ فِي حَقِّ الْوَزْنِ كَالْأَوَّلِ وَفِي حَقِّ الْبَاقِي

كَالْوَسْطَى لِمَا تَرَى **كِتَابُ الرِّهْنِ**  
**بَابُ بَيْعِ الْمَرْهُونِ**

هُوَ مَوْقُوفٌ فِي الْأَصْحِ حَذَارُ الْإِبْطَالِ كِبَيْعِ الْمُسْتَاجِرِ وَالْمَدِينِ  
يَنْقُذُ بِنَقْضِ الرِّهْنِ أَوْ آدَاءِ الدِّينِ لَطَهْرُ الْقَدْرَةِ كَمَا فِي نَزْعِ الْحِزْعِ  
بَيْعُ الْمَرْهُونِ

وَالنَّصْرُ صَدَّ عَوْدِ الْإِتِّقِ لِحُدُوثِهَا وَيَبْطُلُ الضَّمَانُ بِخُرْ  
النَّفَادِ كَمَا فِي بَيْعِ الْمَهْرِ وَاعْتِنَاقِ الْمُبِيعِ كَذَا بِأَجَانَةِ الْمَرْتَنِ  
لِزَوَالِ الْمَنَاعِ وَالْثَمْنُ رَهْنٌ وَأَنْ لَمْ يُشْرَطْ وَلَمْ يُقْبَضْ فِي الْأَصْحِ

لَهُذَا لَوْ جَارَ الْبَيْعُ الثَّانِي نَفْدَ الثَّانِي الْأَوَّلِ عَكْسًا لَوْ كَانَ عَقْدًا  
الثَّانِي رَهْنًا أَوْ أَجَانَةً أَوْ هَبَةً لِلْعَكْسِ حَتَّى لَا يَحْبِسَ الثَّمْنُ إِذَا لَمْ يَحْبَسْ

فِي هَذِهِ الْعُقُودِ وَرَجَحَهُ لِعَوْدِ الْأَصْحِ إِذَا لَمْ يَتَّعِدْ وَالْحَاجَةُ إِلَيْهِ أَيْ لِبَطْلَانِ بَيْعِ الْمَوْقُوفِ

فَيُفْسَخُ الْمُكْتَرَى وَأَنْ عَلِمَ بِالرَّهْنِ فِي الْأَصْحِ الْحَاقُّ بِالْمُسْتَحَقِّ  
أَوْ يُرْقَبُ الْفَلَّ وَفِي الرِّهْنِ الْمُسْتَعَارِ يُشْرَطُ إِذْنُ الْمُعِيرِ  
وَأَنْ مَاتَ الرَّاهِنُ إِذَا لَمْ يَتَّعِدْ وَالْحَبْسُ وَالرَّهْنُ

لَا يَحْلِفُ الذِّمَّةَ بِلَا مِلْكٍ وَدُونِهِ لَا سُلْطَةَ لِلْقَاضِي وَلَا ذَنْ أَيْ يُشْرَطُ

الْمَرْتَنُ أَنْ لَمْ يَكُنْ بِالثَّمَنِ وَقَاءً حَتَّى عَلَيْهِ بِالْفَلِّ وَالْكَسْبِ وَالنَّهْيِ  
وَأَنْ مَاتَ الْمُعِيرُ فَإِذْنُ وَارْتِنَ صَوْنًا لِحَقِّ التَّخْلِيصِ وَإِذْنُ



غُرْمَايَه ان لم يعال الفضل بدوهم صونا لعايدة الخالصين  
 او قضا متبرع ويرجع المعتز بالمودى لانه مضطر كالمتبرع  
 وقيل بالمضيقين لا حريه معني **باب الجناية على الرهن**  
 اعوزت المدفوعة بالرهن وولدها وهي كالف الرهن عند  
 الدين ضعف الولد قلت باربعه اسباع الدين لانها خلفتها  
 اثلاثا حس الفوت لكن العبرة بقيمة الرهن يوم العقد  
 وكانت الفاقية الولد يوم الفكال وصارت سدس الف  
 بعور الخلف فصا الدين سبعة واذهب العور نصف  
 ما في الرهن دون الولد وان بقي الولد وقيمتة الف  
 ودفعت بالرهن من تساوي مائة وولدت كالاولى ذهب  
 بالعور سدس الدين في قول توزيعا على الولدين والرهن  
 اثلاثا وذهب العور بنصف ما في الرهن وجيز من اربعة  
 واربعين في الاظهر اذ الدين بين الرهن وولدها نصفان

كونه من الرهن  
 انما هو الرهن  
 انما هو الرهن  
 انما هو الرهن

180  
 وقسط الرهن بين الخلف وولدها على حد عشر واذهب  
 العور نصف ما فيها واذ لك نصف سهم فضعفنا وان  
 لم تعوز بل قيلتهم <sup>جارية اجنبية</sup> اخرى تساوي العا واورت بعد  
 الدفع فقد خلفت الغين ومائة فيقسم الدين على ستة  
 وعشرين فية قسط المدفوعة بازاء ولد الرهن بعد  
 العور واحد وعشرون قسط المدفوع بازاء الرهن  
 كل الف كذلك عند الفل ويقسم ذلك على سبعة وعشرين  
 قسط المدفوع بازاء ولد القاتلة وسهمان وعشر قسط  
 المدفوع بازائها اذ كل مائة يسهمان وعشر سقط نصفه  
 وهو سهم ونصف عشر سهم فيؤدي الباقي وان لم تعوز بل ولدت  
 ولدا يساوي الفاقية قسم الدين على احدى وثلاثين فل  
 اصاب عشرة فهو قسط الولد الاول من الولد الحي فاقية  
 احدى وعشرين يقسم على اثني عشر وعشر فما اصاب عشرة

انما هو الرهن  
 انما هو الرهن  
 انما هو الرهن  
 انما هو الرهن



فهو قسط الولد الثاني من لولده الحي وما اصاب سهمين  
 وعشر فهو قسط المدفوعة وقد بطل موت القاتلة نصفه  
 سهم ونصف عشر سهم ويؤكد الباقي وان دفعت بيد الرهن  
 من تساوى نصفها وولد كل واحد كدك ودفع لهم <sup>المجانبة الاولى</sup> القاطعة والمقطوعة والباقي ساوى نصف المقطوعة  
 عبد يساوى الفا واغور فل بسبعة وعشرين جزوا من خمسة  
 واربعين جزوا من الدين لانه خلف الاربعة ارباعا والعور  
 اذ طب النصف فصار شفع الدين في ولدا الرهن والباقي <sup>ار نصف العبد</sup>  
 فيها اذ قيمتها يوم القبض لث وقيمتها يوم الفل من  
 الف وتحوّل نصف ما فيها الى القاطعة وولدها الخامس  
 اذ قيمتها يوم القبض نصف الف وقيمتها يوم الفل من الف  
 واستقام بعد ضرب خمسة في تسعة وسقوط نصف ما في  
 الاصل دون الفرع ولورهن بضاء احدهما وابيضت  
 الاخري ذهب من قدر النقص النصف عكس الصحيحة <sup>المدن</sup>

المجانبة الاولى  
 اسم العبد الاعور  
 سابع الدين وهو ثمانية اشباع

وفاء بالعدل اذ العي فوق العور دون الموت لهذا وجب قطع  
 شق المقطوع قدر النقص النصف عكس الخلاف وتقرر المشتري  
 قدر النقص في الاولى والرابع في الاخرى فان انحلت الاولى  
 لم يعد وان عاد البياض بضرب قسم جميع الدين على قيمة  
 الرهن يوم العقد وقد ر الارش يوم الفل اذ الزيادة  
 المنفصلة ضد المتصلة مقصودة بالفل كالولد وطى بعد  
 العي والقطع كهي قبلها للاستناد لا يلزم الزيادة القصية  
 ولا بعد ما قطع البائع حيث يقسم ما بقى الاقتصار ولا انفساخ  
 لهذا عاد ما سقط بالاباق والتجرب بعد العود والتخلد  
 في الرهن دون البيع **باب رهن الشرع**  
 على شخص الف وعلى شخص د نائير تساوى الفا وخمس مائة  
 فرهنها بهما عبد لهما تساوى الفين يذهب الموت باربعة  
 اخماس الدينين قدر رقة الرهن وغرم كل واحد خمس دينه <sup>المدن</sup>

جميع الدينين  
 زيادة حكمية







على المقصود بالعقد والعقود الذي قل معنى والمدفوع <sup>بالباطل</sup>

**كتاب الشركة**  
**باب الشركة بين الرجلين**

اشتركا ذابا لفرطهم وذابا بغير تساوي الفأخرى  
على ان يشتريا ويبيعان معا وشتى والبيع والوصية على  
قد المال جاز لان المكنة بالسلطة في المال الحاضر  
الخلط بدليل الجنس بخلاف العرض حذر رجح عالم يضمن  
اذا العرض امانة والتقوم تخمين فان هلك احد المالكين  
قبل الشراء بطلت في الكل اذ المال معقود عليه بدليل التعيين

والحادثة قبل المقصود كالمقارن وان هلك بعد الشراء  
بالاخر بطلت فيه حسب كفوته بعض لمبيع الا يرى ان المقادير

تبطل بتغير قبل الشراء لهما لوقت المساواة لا بعدة لعدم وقت المساواة  
لا يلزم الشراء باحدها اذ ثناءه عسر الاجتماع كطعام الاهل  
المالكين الاجتماع

المسألة ١٣

بالقاييرج والاكل مكرها وترك القياس التسوية بالاثار وخصوص الصلة  
باليسار بخلاف مبيع لم يقض للتسليط او ضعف الحق اذ لم  
يول ملكا بالاستيفاء وبطل باعارته عكس الرهن ويرجع الرهن  
بباني الدين وان ساواه الرهن او لا ثم رخص لان جال يعير  
العين لا يذهب الدين كما لا يخير المشتري لهذا لو كان الدين  
درامم وغرم القائل بعد تراجع السعر نائير لم يقط  
شي بخلاف ما لو غرم درامم اذ تفرقت حكم القبط بالنوى الى  
ما لا يخلف الكل وانتقض بالعقد كما لو بيع بامر وان دبر الرهن  
سعى قبل العقد في الدين قلت قيمته ام جلت ملك  
الذات والكسب حتى سعى عن يسار بلا رجوع وبعد  
في الاقل لما مر حد والعبد المقر عليه بدس اذ  
نفذ في الملك مطلقا وتقدرى الى الذمة بقدر  
المحتبس وان اغتوى الولد ايضا سحيا فيما  
تسعى الامر لمولاه توزيعا للمضمون  
المضمون الدين



على أن المستحق كالواقع ثم بقي عنائاً بعد التفات وقيل

بعض لا غير كالقرض مع النفل وهو لا يبقى وكذا لا بعد التلغ

ان لم يكن مصرحاً بها للعكس بالاحتصاص والمشتري بينهما

اخماس حسب راس المال ويرجع بالقسط حسب الغرم

وان اشترى كل واحد بماله تراخا اخماساً لما يمتي الا ان

يتقاصدا للاستيفاء او تتجدد الصفقة ترجيحاً للأصل حيث

لا ضرورة وان شرطاً الربح نصفين صح الشرط استحساناً

الحاقاً بالمضارب في سدرين الربح الترخيب الحادق لكن تبعاً

فلا يباي بيد رب المال على ان يله لا يمنع اذا سقيد

المضارب بدليل البضاعة لا يلزم الوصية لما فيه تضمن

الامير لا الوجوه لا حتمنا المضاربة بل لا مال وزانها شرط

عمل صاحب الدنانير والمشتري قبل تغير سعر الدنانير

اخماس وبعد ما صارت قيمتها الفان نصفان حسب التأثير

بعض لا يباي بيد رب المال على ان يله لا يمنع اذا سقيد

المضارب بدليل البضاعة لا يلزم الوصية لما فيه تضمن

الامير لا الوجوه لا حتمنا المضاربة بل لا مال وزانها شرط

عمل صاحب الدنانير والمشتري قبل تغير سعر الدنانير

اخماس وبعد ما صارت قيمتها الفان نصفان حسب التأثير

بعض لا يباي بيد رب المال على ان يله لا يمنع اذا سقيد

المضارب بدليل البضاعة لا يلزم الوصية لما فيه تضمن

الامير لا الوجوه لا حتمنا المضاربة بل لا مال وزانها شرط

عمل صاحب الدنانير والمشتري قبل تغير سعر الدنانير

اخماس وبعد ما صارت قيمتها الفان نصفان حسب التأثير

بعض لا يباي بيد رب المال على ان يله لا يمنع اذا سقيد

المضارب بدليل البضاعة لا يلزم الوصية لما فيه تضمن

الامير لا الوجوه لا حتمنا المضاربة بل لا مال وزانها شرط

عمل صاحب الدنانير والمشتري قبل تغير سعر الدنانير

اخماس وبعد ما صارت قيمتها الفان نصفان حسب التأثير

في نقاد العتق والمهبة وقسمة الثمن رعاية لقيمة يوم الخلافة

والباقي بعد راس المال ربح على الشرط لكن باعتبار قيمة

الدنانير يوم القسمة اذ النقل بها حتى لو بيع بالفين بعد

ما صار قيمتها ثمان مائة فالربح العشر وان بيع بثلاثة

الآف بعد ما صارت قيمتها الفاً وخمسمائة فالربح السدس

وان قال اعمل بهذه الدنانير وبالف منكم والربح نصفان

كانت مضاربة بالسدرين كانت قيمة الدنانير الفاً وخمسمائة

لانه شرط عليه العمل بنصف سهم من ثلاثة من ربح الدنانير

اذ القول مشورة في حق الدراهم فماعد الاخر بالخلاف في شرط

تسليم الدنانير وبقاؤها دون الدراهم وقاء بشرط المضاربة

وتفصيل قدر الملك في المشتري بالمالين وثمنه مائة والباقي

من قسط الدنانير بعد رفعها سداس بالشرط وتكون

بضاعة ان كانت قيمتها الفاً سواء كان المشروط من العامل الفاً

المال المشروط

الربح قيمة الدنانير

بعض لا يباي بيد رب المال على ان يله لا يمنع اذا سقيد

المضارب بدليل البضاعة لا يلزم الوصية لما فيه تضمن

الامير لا الوجوه لا حتمنا المضاربة بل لا مال وزانها شرط

عمل صاحب الدنانير والمشتري قبل تغير سعر الدنانير

اخماس وبعد ما صارت قيمتها الفان نصفان حسب التأثير

بعض لا يباي بيد رب المال على ان يله لا يمنع اذا سقيد

المضارب بدليل البضاعة لا يلزم الوصية لما فيه تضمن

الامير لا الوجوه لا حتمنا المضاربة بل لا مال وزانها شرط

عمل صاحب الدنانير والمشتري قبل تغير سعر الدنانير

اخماس وبعد ما صارت قيمتها الفان نصفان حسب التأثير

بعض لا يباي بيد رب المال على ان يله لا يمنع اذا سقيد

المضارب بدليل البضاعة لا يلزم الوصية لما فيه تضمن

الامير لا الوجوه لا حتمنا المضاربة بل لا مال وزانها شرط

عمل صاحب الدنانير والمشتري قبل تغير سعر الدنانير

اخماس وبعد ما صارت قيمتها الفان نصفان حسب التأثير



أو ألفاً وخمسيناً لخلق العزل عن شرط الرج أو العكس بلامالك لا يصير البضاعة

مضاربة أن غلا سحرها بعدة كما لا ينعكس أن ساوي في الأولى

والمالك المشتري بقدر راس المال يوم الشراء ثمه بقدر الملك

ثم ان بيع متساوية لما شرط وبقدر راس المال حال القسمة

ان بيع مراحلة اذ مبناها راس المال لا الملك عكس المساواة

حذاز التغيير لا يرى انهما لو باعاً عبداً شراً نصفه نصف

الباقى فالثلث نصفان في المساومة اثلاث في المراجعة

## باب الشركة في العقر والأرض وغيرها

اقاماً انهما لهما وقد اولدها المشتري غرم العقر وفاء

بخط البضع وقيمة الولد اد تبيع الأم ماليتها والاب ذاتاً

لعذر الغرور وهو دفع لا يطل حتى علق خراً ورده الأم

وشاركه احدهما الآخران شاء فيما قبض من العقر مطلقاً

لا اتحاد نسبة وهو الوطى وفيما قبض عقيمة الولد بشرط اتحاد

معطوف على ما قبض الاسر الحق

القضاء لان سببه المنع كما في زواید الغصب يختلف بتعدد

القضاء لهذا لومات قبل القضاء للديان فلا شيء له وتعتبر

قيمة يوم الخصومة لا الوضع عكس كسب المكاتب اذ المولى

لحق الملك كالمشرك لا الغاصب لكن دعوى الوطى عن حاجز حصه

فشرط التصديق لا الجهل عكس المغرور وفيما قبض من قيمة

الأم لومات بشرط اتحاد الضامن حتى لو قاسما البائع والشارك

في التضمن لم يشتركا اذ القضاء ينقل بسبب الغصب وقد تعلج

والاستناد اليه ضد البيع ضروري لفقد الوضع فظهر في حق

الأرض والكسب دون العقر والولد في الاظهر وان اشتري ادا

واستحققت بعد البناء تقضى ازالة للشغل ورجوعا على البائع

بقيمة المبنى كقيمة الولد لفوت سلامة تقضى المعاوضة

شبه العيب لا الدرك حتى لنم المكاتب دون الكفيل بالدرك

بشرط تسليم البناء حذاز الجمع بين البدل والمبدل ومونة

تضمن المولى في البيع

في سبب الغصب

الوجه

الوجه

الوجه

الوجه

الوجه

الوجه

الوجه

الوجه

الوجه

الوجه



ومؤنة النقص عليه اذ الشاغل ملكه وقيل لو اسس النقص

رجعا بارش التلخيص في الخرق الفاحش بخلاف لعقود الهبة

حذا رخلو الوطى عن ملكه مهر او الزام المتبرع ولا يرجع

البايع على بايعه عنده لتلك تعزير ثان اصله نقصان القيمة

والشتركا في المقبوض بشرط اتحاد القضاء اذ النقل به كالبيع وان

اقام احدهما على مكاتب بقتل ايها خطأ جاز للخلافه ضد العمد

لشبهة الابتداء ثارا الا ارثا وشاركه الاخ فيما يقبض

ان قضى القاضي بالقيمة لان قضى بنصفها لانها بين اصل

موروث ينوب احدهما وبدل منشأ لا ينوب اذ الدفع المكاتب

مرحوخ في الثاني معجوز في الحال فرح بالخبر وعدد بعدد

لهذا لم تصور دينادونه ملاعت وصلح بخلاف وارثي قتيلا

لتعدد السبب وقد الشركة في المبدل الا يري ان في القين لودفع

النصف الى وارث او فدى صار مختارا يشركه الآخر فيما قبض

في النصف

ارسل المولى مختارا للنفاء في الاخر في الدين

ارسل المولى مختارا للنفاء في الاخر في الدين

ارسل المولى مختارا للنفاء في الاخر في الدين

ان اتحد القتل حذا رجعت التعيين كما في شر الميهم

ان تعدد لتعدد السبب يلزم المدير للشارح في قيمة

تعينت عن يائس وضائق كن مات عن الف وعليه

الوف ضد المكاتب واعتبر بالطاري بعد الحكم

ولا صلح احد هما في العمد لتعدد السبب الى نقل

وضروقه فمال يتفقا صلحا لم يشتركا ولا يشاركا احد

لما مؤثرين بقضاء الدين فيما رجع الاخر على الامر

لاختلاف السبب الا ان يؤد يا بالمشتركة لانه فرضم قبض

الغرم وقد عرف ان مثله كعينه ولا اخذ الكفيلين فيما

رجع الاخر على الاصيل وان اديا بالمشتركة في الاصل لان السبب

الالتزام لا الا اذا عكس الاول حتى جاز الارثهان والتجديل

والابناء قبل الاباء مفنادون الاول فمال يكن كل واحد

كفيلان عن الاخ ولا يتجدد ولا اخذ البايعين والاجوين فيما قبض

ارسل المولى مختارا للنفاء في الاخر في الدين

ارسل المولى مختارا للنفاء في الاخر في الدين

ارسل المولى مختارا للنفاء في الاخر في الدين







# العائد باب من المفادضة

وكيل أحدا لمفاوضة شري بعد الاتفاق ومفاوضة  
 الغير والمشتري للأمران لم يكن دفع البدل لأن الشك في  
 اقتضت وكالة عامة يمكن من التوكيل كعمل ما بدلك لكن  
 الشرا بعد بطلانها في حق الأول وللآخر قبل ثبوتها في حق الثاني  
 وبينه وبين المفارق أن كادفع والكيل بحمل الفرق في الأصح  
 حداد التغير بر في نقد النصف بناء على أنها عزل قصدا كالأدين  
 لأحكام الفوت ملكه كالموت عكس لتذكية والتكفير عند الانصاف  
 المستقط للفرض القبض المثل عكس الإبقاء ومثل المدفوع كعينه  
 استحسانا لآية أصون عن الفسخ أصلا المأمور بالانفاق والإبقاء  
 من الوديعة يعطى ماله فان هلك المدفوع قبل التقدير رجح الأمر  
 أو شريكه الثاني دون الأول كما في غير المدفوع إذا البيع الصم بين  
 الوكيل والموكل دون موكله لزام يرجح وكيل المضارب على مالك  
 الأمر

المفادضة الثاني

الموكل الموكل وهو المفارق

والمفاوض كفيلا حتى طوب ثمن طعام اشترى الشريك لأهله  
 أو للغير ويرجع الأمر بنصف ما غرم على المفارق وشريكه ما غرم

# كتاب الوصايا

## باب الخصومة في الوصية وغيرها

إقام على الموصي بالثلث بعد القبض أنه موصله بالثلث  
 يقضى على العمل إقامة لذم اليد مقام المثل في سبب موضوع  
 كالشك ويأخذ منه ما قبض أن ثبت الرجوع ونصفه إن لم يثبت  
 وفائا لسبب وبعد التوي يأخذ من الوارث ثلث ما قبض في الأولى  
 وخمس في الأخرى كما لو قامت عليه ابتداء ورجع على  
 الأول لذلك لأنه شريك الوارث في عين التركة زادت  
 أم بارت لكن تمكلا لا خلافة يشترى ما باع الميت باقلا  
 الحى إذا لغت القسمة حال غيبته خلاف ما لو كان أصمها دينا  
 الحق

وهي الوصية بسبب الملك

لأن الموصي له بالثلث

الموصي له الثاني

أو صاحب الدين



او موصى له بما له من مرسيل اذ الحق قصد في الذمة لا العين عكس  
 الاولى حتى لم تطل بفوتها وجاز التخليص وشهادة المشهود له  
 للشاهد بالمثل ضد الاولى وما لم يكن الحاضر اصلا في الدعوى  
 او خلفا مطلقا لم يكن خصما اصله دعوى نكاح الغائب للزوج  
 والدفع كذا قبل القبض لكن بشرط الخصومة الى القاضي الاول  
 لانه يعرفه مستحقا والغير لا اذ التصديق اقرار على الغير  
 لهذا لواقرائه وكيل الغائب فيما يدعى عليه لم يسمع وان كان  
 اعصى به عينا فذلك الا ان الوارث ليس خصم بعد التسليم  
 اصلا وقبلة عند القاضي الاول لانه ينوب الميت لا الموصي  
 له حتى لم يكن خصما في الرجوع وبعد التسليم لا بد عند القاضي  
 للشروع وقبلة اعيى عند الاول دون الغير وان اقام على  
 المدينين والمودع والغاصب ان المالك ط و اوصى اليه  
 جاز وان صدقوا لان الاقرار اذا لم يقدم يمنع البينة بدليل  
 الوصل ابي الوارث

في الدعوى

القاضي

المدينين والمودع والغاصب

القاضي الثاني

القاضي الاول

الوكالة ثم ان جاء المالك بعد القبض والتلف ضمن الدافع في الدين  
 لفقد البراءة اذ المدين فوع مثل الدين لا عينه والجان  
 لتوقي القصاص والقابض في الوديعة لان الدافع مجبور  
 وايضا يشاء في الغصب لتعدد التعدد دون الشهود  
 لفقد الاتلاف كما لو رجحوا عن التوكيل وان جاء وارثه  
 فلا ضمان لان الامر من ولاية المدين ان يوجد الشهود عيدا  
 فيضمن القابض دون الغير لخطاء الجهة اذ القاضي ما نصب  
 بل موصى فاعتبر الامر في حق الدافع للعذر والجهة  
 في حق لقابض التعدد كذا ان اقام عليهم انه اخ و وارث  
 مع مزيد خياله تضمن من الشهود ان جاء المالك اذ اثبتوا  
 ملكا لا حفظا عكس الاولى لان الدين لما حرر وتجب ضمان  
 الغاصب بتضمينه الشاهد او الاخ وضمان الشاهد بتضمينه  
 القابض بلا عكس لما عرف ومحذف خيار تضمين الدافع

في الدعوى

القاضي

المدينين والمودع والغاصب

القاضي الثاني

القاضي الاول

القاضي الاول



ان جاء الابن لعذر مضي وتضمن الشهود لوجاء اخ ثان في  
 ليس من الزور والشهادة بل لا يسقط التلوم يقضى بدونه  
 بعدة وان اقام انه اوصى له بالدي قبل لم تقبل لدعوى  
 تملك غايب متفق ضد الوارث للخلافه الا ان يحذر <sup>المدعي والمدعي والمدعي والغاصب</sup>  
 المال لتأصلهم في الدعوى فيقضى بثبوتها لانه المحل الآن  
 يقع ان الوارث قبض الضعف فيقضى بكلمه على الكل كالمأمور  
 يقيم على الامر بالقضاء وان ادعى بتمامه يسمع لما مر انه على  
 الغايب قصدا الا ان يقيم على الموت لا عن وارث فيسمع على  
 القيم بعد التلوم ضرورة نقل التدبير الى القاضي كذا لواقام  
 انه اوصى بجميع المال الا ان يقيم على الموت لا عن وارث لانه  
 حينئذ كالوارث ياخذ من محل الارث كالمقر له بنسب  
 حتى كان حكمة الوديعه والرد بالعيب ولم يقيم بل صدقوه  
 يتلوم ويقضى بالوصية لانه على المقر دون العايمه اذ لا قيمة <sup>للقسط</sup>  
<sup>الاقرار</sup>

ان جاء الابن لعذر مضي وتضمن الشهود لوجاء اخ ثان في

الاقرار حتى لم يمنع الغرم والحكم والشهادة وان جاء المالك والوارث  
 غرم كما مر ومحمد رحمه الله يمكن المالك من تغريم المودع ناعما اقراره  
 تفريطا كما لو له المتلف خلاف الابن يقرب ثالث بعد ثان اذ لم  
 يقصد يد او لاحفظا كما لو كان المقر به ملقاة الروح او المقر دار  
 الغاصب الوصية ورده ابو يوسف رحمه الله للدفع جبرا والسلامة  
 قبله كذا لم يمنع ولا يقضى بالدين لما مر لان يشهد اياه في وجهه  
 القيم ليشعدي من الذمة الى العين ضد الارث والوصية والاطهر وفان  
 الامام لهما في الكفيل لقصور الحجته ولا يقضى بالايضا اصلا اذ لا  
 الاقرار حتى من لا خصم عنه ضد الماضي ولا يؤمر المديون بالدفع  
 حذار السواة ان جاء الوارث ضمن ولاية القاضي ضد الوكالة  
 بل يثبت المال مصب غريم كاليقابض وقيل يؤمر المالك بتغريم الوجه  
 لتيقن الكذب ضد الوكيل ولو قبض وارث ما اودع الموت  
 من طاله والغريم امر او ما غضب منه بغير امر رب الدين والوديعه

يخرج الدين الى المدعي



وباقى الورثة وصناع فلم تضمنه او الياح ويوج عليه ان يضمن  
 بلا عكس الحاقا لمزيل يد الحفظ بالغاصب وعاصبه كذا اخذ الوصيين  
 خلافا لان يوسف رحمه الله تفريعا على الانفراد الا ان يامره برضى الاتفاق  
 القاضى لان له اختيارا وثق الايدي من قايوم وحادث كما  
 في الوصى المراتب بخلاف قبض ما اوجع عند الميت حيث لا يضمنه القبوض

الوصى اصلا ولا الوارث ان احاط الدين اذ منزل الميت ضد الاول

مضيقه بخلاف الجار والرفيق ما فيه ان خافا كما في حال المحوق

والغرق الوصى يجعل للميت مطلقا والوارث له ان احاط

الدين ولنفسه ان لم يحيط الا يرى ان الملتقط المستشبه

### مختسب وغيره غاصب باب الوصية بالبر

لواوصى باحدهما جاز ضد الوصية لاحدهما عنده تحملا

لجمل المحقق ومن المستحق في الاقرار والعين بين اصل وبديل

او مال وغيره لانه جاز بديل العقوب الحمل القاي والبيان الى الورثة

او وصية لعقب فلان او وصية بحمل جارية لفلان

للخلافه وحاجة التميز ضد العتيق لمهم لفلان بالشيوع فان كانا

اشين لم ينفرد احدهما حذار الحيف في المورث ضد بيان

المستولد اولاً في شر المبرم اذ فات الارث بعتي الاول

ورد الاخرى وعرف العقرب بيان الفرد ويقف عتي الموتى

له على التعيين ان اعتمها الا ان اعنى احدهما الحرف مرفيع

المبرم كذا لو اوصى بعتي احدهما اذ حل حق الله تعالى فتعني موصى له

او قل به الجمل فتشمل كما في التوكيل ولا ينفرد به احدهما لما مر

الا بعد تعيينها لانه كتعيين الموصى حتى لم يملك الرجوع وبطلت

وصية الوضع حيث احب بالوضع في الوارث فلو اعنى

عنه كل وارث عبد كان الاخر في التعاقب ومن عينا في القران

لكنه اذ التعيين بنصهما او زوال المراجم والباقي عن المعنى كما في

المشتركة حذار اللغو بعد يقين المكنة بارث او امر ضد بايع

المبرم للشك فيما عدا السبب ان اعنى عنه الوصى ثم عناه لم يجوز ضد العكس

او وصية لفلان العبد او وصية لفلان ثم لفلان



لأنه تعليق معنى لهذا الغائتق اليوم من المأمور به غداً جاز  
 العكس ولو أوصى بعق المعلن ينفرده الوارث والوصي  
 لغنية اللفظ عن الرأي كاحد وكيلي التطبيق مجانا والايفاء  
 وجاز التعليق من الوارث حجة ضمن التدبير والكتابة لا الوصي  
 لأن الوصي مأمور والمطلق لا يعد والتبجي رجة لغا خلق الوكيل  
 بالتطبيق والوارث كالمالك اذ حق الوصي ان منع الإرث  
 فالسبب عامل فيما لا يضافه كحكم المكاتب وبالحر في تخص الوارث  
 بالارث والعقر والكسب والولد وبقي الرق والنيكاح لو كان

العبد زوجاً أو قريباً كما يبقى في الوصي به الى الرد والقبول  
 كذا الوضاق الثلث او غنى واحاط دين الوصي لا يتم له المنع  
 اذ لم يخل عن حق العتي او غير وان رده بعد البيع بقضاء  
 لعود القلم خلاف الرد بغيره ودين العبد في الاظهر وضيق الثلث  
 عن رقية موصى بها اذ خلا الملك الجديد وما زاد الثلث عن حق

أما وصي العبد لفلان وهو زوج البنت  
 كعدمه لا جبال رضا  
 أي من المانع  
 أي لا يرضى الثلث

الموصى وذمته عن الدين فزال المانع كما في موت المكاتب عاجزاً  
 اذ العجز استند الى آخر الحياة فبانت الملك لا الموت كما في موت  
 الموصى له قبل القبول والرد لاستناد الملك الى حال تمام السبب وهو  
 موت الموصى اذ غرضه الرد تمنع الدخول والخروج كما في الشراء  
 بشرط الخيار لهذا لو ولد بين الموتى والثلث واستغ عتقت  
 وكان الولد جراً

## باب في نصيب الوارث ومثله

له بنتان وعم فأوصى بنصيب بنت لم يجز أصلاً لا التنفيذ  
 ظلم والتوقيف مشروط بمعلوم اجازته طينة في الاجنبى  
 المثل تعبير لما يأتي وان أوصى بمثل نصيب بنت حاز ان النصيب  
 معيار لا موصى به عكس الاولى اذ المثل غير وللموصى له الربع  
 اذ نصيبها سهم من ثلثة ومثل الثلث ربع الكل ولان المالك منقوصاً  
 بالنصيب يعدل ثلثة فالعامل يعدل اربعة كذا الوصي بنصيب بنت لو كانت

أي بنصيب بنت



ان نصيب بنت لو كانت

اذ املك للمعدوم والموصى له تسعان قدر النصيب لو كان  
ثلثا وان المالك منقوصا بالنصيب يعدل ثلثه ونصفا  
اذ حظ العم مثل نصيب ونصف فالكاامل يعدل اربعة ونصفا  
وتصح من سبعة وعشرين لكسر الموروث اثلاثا وعن محمد  
رحم الله الحائض اذا الوسطى والا زاد النصيب اليس لو لم يكن  
عم يقدر بالثلث فيها وعن ابي يوسف رحمه الله العكس  
والا جاوزت الثلثين والفرق بدرج الموصى به تحت القسمة  
في الاخرى دون الوسطى لما عرف في الزيادة كذا لو وصى  
بنصيبين والموصى له الثلث ان لم يجزوا والنصيبان  
اجازوا اذا المالك منقوصا بالنصيب يعدل نصيبا للعم  
والكاامل يعدل نصيبين حتى لو كانت البنت واحدة واجازا  
اخذ ثلثين وان اوصى مثل نصيب ابن فلموصى له الثلث  
لان المالك منقوصا بالنصيب يعدل نصيبين والكاامل ثلثة

من الحائض مثل نصيب بنت الوصي  
بنصيب بنت لو كانت في اخرى

ان نصيب بنت  
ان نصيب بنت

ان نصيب بنت

اذ زدنا على السهمين سهما حتى لو كانت البنت واحدة واجازا  
فلموصى له خمسان اذ الفرض من ثلثة ويزيد للموصى له

### باب نصيب المقدّر سهمين بالوصية للمولى والايامي

لو اوصى لمواليه ومات عن الاعلى والاسفل فقد قيل

بالتعميم ويرد في اختلاف المعنى كالقصد الاخوة

والحدائق للشركة في الاصله والجوار وتخير الوارث

ويروى الشك في الاصابة اذ المشترك ضد المبرم تناول

البعض عينا هذا لوقاله م اعني شيئا لكن اخيارا ذالم يقدر

شيئا كما في معينة بنسى ضد المبرم وتبرجج احدهما ويروى

تعارض القصد في سد خللة او شكر نعمة فتعين البطلان

للجهل لا يلزم الا ان اذ عموم الحقن حكم الاختلاف اللفظ

ولا الايمان اذ النفي بعم النكوة ويجمع الاضداد واعتبر قولك

ادخل في العلم مواليه

لو اوصى لمواليه ومات عن الاعلى والاسفل فقد قيل

سواء

ان نصيب بنت

معنى واحد



لا لون اوله لون وان مات عن الاستفادون الاعجاز <sup>نفسا</sup> <sup>جواز الوصية</sup>  
 ويقسم على العتقاء والعتيقات لتعني المنتسب بالحق <sup>الجاري</sup>  
 حراد او مودة وعلى اولادهم ان لم يكن انتم عتق المغير وغيره  
 اذ النسبة سرية ذلك العتق وعلى عتقاء العتقاء ان لم يوجد  
 احد من هؤلاء حذار التحليل او ترك الحقيقة للمجاز كما في  
 الوقف خلاف الامان اذ التسوية لا تنقص حظ الحقيقة  
 وهي تحامع المجاز في مثله واعتبر بالام مع الجدة في الارث  
 والتحرر وعلى موالي الموالاة ان لم يوجد احد من هؤلاء صونا  
 عن اللغو وترجيحا بالزوم كما في الارث وان وجد  
 واحد من الاولين فالنصف له والنصف لوارث الموصي  
 دون الباقي اذ المجاز لا يجبر الحقيقة وما دون المثني  
 لا يفي بالجمع لا يلزم احد الخيال ما بقي العيم في الوصية الاقارب  
 لانها اجتماعا قريبا وان اختلفا في القوة وهي تخذ الوصية لبي  
<sup>الوصل</sup> <sup>المراد بالمرحى</sup>

لا لون اوله لون

زيد اجتمع بنوه وبنوهم او انفرد ولا شيء لمدر بريد والمستور  
 بحال اذ الاجاب بالموت والنسبة بعد عتق يعتقبة ضد  
 عتق البعض المعلق عتقه بعدم الفعل ولا لعتقاء الاب  
 والابن لفقدا المباشرة والتسيب ضد الماض ولا يلزم الارث  
 لانه بالتعصيب ونقل الولاء الا يرى انه لو اعتق الاب  
 ثم يمى والابن اسدى كان الارث لهما والولاء للمعتق والفعل  
 عليه ولم يذكر العكس ولا يخفى طرد القياس في غير الاولاد كذا  
 الوصية لموالي بني تميم ان اخصوا وعتقاء العتقاء كالعتقاء  
 تجوزا عن معنى يعم النسبتين عتقا موالى الموالاة لعموم  
 المنسوب اليه لاجتماعها في وضع القدم وان اوصى لايامهم  
 اوليهم او لا يكرهم فان اخصين قسمت على الكل وفاء بحرف  
 اللام والثيب الموطوءة والبكر ضد ها والاطلاق يعم ذاهب العدة  
 بغير عتق ونزاعا راد اذ المشتري بشرط البكارة لاقتضاء  
<sup>احتمال كونه راد الجارية</sup> <sup>كوثنة</sup>

محمد اسما من الاعلى دون الاسفل حيث يجوز ويصرف على المعتق دون ولدها ثم على معتق الحق ثم على مولى الموالاة



الشرط سلامة الجليدة اعتباراً بالصفت وقيل يحض <sup>بهمته</sup> نال يظهر

تفريعاً على التزوج والام موطوءة لا زوج لها وقيل عدم الزوج

والاقل اثبت اذا قلله عليه السلام بالبكره حديث الاذن

وان لم يحصوا بطلت اذ الكل <sup>الموصى</sup> مجور والبعض مجهول

والا سراً يبيى عن الحاجة ليخلص <sup>الموصى</sup> الايجاب لله تعالى

وان اوصى لا يعلم او ايتامهم فان اخصوصت على الكل

وان لم تحصوا اعطى الوصى من شاء منهم لان الارسل

بالغة عدمت زوجها ويروي بلا قيد الاثوثه واليتيم

عديم الاب لم يبلغ واعتبر صلة فيما يخصى والتفويض

الى القاضي شبه من التعدي بما دون مائة اواربع مائة

كما في الوقف والشفعة صدقة فيما لا يخصى حال شعيرة الحاجة

كما في الزمى والعيمان وجاز الصرف الى الفرد بشرط الفقر

الحاقاً بالجنس كيلا يبطله الجهل والنذر والزكوة رد اعلى محمد

الموصى بالارسل

الموصى بالارسل

شرطه المثنى ويدخل المولى حتى المولاة والحليف والعديد

### باب الوصية بالخدمة والغلة

لومات عن عبد موصيا خدمته لزيد عملاً ولعمرو عامين

خدم زيدا يوماً وعمراً يومين الى ثلث سنين ان اجاز <sup>خدم زيدا</sup>

الوارث والا زاحم بالضعف الى تسع لان تمليك المنفعة

يخل باليد والممكنه فاعتبر من الثلث كالتأجيل وفي التمايز

معنى الاقرار اذ اجبر عليه الى لقسمته منقوضاً بها

دون الموت وترك التوقيت فقصرت شجرة الربوا في التقابل

وان سمي لزيد عملاً بعينه ولعمرو ذاك وما يليه فثلث الاول

بينهما سواء وثلث الثاني لعمرو والثلثان للوارث الان

يجوز فيكون كالثالث توزيعاً للعين بقدر حقوق حصتها

كما في الارث والدين ضد الاول اذ لا تضائق في النكرة والتقييد

الموصى بالمنفعة

الموصى بالمنفعة



بما يلي الايجاب تنقيص بدليل المعرف لا تصحيح عكس الاجاب  
 الا يتركها لو غاب او ابان العبد بطلت في المعين لا غير  
 كالموم يحمل الكرم الموصى بنزله وفي الوصية بالسكنى يسكن  
 الوارث ثلثها ان لم يحجز وزيد سدسها عاها وعمرو سدسها  
 فيه ثلثا في الثاني نكرام لا كيلا يرد اذ حجز الوارث بالتماني  
 زمانا مع ملكة القسمة ضد الاولى سيما وقد عم الحرسطة  
 في رأي ويقسم التمر في الوصية تمام كذا ولا يسغل الموصى له  
 بالسكنى كالمعبر والموقوف عليه لا الحاجة الترميم ولا يسكن  
 الموصى له بالغلة في رأي كيلا يتضرر الميث بذهاب المنفعة  
 مجانا لوظهر دين **باب الوصية بالنفقة**  
 وهي مرسلة وصية بالكل تأتي عليه بطول عمر وقوت بعض  
 فاذا اوصى لزيد بالثلث واوصى بان يتفق على عمر وكل شهر  
 خمسة ماعاش او يعطى والقسمة عندها عولية لشيء الحقوق  
 صدر به امر من عشرة

في رأي ويقسم التمر في الوصية تمام كذا ولا يسغل الموصى له بالسكنى  
 بالسكنى كالمعبر والموقوف عليه لا الحاجة الترميم ولا يسكن  
 الموصى له بالغلة في رأي كيلا يتضرر الميث بذهاب المنفعة

جملة كما في الوصية بالثلث ومادونه والمجابه واختيها  
 والدفع بالعين والنفس لزيد ربع الكل ان اجاز الوارث  
 فبيع الثلث ان لم يحجز وعنده نزاعية تفريعا على  
 الدعوى بداء السبب المال لا الغير عكس العول والدين  
 كما في شر الكل والبعض وبالحرف انعكس الجواب في قسمة  
 العين او بدله المدينين ولي الخطاء وشريك عافي العمد  
 وقسمة ثمن المادون بين الدائنين اذ الحق لم يتبدل للمالك  
 عنده ولم يشيع جملة عندهما ولزيد سدس تخصيصا للنزاع  
 بالثلث وقيل ربع عند الاجانة تعيم النفعها باعتبار المنازعة  
 في سهم تقصيه توزيع الثلث وتفضيل الغير ضمن الفضل يبقى  
 دونة ضد المجابهة واختيها اذ البيع والعق باق والوصية  
 بالمرسل ضد المعين لم تلق حق الوارث ويوقف الباقي للنفقة  
 عمرو مروءة اموتة مما ابقيت الى زيد ما تقصيه الرخام اذ الحكم

في رأي ويقسم التمر في الوصية تمام كذا ولا يسغل الموصى له بالسكنى

صدر به امر من عشرة



لا يبطل أسباب اجتماعهما في إبراء أحد الغرماء ضد الشر أو الشفعة  
 وباقيته إلى الوارث وفاء بحكمة التوقيف بخلاف ما لو أوصى  
 بجمع أو يعقل ويضحي أو يتصدق في كل عام بما به إذا الوقف  
 لا يفيد العود فيجعل كذا لو أوصى أن ينفق على عمرو إن لم يوجد  
 الوصية بينهما ترجيحاً للاتحاد بالعقد والعائد وإن أعاد فلزيد  
 عنده ثلث الثلث وعندنا سبع ما نفذت لحرف المولى والنزاع  
 ويوقف لنفقة كل فرد نصف الباقي مودوداً أما أبقت محلهما  
 إلى زيد والوارث وموت عمرو إلى زيد وبكر عندهما رباعا  
 وعنده في فصل الأجانة أخماساً وقيل أسداساً وغيرهما نصين  
 كان لم يذكر أصلاً وإنما يفرد بموت الفرد فيما لم يعد لأن النجاشي  
 كالنقص بعد العقد دون الموصي له لا يلزم ما لو أوصى بالثلث  
 يقسم الثلث بعد لفقد التفضيل ولا ما أوصى بالثلث لينفق  
 حيث لا يوقف إذا أصدر تملك والرّد في شؤنه لا تغيير كعبته  
 أصلاً للثلث لزيد

# بَابُ مَا يَكُونُ رَجُوعاً أَوْ لَا

قوله الموصي أشهد وأني لم أوص لزيد ليس بجمع  
 إذا الشفاه شرط المحمّد أو الفسخ ضمنه حتى لم يضمن  
 جاحداً أيداع الغائب والقيد يعود ما يقال في العقد  
 وإن قيل بالفسخ والنفي مطلقاً والفرق بين ما ولا خلاف  
 النكاح إذ عقلي لا يقال وقطعه لا يشبه العدم وكل وصية  
 أوصيت له فهي باطلة رجوع وفاء بالحقيقة كما بطلت أو تركت  
 ضد فهي حرام أو ربوا إذا الوصف محال أو غير خلاف بدليل  
 المغضوب والخير كذا فهي لغو أو قد أوصيت بها عمرو  
 لأنه للنقل مقتضى تفريعاً ضد وقيل لأنه للتقدير وهي تعدد  
 بدليل وصية الغيب لكل فرد لهذا الوصية نصف زاعم عمرو  
 وبالثلث في الواو والنصف في الباقي وهي لغو أن مات الموصي  
 قبله وفاء بالنقل ولو رثته الموصي أن انعكس أو كان عمره منهم  
 أن كان عمره قبل الموصي



وردوا بطرود المبطل كما لو رد عمرو لزيد ان كان عمرو ميتا  
 عند الوصية اذ لغا الاجاب والرجوع ضمنه وان قال فلعقب  
 عمرو فهو لولد وقيل ابنه ان مات قبل الموصي لثبوت الوصف  
 ولزيد ان انعكس لعدم الوصف اذ هو بالموت كالوارثه  
 العضوية ولو ارث الموصي لكان عمرو ميتا ومات عقبه

**باب قبل الموصي لطرود المبطل الوصية تقح لقل مما سمي لو قال ثلث مالي**

لبن عمي وحمي خمسة وكانوا الكس يوم الموت فالثلث خمسة  
 يختار الوارث اذا ابهام في المخصوص العام دون الصدر  
 عكس الوصية للمولى وان كانوا اقل فالثلث بينهم حذار التغيير  
 بالغوا الا ان يكون فردا فياخذ النصف صوتا المعنى الجمع  
 في التثنية وان قال لبنى زيد وبني عمرو وزع على الرؤس  
 كما لو اشار او سمي غير ان الوصية فيهما اجاب للحال بقسط

ان قلت فيهم خمسة  
 ان قلت فيهم خمسة  
 ان قلت فيهم خمسة  
 ان قلت فيهم خمسة

ان قلت فيهم خمسة

من مات الى الموصي وفي غيرهما اجاب عند الموت فاذا مات  
 بنو زيد قبله كان الكل لبنى عمرو وفساد الضم كما في قوله لزيد  
 وعقبه او جدار ضد ما لو قال بين بني زيد وبني عمرو لانه  
 للتصنيف بدليل قوله بين زيد وعقبه او جدار وان قال  
 لابني زيد بكر وعمرو وليس له عمر قال الكل لبكر ضد ما لم يسم

**باب الوصية يصدق لولا**

لو قال انفعيت كذا الى البلوغ عليك او على عبيد ورثت واشترت  
 وما نوا او بقوا صدق للتسليم شرعا او حذار التفسير كائين  
 القاضى الا ان يزيد على نفقة المثل لتكذيب الظاهر والتفريط  
 حتى غرم الفضل وان اقام كذا اذيت الخراج او جعله الا بق عند  
 اني يوسف لى حاجة التخليص اذ يحبس العبد والخلعة ثما ومملكة  
 الماذون والمكاتب وانما لا ياخره القاضى بالدفع ما لم يقم على الوجه وان لا  
 ان يدفع المحل

ان قلت فيهم خمسة

ان قلت فيهم خمسة







ان لم يشعر بالحاجة حتى لم يصح الوصية للحاج فلفظ الاعانة  
اشعر لكن بشرط ان لا يبلغ الاول وفاء بترتيب الجواب  
**باب اجانة وصايا المورث**

هو ان كانت في مرض المجتزأ كانت وصية حنة بالموقوف  
اسوة وصايا لانها اسقاط كالابراء الا ان يكون فيها  
عتق فيبدأ بالنازل بالموت ام قبله ترجيحاً بالنزول  
ضد ما بعده الا ان يكون المجاز عتقاً مثله فيكون الثلث  
بينهما بقدر الحق للتساوي في القوة حتى لو لم يتركها غيرها  
سعى الثاني في ثلثيه والاوّل في اربعة اقسام اذ ضم  
الموقوف الى الثاني فبلغ خمسة عشر اذ الراس تسعة  
خرج ثلث الثلثين وقسم ثلثه اقساماً قبل الوصايا الحاقاً  
للتنفيد بالانشاء الا ان يكون فيها محاباة فتزحم العتق  
ان لحقت وتزحم ان سبقت عنه اذ ساوته في اصل النزوم  
ان لم يتركها المحاباة العتق

فانما قال ان كان لا يبلغ الاول وفاء بترتيب الجواب  
كما الثانية من بطلان الاول فلهذا

مُلغياً ما زاد بدليل الدين فرجحها بالبيع بالسبق جابراً  
فوتته وبالحرف كان نصف الثلث للمحابة الوسطى  
والنصف للعتق في الطرفين والنصف للمحابة الاولى  
والنصف بين عتق يليها ومحاباة تليها الا ان  
بدن فيقدم فكما للرهان كالفرض في الوصية بحقوق الله  
وان قال لدا على الف الف ولد اعط الف قدم دين المورث  
اذ لاقى العتق حسب السلطان والعطف لا يغيرها  
فكان تقريراً كما في الواو ات ضد و لدا على ابي للتعين بالحق  
ضد المفضول وان عكس تحاصفاً اذ زعم ابن  
اوسلطا اذ لا نظير في الف وديعة وعلى ابي الف والعكس  
وان كانت في صحته فالموقوف للمجاز له الاول ترجيحاً بالسبق  
اذ نفذت بنفسها لا الموت كهيئة المقبوض عكس الاجازة في الرض  
والوصية ويضمنه المجتزأ للغريم ان اقر بعد ما بدن على المورث اخذاً

في امر المورث لا يتركها

في امر المورث لا يتركها

في امر المورث لا يتركها



بزعمه في التلاف لا النقض كما لو اقر بعد هبة التركة او قال  
 لدا على ابي بل لذا ودفع الى الاول بلا حكم وان صدق دعوى الاجانة  
 والدين معا بدى بالدين اذ سبقه <sup>الدين الثاني</sup> يلغيها <sup>الاجانة</sup> بلا عكس فاشبه  
 حبة قاربت قنة وقيل تحاصا عنه تفريعا على تصديق  
 دعوى لودبعة والدين ولومات عن الف موصيا  
 لزيد بالف ولعمري بالف فاجازها الوارث في الصحة  
 فالتك لهما بالوصية والباقي للجواز له او لا اخطو له  
 ملك بات على الموقوف للثاني لا يلزم الموت عن العين  
 لفقد التراجم ولا الاجانة معا او في حال المرض لفقد  
 رحان ام ثبات وسبق اخ النفاذ بالموت حتى كان العين  
 الاول في هبة الصحة ولهما في هبة المرض فلومات الاب  
 عن الف موصيا به لزيد والابن عنه وعن مثله موصيا  
 بهما لعمرو واجان الحافذا الكل في المرض فلزيد ثلث الف  
 بالفين

في هبة التركة  
 في هبة التركة  
 في هبة التركة

ولعمري ثلث الباقي وهو خمسة عشر سهما اذ كل الف تسعة كما مر  
 وثلث الباقي بعلة وهو عشرة بينهما اسباعا عندها اذ بقي  
 من حق عمرو وعشرة اسهم ومن حق زيد اربعة اذ بطل  
 في سهمين استحقهما عمرو واثمانا عنه اذ لا يضرب الموصي له  
 بالشر من ثلث بالشر من الثلث ولا المزدحان على عين بالشر  
 من نصفها فيضرب عمرو بثلثة وثلث وزيد بسهمين  
**باب من هبة المريض**  
 وهي بشرط العوض تقتضي شروطا نفسها ابتداء حتى التقاض  
 والا فراز وحكم البيع انتهاء حتى الشفعة والرد بالعيبة والريقة  
 وضمان العهدة والغرور وفاء باللفظ والمغنى ولا يلزم ان هبة  
 المنفعة بشرط العوض اجابة ابتداء وانتهاء اذ التعاقب  
 بعد منع الحكم شروطا بالبقاء والمعنى عند تعذر الجمع  
 راجح بدليل تعاكن الحوالة والكفالة بشرط طلب الاصيل  
 جبر

في هبة التركة  
 في هبة التركة  
 في هبة التركة



وبرائة فلو ساوى العوض ثلثها ولم يترك سواها ففي الجنسين  
 او جنس غير ربوي يرد ثلث العبد دون العوض ولو بعد  
 اخذ الشفع يسلم للوارث ضعف المحاباة وفي الجنس  
 الربوي يرد نصف العبد والعوض لتعينه عدلا اذ غيره  
 حيف او ربوا ورفع المحاباة محالة لان الزيادة ان لم يلحق  
 اصل العقد كان بربا مبتدئا لا عوضا وان لحق بطلت بفوت  
 القبض كما في الصرف عند البيع ولا يلزم تعويضه  
 بلا شرط اذ رد ثلث الموهوب بربل الحيف وتخصه  
 هبة ينفي الربوا كالشفعة لكن سلامة الموهوب عرض  
 ينفي الرجوع حاصل كالمصلحة وتقتضية فائت بالاحتقاق  
 ولو بقيمة التاوى **باب**

**الوصية تنفذ في القيمة او لان مات الموصي**

قبل القطع الخطاء والسرية فقيمة ما وسع الثلث او اجيز  
 قبل القطع بد الموصي وهو العبد

المالك الاصل اذ القبول اسنده الى حال الموت بدليل الزوايد

وورجانه اسقاط لا تملك حتى لم يفد رجوعا وتمت قبل القبض  
 والا فزاد الحجر لحي الغير لا ملكه عكس وصية الفضولي  
 وان مات بعدها فهي للوارث كما لو ردت اذ فقد الموصي

حالة الايجاب وهو الموت ابطلها شبه مال وصار للفرع  
 بشرا والعصير خلا والقصير جبا وان مات بينهما فارتش اليد  
 للوارث على الجاني اذ بانته قبل الايجاب وباقي القيمة

للموصي له على العاقلة ان قبل بعد السرية لما عرفت ويهدد  
 ان قبل قبلها الجمل المستحق اذ تخلل الملك كالعقود قسم  
 الضرر ضد الاول اذ الملك بالعكس في القيمة العبد

للعديم الا ان لا يترك غيره فيجب ثلث الباقي ايضا للوارث  
 تكملا للثلثين لانه عكس الموصي له خليفة المملك

بدليل الرد بالعيب محمولا على العاقلة مع ثلث اليد اذ انفسا  
 لورث الباقي

الوصية تنفذ في القيمة او لان مات الموصي

حاشي  
 الكفرى بعض الكاف وفتح  
 الفاء وتشد يد الربا وكسر  
 النخل لانه يستتر ما في جوفه  
 مقرب

حاشي  
 الكفرى بعض الكاف وفتح  
 الفاء وتشد يد الربا وكسر  
 النخل لانه يستتر ما في جوفه  
 مقرب



## باب بيع الوصية

أوصى أن يشتري بالثلث

ويعتق فبان بعد الإتيان من محيط الثلثين فشر القاض

بالعقد

عن الموصي كيلا يصير خصما واعتاق لغو لتعدي الوصية

أرلزيادة الوصية على الثلث

وهي الثلث بعد الدين وشر الوصية وعقده عن نفسه للملك

الخلاف كالوكيل وقيل يعذر أبو يوسف رحمه الله بالجهل

تتريعا على العبد وإن نصبه القاضي لأنه عكس الأصل

ينوب الميت لا القاضي لما سرف بيع الغنائم ويعتق

عن الميت ثلث ما اشتري القاض أو غير الوصية وفاء

بالوصية إلا أن يظهر مال يخرج الأول من ثلثه

فيقبل الوفاق إليه والخلاف إلى الثاني وينعكس

## باب الوصية تكون مجموعا

لوقال أوصيت بهذا ألفا أو بألف لزيد وعمرو لزيد منها

مائة فله مائة وعمرو وباقيها اتصال المغير كما في الأقرار

أرلزيادة الوصية على الثلث  
أرلزيادة الوصية على الثلث  
أرلزيادة الوصية على الثلث

لزيد

لملئة الرجوع مفصلا أو ضمن فعل يزيل ملك الغير كالغزل

والنسيج أو يزيل العين كالصبيغ والبناء أو يعدها للحاجة

كالنسيج والقطع والأخوات معروفة لهذا لوقال لزيد منها

كالحسن الخط الموصى بها واخذت الدية سيفها والصفرا نية وغير ذلك

ألف كان الكل له وإن زاد وعمرو من تلك الألف ألف

فالكل لعمرو والرجوع ثانيا وإن قال لزيد ستمائة وعمرو

سبع مائة تسام على ثلاثة عشر جملا على الضرب فيما ضاق

كما في الفرض العايل وإن أوصى لبكر أيضا بألف والثلث ألف

فالنصف بينهما أعشار والنصف لبكر وفاء بالسبب

في الباقي والمستحق كما في التوى واعتبر بزواج زاحم البوين

وإن قال أوصيت بثلثي لزيد وعمرو مائة والنصف الباقي

بعد أخذ بكر أعشار وبعد التوى أخماس إذ عمرو يضرب

بمعدا المائة يوم القسمة لا الأيضا بالجهل عكس الماضي والتوى

حسنون فلكل شخصي

فلكل ما غطون

حسن الأيضا الموصى  
حسن الأيضا الموصى  
حسن الأيضا الموصى



والباق بينهما نصفان وفيه بالصدر فيما عدا المختار ضد الرد  
أما في الرد فمختار

على ذوى السهام لا اختلاف الموجب حتى لو عطف في الصدر

ثالثا جازما ابقى المقدّر كالعصبة وان قال هذه الالف  
أرسله وأخذها

منها مائة وصية ولعمري وباقيها تقدم زيد عمرا لتفرد بالصدر  
على أخذ المائة

ضد الملقح وصار بكذا على أحد عشر حسب السبب وعمد  
زيد

كالعصبة في الفرض لعادل وان قال أوصيت لك بما بقي من خا

الالف فله الكل ان انفرد لشمول اللفظ ومن بعد ما للتمييز كما

في خالفني على ما في يدى من لداهم باب

## ما يفعل الصبي بعد اذن الوصي والاب

هذا افسد ما يقع من الوصي مطلقا ومن غيره بالغبن الفاحش  
عندها

مبلا الى النيابة والا اقام رحمه الله احضاه من الغير مطلقا  
في مفعول له

وان كان موروثا في الاظهر الحاقا بالمكسوب ومن الوصي بشرط  
الرصل المبيع

خير يعدل القيمة في راس والنصف في رأي تغليب الاصلالة تام  
أرسله

بمعناه ان يكون الثمن  
على النسيابة

يتم اذ اذن اسقاطا وتكميل للرأس لتكليف حتى عم المختص  
أما اذن الوصي وهو جواز التصرف

والمجهول بلا عهدة على اذن ضد النائب فجاز اقراره بالعين  
بخطه

والدين والاستيفاء والاتلاف للغير لا ضد المهر  
أما ارضد الوكيل في المسائل الثلاث

والكفالة يتبع التجارة ولم يجز للوصي التهمة جرهما اذن

جذوا قرار العبد المديون للمولى والاجنبي بشرط  
أما يجوز للمولى ويجز للأص

اختلاف الاب والوصي في تباع اليمين وتقار رهما صونا  
أما اقرارهما

لشرط الحيرد ون غيرهما اذ قرب الاب ينفي التهمة عالم  
أما اقرارهما

يفتح لغبن حتى جاز الاقرار للغير من الاب الوصي والتبائع  
أما اقرار الاب بالقبض

بين عبده المديون وابنه لابن عبده ويثمة وبين عبدي

الاب والابن لابن عبدي الوصي واليتيم وجاز اقرار العبد

لابن المولى ويثمة بلا عكس والحرف تغليب النيابة على الاصلالة  
أما يجوز اقرار اليتيم لعبد ولا لعبد الوصي

بالتهمة والعكس بعد ما موصيا بفعل الاذن

## كتاب المكاتب باب شرط الجملة في الكفالة وغيرها



اشوط ان لا يخرج من البلاد  
ش الا في صد الكتابة

من المرأة أعطاهما  
وانتهى بها من امرها

من المراء اعطاها  
وايها سمي لها مهر  
وتزوجها به

This is a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a small dark spot near the top center. A vertical crease is visible along the left edge.

This is a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and small dark spots, possibly foxing or dust. A vertical crease is visible near the left edge, suggesting it was once part of a bound volume.

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a small dark spot near the center. A vertical crease is visible along the left edge, suggesting it was once part of a bound volume.

العيني وتعتق باداء الالف وفاء بمعنى التعليق وان لم  
تؤد الولد لانه لا يتعلق بما لا يصلح بدلا بدليل الف وحده

اَوْ دِمِ اَوْ كَاتِبِ اَوْ خِدْمَةٍ مَجْمُوعَةً صَدَّ الْفِ وَ خَيْرُ الْاَتِي  
انه لو كاتبا على الف على ان يطاءها تعق بادا الالف

وان لم يطاء، وتُسعى في باقي القمّة ولا تستردّ الفضل  
توسيطاً بين البيع والتعليق وان كان الحمل موصى به

تفسد الكتابة بشرطه للموصي له لا بخلاف مقتضاها  
وان وافق المالك وتوقف بترك الشرط لكتابة الشريك

الشرط  
تتخذ بالاولاد والاجارة لزوال المانع ولو بعد العولاة  
اربابا الموصى له  
في الاظهر ملكية الاتباع كما في المشتري بلا قسم اذ الكتابة

ففي قبضه ولم تنله لفظا ضد المولود قبل القبض في البيع  
الولد الولد

ممكن بشرط حيوتها اذ العتق والعجز بالاداء والعدم يستند



ولا عطف

الى اخرها فلا عقد بعدها وان تركت ابنا اخر لانه وان خلفها

بالسعي في الخوم للحدوث بعد النفاذ ضد ذلك ضرورة

الاذا قصر عليه حتى حل الدين وان كوثب الزوج معها

لغت الاجارة بعد موتها قبل موته لما ستر اذ هو تابع لها

حتى كان كسبه لها دونة وجازت في العكس استحسانا لان عتقها

وان استند الى اخر عمره فيما بينهما للنفاذ فعدت ورثة

اقتصر على حال الاداء في حق المحار كما في حق الشراة والجنابة

والحد حتى لم يرثه كما لم يرث اخاه ضد المجازة في حيوتها

باب كتاب الغائب

لو قال كاتبي الغائب بالفعل ففعل بالتنفيذ على الغائب

للمحاضر احسن من التوقيف تجزئيا للتمام كالولد لكن فيما

ينفقه لفقد الولاية والرضا بالضر فلا يؤخذ كسبه ضد الولد

لانه كسب الاصل ولا يباع وان ردا وعجز نفسه كيلا يصير التسع

لان كسب الولد

في العقد اصلا في الفسخ كالولد ولا يؤخذ بالتدليس وان

اجاز حذر تنفيذ النافذ او قبل مقتضاه كما لو اجاز كفالة

الفضولي او زكوته عنه او خلعه او صلحه على ماله لهذا

لو كفل عن مولاه بامره وادى بعد العتق لم يرجع ولا ضمن

ذكر بيع المحجور لم يعزم وجبر المولى على القبول ان ادى

لانه كالولد ضد الاجتهاد ووضو كونه ادى الدين فماله

قسطه ان اعتق وسعى فيه حالا ان اعتق الحاضر ضد

الولد لانه وان لم يقبل فالمولى قابل به والضر في التوزيع

ادخولا لا خروجا الا ترى انها لوقالت طلقني وسعدى بالف

على ففعل بانته سعدى وان لم يلزمها مال لكن الاجل ابرأه

موقت ولو ابراه مطلقا لغال عدم الدين خلاف الواراء

المخاطب لانه ملك ما عليه فعتقا كما لو ادى ولا يسقط

الموت شيئا لانه ضد العتق لا يفسخ اذ لا يغني عنه بل يودي الى

الموت شيئا لانه ضد العتق لا يفسخ اذ لا يغني عنه بل يودي الى



وَجَرَّ وَلَا أَوْلَادٍ الْمَيِّتِ مِنَ مَوَالِي الْأُمِّ إِلَى مَوَالِيهِ كَأَوْلَادِهِ لَزْوَالِ  
المولى العذر باسناد العتق إلى ما قبل الموت <sup>سخت</sup> وان قال كاتب الغائب <sup>الموت</sup>

بِإِنِّ أَوْزَادَ عَلَى أَثَرِ ضَامِنٍ فَعَلَّامٍ يَنْفَعُ مَالَهُمْ بِحُزْنِ الْغَائِبِ الْعَبْدِ

حَدَارِ الزَّامِ مَنْ لَمْ يَلْتَزِمْ أَوْ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْعَقْدِ مَشْرُوطًا بِالْبَدَلِ

كَالْبَيْعِ ضِدَّ الْأَوَّلَى وَالْخَلْعِ وَالصِّلَةِ فَإِنْ أَدَّى الْمُخَاطَبُ قَبْلَ الرَّدِّ

الْعَتَقَ وَفَاءً بِالْتَّعْلِيْقِ مَعْنَى كَالْغَيْرِ وَالضَّامِنِ يَسْتَرْدُّ لِلْفَسَادِ

إِنْ كَانَ فِي النَافِذِ إِذَا لَزِمَ يَنْفِي الضَّمِّ ضِدَّ ذَيْنِ آخَرَ وَدُونَهُ لَا يَنْفِي

الضَّمَّ وَلَا يَرْجِعُ الْمَوْلَى عَلَى الْمُعْتَقِ لِفَقْدِ الْإِلْتِزَامِ ضِدَّ النَافِذِ

لِشَرْطِ السَّلَامَةِ مَعْنَى وَغَيْرِ الضَّمِّ لَا يَسْتَرْدُّ لِمَامِ الْغُرُضِ الْأَحْسَانِ

مُخْلَافَ مَا لَوَادِي الْبَعْضِ لِلْعَدَمِ حَذْوِ طَبْعَةِ الرَّحْمِ الْمُحْتَمِ

وَالْغَيْرِ مُخْلَافَ النَافِذِ لِأَنَّ الْبَرَاءَةَ غُرُضٌ وَالْعَجْزُ أَنْ نَافِي الْبَدَلِ

لَمْ يَنْفِ الضَّرِيَّةَ مُخْلَافَ الثَّمَنِ وَالْمَهْرُ إِذَا غُرُضٌ سِوَى عَوَضٍ

أَبْطَلَهُ الْمَوْتُ وَالرَّوْدَةُ كَذَا كَاتِبُ ابْنِ إِذَا رِقُّ قَطْعِ سُلْطَةِ الْإِب

الْأَجْمَعِ

الكتاب في عقد العتق

لَنْ بِشَرْطِ الْعَقْلِ حَالِ الْعَقْدِ وَالْأَلَا يَقِفُ إِذَا لَمْ يَجِبْ

وَلَا يَعْتَقُ بِإِدَاءِ الْآنَ يُعْلَقُ نَصًّا كَمَا فِي الْجَنِينِ وَقِيلَ

يَكْفِي الْعَقْلُ حَالِ الْأَمْثَالِ الْحَقَّاءِ بَجُنُونٍ لَا يُطَبَّقُ فِي حَقِّ

النَّفْعِ وَإِنْ قَالَ كَاتِبُ شَقِصَكَ فَقَوْلُكَ كَاتِبُ النَّصِيبِ

الْكُلِّ عَكْسٌ مَا قَالَا تَفْرِيعًا عَلَى التَّجْزِئِ وَيَبْطُلُ حَقُّ التَّضْمِينِ

بَعْدَ الْعَتَقِ وَالْفَسْخُ قَبْلَهُ لِلرِّضَادَةِ وَالْإِسْتِسْعَاءِ

وَاللَّسْبِ وَفَاءً بِالشَّرْكِ الْآنَ يَأْذَنُ فِي قَبْضِ الْبَدَلِ أَيْضًا

فَلَا يَشْرُكُ فِي الْمَوْدَى الْمَكْسُوبِ بَعْدَ الْإِذْنِ قَبْلَ الْمَوْتِ

وَالنَّهْيُ إِذَا تَمَّ أَحْسَانًا بِبَدَلٍ أَوْ ضَرْبَةٍ كَمَا مَرَّ وَالْإِذْنُ

مَكْنٌ مِنْ مَنْفَعَةٍ لَا يَضْمَنُهَا وَإِنْ كَانَ مَرِيضًا إِذْ حَقَّ الْعَوَاقِبُ

يَحْتَسِبُ فِي الْمَلِكِ بِدَلِيلِ الْوَصِيَّةِ لَا قَبْلَهُ بِدَلِيلِ الْإِعَارَةِ

لَكِنْ فِي الْآتِي لَا الْمَاضِي بِدَلِيلِ أَنْ مَنْ عَلَقَ الْمَرِيضَ عَتَقَهُ

بَادِءُ الْقِيَمَةِ يَعْتَقُ بِهِ مِنْ كُلِّ مَالٍ وَيَرْجِعُ الْمَوْلَى بِالْمَكْسُوبِ

الشَّقِصُ الْمَرْزُوقُ مِنَ الشَّيْءِ وَالنَّصِيبُ وَالشَّقِصُ مِثْلُهُ وَالتَّضْمِينُ مِنَ الشَّيْءِ مَعْرُوفٌ وَعِنْدَ الْحَنِيفَةِ السُّدُنُ وَلَمْ أَحِذْ مَعْرُوفٌ

الشيء المقتضى

إذا لم يخرج العين من الثلث



قبل العتيق للبعده كتاب الشفعة

باب — تسليم الشفعة

قَوْلُ الْمَوَائِبِ سَلِّمْ لَكَ الشَّفْعَةَ أَوْ بَعِثْهَا أَوْ مَعْصِيَتَهَا

منك للعائد او الموكل اسقاط تحريراً للصحة الحمل على الابراء  
 هذا الوكيل مفعول له اي لصحة الاسقاط

وان اياه القياس حيث زال اليد والملك اذ وهم العود كاف  
الوصل ١٢٢ حق البايع ١٢٣

بعد السبب بدليل صحة البراءة عن عيب من ايقاع

او كوتب و لغیرها لغو تعدد و الإسقاط و التملیل  
 شیخ  
 امر عمر العاقد والمعدل

الاحال شفاعته. حمل الامم للتعليل كسمل في الجمل

وطلعت لمشيئة زيد لهذا لوقال لمولى المديون

او وارثه او من يشفع ان يزوجه او لا يطلق و هبت

الدين اوبني والطلاق سقط الدين وكان العقد  
للخطا

تُرِكَتْ وَصَفْحٌ، وَاعْضُؤُ الْعَضْوَةَ الدَّامِ الْخِطَابَةُ

أمر أعرضت  
أمره

والوالم يضاف للممكنة بصرف المطلق الي من عليه مثل

عفؤ او برکت عمار علی زید ولا ترکیت طلاقک لا یتجمل  
اسرا لایلم

الارسلك والامساك سواء فينوي ولا اعرضت عنه اذ الف

الايثني والحل ضد الشفعة لا يبطل بالاعراض كذا سلمت

البَيْعُ وَالشِّرَاءُ فِي التَّفْصِيلِ لِقِصَاصِ الْأَمْنِ مِنَ النِّقْضِ

لزم به بيع الفضولي إلا أن يردف أن كنت اشتريتها

لنفصل بيني وبينك في كل ما سألني من غير أن أكون  
 التسلیم  
 على ما شئت من ذلك فعد إلى الله في كل ما سألني من غير أن أكون  
 التسلیم

وعلى غير ه أسقاط في الكمال محانا اذ سقوط المنايا فزوة

دفع الدخيل لا يعدو الى الاعتياض كما في الخيارات حد و رأي

البعض في النفس المكفولة ضد العفو والخارج لمزيدة

او خطر في النفس والبضع (ا) ان يكون الصلح على بيت من الشفوع

وبشرط الشفعة للأجنبي فلا يسقط أصلاً وفاء بقصد التقرير

وحيث يقع سلتك كنسبك  
وعنك البايع شكره يكون  
او المشتري شكرا له  
تسلما ولو قال ذلك الصبي  
تسلما اذا شفيع استغسانا

مجمع المصنف

در تعمیر رصاه  
عمر خاين  
الخدمات  
مطهر



باب <sup>في حال جمل القسط أو تعدد النقل</sup> القسمة بين الشفعاء أخذوا تركا

يقضى للحاضر أو لا بالكل لتمام سببة وشكل في مواثبة الغير  
 ضد أحد الغرماء ليقين المزاج وللحاضر ثانيا بالنصف  
 وثالثا بالثلث بشرط مواثبة كل واحد في الكل قصرا  
 للبطلان على قدر الزحام كما في مدبر حتى ثانيا وثالثا  
 بعد دفع القيمة فان ردة الأول بالعيب قبل الحكم بالشفعة  
 يقضى للثاني بالكل للتفرّد قبل تقسّر الزحام كذا ان  
 ردة بعد الحكم والقبض بغير قضاء لتجدد البيع  
 وان ردة بعدهما بقضاء أو بعد الحكم قبل القبض بغير  
 قضاء لم يقض بقسطه للغير وان كان الراد شريكا لم يقض  
 للحار أصلا حذارا القضاء للمقضى عليه اذ الرد لا ينقض القضاء  
 سيما في حكمه لا يقبل النقص الا يصير قبل القبض بغير الاعتناع  
 في الشفعة

للقين المزاج  
خط نو

قرر  
خط نو

المطلق عند محمد رحمه الله وفقد الرضا عندهما اذ يستبد به  
 قبل القبض لنقص الصفقة كالمخير ورضي الا بشرط لا يعقد  
 حتى كان تسليم الرضا في الشفعة ببيع في المنقول والمودوث  
 دون العقار والمسترى واصله المتدا عيان ولا يلزم  
 ان بعض الغرماء لو ابراء بعد الحكم كان قسطه للباقين  
 اذ القاض يرفع العقد لا الدين فان صالح الاول المشترك  
 على النصف فالثاني ثلثه الاربع اذ زوج في نصف دون  
 نصف وان صالح الثاني الاول على الثلث فله تسعان اذ يأخذ  
 منه الثالث ثلث الثلث لشيوع حقّه ويضمه الى ما في يد  
 فبقاسمه نصفين ولان اخذه الثلث يبقى حقّه في الثلثين كما ان اخذه  
 النصف يبقى حقّه في الكل ضد الاول لفقد المزاج فكان الثلث  
 لغيره والثلثان لهما وصحت من ثمانية عشر ضرورة تصيف  
 الثلث وتثليث الثلثين وبالحرف ياخذ السدس ان تلاثة اربعة  
 الشفعة

بالشفعة  
خط نو

الثالث  
خط نو

في الشفعة اربعة







لم ينقض حذار الزام الغائب وباخذ ربع ما يد الحاضر

انها بين اصل يؤخذ وبديل يؤخذ اذ قسمتها دون الثالث

فاسئلة لا تقطع حق الغائب

باب الشفعة في بيع شرط فيه الضمان والخيار

لا شفعة فيما اشترى على ان الشفيع ضامن درگا او ثمن الفساد

بالقرآن ان لم يضم الشفيع في المجلس ولا يسقط حذار التضاد

ان ضمن كالبائع والاشربة اذ الاخذ ينقض القبض والعقد

فيبر ان بيرة للاصيل ضد مستاجر محض بيع الاجل ان السبب

تم قبلة لا بعبه عكس هذه التعليق ولا تم الشرط على الغير

لم يقابل ثبوت كالزيادة كذا ان باع على ان الشفيع بالخيار

لتضاد بين الرغبةين ضد ما لو اشترى اذ الشفعة

بالزوال لا بالثبوت بدليل الوجوب بزعم مردود وهو

في الاولى بالامضاء وفي الاخرى بالعقد كما في خيار نفسه

في الاولى بالامضاء وفي الاخرى بالعقد كما في خيار نفسه

الموجز  
خطونا

نائب تجريرا للصحة والتوكيل ينقل التنفيذ الى

الشارط حكما لا حقيقة فالشكل في الاولى في الثبوت

وفي الاخرى في السقوط وبالحرف يعرف وقت الطلب

وتجب الشفعة للمشتري لا للبائع وفي شراء المرتبة

لا في بيعه عند الامام رحمه الله الا ان يسلم وفي الشرط

الخيار وان رد لا في البيع الا ان يجيز فان ادعى البائع

الخيار والشفيع اللزوم فالقول لمن صدقة المشتري

لانه ان صدق البائع فقد انكر التملك وان صدق

الشفيع فقد انكر الشرط اذ حذر الزوال معارض بالاقراء

بالبيع كما لو لم يكن ثالث والبينة للشفيع ترجيح الشب

لفظا كما لو شهدوا انه اعق او اسلم ولم يستثن ويحذره

البائع والامر بالشراء

باب ما للشفيع دون المشتري والعكس

الذي

الموجز  
خطونا



المالك لا يملكه  
الملك لا يملكه

له خيار الرقبة والعيب وان رأى المشتري وابدأ ان  
الاخذ شرا او خلافة به بعد الملك لا قبله على المولى  
فيما بالعقد كالا قاله العارض كالتحيز والتأخير قضا  
للجبر على دفع الدخيل والعهد على المأخوذ منه اذا اخذ  
من المشتري تقرير لانه ان بان حق سابق حتى شاء فسد  
هبة الشفيع بزحام المثل لم يبق عدم الملك ضد التحاق  
ومن البايع في حق لفوق القبض غير ان الشفعة بنفس  
الزوال حتى بقيت ان تلف البدل قبل القبض لكن بقيته  
سليما في عيب جهل عند العقد وفاء بمقتضاه اذ رضا  
المشتري بر لا حظ حذار تغيير الاصل بالوصف لهذا  
لو تجوز البايع والطالب بالزيف كان رجوع الدخيل  
والضمين والمراحم بالحياد ولا يرجع بقيمة بناء  
فلكه التحققات وان سلم الدخيل راضيا لشريكه دار قاسم  
الرصلا

المشتري

المشتري

بغير  
خطو

المقتضاه  
خطو

اذ المجبور لا يخبره الحق العين لا يشترط بالخامض  
داين للز القسمة بيع في النصف اذ لم تستحق قبل  
الحكم وبالحرف لم يرجع الفادي على الغازي بقيمة  
الولد يعنى قائم على تدبير الام قبل الاسر والا فلا يظهر  
ترجيح حق العتق **باب**  
**شفعة الوارث** بيع المريض الاجنة  
يوجب الشفعة للاجنة مطلقا اذ يلزم ذاتا وابل اجانة  
او رفع المحاباة او ينفسخ بعد الزوال للز ضيق الثلث  
بالموت اقبله ولا يوجب للوارث حال خلافة الهمة العادل  
وخاسر عدل لانها بشفعة البايع شر او خلافة  
على ماسر فلا يعذر عن ايثار بعيني او بالية والكل  
من الوارث يوجب للاجنة مشروطا باجازة عند الايثار  
المثل القيمة او المحاباة

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري



المفسد قبلها ضد الأولى والتفيا بتعديل المالبة اذ قصر  
 الحجر عليها وبيع الصبي <sup>المالية</sup> في الجبل اذ لا يعمه عند <sup>عند البيع</sup>  
 ولا فعل بعده حتى لم يضر فاما بشرط فعل الغير فلو مرض <sup>المريض</sup>  
 فخط بعض الثمن توقف الخط قبل اخذ الوارث بالشفعة  
 على سقوطها وبعده على اجازة الورثة وبعده اخذ تولية <sup>المريض</sup>  
 على وفاء الثلث حسب اذ القصور على المشتري عدول الاضون <sup>المريض</sup>  
 العقد ضد خط الكل والالحاق ايشار في الشفعة انهما <sup>المريض</sup>  
 بصفة المورث لا في التولية لانها باخرى توجب الخط <sup>المريض</sup>  
 حذار التغيير والخلف الا ترى البذل لو كان كذا <sup>المريض</sup>  
 رد بالعيب غرم المشتري مثله لا قيمة الدار في الاولى <sup>المريض</sup>  
 اذ وجوبه والعجز عن رد الدار بفعل البائع لا فعله <sup>المريض</sup>  
 عكس الاخرى **باب الخصومة في الشفعة** <sup>المريض</sup>

على مع مودع المشتري وغاصبه باطله لان اليد والمملك للغير  
 في المودع في الغصب

كذائع موطوبه خلافا الى يوسف رحمه الله حذار التضاد  
 اذ التملك على الموطوب له قلبت الموضوع وبعد نقض <sup>بيان التضاد</sup>  
 الهبة تاصيل للغائب بالحكم نظير خصوصية غريم <sup>الملاذون</sup>  
 مع شتره حال غيبة المولى كذا الخصومة مع المشتري <sup>الملاذون</sup>  
 الثاني في البيع الاول انهما تخالفا سببية حتى كان اخذ <sup>الملاذون</sup>  
 باخذها مبطل حتى اخذ في الاخر ولا تدفع عن المدي <sup>الملاذون</sup>  
 عليه الشرا باحالة اليد الى الغير لا يعلم القاضي او اقرار <sup>الملاذون</sup>  
 الشفيع لما حذر في ابواب الدعوى فان قال ذواليد <sup>الملاذون</sup>  
 ورثتها واقام الشفيع ان زيدا مدعي البيع منك هو الوارث <sup>الملاذون</sup>  
 يقض بالشفعة دافعا عهدها الدفيع الى مدعي البيع <sup>الملاذون</sup>  
 ببيته ولي القليل والبيع بالتصديق اذ القول في جهة <sup>الملاذون</sup>  
 الزوال كاصلة للمالك وان قال لا جنبه اشترى تمام ملكا <sup>الملاذون</sup>  
 كذا والملك <sup>الملاذون</sup>

حق الآخر

معييا

اذا كان الخط بعد اخذ الوارث بالشفعة وبالاخرى سلة اخذ

اذا كان الخط بعد اخذ الوارث بالشفعة وبالاخرى سلة اخذ

الملاذون



وفاء بزعمى المتلقى منه والمالك وسقوط الخيار بالمجدي

فَضْلٌ تَأْكِيْدٌ لِفَضْلِ ضَرَرِ الدَّخِيْلِ حَتَّى لَمْ يُبْطِلْهَا النُّقْلُ ضِدَّ الرَّجْعِ  
فَتَرَدُّ عَلَيْهِ بِالْعَكْسِ حَذْوًا وَمُشْتَرَى فَاَسَدًا يُقْرَأُ بِالْبَيْعِ لَخَايَةِ

وان قال للشفيع اشترئ بها لك بامررك لم تبطل شفيعته كما في العيال  
والتصديق حصل المطلوب لا آخر الطلب عكس السوم  
الطلب الشفعة

والا يلزم كانت لي اولك اولا تكن للبايع للتصادق على الفساد  
قوله المشتري

لَنْ رُغِمَا لَا يَعْدُ وَهَذَا فَيَا خُذْهَا شَفِيعَ أَخْرُ يَا ب  
 أو المختوم واحد الشفعين

بِسْمِ الشَّامِ بِعُضْ دَارِهِ طَوَّشَعًا

بعد الطلب البطل الشفعة اذا الباقي يكفي سبباً بدليل الابتداء

وَحُفْرًا فَاصِلًا بَيْنَ الْمَشْفُوعَةِ وَالْباقِي يُبْطِلُهَا بِالْحَوَارِ بِالطَّرِيقِ

عَلَسَ قِسْمَهُ خَصَتْ أَحَدَهُمَا بِالطَّرِيقِ خَذَارُ الْأَهْمَالِ أَوْ تَرَكَ الْمَنَافِ  
أَحَدَ الشَّافِعِيَيْنِ دَلِيلٌ يَبْطُلُهَا بِالْحَوَارِ

المعارض واليكرم قوله اسقط الشفعة بالطريق لا به ضد السبب

اسفه - بطل الشفقة

لا يتعدّد فالعلة نفس الاتصال وترجح بالقوة لا الكثرة كما

فَاجْرَحَ وَالْقَدْحَةَ إِنَّ شِقْصَ لَبِيتَ يَأْخُذُ شَرِيكَ اللَّيْلِ

ولو في جدارهم شريك الدار ثم اصل الدرب ثم الجار وبتوى

صاحب الكثير والقليل ولصيق للحائب والجوانب

بَابُ — الشُّفْعَةِ فِي الْمُضَارَبَةِ

وَالْمِيرَاثِ وَغَيْرِهِ لِلدَّائِنِ وَالْمَوْلَى وَالْوَارِثِ

والموصى له شفعة ماباع القاضى والموصى فدين العبد والميت

لما باعنا لخط الصغير لأن الدين منع اليد مطلقاً وإن لم

يمنع الملك ما لم يحط في الأحسن والشفعة<sup>١</sup> يُشرع لتخصيص<sup>٢</sup>

الملك الموالي الدين

اليديك الشرا ولا تشرع لمن باع او بيع له لتضاد بين ايجاب  
امرنا الشفيع

المَلِكِ والتَّسْلِيمَ لِنَفْسِهِ وَالْغَيْرِ وَقَدْ مَرَّ وَالْبَيْعَ عَنْ خِيَرَتِهِ

يقع للمديون ودونه للورثة استبداداً بالتوى والحقوق

وَقَرَارِ الْعُمْدَةِ وَالْمُتَخَصِّصِ الْمَكْنِيَّةِ قَدَّرَ الدِّينِ وَقِسْطِ الصَّغِيرِ كَمَا

رسالة اخذ بالشعر



في الوصي حذار ضرر التشقيص ولرب المال والمضارب  
 شفعة المشتري للمضاربة لتحصيل اليد أو الملك وتحول  
 من المضاربة إلى الشراء أو البيع

المضاربة تنجزهما دون الغير لانهما كمال الغير في خبرهما ولهما  
 في الغير اذ لا بعدد المضارب بفاحش الغير ولرب  
 الملك يسره وتحرم الوطى لا شرا ما باع باقل فكون الثلث  
 للغير وفاء بعدد الرؤوس الباقي بينهما والمضاربة اثلاثا  
 لما مر ويخص رب المال بشفعة ما اشترى الا حصه ان لم  
 يتوكل الا ولم تقدر كما يتعدر الاستئذنة او قد الخلطة  
 كذا بشفعة ما باع المضارب من غيرها لاقتضاء العمل  
 عاكسا بشرط اتحاد محل الزرع وراس المال وبنفي شفعة ما باع  
 منها مطلقا لانه واقع لرب المال وان لغائبة شبه العدل  
 والرهن باب الشفعة في الصلح

ياخذ الشفيع الدار التي صوّل عليها عن عيب المبيع قبل قبضه  
 من المضاربة بيع المضارب الوصل

المضارب

بقسطها وبعده بقسط العيب من الثمن استحسانا لانها  
 تقابل القسط لا الحق المحرّد وفاء بعدل التوزيع والاع  
 لما وجت كما في الخيارات ولا ردت بالرؤية والعيب  
 اليسير كما في المهور لهذا جاز الامهار والشرا بقسط  
 العيب وجاز الصلح على الدين المجانس للثمن مطلقا

لانه بعصه وعلى غير المجانس بشرط القبض حذار الكالي  
 الكالي لكن فيه ضرر التفريق فلم يلزم قبل الرضا مع  
 ملكة الفسخ ولا يلزم الاجرة والمهر وبدل الدم والخلع  
 اذ لا تعدر تقوّم المقابل عن الاتلاف ولا ترك المنافع الغير

سبب الدخول بدليل الارث والهبة الا ان تؤد الدار بالعيب  
 بقضاء او خيار رؤية او شرط لان الشفعة تبني على عزم ذي  
 اليد حجة وجبت في الصلح صوّل عليها عن انكار دون الصلح

منها والمنكر يزعم اقتداء اليمين المعاوضة والمقوّم على خلافه

أو خلاف الشايع فيه

المضارب

الذي



يعكسها ما دام الصلح ضرورة منع الوصف وقد  
 انفسخ بحلاف ما لو تقايلا الصلح او رد الدار عيب  
 بغير قضاء لانه بيع في الشفيع لكن يعود حتى المشتري  
 في عيب المبيع ان اخذت من البايع لانه فسخ في حق القايدين  
 لان اخذت منه لعود الجابر والصلح بفوت القبض  
 ويراجع الشفيع على القسط مطلقا للعزم اليقين  
 والمشتري بشرط البيان لشبهة الخلف في التوزيع  
 والتخمين بحرف اهدارها في الواجب دون العروبة  
 تثبت الشفعة لا المراجعة في شراء الدار بعبد وشراهما  
 بالف وياخذ الدار التي صولح عن عيبتها على مال بما وراء  
 قسطه لما مر الا ان يرد بروية او شرط فيكمل الثمن  
 اذ زالت الضرورة التوزيع بالفسخ المطلق ويجوز الشفيع  
 لضرر الزيادة كما في حيازة رفعت لصيق الثلث كذا  
 نظروا في حصر الشفيع

امر لا يطل الشفعة  
 امر المشتري  
 امر قسطنطين  
 امر قسطنطين  
 امر قسطنطين

بلغ

لو استحق او رد بعيب بحكم لكن بشهود او نكول اذ اقرا  
 عكسها حجة ذاتا لا بالحكم لا يلزم الشفيع في عيب حداث  
 مثله الا بتصديق او نكول كما بين الوكيل والموكل  
 وان رد بعيب بغير حكم لم يرجع المشتري على الشفيع  
 وان صدق ولا على البايع وان تعدد العيب لتحديد السعر  
 معنى الا ان يرد الشفيع الدار بقضاء لزوال المانع  
**كتاب الوكالة باب من لو كالة بالبيع**  
 قبض الوكيل الفاء ليشترى به فتلف قبل الشراء بطلت الوكالة  
 لتوقفها به عرفا وعرضا او التعيين بالقبض كما يراه قوم  
 ضد ما قبل القبض لفقد الامور وان تلف بعد الشراء رجع  
 في غير المنقود للبايع اذ يد الامانة كيد الضمان تبقى ما لم يحد  
 يد او ملك ولا يرجع في منقود رد بعيب الزيادة كما اجمع  
 في تلف المقبوض بعد الشراء بحال اذ قد ربا باعيا بالشرا المانع  
 من الموقوفين  
 بالبيع بالوكيل

امر قسطنطين  
 امر قسطنطين



وقبض جنس الدين بلا قيد اقتضيا ترجيحاً بالبدل <sup>بلا قيد من الموكل</sup>  
 حتى كان قوله اعمل بالوديعة لنفسك اقراضاً ما لم ينقص <sup>ارسل الموكل</sup>  
 على الهبة كذا قضاء ما عليه كما لا امر اذا انعكس القضاء <sup>ارسل الموكل</sup>  
 لسبق دينه فاصراً للنقض على الرد ولو حبس <sup>البايع</sup>  
 وادى الوكيل النقد <sup>تقدم</sup> امر ثانياً راجعاً عليه للاصطوار <sup>الوكيل</sup>  
 كما في رهن معار وان ابى بايع فيه بشرط الاذن <sup>الوكيل</sup>  
 عنده ودونه عندها تفريعاً على المحر بعد الحاق <sup>الوكيل</sup>  
 الوكيل بالمالك لا يلزم ان يستوفى المردود ههنا <sup>الوكيل</sup>  
 اخلاقاً بقضاء بها مقايضة <sup>الوكيل</sup> يشترط لها في الصرف <sup>المستوفى</sup>  
 والامر الى المشار والوكيل علم كل واحد منهما بعلم الآخر <sup>من الامر والمأمور</sup>  
 المشار حدار الغرر ولم يوجد لهذا عادت وديعة <sup>وهي الداه المستوفى</sup>  
 الى قاض الدين بها ضد الزيف <sup>الوكيل</sup> ولا ان المضارب يرجع <sup>الوكيل</sup>  
 كلما تلف لان المضاربة ضد الوكالة تبقى الضمان حدار <sup>الوكيل</sup>

رد الدين  
 رد الدين  
 رد الدين

القلب الى مال منها بملك المضمون لهذا لو وجد الثمن <sup>ارسل رب المال المضارب</sup>  
 المنقود رجع المضارب بما ادى ثانياً دون الوكيل  
 ولو تلف غير المنقود وغرم المضارب قسطاً مملوكه  
 خرج عنها فان اختلفا في وقت التلف فالقول لمن يدعى <sup>المضاربة</sup>  
 بطلان الوكالة اذا انكر الرجوع او بقاء <sup>الموكل</sup> في معنى الابتداء ضد <sup>الوكيل</sup>  
 البيع واخواته <sup>الوكيل</sup>

## من الوكالة في البراءة <sup>الوكيل</sup>

لو قال للداين لمديون سأل له الابراء ذاك او بواقيك  
 او حلها فقال ابرأت او حللت براء لان لفظه  
 ينتقل الى الامور كما في هبة لنفسك ذا العبد او اقر  
 علي لزيد وطلق واعتق وسائر ما يفرده به وبراء <sup>موقوف على هبة</sup>  
 الكفيل اسقاطاً حتى لم يرجع الكفيل وتحليله اطلاق <sup>ارسل الكفيل</sup>  
 حتى ان في الطعام اناد الاباحه لا الملك غير ان الطلاق <sup>ارسل الكفيل</sup>

رد الدين  
 رد الدين  
 رد الدين



والعناق اقتصر على المجلس بلا رجوع عكس الغير وفاء  
بمعنى التعليق ولو كانا بمال شرط تقديمه كبدل اشتريه  
المستنقص كما في الكتابة اذ التضاد به دون عود النفع  
بدليل ان الموصى اليه يوضع اليد حيث شاء <sup>او بالاجتماع</sup> يرضخ فيه  
ضد الموصى اليه بالصرف والدفع والاعطاء ويصلح  
الكفيل والمولى وكيلان ابراء الاصيل والعبد ضد الاقتضاء  
لتضاده في التسليم والتسلم كما في البيع واخواته  
**باب من لو كالة في بيع تضمن**  
امر به بيع عبد او شراؤه بالف فعقد الى العطاء والمحصاة  
يقع العقد الفاسد على الامر حقوق يليها المأمور  
ادقيد الصحة ضيق <sup>او مع بالف</sup> يراعى مع النص كقيد الفساد  
في الاظهر فدونه او في لتقابل بين وصف اللفظ والمالك  
وغنية اصله ضد النكاح في راي لما مر في الايمان وان باع

بافل او اشترى بالكثر نفذ البطل الفاسد في المأمور  
للخلاف ومكنة التنفيذ ضد شرا المرتد والمجور  
ووقف البيع على اجازة الامر للفضول كما في الجائز  
سوى لفاف ام لا اذ الوفاق باللفظ دون الحكم والتقدير  
حد الشرا لا الخير عرفا حتى جاز قبول العقد بالشرما  
اوجب لا باقل وصار المأمور بنصف طلبة والبيع  
الى العطاء الاول مخالفا بالطلبة والبيع الى العطاء  
الثاني ضد العكس الشرا وقبض قيمة التا ومقبل  
الاجازة الى الامر دون العاقد لانها بالفعل دون  
العقد عكس ما بعد ما من باع او شري لتعدد التعبد  
تسليما وقبضا ويرجع البايع بما ضمن على المشتري لا عكس  
تفريعا على الغاصب وعاصبة او نفاذ البيع وعدمه  
وان سلم بعد العقد في الاصح اذ مستند المالك قبض الوكيل  
الوصل



المستوى لقوة السلطة كما قيل في بيع الموضع وإن  
عقد بالف وخبر مشاري أو خبر بر نفذ الشراء على المأمور  
في الكل ويقف البيع في الكل عندهما وفي قسطنطينية إذا  
خالف إلى شري أو مقايضة خصها ذكر الثمن وإن غمها  
الاطلاق عنده وأصله بيع البعض إذا نفذ بالكل مشروطاً  
بالحصول لا مطلقاً وبأباه الفسك ما لم تبلغه القيمة واليمن  
الحمر الموصوف والميتة والدم لصغار البيع عن شوب  
الشرا فان الحمر ثمن مثلي آخر والباقي هدر إذا المكافحة  
ملك المقابل تتبع الضمة حتى لغا اعتاق المأمور بالاعتاق  
بجعل على الميتة والدم ونفذ على الحمر والخمر بالقيمة وإن  
اسره يبيع العبد من نفسه أو امرأه العبد بشر نفسه  
بالف وباع بأقل أو شري بالشر فكذا يقف البيع ويقف  
الشراء على المأمور وقيل يقف المصاف إلى العبد أيضاً بخلاف

218  
فضولاً كذا لو عقد بالف ولم يبين للمولى بأمر العبد  
جدار تعزيره بالولا صد تجميل أمر المدبر وأخويه للتعين  
جواراً وفقد التعزير وإن يئن عتق العبد تجوراً  
بمحلالة زوال لا يعقب الثبوت ويجب في البيع  
بقبضه المولى وقت العطاء تغليباً للعتق بحول العاقد  
سفيراً وأعلام الجنس كافياً كما هو الدأب في مال قابل  
الغير وفي الشرا قيمة يؤخذ بها الوكيل حالاً في الجنس  
وفاء بلفظ الشرا ثم يئن أهليه ضد الأولى لقصور  
في القبول لنفسه كذا يعتق الوكيل بشر نفسه  
إن زاح أو جهل إذ وقع العقد له دون الأمر لأن  
يئن ولم يزد وصار خصماً في عيب جهل من نفسه قابلاً  
لها بالعقد إذ يده حقيقة أولى من يد المولى حكماً  
كحرف حبس العين بالأجر والمولى بالاستعمال مسترداً



في القاسد غاصبا في البيع لما عرفت وبيع في العوض جيا  
وطول به المولى ميتا للرضا بالتعليق ضد شيء  
آخر والفائدة في حق الغير كما في اتلاف كسبه المشغول  
**باب الوكيل يؤخر ان يزيد عنده**  
دفع الفأوقا لشربة عبد او رد مثل النصف ان ثبت  
ثم اختلفا في الزيادة خلف الامر بالله ما يعلم انه اشترى  
بالف وخمسماية لحجده القرض والوكيل بالله ما اشترى  
بالف لمحده حتى لقبض مبدؤ به في الاطهر ان نزل  
بايعا وقوة البات وسرعه نفعه وكان ثلث العبد  
والبابة للاسرة لان التراد بالتخالف وهو في قسط  
الزيادة وان سمي الكل حذار التاويل اذ القول في المدفوع  
للوكيل اعتبار البعض بالكل والتشقيص حكم الفسخ للعقد  
عكس الابتداء والبيئته لمن نعمها والوكيل لزاما ترجيحا

220  
من مد الاثبات كما عرفت **باب**  
**ما صدق الوكيل**  
والوصي والقاضي وبين المشتري او لا ان قال الوكيل  
بعت وقبضت الثمن وسلمته الى الامر او ضاع صدق  
ويشترى المشتري للتسليط قصدا او ضمنا وحلف  
على التسليم والضياع اذ نكوله على نفسه دون المشتري  
ولا يحلف على البيع والقبض للعكس الا في دعوى الغرم  
لعكس العكس الا يرى ان ذاليدا اذا اقربا لمدعى الصغير  
يحلف على الغرم دون العين ويسلم المبيع ان كان في يده  
للتسليط يد الا ان كان في يد الامر لعدم بل لفسخ المشتري  
او ننقل راحا به على الوكيل لفوت رضا او سلامة  
ويسترد المعيب راد ثمنه وفاء بالعدل والحقوق  
ويرجع به على الامر صدقه في القبض اخيه بله بدليل التلف



ويبيح القاضى فيه ان كذبه لتعيينه نظرا او سلطه  
 كما في الوكيل بالقبض وموت الامر وغيبه والفضل الامر  
 والنقض ملدد كذا لا تعدى الاقرب الى حال اخر  
 لهذا صدق المأمور بدفع الوديع الى الغير في نفسه  
 دون الغنى والوكاله وان يقتضيه نقل الحقوق معيلا  
 بيع المردود بعيب او رية او فساد ضد ما لا حقوق لها  
 كالمهبة والكتابة لكن السلطه لا تعد والى ابقاء الدين  
 كذا ان قال الوصى بعت وقبضت الثمن وانفقته في صغيره  
 وهو منكر البيع او الاتفاق في الجميع لما مر وان نصبه  
 القاضى اذ خلف الميته في الاستحلاف للعجز واذا قام  
 على الابن حبط بالتركه فيبيعها الى القاضى لما عرفت انه  
 يمنع النقل في دعوى الملك كفى لتوجيهه بلا يمين الدعوى  
 دون التصرف فان قال امينه الذي احرمه بالبيع فبيعته وقبضت

الثمن وقبضت الغرم صدق وعمله الحاقا بالقاضى  
 ثم الغرم ان انكر الايفادون القبض كان خصما للشركه  
 في العيب فيغرم الثمن له لغرم آخر فلا يشركه اذا  
 العهدة بالعقد وهو له نفع كما في توكيل المحجور والمكره  
 والشركه بالقبض وهو للميت حتى لم يسقط التوى شيئا وان  
 انكرها او غرم الغرم في روى للتعيين نظرا او سلطه  
 كما مر مهديا للنقص صار بالفضل الى دين الغرم قديما  
 وفاء بقصور السلطه كما لو طهر مال آخر وان كان  
 القاضى هو الذي قال ذلك صدق مطلقا اذ قوله  
 حكم حتى لم يزوج صغيره من ابنه ولم يكن سكوتها  
 عند بيع عبده اذ نافيته العرم الثاني الاول ولا يهدر  
 النقض كما في الثابت بالبينه وان قال الوكيل قبض الامر  
 الثمن او غصب واستقرض من المشتري مثله بعد العقد



أبي زعم الوكيل

أمر أقدار الموكل على الوكيل بذلك حيث يبرئ المشتري أيضاً

الحال وهو الموكل

١٠٠

معدول غضب

ایماندہ ہے

وَيُضَمُّ الْوَلِيدُ إِلَى حَيْثُ كَانَ يُقَرَّبُ عَلَى الْأَبِ وَأُمِّهِ وَهُوَ مُقَرَّبٌ إِلَى

ارحق الوكيل اسرطوق لاصاله

الوكيل

*(Faint handwritten notes at the bottom of the page)*

2. 3. 5. 8. 12. 17. 22. 27. 32. 37. 42. 47. 52. 57. 62. 67. 72. 77. 82. 87. 92. 97. 102. 107. 112. 117. 122. 127. 132. 137. 142. 147. 152. 157. 162. 167. 172. 177. 182. 187. 192. 197. 202. 207. 212. 217. 222. 227. 232. 237. 242. 247. 252. 257. 262. 267. 272. 277. 282. 287. 292. 297. 302. 307. 312. 317. 322. 327. 332. 337. 342. 347. 352. 357. 362. 367. 372. 377. 382. 387. 392. 397. 402. 407. 412. 417. 422. 427. 432. 437. 442. 447. 452. 457. 462. 467. 472. 477. 482. 487. 492. 497. 502. 507. 512. 517. 522. 527. 532. 537. 542. 547. 552. 557. 562. 567. 572. 577. 582. 587. 592. 597. 602. 607. 612. 617. 622. 627. 632. 637. 642. 647. 652. 657. 662. 667. 672. 677. 682. 687. 692. 697. 702. 707. 712. 717. 722. 727. 732. 737. 742. 747. 752. 757. 762. 767. 772. 777. 782. 787. 792. 797. 802. 807. 812. 817. 822. 827. 832. 837. 842. 847. 852. 857. 862. 867. 872. 877. 882. 887. 892. 897. 902. 907. 912. 917. 922. 927. 932. 937. 942. 947. 952. 957. 962. 967. 972. 977. 982. 987. 992. 997. 1002. 1007. 1012. 1017. 1022. 1027. 1032. 1037. 1042. 1047. 1052. 1057. 1062. 1067. 1072. 1077. 1082. 1087. 1092. 1097. 1102. 1107. 1112. 1117. 1122. 1127. 1132. 1137. 1142. 1147. 1152. 1157. 1162. 1167. 1172. 1177. 1182. 1187. 1192. 1197. 1202. 1207. 1212. 1217. 1222. 1227. 1232. 1237. 1242. 1247. 1252. 1257. 1262. 1267. 1272. 1277. 1282. 1287. 1292. 1297. 1302. 1307. 1312. 1317. 1322. 1327. 1332. 1337. 1342. 1347. 1352. 1357. 1362. 1367. 1372. 1377. 1382. 1387. 1392. 1397. 1402. 1407. 1412. 1417. 1422. 1427. 1432. 1437. 1442. 1447. 1452. 1457. 1462. 1467. 1472. 1477. 1482. 1487. 1492. 1497. 1502. 1507. 1512. 1517. 1522. 1527. 1532. 1537. 1542. 1547. 1552. 1557. 1562. 1567. 1572. 1577. 1582. 1587. 1592. 1597. 1602. 1607. 1612. 1617. 1622. 1627. 1632. 1637. 1642. 1647. 1652. 1657. 1662. 1667. 1672. 1677. 1682. 1687. 1692. 1697. 1702. 1707. 1712. 1717. 1722. 1727. 1732. 1737. 1742. 1747. 1752. 1757. 1762. 1767. 1772. 1777. 1782. 1787. 1792. 1797. 1802. 1807. 1812. 1817. 1822. 1827. 1832. 1837. 1842. 1847. 1852. 1857. 1862. 1867. 1872. 1877. 1882. 1887. 1892. 1897. 1902. 1907. 1912. 1917. 1922. 1927. 1932. 1937. 1942. 1947. 1952. 1957. 1962. 1967. 1972. 1977. 1982. 1987. 1992. 1997. 2002. 2007. 2012. 2017. 2022. 2027. 2032. 2037. 2042. 2047. 2052. 2057. 2062. 2067. 2072. 2077. 2082. 2087. 2092. 2097. 2102. 2107. 2112. 2117. 2122. 2127. 2132. 2137. 2142. 2147. 2152. 2157. 2162. 2167. 2172. 2177. 2182. 2187. 2192. 2197. 2202. 2207. 2212. 2217. 2222. 2227. 2232. 2237. 2242. 2247. 2252. 2257. 2262. 2267. 2272. 2277. 2282. 2287. 2292. 2297. 2302. 2307. 2312. 2317. 2322. 2327. 2332. 2337. 2342. 2347. 2352. 2357. 2362. 2367. 2372. 2377. 2382. 2387. 2392. 2397. 2402. 2407. 2412. 2417. 2422. 2427. 2432. 2437. 2442. 2447. 2452. 2457. 2462. 2467. 2472. 2477. 2482. 2487. 2492. 2497. 2502. 2507. 2512. 2517. 2522. 2527. 2532. 2537. 2542. 2547. 2552. 2557. 2562. 2567. 2572. 2577. 2582. 2587. 2592. 2597. 2602. 2607. 2612. 2617. 2622. 2627. 2632. 2637. 2642. 2647. 2652. 2657. 2662. 2667. 2672. 2677. 2682. 2687. 2692. 2697. 2702. 2707. 2712. 2717. 2722. 2727. 2732. 2737. 2742. 2747. 2752. 2757. 2762. 2767. 2772. 2777. 2782. 2787. 2792. 2797. 2802. 2807. 2812. 2817. 2822. 2827. 2832. 2837. 2842. 2847. 2852. 2857. 2862. 2867. 2872. 2877. 2882. 2887. 2892. 2897. 2902. 2907. 2912. 2917. 2922. 2927. 2932. 2937. 2942. 2947. 2952. 2957. 2962. 2967. 2972. 2977. 2982. 2987. 2992. 2997. 3002. 3007. 3012. 3017. 3022. 3027. 3032. 3037. 3042. 3047. 3052. 3057. 3062. 3067. 3072. 3077. 3082. 3087. 3092. 3097. 3102. 3107. 3112. 3117. 3122. 3127. 3132. 3137. 3142. 3147. 3152. 3157. 3162. 3167. 3172. 3177. 3182. 3187. 3192. 3197. 3202. 3207. 3212. 3217. 3222. 3227. 3232. 3237. 3242. 3247. 3252. 3257. 3262. 3267. 3272. 3277. 3282. 3287. 3292. 3297. 3302. 3307. 3312. 3317. 3322. 3327. 3332. 3337. 3342. 3347. 3352. 3357. 3362. 3367. 3372. 3377. 3382. 3387. 3392. 3397. 3402. 3407. 3412. 3417. 3422. 3427. 3432. 3437. 3442. 3447. 3452. 3457. 3462. 3467. 3472. 3477. 3482. 3487. 3492. 3497. 3502. 3507. 3512. 3517. 3522. 3527. 3532. 3537. 3542. 3547. 3552. 3557. 3562. 3567. 3572. 3577. 3582. 3587. 35

شماره اول و دوم و سوم و چهارم و پنجم و ششم و هفتم و هشتم و نهم و دهم

موتی در آن امر سر یگانا بیسیر فافرازه بقبض

*(Faint handwritten notes at the bottom of the page)*

سبح الله

7

الشمس حال الاقمار

الاقوال المأثورة بقسط

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَدْرِكَهُ لَوْلَا إِتْقَانُ اللَّهِ وَمَا كُنَّا لَنَكْتَسِبَهَا

١٠٠

ان لقل الوليل بمن مباح لم يجز لان الدين له اصلاحا ختافيه

مُسْتَبَدًّا أَلَمَّا بِالْعِلْمِ مَبْدَأًا إِلَى تَحْقِيقِهَا وَهِيَ الْقَضَايَا

امانة القبض فالضمان اذ في

والله اعلم بالصواب

مفرد

الحفظ

ار قبيل لزوم الوكالة بالقبض

حاله کونینا



وَحَاذَى بِذَلِكَ الْكِتَابَ يُتَبَرَّغُ بِهِ وَلَا يُلْفَ كَذَا أَنْ صَالِحُ عَنْهُ  
من المحاذات الوكيل

عَلَى مَا لَهُ جَانِسٌ أَمْ لَا لِأَنَّهُ إِيغَاؤُ صَوْنًا لِمَعْنَى الْحَطِّ وَالْإِغْرَاضِ  
امر على ما له الوكيل الصلح

بِدَلِيلٍ مُكْنَنَةٍ الْمُتَوَسِّطُ وَالْمُنْكَرُ إِلَّا أَنْ يَشْرُطَ تَمْلُكَ الثَّمَنِ لِأَنَّهُ  
امر رجل متوسط بالصلح الفضولي الوكيل على الموكل الصلح

صَارَ بَيْعًا تَرْجِيحًا لِلْمَعْنَى وَقَسَدًا لِمَتْلُوكِ الدَّيْنِ فَيُغْنِي عَنْهُ عَلَيْهِ  
امر متعول له إغناء له المال الوكيل

ضَدَّ الْكَفِيلِ إِذَا الشَّرْطُ لَوْ كَادَ فِي الْحُلُولِ فِي دَيْنِهِ مُقْتَضَى  
امر يجوز

الْكَفَالَةُ دُونَ التَّمْلِكِ وَاعْتَبَرَ بِنَصِّ الْبَيْعِ فِيهِمَا وَإِنْ أَحَالَ  
الوكيل والكيل

الْمُشْتَرِي الْأَمْرَ عَلَى الْوَكِيلِ لَمْ يَحْزَمْ لِمَا حَرَّمَ فِي كِفَالَتِهِ وَإِنْ  
امر على وكيل الأمر

أَحَالَ الْوَكِيلُ الْأَمْرَ الْمُشْتَرَى جَازَ حَمْلًا عَلَى الْأَمْرِ بِالْقَبْضِ  
امر بعد ما باع

إِذَا الزَّائِدُ عَكْسَ شَرْطِ التَّخْوِيلِ ثَابِتٌ لِلْمُحَالِ دُونَ الْمُحِيلِ  
وقرر المالك الأمر وهو الأمر

وَإِنْ نَهَاهُ الْأَمْرُ قَبْلَ الْبَيْعِ أَوْ بَعْدَهُ عَنِ التَّسْلِيمِ حَتَّى يَقْبِضَ  
الوكيل

الْثَمَنَ لِفَا التَّهْنِ أَنْ كَانَ الْعَيْنُ فِي يَدِهِ حَتَّى لَوْ سَلَّمَ لِيَسْتَرْقِ  
الوكيل

الْأَمْرُ وَإِنْ تَوَيَّ الثَّمَنُ عَلَى الْمُشْتَرَى لَمْ يَعْزَمْهُ الْوَكِيلُ خِلَافًا  
امر الوكيل

لَهُ يَوْسُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَفَرُّجًا عَلَى الْأَبْرَاءِ بِفَارِقِ الْإِتْلَافِ ثُمَّ

وَالْتَاكِيدُ هُنَا أَوْ تَوْجِيحًا لِحُجَّةِ الْأَصَالَةِ فِي الْحَقُوقِ بِتَمَامِ التَّسْلِيْمِ لَهَا  
امر الوكيل

كَمَا فِي كَسْبِ الْمَادُونِ وَضَحَّحَ أَنْ كَانَ فِي يَدِهِ لَا يَتَرَقَّدِيًا أَوْ مُعَاذًا  
امر وصح النهي

مِنِ الْوَكِيلِ لِفَقْدِ التَّسْلِيْمِ أَوْ نَقْضِهِ أَوْ تَرْجِيحًا بَيْنَ حَاجَةٍ  
امر الوكيل

الْحَبْسِ وَالْخِلَاصِ عَنِ الْعَهْدَةِ بِالسَّبْقِ وَالْيَدِ كَوْدَعِ بَاعِ الْوَدِيعَةِ  
امر الوكيل

أَوْ شَرَاهَا إِذَا يَسْتَقْبِضُهَا بِالْوَصُولِ إِلَيْهَا وَحَبْسِ الْمَوْكَلِ بِالسَّبْقِ  
امر مستقر حبس الموكل

وَلَا يَصِيرُ غَاصِبًا بِالْأَخْذِ بَعْدَ الْبَيْعِ لِحَاجَةِ مَرَّتٍ يَسْتَرْدُّهُ  
امر الخلاص عن العهدة

الْأَمْرُ الْأَفْ بَيْعِ الْأَجَلِ كَمَا لَوْ بَاشَرَ وَيَصِيرُ غَاصِبًا بِالْأَخْذِ  
امر الأمر الوكيل

قَبْلَهُ لِفَقْدِ الْأَمْرِ وَالْحَاجَةِ فَيَتَلَفُّ عِنْدَهُ بِالْقِيَمَةِ وَلَوْ بَعْدَ  
البيع الوكيل

الْبَيْعِ لِفَقْدِ التَّنَادِي كَمَا فِي تَوَكِيلِ الْغَاصِبِ وَفِي تَحْيِيرِ الْمُشْتَرَى  
امر الوكيل

لِقِيَامِ الْخَلْفِ أَوْ بَيَّتِ الْفَسْخَ حَتَّى يَبِيعَ الدَّيْنُ خِصْمَ الْإِسْنَادِ  
امر القمه

الرَّسْبِيَّةِ السَّابِقِ تَرَدُّدٌ وَعِنْدَ الْمُشْتَرَى بِالْثَمَنِ لِنَتَافِ  
امر الوكيل

بَيْنَ الْيَدَيْنِ وَالضَّمَانَيْنِ كَمَا بَعْدَ الْإِسْتِرْدَادِ وَإِنْ نَهَاهُ عَنِ الْبَيْعِ  
امر الوكيل

حَتَّى يَقْبِضَ الثَّمَنَ أَوْ يَحْضُرَ الشَّهَادَةَ أَوْ زَيْدٌ صَحَّ النَّهْيُ وَلَا يَنْفَعُ الْبَيْعُ  
امر الوكيل



قبل القبض الحضور لان النهى لا في حق نفسه لا الوكيل

ترجيح جهة النيابة في البيع او تقييد الحما بالصفة

حتى لو قال بيع غدا او بنقد او من زيد لم ينقد بيعة اليوم

صدا بعد غد ولا نساء ولا من عمرو ضد اشتري من زيد

وبع بشروط يتقيد بمقا في راي وفاء بالاصاق ضد بيع

واشترى يعطى التقرير ضد بيع وخذ رصفنا او كيلا او واسط

الى الخيار فالقيد العاطل لغو والمفيد حتم والواسط

ان الكد بالنهى فكما الثاني والا فكالاول وان نهاه عن القبض

حتى يحضر الشهود او زيد لغا النهى وجاز القبض

عند الغيبة للعكس الا في الوكيل بالقبض لعكس والحق

الجامع للنقد والتوام ترجيح جهة النيابة في البيع

والاصالة في الحقوق باب

الوكيل يشتري فيجد عيبا

هو خصم فيه مطلقا قبل قبض الامر شرطنا الامر عليه

ترجيح بين جهة الاصاله والنيابة باليد حسا ورده

فسخ مطلقا للفقد للزوم لردّه برؤية او شرط ورضاه

في غير المقبوض ملزم مطلقا الحما بالتقليد عن علم جئت

لا قسط للوصف وخالفنا في الفاحش ان حد بفوت حسن

منفعة كما قيل ان حذما لا يغبن وفي المقبوض منزيل

ملكته الرد على البايع دون الرد على الوكيل وفاء لجهه

الاصالة والنيابة او الاتحاد والتعدد حذار الضرر

اذ صار الوصف اصلا مبدلا بالقبض ضد مقبله

فكان دون الابرا كما فوق ابو يوسف رحمه الله ولا يلزم

خيار الرؤية والشرط للصفقة لم يتم اذ حق الوكيل

كفعله فلهما عكس العيب اصل لا تبع وان رده الامر على

الوكيل ثم بان عيب ثان فان علم انه كان عند البايع لم يرد

ان العيب الثاني



على الامر كيلا يرد عليه فيلغوكن شري من شرا  
 منه فيما يردى او سقط الثمن ثم بان العيب ولا على  
 البايع للواسطة اذ قد ردد الامر بيعا نظيره ابن  
 باع من يده وورث ضد العكس لفائدة التقدم  
 بقدر الثمن وفي بعض النسخ يبطل القاضي رد الامر  
 اذ بان الخطاء في ظنه تفويت المكنة ثم يرد على البايع  
 بالعيب الثاني احياء للحق كالايب يشترى لنفسه  
 من بنه الصغير ما كان اشترى له من ثالث وان علم انه  
 كان حدث قبل رد الامر عليه رده على الامر رفعا  
 للخطاء اذ بان لزوم علة للحدوث في يد حاكم ولو بعد  
 الرضا فانه لا يزيل يده بدليل التلف ويعزم ارش العيب  
 للتفويت بالرضا فان ادعى البايع رضا الموكل وانكرو  
 الوكيل يرد ان ان يكن شهود ولا يوقف اذ الوهم  
 امر شهود الرضا الحكم

ورد  
 امر بالابواب البايع  
 امر شري من يده بعد موت الاب  
 امر بالحق الامر  
 امر بغير ما كان

في المستقط لا الموجب عكس الوكيل بالرد لوهم العقد  
 عالم او لا يستخلف ضده ما لو كان المدعي ضاه اذ نائب  
 من لا يستخلف حذار قلب الموضوع نانشاء الخصومة  
 فاندفع طعن عيسى رحمه الله اذ ما يدعي عليه سبب ما يدعي  
 على الحاضر وفي مثله تسمع البينة ولا يستخلف حذار  
 النيابة في التائيم كخارج يدعي شر العين من غيب  
 والوكيل بالخصومة ورائها دعوى اسقاط الامر على  
 الوكيل بقبض الدين والاخذ بالشفعة ولو اقر الوكيل  
 بعد الرد برضا الامر لم يسترد للتناقض الا ان يرضى  
 البايع فيعتبر انشاء بينهما ان انكر الامر الرضا وفاء  
 بزعم الكل وان اقر به والوكيل مصر على الحد يسترد  
 وان اتى البايع صونا لحق التصديق وقصور الحجة والحق  
 عليه دون الوكيل كما في الصبي والمجور لما حرر ويعزم الوكيل  
 الامر

امر بغير ما كان  
 امر بغير ما كان

امر بغير ما كان

امر بغير ما كان  
 امر بغير ما كان  
 امر بغير ما كان



الامر بالبيع المردود بعد التوي غير راجع لان الرد يقضي  
القضاء كما امر في رد الزيف على ان الاصل في القبض  
في العربة حتى ان الوكيل بالشرا لا يرجع على الامر بقيمة

التمن المردود بعد التوي غير راجع لان الرد يقضي  
القضاء كما امر في رد الزيف على ان الاصل في القبض  
في العربة حتى ان الوكيل بالشرا لا يرجع على الامر بقيمة  
غيرها للمستحق بعد التوي ضد الوكيل بالقبض  
لانه نايب لا اصل يميز ولا يبرئ عكس الا في اذ صرح الامر  
ظاهرا بعد الشرا و صار المأمور مخروفا كالمودع  
لا مغتبرا عكس ما قبل الشرا حتى غوم الامر بالقبض  
والخبر بعد الشرا لا قبله وكان للمستحق تغريم الامر  
بالقبض دون الامر بالشرا ما لم يقبض ولا يلزم  
ان الوصي والوكيل بالبيع رجعا على التركة والموكل ثم  
غرم للمشتري بعد الاستحقاق اخيه الحرف تغليب  
جهة النيابة في البيع والاصالة في الشرا حتى جار شرا امر  
باقط ماباع الوكيل باب ما يكون توكيلا بالطلاق او توكيلا

كل لاقتضاء صح  
وهو قبض الثمن

منه

قوله امرها بيدك فطلقها والعكس وجعلت طلاقها  
اليك فطلقها والعكس تمليك يبطله القيام لا الرجوع  
صونا للتخير والتعليق معنى وقوله ابنها فطلقها  
والعكس توكيل يبطله بالرجوع لا القيام لخلوصه  
استعانة وله الرجعة في الوسطى للصراحة دون  
البينة للكناية ضد امرك بيدك في تطلقة واختار  
تطلقة لانها عكس الغير بيان المفوض لا معلولة  
ويقع فرد بلانية وثلاث نواه لان الفاء للتعليل كما  
في اناك الغرث فابشر وعكسه والعلة للوجود دون  
العدد كما في قوله طلقك فصررت طالقا وان ابدل  
الفاء واو فقد زاد التوكيل في الحكم موقعا بالتطبيق  
في المجلس باينين بشرط النية او سبق الصريح ليصير الحال  
حاله المذكرة مبطلا بالقيام ما كان توكيلا لانه عكس الفاء ابتداء

الامر بالبيع المردود بعد التوي غير راجع لان الرد يقضي  
القضاء كما امر في رد الزيف على ان الاصل في القبض  
في العربة حتى ان الوكيل بالشرا لا يرجع على الامر بقيمة

الامر بالبيع المردود بعد التوي غير راجع لان الرد يقضي  
القضاء كما امر في رد الزيف على ان الاصل في القبض  
في العربة حتى ان الوكيل بالشرا لا يرجع على الامر بقيمة



لا جواب حتى صح قوله لمن قال زوجتك او بعثتك فهي

طالق او حردون وهي وتقيدت المضاربة في قوله

فاعلم في البتة والكوفة دون واعلم **باب**

**التنازع في التوجيه** لو قال ابعثها

او كاتب او اعنتت او دسرت او ضربت على ملكك

بامر ك او اولدتها بالنكاح وقال المقر له بل على ملكك بعد

ما اشتريتها فالبينة لمن يقيمها لاثبات تملك او توكيل للمقر له

ان اقام القوة المجمع كما رخت بيته والايفاء والطلاق على

بيته الدين والنكاح وان لم تكن بيته حلف كل واحد على

دعوى الاخر لانكاره حيد ويدين المقر تعميلا للعابدة

اذ نكوله يستقط عيني الاخر بلا عكس لجواز انه وكل بمبايع

واذا حلفا غرم المقر قيمتها ان كانت ميتة اذ الحلف

نفع عن القبض وصف الملك والوكالة فتعين الضمان واخذ

او قبض الجارية

التمن والكتابة للملك ودليله كما في غاصب المدبرك

ان كانت حية لا تعرف بالمقر له لما مر ولا شيء

عليه ان كانت تعرف بالمقر له اذ تعدر الاسترداد

باقراره لولا انه اخذ لا يتسليم عكس الاول وتبطل الكتابة

لجمل من له القبض اذ حقوقها ضد البيع ليسر الى

العائد ويقف الثمن والاولا على التصادق ويعتق

المدبر موت ابهما كان وام الولد موت المقر والولد

خروفا بزرع المالك اذ بين كما مر في مثنى يضيف

ذلك الى الباع **كتاب الحوالة والكفالة**

**باب حتم الحوالة** بها صار على الحويل

ما كان على المحيل اذ نقل الدين او في لمعناها من نقل

الطلب وحده وان عكس ابو يوسف ومحمد حسب

التأثير في عتق المكاتب وبطلان الرهن بعد الاجالة

في عتق المكاتب



على الغير لهذا جاز للمحال ان يبرى الحويل او يستوفى  
 او يهب منه دون المحيل على المذهب عكس ما قبلها  
 ولم يصح للمحال ما كان للمحيل وان قيد بها الدين حذار  
 تملكه غير المديون بل يلزم الحويل دينان لهذا  
 لو قبل الحال مؤجلا لم يظهر الاجل في حق المحيل حسب التأثير  
 بعد الموت والابراء لا يلزم انه لو كفل الحال مؤجلا تاخرت  
 عن الاصيل وان كان قرضا لان الدين واحد وهي حيلة  
 تاجيل القروض اذ ثبتت ضمانا ما يمنع قصدا كبيع  
 الشرب والطريق ولا يلزم ما لو اجل بعد الكفالة  
 اذ موضوعها ان يصنف الى الازام بالكفالة لا الدين  
 لو عكس تاخر عن الاصيل ايضا حذر الابراء لكن المحيل  
 لا يستوفى في المقيدة جبراً صوناً حتى الحويل في القصاص  
 لو ادي او ورث كما لو قيد بها بوديعة او غصب  
 الحيلة

الا ان يبرى المحال ان ابراءه عكس مقتضى تقرير  
 اذ فرغ ذمة معارة او اسقاط لا يملك تغليباً  
 للفظ على المعنى قبل القرار حتى يتعلق بالشرط ولم  
 يرتد بالرد كبراء الكفيل عكس براء الاصيل والوكيل  
 ويؤني تخليص الدين عنه عن لشاغل او قطع الوهم  
 العود بعد التوي وبه لم يصح وكذا في القبض  
 عن المحال اذ لا يخلص المحل للغير وهو عين غرمائه  
 بعد موته ككسب المادون بين ديون اجاب بعضه  
 سابقاً اذ المحال المتوفى لا يحتص يد ولا توى ولا  
 يلزم تقدم دين العبد والصحة على دين المولى  
 والمرضى اذ ذاك لفضل اهتمام لحاجة الكاسب  
 او تهمته في قول المريض دون سبق التعاقب بدليل  
 المعروفة وضاربهم المحال مقيداً به لانه وان كان  
 الحيلة



الابو ابو البوار الذي وهو بديل الصرف

ارالحى المحاله  
ارفساد الحواله  
ارالحى المحاله

اسرائیلی

امریکی الحال



التدازك فصار كالوكيل يوفي جاهلاً بإيفاء الأمر  
أمر التدازك من الجواب

لا الوكيل بترك أو يعتق بعد تركية الأمر  
أمر الوكيل بترك الجواب

موت المظاهرة عنها التحذر التدازك بعد علمه  
مع المرافعة

نفلًا وتراجع الاحتار بالحق القدم رفعا للفساد ولو  
أمر يرجع المحتال على التحيل على الله عليه والتحيل على الجواب

أو كان دينه زيفاً وعليه جياذ فاحال عنها بزيف  
التحليل

جاء لأنه عكس الماي حتى لا يصرف إذ لم يقتض  
لأن الجواز الصلح عن الجياذ بالزيف

على الوصف حتى لم يفسده الأخل والافتراق والشرط  
أمر الصلح

لهذا الرصالح عن حال يرضى صحاح مضروبة على  
نوصح حتى لا يصرف

موجب سود مكسر أو تبر جاز بلا عكس وإن أخل على  
أمر الجواز عكسه

أن يعطيه من ثمن لعبد والدار جازت أن كانا  
أمر مال الجواب

للحوال لأنها كالكفالة إن كانت تلغى شرطاً لا يلام كالمحبوب  
الجواب

والدخول تتعلق بالملام المستند ترك كقدوم المال فمن عليه  
أن دخل زيد الدار فقد كفلته

واجل الحصاد واخوانته والثمن ملائم تدبيراً مستنداً  
أمر القطار والقدوم الحاج

جهل الحصول بمكنة البيع ولم يتجر أن كانا للتحليل وغيره  
معتوف على جازت

وان كانا ودعة عند الحويل إلا أن يأذن لفحش الجهل قبل الملكة  
أمر الحويل

بأن النهي عنه لا الحيل عليه لأنه عكس بيع الرهن بشرط اللزوم بعينه  
أمر الحويل

### باب حتم الكفالة في الاستحقاق وغيره

كفيل الثمن بأمر وادى أو صارف أو صالح بنقداً آخر ثم  
أمر بأمر المكفول عنه

بأن المبيع حراً أو مديراً أو متحقاً فله الرجوع على  
أمر الرجوع

البايع في الكل لفساد الكفالة بنقد الدين عادلاً في الأداء  
أمر الرجوع

التصمين المشتري للدفع بشرط الضمان إذ توافقه  
أمر الرجوع

الكفالة في الباقي لنقد الأذن ويرجع المشتري على البايع  
أمر الرجوع

بعد الغرم لملك المضمون لا قبيلة للعدم ولا ينفذ الصلح  
أمر الرجوع

بنقد قدر الثمن في المجلس لعدم المضاف أدلة حكم العين  
أمر الرجوع

صونا لمعنى الأغاص حتى يطله التصديق على البراءة ضد البيع  
أمر الرجوع



وان مات قبل القبض او رد بعيب او خيار الرجوع  
على البائع للمشتري <sup>انتقال الفعل اليه ضمن صحة الامر</sup>  
عن ملك او سببه والرجوع على المشتري للكفيل <sup>ان قد كفل المشتري</sup>  
عنه متبرع ملك الملتزم والبائع تقض الصلح <sup>وجو اداء الثمن</sup> ببدله  
على الكفيل كيلا يغرم ما حط الا غاض معنى كما ان له دفع الغرم <sup>المصالح</sup>  
باشرا لشيء يكره الدين في بدل الصلح ضد البيع وان كفل بغير امر  
فالرجوع على البائع له للفساد او فساد الغرض <sup>او لفساد الكفالة او لتحقيق الغرض</sup>  
تبرع بالمهر ثم بان قبل الدخول برودة او صيانة <sup>من المصاحفة</sup>  
لفقد النقد والملك الا ان يرد باقالة فينعكس الحكم كما  
انقلب البيع وفي سلامة الثمن للمشتري او الكفيل <sup>او الرجوع للمشتري للكفيل</sup>  
ينشئ تقابل معنى الفسخ والبيع فان كان ذي زيف  
على جياذ لانه عكس ما قبلها بالقبض لا العقد ضرورة <sup>الزيف مضمون بالقبض</sup>  
سقوط موجبة بالانتفاض حتى منع رجوع كفاذ ورتب

او وهب له وان كان عكس فالراجع على البائع يرجع  
بالجياذ دفاً بالنقض او الملك والرجوع على المشتري يرجع <sup>او نقض البيع</sup>  
بالزيف اذ فضل الوصف كاللغالة افضال عليه والخلاف <sup>او وصف الجياذ</sup>  
به عكس النقض شر لا خير والمأمور كالكفيل ان ادنى  
قبله حتى جرى الجبر على القبض لا على الدفع فاعتبر <sup>او قبض الثمن</sup>  
بيعه تملك الدين ممن عليه لا ممن الغير ترجيحاً لوجه الجواز <sup>وهو المأمور</sup>  
بالاصل لكن يرجع بالادنى مما امر وادى لانه عكس الكفيل <sup>المأمور</sup>  
يقرض المؤدى لا المأمور حتى لم يرجع في الهبة ضد الكفيل <sup>وهو الدين</sup>  
الا يرى انه لو امر بدفع سود لتكون قرصاً للمعطي <sup>الاثر</sup>  
على الامر وله على القايض اعطى بضرار حرج على الامر <sup>والامر</sup>  
لسود لانه افضل عليه بالوصف كنفس الاقراض ورجع <sup>المأمور</sup>  
على الامر على القايض بيض اذ قبضه له ثم لنفسه <sup>او لا امر او لا لنفسه</sup>  
لقبض الفقير المأمور بان يطعم عنه عن الظهور <sup>الامر</sup>

من ان كان له خيار الرجوع  
او خيار البيع او خيار  
الرجوع او خيار البيع  
او خيار الرجوع او خيار  
البيع او خيار الرجوع

و ان كان له خيار  
الرجوع او خيار البيع  
او خيار الرجوع او خيار  
البيع او خيار الرجوع



باب من ابراء الكفيل

مَرِيضٌ مُحَاطٌ بِالِدِينِ أَبَوَاءُ وَارثًا وَغَيْرُهُ عَنْ كِفَالَةٍ

النفس جاريان لم يجز أحدًا كالغفول أو لي لفقد الحالفة  
الوصف  
أعرض عن القصص

حَالًا وَمَا لَا بِالْأَعْيَاضِ كَالشَّفْعَةِ وَإِنْ أَبْرَأَ عَنْهَا وَعَنِ

كفالة بالمال عُلِّقَتْ بِعَدَمِ مَوَافَاةِ النَّفْسِ فِي وَقْتِ بَرِّئِ عَنْهَا

مطلقاً ما سر وعن كفالة المال بشرط الاجازة كما في المحقة  
 ارجاز الوار او لم يكن

اذ قُدرت مضافاً او مقدماتاً تسقطها الموافاة حذار

تعلیق المارحی لوجلت فی المرض کان فی جمیع الممال

كما لو كفل صحيح بالدرك او عما ذاب وجل في المرض

لذا لو مات الكفيل قبل الوقت اذ التقدم والتأخير

الابتداء على المعدوم ضد ما هو أصله توما الكون في الشب

كتاب الصلوة والغفران في الصلاة وغيره

[illegible]

الملك دعي عليه عن الخراج  
الماضي

هذا المدعى

أَوْ مَاءٌ لَمْ

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the list of names or titles, written in a cursive style on aged paper.

وقيمة الولد اذا اغتربا <sup>بظاهر</sup> السبب <sup>بشبهة</sup> يلقى النسب <sup>ونحو الصلح</sup>

والدردون العتق حقه كما لو بان ديني محط بعد ايلاد

الوارث ولم يرجع به المدعى على الخصم اذ يزعمها فداء عين

لبيعاً فضلاً كالموهوبة او المرفوعة الى غير وجهها الا

ان يثبت المدعى بشهود او نكول فينعكس الزعم فيرجح

بِقَمَّةِ الْوَلَدِ دُونَ الْعُقْرِ مَا عُرِفَ وَالْمَدْعَى إِنْ كَانَ

دَنَا لِمَنْتَقَاضِ الصَّلَاحِ وَمَقِيْمَةِ الْاِسْمَةِ لَا الدِّيْنَةَ اِنْ كَانَ دِيْنًا

ترجمه بقعة المائدة بعد امتناع النقص كما في النكاح والخلاعة المدعى

الاستيلاء والاحتلال القسري والدمار

الموت المبيع

أوجيار علس ما لوعفا على أن يكره به وكتب

وارجو ان تقوم بذا بعد وبعثه امري وادنى  
 وارجو ان تقوم القصاص

أولادها الحشم أيضا نرجحها للمبيع على البند  
المدعى عليه

دليل الفسخ معني ان فات شرعا بالايلا د ابدل حو  
وهو الـ

الحق



مملوك حذو بيع العبد من نفسه عكس رأي محمد رحمه الله

او من قريب او غير اعتق لانه لجبر الزائد وكان مالا حال

الزوال لهذا لم يجب بدل العتق على الغير ووجب على الشاهد

الراجح والمكروه وفي تسمية الحجر ضد العفو بل وزائده الكتابة

اذ لا مالية لفك الحجر الا يرى انها لو صالحت عن نفقة ما على

ثوب فاستحق رجوع بالنفقة ان كانت مفروضة وقيمة

ان لم تكن لكن لا يرجع الخصم بغرم الوالد ان استحق

القدم ككذب ولا يلزم ما لو كان الخصم دفعها باخرى

اخذها حيث يرجع كل واحد على الآخر ما غرم للمستحق

من قيمة الولد لزعم البيع مطلقا من الخصم مقدما باليد

من المدعى كما في شرا المولى ضاردا ونية كذا عند الامام ان

كان البذل دارا سلمها المدعى الى المستحق فبأنائه

لقد التسليط غير راجح على الخصم كما مر في الولد والشفعة

انما كان الصلح على النكار  
انما كان الصلح على النكار  
انما كان الصلح على النكار  
انما كان الصلح على النكار

المدعى اذا بنى بها الخصم  
تفريعا على الشرا الفاسد  
بجامع التسليط وان كان  
او بجامع بئس التسليط

تبنى على زعم ذي اليد بيعا فتجب فيما صالح عن دين على

دار بلا عكس لما عرفت فان زوجه المشتري بعد العتق

واستحققت بعد الايلاد اخذ المستحق الولدان جميعه

الزوج في حالها لئلا يقطع التبغ بغرور مشكوك وقيمتها

ان علم لاعتقاده ظاهر ولا يرجع على المشتري لانه مغتر

لمغترور عكس ما لو شرط خريتها وان تزوجها وقد

ولدت قبل وبعد غرم فتمت للمستحق لما مر راجحا

على البايع بقيمة الاول لضمان السلامة مقتضى المعاوضة

دون الثاني للعدم والعقر بعد الوالحي لا الوطى اذ يبطل

العتق وناويل الملك شبهة في المحل لا الفعل كما في عقد

الفضولي والفساد او في ملك مشترك في رأي او في ملك

الا بن عكس ملك الاب والزوجة والمولى للعكس

باب الصلح في الساحة

انما كان الصلح على النكار

انما كان الصلح على النكار



لا يقضي مملوكا ويدا الأبحجة للشك قبلها ضد المنقول  
 لعيان البد وجاز الصلح والشرابين المتدا عيين قطعاً  
 للنزاع وان استحو البدل عاد المصالح الى الدعوى له والى  
 المانع غير دافع بناء او سكنى أحدث ولا مثبت به  
 يدا وفاء بالشك في الطرفين وبطل دعوى المشتري بافواه  
 بناء عندها لا عنده لانه على المصالح متملك لا دافع  
 شرحة افترفا في الشرب والميل فاعتبر زعمه  
 عدم الملك لا ملك لبائع لعدم اليد ولهما نقض  
 العقد والترضي ان نازع ثالث اذ منعه يفت  
 سلامة يعيد طفا الثبوت قبل القبض كما اباق  
 المبيع وتحميه قبل القبض الا ان يما قيد السلامة  
 فيلزم الصلح الاصح فصر ا على دفع المصالح كما في صلح الاجبي  
**كتاب الاجابة باب الاجابة الفاسدة**

هذا هو الوجه في صحة البيع

ان استاجر لحمل كل او نسيجه ببعض المجهول  
 والمنسوخ لم يجز لانه في معنى قفيز الطمان المنه  
 كذا كل ما يوجد في العمل اصلا او وصفا حتى ضد  
 الزرع وحق القطن ببعضه وقيل يستثنى عرف  
 البلد تخصيصا بالتعامل الا الطن ببعض الدقيق  
 حذر التعطيل بفوت الملتحق به ويرد شرطا  
 عموم العرف كما في الاستصناع وبحسب الادنى  
 من اجرام المثل والمسمى وفاء بالمفسد والنافي  
 للتقوم لكن ضمن الرضا المشروط بعلم المسمى فاند  
 تسمية الدابة والثوب ويضمن تلف بعلمه  
 او اجتناء الخاص لانه كعمله وهو غير المستحق اذ  
 العايب يعرف بالوصف كانه عدى العاقة  
 لا ياتلف في يد وقال يضمنه ايضا فيما يملكه المحرز  
 الموجد والصانع



معمولا باجرا وغير معمول بغير اجر للتغير  
او تقرقبا لصفقة تفريعا على الجائر لكن قبل العمل  
لا بعده لانه ضد الجائر غير مجبور عليه كذا ان استأجر  
لحل البعض او نسجه او طينه بالبعض شايعا لما مر  
بل اولى اذ الشركة مع الفعل ملك للمحل البعد  
عكس الاولى بالحرف لا يجب الاجران حمل المزايا  
الا بقاء بمالم تخلص للغير و جاز استئجار الغانم عمل الغنم  
اذ لا ملك قبل الاحراز و جاز استئجار شقيق الشريك  
من عبد و دار للخياطة والسكنى اذ الاجر عكس هذه  
بالتمين لا الفعل وقد راجع مضمون مطلقا لفساد  
الملك وفي باقيه التفصيل الماضي باب  
من جان الوكيل ان مضت مدتها والدار  
في يد الوكيل طوبى بالاجر وفاء بالحقوق ويرجع على

يكون عندنا حقه لا يضمن الا امانة وعندنا يضمن ان تلف  
بما يمكن التحدث عنه

الامر فيما لم يطلبه بالتسليم اذ قبضه قبضه كما  
في البيع وفيما طلب ان لم يكن العقد بشرط تعجيل  
الاجراء منعه عند ان لا ينقض القبض كما  
كما بعد التسليم ان كان بشرطه لانه عكس الاولى  
حتى لا غضب يظهر ان القبض لنفسه دون الامر

كما في البيع ولا يلزم ان غضب الاجنبي يسقط  
الاجر عنها مطلقا لانه عكس غضب الوكيل يفوت

المنفعة قبل القبض لا بعده اذ تقدر الوجود والعقد  
حسب الحدود لا يعدد والعقد والعاقبة حتى فسخت  
بالعذر والهدم والموت و جازت اقالة الوكيل

فيها بعد القبض قياسا كما قبله ضد البيع  
باب من الاختلاف في الاجارة  
لو قال احذر ان ياتي زيد كاذبا انا الى هنا راجعا

تخلف

مجهول

اي يفوت المتفعة بعد القبض لا قبضه

او وجود المنفعة وانقضاء الاحالة

الاجارة

رد اجاره راجعا

مهر صاحب الدابة لان  
مهر الدابة غايب



وقال الآخر بل الى الاعد لم يسمع وان اقاما لان دعوى  
 عقد الغائب كالسوم اقرار عليك وعدم التضايق  
 ينفي خصمتهما ولم ياخذها احدهما الى وجهه صوتا  
 ليلا الاخر ضدهما اقاما على الحاضر للترتب ضمن الشك  
 الا ان يصطالحا فقد النزاع كما لو قال وهبتهما  
 او احدهما الى ولم ينزعها القاضي منهما حذار تفويت  
 الضمان او تبديل الامين ولم ياخرهما بالاتفاق خيفة  
 غاصب محتال للرجوع الا ان يقبضه بالصدق او يقبض  
 لكشف الحال فياخر مقتضى في رأي اذا لمطالب في غير  
 الرد في مجبر في رأي الحق الغائب تفريعا على اداة  
 ودار وزرع مشترك يستنفق او يستهدم مغنيا  
 امره عن شرط الرجوع نصا والسلامة في رأي الحاقا  
 باذن المالك ويباع ان خيف الا حاطة ميلا الى حفظ المعنى

غير منقوض برّد زيد للاذن شرعا ولا منزع بدله  
 منها كالمبذل ولا مقتضى بدله دينيا وراى النفقة قصرا  
 على العلم اذ نظر فضل على الغائب لا حتم حتى كان له  
 الاعراض اصلا اتم ان يقيم على موته للعكس اذ ينصب  
 خصما عنه دون الغائب كما في المفقود هو الداب فغن  
 زعم امانة في ضال وابي وقطة ووديعه ان وجد  
 حالما فان لم يجد فهو ما دون ديانة في الصلح  
 من بيع وايجار وانفاق عليه لا قضاء كما هو الداب  
 في كل ما خيف الضيعة حتى في ذبح شاة الغير خوف  
 موتها والقيام بالموت والايتمام ووقف المسجد حتى  
 قيل لو ان وصيا او غريبا لو علم بدين لا شهود به  
 يوفيه جاحدا قدره من التركة حالفا وان تصادقا  
 على الكرا الى هنا راجعا وبدا اجدتها المقام لم يجبر لانه عذر



وَيُوجِرُ قِسْطُهُ نَظْرًا لِلْغَائِبِ بِأَقَامَةِ الثَّانِي

مقام الاول لا ابتداء شايعاً بال  
من الاجابة يوجب التصديق

اشجار التمر عليه مطلقا او موقتا لم تجز لانها

لان هذه الاجاره

عكس الاجارات لتملك العين لا المبيعة كاستيجار

الْأَرْضِ وَالْبَيْرِ وَالشَّاةِ لِلرَّعْيِ وَالتَّبْلِينِ وَالشَّرْبِ

على انه لا عرف فيها ودونه لا يترك القياس حتى لا يجر

استي انها للنشر والتجفيف عليه ولا استي حار المكيل

لِلْعَمَلِ وَتُعَيِّرُ الْمَكِيلَ وَلَا الْمُصْحَفَ وَالِدِيَّانِ الْقِرَاءَةَ

وَمَشْرِى الزَّرْعِ لَوَاسْتَا جَرَالِ رَضُّ وَقْتًا مَعْلُومًا جَازَ

للعلس كذا فيها متاعه اذ الارض عكر الشجر تحضن

سبعة العيين

الحَبِّ وَلَا تُعْطِ عَيْنًا وَإِنْ اسْتَجَرَهَا إِلَى الْحَصَادِ

لم يجز للحمالة وعليه الاقل من اجر المثل والمسمى  
ارعة المتاح

للفساد والتصدق بما زاد عليه وعلى الثمن ضد الأولى

ففيهما اذا ترك بالعقد لا الاذن ترجحا للملك علي

الاولى اذ العقد عدم في غير المحل لهذا كان المال المقصود  
الفرق بين السلتين

ضمونا في العقد الفاسد الباطل ويتصدق  
تطير الفاسد

عرض المشتري فاسدا لا يرج النقد المستاجر  
نظير الباطل

تصرف على انه لما لغا العقد صار الاذن كالاعارة  
 الامر  
 نظرا

قراضاً و لا يلزم انه لا يتصدق بما ربح من البيع

والصوف الفاسد لما عرف ان فساد الملك يوجب

شبهه الخبز في ربح ما يتعين شبهه في ربح فلا يتعين  
 اريد بوج

عندما يوجب الخبز فيما يتبعه كما لا يعين  
1. المضاربة الزكاة ما

باب فی بیان



أَعْيَانُهَا الْمَرْحُومَةُ إِنْ كَانَتْ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ زَكَاةً

قِسْطُهُ كَسَائِرِ أَمْوَالِهِ إِذَا الشَّرْكَ الْمُفْتَرَقُ فِي أَفْوَاجٍ

جَنْسٍ كَالْمُجْتَمِعِ فِي فَرْجٍ بِذَلِكَ الْجَبْرِ عَلَى الْقِسْمَةِ وَلَا

يُسْتَنْتَى تَوْبُ اللَّسْرِ دَابَّةُ الرُّكُوبِ لِتَعْيِيرِ التَّجَارَةِ

حُكْمًا لِلْعَقْدِ مُعْنِيًا عَنْ نِيَّتِهَا وَلَا يُطْلَبُ الْمَضَارِبُ

بِمَا يَأْتِي رَبَّ الْمَالِ فِي الصَّحِيحِ لَا يَنْهَى لَا تَتَّبِعُ التَّجَارَةَ

فَلَوْ أَدَّى ضَمِنَ وَقِيلَ لَا يَضْمِنُ إِنْ خَافَ ظُلْمَ الْعَاسِرِ

لَكُودٍ لَوْ دَعَى خِيفَةُ الْغُرُقِ وَالْحَرْقِ وَالْغَارَةِ وَأَصْلُهُ

وَصِيٌّ صَانِعٌ بَعْضُ التَّرَكَةِ دَفْعًا عَنْ بَاقِيَتِهَا وَلَا يَمَانَابُهُ

مَا لَمْ يُقَسِّمْ لِعَرْضَةِ الْعِدَمِ قَبْلَهَا بِتَرَاجُعِ السَّحْرِ وَالتَّوَيُّ

لِهَذَا لَمْ يُجِبْ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ وَلَا جَعْلٌ لَا يُلْزَمُ رَبُّ الْمَالِ

لِمَالِكِهِ أَصْلًا يَسْتَتَبِعُ وَلَا الْفِدَاءُ لِلتَّقَرُّرِ بِإِخْرَاجِ

الْحَاجِي عَنْ الْعَقْدِ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ جَنْسَيْنِ زَكَاةً رَبُّ الْمَالِ

لَوْ أَنَّ عَقْدَ الْمَضَارِبِ

قِسْطُهُ لِلتَّوَزُّعِ ضَمِنَ الْأَصْلَ وَلَا زَكَاةً فِي الْبَاقِي

مَا لَمْ يَزِدْ أَحَدُهُمَا عَلَى قَدْرِ رَأْسِ الْمَالِ لِأَنَّ حَقَّ الْمَضَارِبِ

يَمْنَعُ الْإِجَابَ عَلَى رَبِّ الْمَالِ وَشُيُوعِ رَأْسِ

الْمَالِ يَنْفِي مِلْكَ الْمَضَارِبِ إِذَا التَّعْيِيرُ قِسْمَةً بَالِغًا

اخْتِلَافُ الْجَنْسِ ضِدُّ الْغَنِيمَةِ لِمَكْنَةِ نَقْلِ الْحَقِّ إِلَى الْمَعْنَى

بِالْبَيْعِ بَلْ الْإِبْطَالُ بِالْمَنْ وَالْقَتْلُ وَفِي التَّوْذِيحِ تَأْصِيلُ الْبَيْعِ

بَلْ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْأَصْلِ عَلَى تَقْدِيرِ التَّوَيُّ إِذَا الشَّكْلُ يَمْنَعُ

إِنْ لَمْ يَرْفَعْ فَصَارَ كَعُذْرِ الدِّينِ يَمْنَعُ الْإِرْثَ وَالزَّكَاةَ

عَنِ الْأَصِيلِ وَالْكَفِيلِ وَالْعَبْدَانِ كَالْجَنْسَيْنِ إِذَا الْقِسْمَةُ مُطْلَقًا

أَوْ قِيلَ التَّرْجِيحُ فَلَوْ سَاوَى كُلُّ وَاحِدٍ رَأْسَ الْمَالِ زَكَاةً

رَبُّ الْمَالِ ثَلَاثَةُ الْأَرْبَاعِ وَلَا زَكَاةً فِي الْبَاقِي لِمَا مَرَّ

فَإِنْ بَدَأَ رَبُّ الْمَالِ بِاعْتِقَاقِ أَحَدِهِمَا وَثَنَى الْمَضَارِبُ

لِاعْتِقَاقِ الْآخَرِ نَفَقَةُ إِذَا تَحْيَيْنَ الْأَوَّلُ اسْتِيفَاءُ لِرَأْسِ الْمَالِ

بِالْعَقْدَانِ



والثاني زحاما تركا وان عكسا نفذ عتق ربي المال  
دون المضارب لسبقه الملك **باب مكاتبة المضارب**  
هي موقوفه ان لم يكن في العبد ربح حال الكتابة وان  
حدث بعدها اذ الانشال <sup>ارانشاء الكتابة</sup> ينفذ بملك بعده وسلطة  
المضارب لا تعد والتجارة وتوابعها كشريك العنان  
ضد المفاوض <sup>ارجح تنفذ كتابته على شريكه</sup> لعموم الخلافه بديل تزويج الاماء  
كالوصي بل اقوى حتى عدت الى الكفالة عنده والى  
الاقرار نافذة في قسطه من الزوج ان كان قصيرا على  
الملك كما في الشريك وان اذ صبه تراجع السحر بعرضها  
لانه كالعدة والاباق يمنع الابتداء لابقاء ولو لم  
فسخها كغيره المادون دفعا لفساد الملك ضد العتق  
للتعد فلولم يفسخ حين وجد اداء المستحق قسط المضارب  
وفاء بمعنى التعليق كما في المكاتب على خمر او خنزير حرام

في باقية ضمانا او سعاية لما عرف في اعتاق الشريك  
مضمونا ذلك في قسطه من المولى لانه كسب مال  
المضاربة اذ تجزأ المكاتبه ثبوت اعنده لزوما عندها  
مبدوا رقبته رب المال براس المال وقدر ما سلم للمضارب  
بالعتق <sup>المكاتب</sup> تعتبر قيمته يوم الكتابة وقيمة باقية يوم العتق  
رعاية لحال التلف ثم باقية ربح بينهما وفاء بالعقد كذا  
لومات عن وفاء وادى عنه بعده لان العقد باق كما  
في موت المولى بل اولى اذ الموت انفي للفاعلية  
والمالكية منه للقبليّة والمملوكية والفسخ يجبر بالسب  
حق المولى دون العبد فسقوط اقوى المناهضين  
لادنى الحاجتين <sup>الاولى</sup> يوجب العكس بالاولى والادنى يقبل  
الاسناد كالعتق من حيث كونه شرطا ان اتي حيث  
كونه حسيبا وشرط الوفاء ان يفي كسب قسطه بالمسمى  
بالسعى في المكاتبه



اذ الاختصاص به دون اليد كما في مغضوب لم يؤكده فان  
 ارى بوفاء المسمى ارى دون يد المكاتب  
 نقص مات عاجرا وان زاد كان للوارث عندهما واللفظ  
 ارى قسط المكاتب عن وفاء المسمى  
 عنده حتى يستوفي ما غرم اصله تجزئ الاعتاق حتى لو كان  
 ارى المضارب  
 رأس المال الفاء المسمى كالقيمة ضعفا كان الوفاء بترك ثمانية  
 وهو يد الكفاة  
 الآف والارث بعد اربعة عشر كتاب  
 الجنايات باب من جنابة المدبر والملا  
 والقن جنابة المدبر خطأ وان كثر لم يوجب  
 بمسئلة  
 القيمة واحدة على المولى اذ لم يمنع بالتدبير غير رقبة  
 واحدة لا يلزم المكاتب حيث يسعى في القتل من قيمته  
 والارث في كل جنابة لانه مانع نفسه عندها ملكة التعجير  
 او حریدا ولا اتلاف المالا حيث يسعى المدبر في قيمة  
 كل متلف اذ الدين يتعلق بدمه تسع لارقبته تضيق  
 حتى لم يسقط العتق وسرى الى الولد عكس الجنابة  
 يعنى المولى  
 يسقط الجنابة

240  
 وهي لولي القتل الاول لفقد المزاحم ويتبعه ولي  
 القتل الثاني بعد اخذ بقضاء بنصفها ويتبعها  
 ارى بنصف الرقبة  
 ولي القتل الثالث بثلاثها علم لاستناد الحقوق الى  
 التدبير السابق ولهم اتباع الدافع بغير قضاء  
 ارى ولياء الثلاثة  
 عند الاطام مجبورا بالرجوع على القابض لقصور ملكة  
 وهو ولي الفصل الاول  
 النقل او ايثار بان بالاستناد كما في جنابات قيمة  
 اختيار  
 عند الدفع تعتبر في كل قتل قيمة المدبر عند حتى  
 لو كانت عند قتل الاول الفاء عند قتل الثاني الفين  
 وعند قتل الثالث خمسمائة غرم المولى الف والى الثاني  
 ونصف الباقي بينة وبين ولي الاول وضربوا بالباقي  
 وهو خمسها  
 باقى حقوقهم وفاء بالسبب فان اختلفوا فيها والعبرة  
 ارى قيمة المدبر  
 ليمين الخصم دون التحالف وتخليص الحال كما يروى  
 ارى المولى دون الولي  
 عكس اختلاف الشفيع والمشتري في قيمة العرصة وقت



هدم البناء اذ تعين منكر الزيادة كما في المخصوص والمتلف  
 وحال الحيوان ضد العروضة لسعة التغير ليصل  
 دليلا وان كوتب بين ذلك سعي لكل قتل بعد الكتابة  
 المدبر امر بين الجنابة الاولى والبالغة وقد دفع المولى القيمة الاولى  
 بقيمة يسقطها العجز قبل الحكم بها الى زحام من قبل  
 الكتابة اذ عروضة تغرم المولى كعروضة الدفع بعد  
 العجز تمنع صيرة القيمة دينام لم يعتق او يحكم بها  
 لذا يغرم المولى قيمة واحدة ان حفر المدبر بيرا  
 في الطريق فوق عواقيها ولو بعد موت المولى  
 او موته او عتقه لاستناد التلف تعدا حجة اعتبار  
 قيمة يوم الحفر في حق الكل ولو وقع فيها المولى او عبده  
 بعد عتق المملوك كان هدر احدى الاجابات لنفسه  
 على نفسه ضمن الاستناد صدق كات المولى لانه خير  
 يدا الا برى ان القن الحافر لو مات فيها بعد البيع

والعرق غرم المولى قيمته اذ فعله كما لو وقع  
 الجناح على الاجير المشرع علم المولى بالحفر او لا اذ  
 الملك ينقل الفعل لا الاختيار فان اخذ ولى الاول  
 القيمة ومات عنها وعلته مثلاها فوقع ثانيا اخذ  
 وليه خمسمها والباقي للغرماء وضربوا فيها بمثلها  
 والولى بنصفها وان وقع ثالث بعد القسمة قاسم  
 وليه ولى الثاني راجعين على الغرماء بتكملة  
 ربعها اذ ثبأن ان حفرها في ثلثها وحقهم في مثلها  
 وان غاب ولى الثاني وحضر غرم ضرب ولى  
 الثالث ثلثها والغرم بدينه فيما في يده ضا طاكل  
 فرد ما في يده الى مثله مقاسما ان لقيمة الى ان يعتدل  
 الارباع باجتماع الكل وفاء بالعدل والنعم كما مر  
 في المشفوع وان مات المولى قبل الاداء ففلسا وعن



دين سعي المدبر في الاقل من قيمته والارش راجعا  
 فمما سفل الدين في الايسر قبل الوصية وان مات  
 قبل السعاية سعي المولود فيها من امته اذ المستسعا  
 عنده كالمكاتب بل اقوى حيث لا يعجز وموته  
 لا يسقط الارش وان كان الجاني مدبرا تعد تسعين  
 ولها ولد يعد لها سعي المولى في تسعين وللوارث  
 في ستين ليكون العتق من ثلث الباقي بعد الدين  
 وان مات باربع موصحات خطاء وهو حر عند  
 الكل والشاخ قن عند الاولى مدبر عند الثانية  
 مكاتب عند الثالثة موف عند الرابعة فعلى المولى  
 ربع الدية بالاولى لاختيار الفداء بالدين بمرعالمنا  
 والا دني منه ومن القيمة الثانية قلة فويب الدرع  
 بالندير السابق وعلى الشاخ مثله بالثالثة لتفويت الرفع

بترك التعجير وعلى عاقلته ربع الدية بالراثة  
 لانه حر عند صا وان انعكس الحال وجب بالاولى  
 نصف عشر قيمة المسجوج قنا وما نقص في الثانية  
 وبها نصف عشر قيمته مدبرا مشجوجا بالاولى وما  
 نقص في الثالثة وبها نصف عشر قيمته مدبرا  
 مكاتبا مشجوجا بالاولين وما نقص في ثلث قيمته  
 مشجوجا بالاربع وبالرابعة ثلث الدية لان القيمة  
 معيار وهي تنقص بالخرج فافرد بالارش ضد الدية  
 حذار التكرير والكتابة تقطع سراية الاولين حتى  
 الغرم ليتبدل المستحق دون الرجام للوجود حسا  
 فاهدنا ثلث النفس لما اتخذ احما اذ التعديده  
 دون الجناية وتحمّل العاقلة ما بعد الحياة اذ الت  
 نفس الما قبلها لا يتجاني اطراف العبد بالاولى



بضرب العبد سوطا فضرب المأمور سوطين ثم المولى  
سوطا ثم آخر سوطا فمات فعلى عاقلة المأمور ناقص  
سوط الى الموت مضروبا بسوط وسدس القيمة  
مضروبا اربعة اسواط وعلى عاقلة الاجنبي ناقص  
سوطه الى الموت مضروبا ثلثة اشواط وثلث القيمة  
مضروبا اربعة اسواط لان الجناة ثلث والتعدي  
به او بالحكم دون الجناة حداد الترجيح بالكثرة  
حيث ساوى جاز جاز جار الباقي في الشفعة ولو  
خرج نفسه وعياله واجنبي وقرحة ونهشة وعقر  
غرم الاجنبي ربعا غير ان الامر اهدر نصف فعيل  
المأمور اذ بنقله حكما لاحسا وان شج عبد حيرا  
قبل البيع شجة نخل او بعله اخرى وبعد التقابل  
اخرى وشجة آخر اخرى فمات المشجوع فعلى عاقلة

وهي الجنابة الاخرين  
وهي النكاح والثالث

الاجنبي نصف الدية توزيعا بعدد الجاني ثم في بيع  
الكل يغرم المشتري سدسها والبايع سدسها ويدفع  
او يفدي سدسها لان جنابة القن توجب الدفع  
ممكنيا من التحليص بالفداء يحسب اياه بتفويت الدفع  
عالميا بها وقد تعين الفداء في الاوليين اذ عقب  
كل فرد بيع العالم دون الثالثة ولا تلزم الجناة  
لانها تفسخ للدفع كسائر المعداد فالملكنة قائمة  
كما في الرهن الممكن من الدفع بالايفاء وفي بيع  
النصف يغرم المشتري نصف سدس الدية والباقي  
سدسها ورابع سدسها ويدفع او يفدي بمثله  
لان الربع الميث بالنصف المبيع اثلاث كما في الربع  
الباقي نصفان لان بيع البعض عين الفداء في الاولى  
دون الباقي ولا تعدد دون اختلاف حكم او جاز في اربعة

والاجنبي على البيع

وسدس سدس

الجنابة الاولى



وعشرين مخرج ثلث الربيع ونصفه وان كان العبد  
 بين اثنين واشترى الشريك نصف النصف  
 فمبايع البايع اتلف ثمن النفس بثلاث شجائر <sup>وهو الربيع</sup> اولها  
 على البايع والوسطى على المشتري والاخرى في رقبته  
 العبد وما بقي له اتلف الثمن بشجرتين حكما لما مر  
 فلزمه بمبايع ثلث ثمن وبما لم يبيع نصف ثمن وختر <sup>البايع</sup>  
 في مثله وما كان للمشتري اتلف ربع النفس بشجرتين  
 حكما اذ تعين الفداء في الاولين دون الثالثة فلزمه  
 ثمن مضموما الي ثلث ثمن ويختار في ثمن والمخرج <sup>امر الشجرتين الاولين</sup>  
 اربع وعشرون وان شجرتين اخيرا شجرة والشريك <sup>المشتري</sup>  
 المشتري قبل الشرا شجرة وبعد اخرى وبعد <sup>امر العبد المشتري</sup>  
 التقابل اخرى فمبايع البايع اتلف ربع <sup>الاولى</sup>  
 المشتري ثلث شجائر هدرت وسمهاها بالملك وصار <sup>وهو الربيع</sup>  
 وهو ملك المشتري وهو بعد المشتري

الاولى فداء بالبيع والاخرى في رقبته العبد وما بقي له  
 اتلف ربع المشتري بشجرتين حكما لما مر فصارت <sup>وهو بعد التقابل وهو الربيع البايع</sup>  
 احديهما فداء والاخرى في رقبته العبد والنفس ربع  
 وعشرون تلزمه بالاختيار خمسة وهو سدس ربع <sup>البايع</sup>  
 سدس ودفع او فدى مثله وهذا النصف اتلف الاخرى <sup>امر تمام نصف البايع</sup>  
 فيفدى نصف الدية او يدفع فيضرب فيه <sup>امر في النصف المدفوع</sup>  
 الوليان بحقيهما وما كان للمشتري اتلف نصفه وهو  
 هدر ونصف الاخرى وهو في رقبته العبد وان قتل  
 شخصا فدينه احدها جاهلا به فقتل اخر فللساكن  
 تضمن من دية الافساد عنده والتليل عندها حتى <sup>الى نصف</sup>  
 لم يقيد باليسار فاعاد ذلك الى ولي الاول اقامة البدل  
 مقام البدل كالارش ويغرم من دبر لولي الاول نصف  
 قيمته قنا تكفيل الحق ولولي الثاني قيمته مدبرا



لا ستناد ملكه الى وقت التدبير حتى سرى الامر  
 الى المولود بعده والتضيق وان كان تليكا عن علم لكن  
 في الما يوسر فعه وله الاستسعاء عندهما تفريعا  
 على التجزى دافعا للسعاية لا غير الى الوليين اخ لم يخلف  
 غيرها ولم يتلف كزاله الترك والتدبير والحق  
 عنده غارما لهما نصف القيمة وعلى ضرب من لولي  
 الاول نصف قيمته قنا ولولي الثاني نصف قيمته مدبرا  
 اذ لم يختر فدا ولم يزد د ملكا وان قال احدهما للاخر  
 لضربه سوطا فان زدته فهو حر فضره ثلثا ثم الامر  
 سوطا ثم اخر سوطا فقبل الموت يغرم المامور للامر  
 نصف ما نقص لثاني مضروبا سوطا اذ المامور  
 بين المالك وامره وهو حر بعد عندهما ولا يقره النقص  
 بارش مستسعي عنده فياخذ منه ما نقص الثالث مضروبا  
 الامر المامور

سوطين ويغرم الامر المامور نصف قيمته مضروبا  
 سوطين بشرط اليسار لفساد الملك فانه وان باشر  
 الشرط والحكم لا يضاف اليه عنده لا يضمن تفريعا على  
 شريك شركى الابن والمعلق عتقه بملك البعض والعبد  
 ما نقص الرابع مضروبا ثلثا وعلى الاجنب ما نقص سوطا مضروبا  
 اربعا وبعد الموت على الاجنب والامر ثلثا القيمة وعلى  
 المامور سدسها مضروبا خمسا اذ الحانة ثلث وفعل المامور  
 بين مهور ومضمون تخلله عتق يقطع الشريعة وتعمل  
 العاقلة الا عن المعتق تفريعا على مشاركة في قتل مكاتبته  
 حارفا منه الى الامر قدر ما غرم للشريك كما لو لم يمت  
 والى اقرب عصبتيه ما فضل لحرمانه عن الارث ضد  
 مالوا من ولم يضرب لانه باللعكس سبب لا مباشر وان  
 احدهما فكاكته المشجوع فسحة اخرى فكاكته الاخر عالما  
 امر احد المولس



فشجره اخري فمات غرم المكاتب الثاني الادنى  
 من نصف قيمته ورُبْع الدية وسعى العبد في الادنى  
 من قيمته ونصف الدية لان قسط المقتول اتلف  
 النصف بشجنتين حكما اذ هدر الاولى بالملك ولم يختلف  
 حكم الآخرين في لزوم المكاتب وقسط الآخر اتلف النصف  
 بشجنتين حكما اذ الاوليان عليه في تمتع الدفع والاخرى  
 على المكاتب وان كان المشجوع اجنبيا سعى العبد في الادنى  
 من قيمته ونصف الدية وغرم المكاتب الاول ربع الدية  
 والاخرى الادنى منه ونصف القيمة اذ الاول  
 مختار ولا هدر في شيء فان لم يعلم بالجناية والاول  
 كالثاني والحرف مامر فلو عجز عن المكاتب الاولى قيل  
 الحكم شيء فعلى الاول ادنى فقضى الدية والقيمة اذ عجز  
 حوال الغرم اليه المولى ضمن الفسخ ولم يصح اختيار البقاء الثانية  
 وهو المكاتب الاول

وهو المقتول  
 وهو المشجوع  
 وهو المقتول  
 وهو المشجوع  
 وهو المكاتب الاول

وعلى الثاني الادنى من ربع الدية ونصف لقيمة على  
 المكاتب مثله وان علما غرم الاول بعد العجز ربع الدية  
 والاخرى منه ونصف القيمة والباقي كما سرت وان  
 قتل مكاتب حرا خطأ فقضى عليه بالقيمة فقتل  
 آخر فلم يقض بها حرة مات عن كسب لا يقضى بالمكاتب  
 يؤخذ منه المقضى به دون الآخر ترجحا بالقوة ادنى

المقضى الى الولد غير ساقط بالموت عاجزا كالدين  
 عكس غيره وان قتل خطأ والقيمة لا تقضى ايضا ندى حتى  
 المقضى له من الكسب واستكمل منها لانه ابقى على غير المقضى  
 له من المعكس اذ حقه لا يتعلق بالكسب بحال بل بالرقبة  
 والطرف وبدلها بشرط الفراغ عن المقضى اذ المقضى كالدين  
 تعلت بها من الوجه الذي تخلفها القيمة وهو المالاية لا الادمية  
 عكس الجناية وان اقر على ولده جناية او دين لم يلزمه الا بالتصدق  
 في غير ذلك

ار حال كونه غير ساقط بالموت  
 ار حال كونه عاجزا  
 ار عكس المقضى عليه  
 ار من القيمة  
 ار الوفاء  
 ار المقضى  
 ار الكسب



عن عقل لانه ملك المولى حتى تكاتب عليه وله التكفير به <sup>ارذو عقل لان الولد</sup>  
والابن اعني عيبه والوطى بعد عجز يعقب حيضة <sup>ارغبى اولد المشتري في الكتابة</sup>  
صد غيره وبأخذ الوالد كسبه تحقيقا للتبعية قاضيا <sup>ارغبى الولد</sup>  
منه الدين دون الارش وفاء بالزعم كما في المعاني فان

لم يأخذ حتى مات الولد ضرب فيه المقر لها بحقيقتها <sup>ارغبى الولد الكسب</sup>  
ان سبق الاقرار بالجناية وقدم الدين ان سبق الاقرار به <sup>ارغبى الدين</sup>

كما في الثابت بالبينه لان الجناية صارت ما لا اذ الموت <sup>ارغبى الموت</sup>  
عن يودي كالموت عما يودي حتى لو اقر الولد على الوالد <sup>ارغبى الولد</sup>

قد ما بعد موته على الارث لكن بغيرها والدين على نفسه <sup>ارغبى بدين</sup>  
فاعتبر السبق مرجحا وجابرا كما في العتق والمحابة الابري <sup>ارغبى العتق والمحابة</sup>

انه لو اقر بعد موته قديم الاسبق لانه عكس الاقرار على <sup>ارغبى الولد</sup>  
نفسه يلاقي الكسب والذمة حدار الزام الغير فتقار <sup>ارغبى الولد</sup>

النفاذ بالفراغ كما في اقرار المولى والوارث على المادون <sup>ارغبى النفاذ</sup>

بالفراغ عن الاول

والميت الا يرى انه لوم يمت واديا لغت الجناية لا الدين <sup>ارغبى الميت</sup>

لانها صارت مالا والولد حر لا رقيق عكس ما لومات <sup>ارغبى الولد</sup>

لاستناد الى آخر الحيوة ضمن اليأس عن الدفع ودني <sup>ارغبى الدفع</sup>

الحر صناديق العبد لا يتعلق بكسبه الا يرى ان ما يلحق <sup>ارغبى العبد</sup>

المادون بعد العتق الا يوفى من كسب قبله وبالحر <sup>ارغبى العتق</sup>

الحاجف ما عرف ان جناية المكاتب لا تصير مالا الا بالحكم <sup>ارغبى المكاتب</sup>

والعتق والموت عن وفاء لقيام غرضه الدفع قبله <sup>ارغبى الدفع</sup>

## باب الجناية على الطرف

قطع ذراع يمين ذاك من الزند ثم ذاك من يمين ذاك اصبعان

ثم ذراع يمين آخر ثم ذاك من يمين ذاك اصبعان ثم ارتفعوا

الى القاضي قضى لهما بقطع باقيهما مكملا حتى الاول نصف <sup>ارغبى القاضي</sup>

دية اليد وحق الثاني بثلاثة اثمانها لان القطع يوجب كل

واحد اصبعين ونصف وكل اصبع خمس حتى الاول ربع حتى



الثاني لان الاول استحق يدًا كاملة والثاني فإني اصبع  
 اذ اثر النقص في يمينه <sup>المعطوع الاول</sup> تضمين زالت باستيفاء  
 الاصبع للرضا بالنقص كما في المشتري لا في نفي تأصيل  
 القصاص الا يرى انه لو قلعبت السن السود او  
 فقيت العين البيضاء او قطعت اليد السوداء  
 ظلمًا قبل تاكيد المال بقصاص او رضا الجاني بطل حق  
 المجني عليه الاول اصلاً كما في الصحيحة ولو انجلت  
 او برأت وجب القصاص لا المال كما تعين بمقتضى  
 السارق بغيرها او برء شتمها قبل الدرع اذ الحادث  
 صفة كابل المريض لا ذات عكس مات عديم  
 التنية لان السبب اوجب للمال عيناً التعيين محلاً  
 ومحال قلبه قصاصاً كما يمنع القطع ببلوغ غير النصاب  
 نصاً بالكن يزيل شئ المقلوع ودونه لا قصاصاً <sup>تأصيل</sup>

يساويه لا يقطع  
 نصاً بالكن يزيل  
 كالمسوق ثمنه اليساوي  
 نصاً بالكن يزيل

يساويه لا يقطع

على احدهما برحام <sup>ار على احد المقتوعين</sup> الاخر مضمون على الجاني اذ قف  
 به حقاً عليه كما لو قطعت في قصاص او حد ضد مال  
 قطعت ظماً او باكلة ولا تعذر القصاص لمعنى  
 من الجاني ضد تعذره <sup>حسن</sup> من الوحي يقبله ما لا بد  
 ان المقر بالخطأ يعطى المال المدعى <sup>حسن</sup> العمد لا العلى وان  
 قطع احدهما اصبعاً ثم اجنب اربعاً ثم الاخر لفه  
 فله خمس دية اليد بازاء اصبع استوفى الاول وللأول  
 باقية بازاء اربع عند الاخر مستوفياً لها بقطع الكف  
 لانه اصل في الاستيفاء ان كان تبعاً في النفع الا يرى  
 ان الاول لو عاد بعد الاجنب وقطع الكف صار مستوفياً  
 حقه وان شارك الاخر فيه فله خمس دية اليد  
 والاخر باقية اذ عند الكف ياربح بينهما وانفرد  
 الاول باصبع وان بدأ الاجنب وثني احدهما وثالث

انما هو مقتضى  
 مقتضى مقتضى

ار اصبع  
 ار اصبع



الاجنبية وربيع الآخر بالكف دى الاصبعين فله ربيع  
 ارى اصبع ارى النامي  
 دية اليد وباقيها لصاحبه لان ما توسيطه الاجنبية  
 وهي ثلاثة الاربع  
 عكس سبقت كالبائة لا التاوى في حقها اليد لا يتغير قلد  
 المقطوعين  
 المستوفى قبله وان شاركه الاول في الكف فله ثلثة  
 ارى ذات الاصبعين  
 اثمان دية اليد والآخر باقيها لان له الربع باذان  
 ارى النامي  
 مات فرد الاول والباقي بينهما وارش ما قطع الاجنبية  
 ارى الاصبع الباقي  
 للجاني دونهما اذ المنافي ينفي تعدى المكنة عن القطع  
 المقطوعين وهو تقويم الدم بالمال تجاوزا ارى مكن القصاص  
 والصلح الى الغير حتى كان العقر ودية القاتل للزوجة  
 وهو المالك  
 والوارث دون الزوج والولي ولو ان المقطوع الاول  
 لم يقطع الاصبع بل قطع اليد من المرفق فله نصف  
 دية اليد والآخر مثله لان المنافي ينفي تعدى المكنة  
 ارى على الجاني  
 الى اعلى موضع القطع لما حتر توقع فعله ظلماً مستقطاً  
 ارى فعل المقطوع الاول  
 للقصاص استيفاءً فبقي في حقهما وهو دية اليد بينهما

عكس ما لو قطع الاصبع لانه لا في مستحق الاثلاف  
 لان قطع الاصبع  
 اذ القصاص في الطرف صفة في النفس لما كان مشروطاً  
 ارى صلا القصاص في النفس  
 بتكافؤ الاجزاء حتى لم تقطع ايديهما اصلاً ولا يد  
 بايد الكفار ضد النفس كان جزوة بعض المستحقين  
 ارى امر يقتل النفس بالنفس ويقتل النفس بالنفس  
 عكس لعضو في قصاص النفس الا يرى انه لو عفا عن  
 ارى غير المستحق لبعض المستحق  
 النفس بعد قطع العضو ضمنه عند الامام رحمه الله  
 ضد ما لو عفا عن طرف بعد قطع بعضه وصاحب  
 ارى لا يضمن اتفاما  
 المرفق يقطع ذراعاً قاطعة الكتفاء بالبعض كمال الشلاء  
 اوقايت الاصبع ضد مقطوع الكف يقطع ذراع مثله  
 ارى لا يقطع  
 اذ خرد العذر قد نخطئ وهم الفضل ذاتاً او يمتنع  
 كنفسه حتى لم يجز القصاص بين يميني عديني واليمين  
 واليسرى كما لم يجز بين حر وعبد او ذكر وانثى او ياخذ  
 ارى صاحب المرفق  
 دية اليد وارش الذراع ايضاً في الصحيح اذ الاصابع اصل



يَتَّبَعُهَا الْكَفَّ حَايِلًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الذَّرَاعِ غَيْرُ مُسْتَتَبِعٍ آيَةً  
وَفَاءٌ بِالتَّبَعِيَّةِ **بَابُ الْجَنَازَةِ بَعْدَ الْعَتَقِ** **وَقَبْلَهُ**

صَحِيحٌ إِيَّاهُمْ عَتَقَ أَحَدَهُمَا قَبْلَ الْقَتْلِ وَبَيْنَ بَعْدُ عَالِمًا بِالدِّيَّةِ <sup>أمر على المولى</sup>  
وَقَبْلَهُ <sup>أمر على المولى</sup> لَمْ يَكُنْ جُنَى الْآخَرِ عَكْسًا قَوْلُ زَفَرٍ وَحَمْدُ اللَّهِ تَفَرُّعًا <sup>أمر على المولى</sup>

عَلَى تَعْلِيلِ الْعَتَقِ بِالْجَنَازَةِ إِذْ قَوَّتِ الدَّفْعُ عَنْ مَكْنَةِ الْبَيَانِ  
فِي غَيْرِ الْجَانِيِ وَالْعَكْسُ أَنْ كَانَ جُنَى الْآخَرِ أَيْضًا أَوْ شَاعَ الْعَتَقُ

بِالْمَوْتِ لِلْعَجْزِ مَطْلَقًا أَوْ دُونَ وَرُطْبَةِ الْبَيَانِ فِي الْجَانِيِ  
الْأَيُّ أَنْ قَوَّتِ الثَّمَنُ أَوْ لَوْزُومُهُ مَنَعَ الْإِخْتِيَارَ بِاسْتِقْطِ

الْخِيَارِ وَالْحَرْفُ تَنْزِيلُ لِمَتَّهِمْ مُنْشَأً كَمَا فِي الْعِدَّةِ وَالْفِرَارِ  
وَتَنْزِيلُ غَيْرِ مُظَاهَرٍ أَوْ قَدْ عُرِفَ وَأَنْ إِيَّاهُمْ بَعْدَ الْقَتْلِ قَدْ

تَجَبَّدَتْ لَوْ كَانَ مِنْهَا قَدْرُ الْقِيَمَةِ فِي كُلِّ الْمَالِ لِأَنَّهُ لَا مَحْصَرًا  
كَثَرَتِ الدَّوَاءُ وَالْفَضْلُ فِي الثَّلَاثِ أَنْ لَمْ يَكُنْ جُنَى الْآخَرِ إِذْ عُرِضَتْ

الْخَلَاصَةُ عَنْهُ بِدَفْعِ الْجَانِيِ زَالَتِ الْخُرُوجُ عَرْضًا مَالُ الْوَكْفِ فِي الصَّحَةِ  
أَمْرُ الْعَبْدِ الْجَانِيِ أَمْرُ تِلْكَ الْعُرْضَةِ أَمْرُ الْمَوْلَى

وَذَاتُ فِي الْمَرَضِ لِقَامِهَا تَبَرَّعًا حَالِ الْعَقْدِ بِالْأَحْيَانِ  
وَدَيْتَانِ أَحَدُهُمَا كَذَلِكَ وَالْآخَرَى مِنْ كُلِّ الْمَالِ أَنْ كَانَ

قَتْلُ الْآخَرِ أَيْضًا إِذَا الْمَكْنَةُ لَا تَعُدُّ وَاحِدَةً فَاعْتَبِرْ فِي حَقِّ  
الْآخَرِ اخْتِيَارًا حَالِ الْإِبْهَامِ وَأَنْ إِيَّاهُمْ بَيْنَ قَتْلِهِمَا وَمَاتَ

فَعَلَهُ الْقِيَمَةُ فِي الثَّانِي لِأَنَّهُ عَجَزَ عَنِ الدَّفْعِ بِكَلَامٍ سَابِقٍ كَمَا  
فِي الْمَدْبُورِ وَالدِّيَّةُ فِي الْأَوَّلِ يُعْتَبَرُ قَدْرُ الْقِيَمَةِ مِنْ كُلِّ الْمَالِ

وَالْفَضْلُ مِنَ الثَّلَاثِ لِمَا حَرَّرَ **بَابُ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ يَعْصِبُ**

أَوْ يُرْهَنُ قَطْعُهَا أَوْ شَجَّهَا رَجُلٌ فَمِنْ ضَمَّتْ ثُمَّ غَضِبَتْهَا

آخَرُ فَمَاتَتْ فَلِلْمَوْلَى حُجُوبُ الْقَتْلِ وَهُوَ قَتْلُ الْعَامِدِ

وَعَقْلُ الْمُخْطِئِ كَمَا عُرِفَ أَوْ مُوجِبُ الْغَضَبِ وَهُوَ تَغْرِيمُ الْغَاصِبِ

قِيَمَةُ يَوْمِ الْغَضَبِ وَالْجَانِيِ مَا نَقَصَ قَبْلَهُ تَخْيِيرًا بَيْنَ سَبْعِينَ

أَحَدُهَا لَا يَقْطَعُ السَّرَايَةَ وَهُوَ الْقَتْلُ إِذَا لَا يُزِيلُ الْمَلِكُ

حَتَّى كَانَ الْكُفْرُ عَلَى الْمَوْلَى وَالْآخَرُ يَقْطَعُ وَهُوَ الْغَضَبُ إِذَا يُزِيلُ الْمَلِكُ





لكن لا بنفسه لفقد الرضا بل عند التضمين ضرورة ملك  
 البذل كما في العكس به <sup>استحوذ الملك</sup> يختلف المستحق <sup>استحوذ الملك</sup> والبدائية والنهاية  
 كما في البراء الا يرى ان فوت محل الجناية يقطعها حتى كان الضمان  
 النفس على قاطع الكف دون قاطع اصبعها ويرجع العاقلة <sup>ارعد زفر عليهما</sup> الى  
 على الغاصب بقيمة المخصوص بقيامهم مقام المولى كما عرف في غاي  
 المدبر لا عكس لتأخر الملك كذا لو لم يعصبها احد ولكن باعها للمولى  
 على انه بالخيار وطأت عند المشتري <sup>ارعد زفر عليهما</sup> الثلث اذ يملكها الضمان  
 لا العقد عكس لمشتري فاسدا ولو لم يبيع ولكن رهنها بدين يبيعها  
 فماتت ذهب الدين وعلى الجاني ما نقص قبل العقد لان يفاء <sup>ارعد زفر عليهما</sup>  
 يقطع السراية ضمن تملك ماليتها حذار توالي ضمانين كالبيع  
 ضد ما لو سبق الرهن اذ لا يفاء به ولا جناية عنده وان تركت <sup>ارعد زفر عليهما</sup>  
 ولذا يعد لها بقى نصف الدين وغرم الجاني نصف النقص وان يكون  
 رهنا والعاقلة نصف النفس يكون نصفه رهنا اذ الخلف كالاصل <sup>ارعد زفر عليهما</sup>

في الميراث

والسراية في الامانة دون المضمون كما وعدت ضعف الدين <sup>الحادية</sup>  
 وان مات الولد قبل الك رد مال العاقلة وغرم الجاني  
 تامة النقص كان لم يكن ولد لما عرف ان قسطه انما يتقرر بالفكاك  
**باب القتل في جدي في دار او غيرها**  
 ترك الغوث والحفظ عن مكنة تسبب في النفس دون العضو <sup>المستحق</sup>  
 والسقط والمال تعظيما للدماء كالقسامة واقرى المكنة بالملك <sup>مفعول له</sup>  
 فاذا وجد حرا وعبد قتيلا في مكان مملوك قسمت القيمة او <sup>ارعد زفر عليهما</sup>  
 الدية على عدد الملاك دون قدر المالك اذ العلة ترجح بالقوة <sup>ارعد زفر عليهما</sup>  
 لا بالشرية كما في الشفعة فيكون على عاقلة كل واحد قسطه في <sup>ارعد زفر عليهما</sup>  
 ثلث سنين من يوم الحكم يستوى فيه الدخيل والمختط له <sup>ارعد زفر عليهما</sup>  
 والوارث والغير حتى الموجود في دار نفقة عند الامام <sup>ارعد زفر عليهما</sup>  
 اذ يد الوارث حال الوجود تفتح التسبب عن القتل <sup>ارعد زفر عليهما</sup>  
 كلما ذون المديون او المكاتب توجد في دار المولى ضد دار <sup>ارعد زفر عليهما</sup>



نَفْسُهُ إِذِ الدِّينِ وَالْعَقْدُ يُنْعَقُ نَقْلُ الْيَدِ وَالْمُسْتَبْتُ لِنَفْسِهِ  
 هَدْرٌ كَالْحَافِرِ وَالْغَيْرِ ضِدُّ الْمُبَاشِرِ لَا يُوجِبُ الْحَرَمَانِ ثُمَّ  
 بِالنِّسْبَةِ خَاصًّا فَإِذَا وَجِدَ فِي مُحَلَّةٍ أَوْ مَسْجِدٍ هَاقُصَتْ  
 بَعْدَ النِّسْبَةِ حَتَّى لَوْ اخْتَصَّ بِهَا ثَلَاثُ قَبَائِلَ قُسِمَتْ أَلْثَلَاثَا  
 بَعْدَ الْقَبَائِلِ دُونَ الدُّوَسِ عَكْسُ الْأَوَّلَى وَفَاءٌ بِمَكَّةَ  
 التَّدِيرِ كَذَا إِنْ بَاعَتْ أَحَدَى الْقَبَائِلِ الْإِرْثَ لَادُّوهُمْ  
 إِذَا الْمَذْهَبُ تَقَدَّمَ الْمُخْتَصُّ لَهُ مَا بَقِيَ النِّسْبَةُ ضِدَّ الْأَوَّلَى  
 فَإِنْ بَاعَ الرَّجُلُ أَيْضًا كَانَ الثَّلَاثُ عَلَى عَاقِلِهِ الدُّخْلُ بِدُونِ  
 الْبَاعَةِ لِتَبَدُّلِ النِّسْبَةِ مُنْعَكِسًا بِالرَّجْعَةِ بِقَضَاءِ لَعْنَةِ الْقَدِيمِ  
 دُونَ غَيْرِهِ وَإِنْ اشْتَرَى أَحَدُ الْقَبِيلَتَيْنِ دُونَ الْآخَرِ  
 قُسِمَتْ عَلَيْهِمَا وَعَلَى الثَّلَاثَةِ نَصِيفَيْنِ لِمَا عُرِفَ لَكِنْ شُرُوطًا  
 بِالْقَبْضِ لَلْعَوَارِ الْمَلِكِ عِنْدَهُ وَالْعَكْسُ عِنْدَهَا تَقْرِيبًا  
 عَلَى التَّعَالُفِ فِي جَنَایَةِ الْمُخْصُوبِ عَلَى الْغَاصِبِ وَالْمَالِكِ هَدْرًا  
 بِالْقَبْضِ عِنْدَ الْغَاصِبِ

وَاعْتِبَارًا أَوْ أَنَّ مَا بِالشَّيْءِ يَبْقَى الْبَعْضُ كَوَقْتِ الْمَغْرِبِ مَا بَقِيَ  
 الْبَيَاضُ عَلَى أَنَّ الْجَنَایَةَ تَتَّبِعُ الْيَدَ الصَّامِنَةَ كَمَا فِي الْغَضَبِ  
 وَالرَّهْنِ وَقِيلَ تَتَّبِعُ مَا مِثْلُهَا حَتَّى فِي الْأَجَانَةِ مَا لَمْ تَخْضُ لِلْغَيْرِ  
 كَالْوَدِيعَةِ ثُمَّ بِالنِّسْبَةِ عَامًّا فَإِذَا وَجِدَ فِي الْجَامِعِ وَالشَّارِعِ  
 كَانَ عَلَى يَدِ الْمَالِكِ ثُمَّ بِالْقُرْبِ فَإِذَا وَجِدَ فِي السَّبْحِ أَوِ السَّيْفَةِ  
 كَانَتْ عَلَى عَاقِلِهِ مِنْ بَهْمًا وَإِنْ وَجَدَ بَيْنَ قَرَيْتَيْنِ بِيْلُهُمَا الصُّوَرُ  
 كَانَتْ عَلَى عَاقِلَةِ الْأَقْرَبِ إِلَّا مَا يَمُرُّ بِهِ الْفِرَاتُ أَوْ مِثْلُهُ  
 فَيَكُونُ هَدْرًا كَمَا لَوْ وَجِدَ فِي مَفَانَةٍ لَا يَبْلُغُهَا الصُّوَرُ الْعَامِ  
**بَابُ مِنَ السَّرِقَةِ** إِنْ رَدَّ الْعَيْنَ إِلَى  
 الْمَالِكِ ثُمَّ قَامَتْ بِالسَّرِقَةِ لَمْ يَقْطَعْ اسْتِحْسَانًا لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ  
 حَتَّى لَيْسَ تَعَالَى حَتَّى يَطْلُ بِالتَّقَادُمِ دُونَ الْإِبْرَاءِ وَالْعَفْوِ كَذَا الزَّانَا  
 وَالشُّرْبُ عَكْسُ الْقَصَاصِ فَهُوَ شُرُوطٌ بِالْعَمَلِ حَتَّى يُسْتَوْفَى  
 إِنْ كَذَّبَ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ أَوْ غَابَ وَقَدْ فَاتَتْ ضِدَّ الْعَكْسِ



لَانَّ الرَّدَّ عَكْسُ التَّمْلِيكِ مُؤَكَّدٌ لَهَا مُنَافٍ كَذَا لَوْرَدَ إِلَى  
أمر على السارق بالهبة أو بالسبع لا يعطى  
 مَنْ فِي عِيَالِهِ لِلشُّبْهَةِ أَذِيَّةٌ كَمَنْ وَجَّهَ حَتَّى لَمْ يَضْمَنْ الْغُرْمَ  
المالك  
 وَامْتَعِيرَ بَعْدَ الدَّفْعِ إِلَى مَنْ فِي عِيَالِهِ الْوَكِيلَ بِالْقَبْضِ  
 وَالْمُعِيرَ إِنْ لَمْ تَكُنْ يَدُهُ مِنْ وَجْهِ حَتَّى ضَمِنَ الْمُوَدَّعُ فِي رَأْيِ  
أمر بغير العيال  
 كَالْغَاصِبِ كَذَا لَوْرَدَ إِلَى أَبِيهِ أَوْ أُمِّهِ أَوْ جَدِّهِ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا  
أمر لا يقطع  
 فِي عِيَالِهِ إِذْ تَأْوِيلُ الْمَلِكِ يُغْنِي عَنْ شَرْطَةِ غِنَاءِ سَقُوطِ  
أمر يكفى أنت وما لك لا يكره  
 الْحَدِّ عَنْ ظَنِّ الْحِلِّ ضِدَّ الْإِبْنِ وَلَا يَلْزَمُ الرَّدُّ عَلَى عِيَالِهِمْ  
أمر لا يقطع  
 إِذَا نَازَلَ عَنْ الشُّبْهَةِ لَا يَدْرُ الْكَالُورَدَ إِلَى كَاتِبِهِ  
أمر لا يقطع  
 كَمَا لَوْ سَرَقَ مَنَّةٌ وَرَدَّ إِلَى الْمَوْلَى كَذَا لَوْ سَرَقَ مِنَ الْعِيَالِ  
أمر لا يقطع  
 وَرَدَّ إِلَى مَنْ يَعُولُ لِحُرُوفٍ مَرَّتْ وَذَلِكَ الْعِيَالُ  
أمر هذه المثلثة  
 الْمُوَدَّعُ لَا يَضْمَنْ بِالْدَّفْعِ إِلَى مَنْ يَعُولُهُ كَالْعَكْسِ  
**بَابُ اسْتِيلَاءِ الْكُفَّارِ** هُوَ يَقْطَعُ الْمَلِكُ دُونَ  
 حَقِّهِ وَفَاءً بِالْعَصْمَةِ ابْتِدَاءً وَعَدَمُهَا عِنْدَ الْإِحْرَارِ إِذْ تَقِي

جمع ما يقع عليه  
 جمع ما يقع عليه  
 جمع ما يقع عليه

بِالْقَهْرِ الْحَاجِزُ زَوْجُ الْحَالِ وَثُبُوتُهَا كَمَا فِي حَقِّ الْمُتَضَمِّنِ لَا يَلْزَمُ  
 الْمُدَبِّرُ وَاخْتِلَافُهُ إِذَا اسْتِيلَا لِكَيْفِيَّةٍ مِنَ الْأَسْبَابِ يَوْجِبُ  
أمر المكتتب وأم الولد  
 مِلْكَ الْمَحِلِّ لَا الْمَحَلِّيَّةَ وَلَا مَا أَخَذَ الْمُرْتَدُّ ثُمَّ لِحَقِّهِ ضِدَّ  
أمر لا يقطع  
 الْعَكْسِ إِذَا اسْتِيلَا فِيمَا فِيهِ سَبَبٌ مِلْكٍ أَوْ ضَمَانٍ قَاصِرٌ  
أمر لا يقطع  
 لَا يَمْتَنَاعُ الْقَهْرُ الْحَسِّيُّ فِيهِمَا وَالْإِحْرَارُ دُونَهِ فَيَأْخُذُ الْمَوْلَى  
أمر لا يقطع  
 الْقَدِيمَ مِنْ شَيْءٍ اشْتَرَى مِنْهُمْ بِمِثْلِ الثَّمَنِ الْمِثْلِيَّ وَفِيهِ غَيْرُهُ  
 وَفَاءً بِحَقِّ التَّمْلِيكِ وَالْمَلِكِ كَمَا فِي الشُّفْعَةِ لَا يَلْزَمُ مَعْنُومٌ  
أمر لا يقطع  
 لَمْ يَقْسَمْ حَيْثُ يَأْخُذُهُ حِجَابًا إِذَا عَارَضَ حَقُّهُ السَّابِقُ  
أمر لا يقطع  
 حَقٌّ لَا مِلْكٌ عَكْسُ الْمَقْسُومِ وَلَا مَالُو أَسْلَمُوا حَيْثُ لَا يَأْخُذُ  
أمر لا يقطع  
 مِنْهُمْ أَصْلًا حَدَاوُ التَّنْفِيرِ وَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي فِي قَدْرِ الْمُسْتَمْتَرِ  
 بِحَدِّهِ التَّمْلِكُ وَالْبَيِّنَةُ لَهُ عِنْدَ إِي يَوْسُفَ رَحْمَةً لَا تَبَاتُ  
أمر لا يقطع  
 الزِّيَادَةُ كَمَا فِي قِيَمَةِ بَدَلِهِ وَلِلْمَوْلَى الْقَدِيمُ عِنْدَهُمَا الْقُوَّةُ الْإِزَامُ  
أمر لا يقطع  
 عَلَى الشُّفْعَةِ وَمِنْهُنَّ وَطْبَةُ الْمُشْتَرِي بِقِيَمَةِ الشَّرَاءِ عَلَى الْمَذْهَبِ

جمع ما يقع عليه

جمع ما يقع عليه





كما انقضى القسم للاخذ يوم التسليم كن وحبسه العذو وليعتمدا  
نظرا ولا ينقض الهبة الاخذ بالشرع على المذهب كما لا ينقض القسم  
للاخذ مجانا اذ حقه لم يقتصر عليه ولم يبطل بالتأخير  
ضد الشفيع الا يرى ان ذلك باخذ بعد جعل الدار سجدا  
وذا الاخذ بعد التدبير وممن دفعه اليه بحناية العبد  
او عمد نفسه بقيمته دون قدر الارش المهور عكس المصالح  
عليه عن خطأ نفسه لانه عكس الغير قابل امالا لا الغير  
منقوص بحلول فة او جناية فيه لسلامة الاصل الا ان  
ياخذ فاقى لعينين بعد دفع القيمة فياخذ منه المولى  
القدم بقيمته اعنى عنده تفرعا على ان الجثة شرط الضمان  
لبدل وفيه خلاف معروف سار يا حق الاخذ الولد  
دون الارش عكس حق الجناية وزكوة الحق لانه عكس  
الشفعة اعادة لا شراء حتى عاد الحق القدم في المراحة

٢٥٣  
بِالشَّرِّ الْأَوَّلِ وَالرَّثْبِ بِالْعَيْبِ وَالْفَسَادِ وَالرَّجُوعِ فِي الْهَيْبَةِ  
وَالْوَلَدُ بَعْضُ وَالْإِرْمَاسُ لَا يَتَأَخَذُ الْأَمْرَ مَعَ الْوَلَدِ أَوْ بَعْدَ  
فَوْتِهِ حَتْفًا أَوْ قَتْلًا مَا يُؤْخَذُ قَبْلَ الْوِلَادَةِ وَفَاءً بِالنَّبِيعَةِ  
وَيُؤْخَذُ الْوَلَدُ بَعْدَ فَوْتِ الْأَمْرِ حَتْفًا أَوْ قَتْلًا بِالْقِسْطِ  
لَا الْكُلَّ عَكْسًا يَأْيُ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ حَسْبُ تَأَصُّلِ الْإِتِّبَاعِ  
فِيمَا تَفَرَّدَ فَوْتُ أَصُولِهِ كَالْبَيْعِ وَالرَّيْسُ لَا الْمَقْدَرُ بِأَقْيَمٍ بِتَقْيَاهُ  
كَالْكِتَابَةِ رَدِّ الْعَيْبِ حَدَّثَ بَيْنَ الْأَسْرِ وَالْإِخْذِ صَوْنًا  
لِلْعَوَارِضِ وَوَصَفًا لِأَمَّا حَدَّثَ قَبْلَ مَا لَانِي فِي ضَمَانِهِ كَحَرْفٍ غَاصِبٍ  
بِشَرِّ الْمَغْصُوبِ فِي الرَّثْبِ بِالْحَادِثِ قَبْلَ الْغَضَبِ  
لَا بَعْدَهُ رَاجِعًا بَعْدَ حُدُوثِ مَانِعٍ عِنْدَهُ فِي الشَّرَاءِ بَارِشٍ  
الْعَيْبِ وَفِي الْهَيْبَةِ بِفَضْلِ مَا بَيْنَ الْيَمِينِ لِلْخَطَا فِي التَّقْوِيمِ  
لِأَنَّهُ التَّسْرِيَةُ فَلَوْلَمْ يَأْخُذْهُ الْمَوْلَى وَلِأَنَّهُ الْمَلِكُ الْمَشْتَرِي  
حَتَّى أَسْرَهُ الْعَدُوُّ وَثَانِيًا وَبَاعُوهُ بَعْدَ الْأَحْرَازِ مَنْ أَخْرَجَهُ إِلَيْنَا



فحق الأخذ من المشتري الثاني للمشتري الأول وممنه للموئلي  
 القديم والأخرى والأول عود الكما في رجوع الواجب  
 والثاني لما في غير هذا الترتيب من تكرار أو تعطيل فإن لم يأخذ  
 لما في غير الأول لم يأخذ الموئلي القديم كما مر وإن أخذ الموئلي  
 القديم بالثمن جبر الغرمه كشفيع يأخذ من مشتري رفع  
 ما جازي المريض ضد ما لو زاد في الثمن لفقد الضرورة وإن  
 قضى قاضنا لأخذ من المشتري الثاني بالثمن الثاني للموئلي  
 القديم لغا لانه قول ثالث إلا أن يكون عن اجتهاد لانه  
 اعتد دليل امامه في الرد ودليل آخر في الثمن والجهل  
 يتبع الدليل لا القليل لا ترى انه لو قضى على الغائب بالنكاح  
 بشهادة فاسق أو رجل وامرأتين عن رأي نقض وأصله الحكم بالملك  
 للنقض من عدل ولم يجر بعد وإن كان الماسور هنا بعد له الدين  
 فالأخذ للمرتن الحاقا للعائد بالقائم ضد المشتري في إراد

بالثمنين

حقه

حقه عكس المرتن في النفع لا العين حتى تخالف في البذل غير  
 راجع على الراهن إذ احتج دينه واليد قصد الكما في الجناية  
 والدواء ضد البائع إذ حبسه ضد المرتن غير مقصود  
 حتى تخالف بقاء بعد الاعارة والإيداع من المالك سقطا  
 دينه إن أبي للرضا بالتوي ضد ما لو كان غائبا حيث بعينه  
 برده الغرم للعدم وإن عدل الدين نصفه أخذ جميعا أو ربعا  
 على المضمون وغيره كما في الغصب والوديعة وعاد من هنا  
 لما مر فإن أبي المرتن فداه الراهن إجماعا عليه بالنصف تقطعا  
 للإضطرار بلا عكس للعدم إذ يجبر بالحكم ضد المرتن  
 الراضي بتوي دينه وإن غاب الراهن فدي المرتن راجعا  
 عند خلافا لهما تفريعا على شريك الشراء يغيب قبل  
 النقد وفداء الجناية بخدوه إباء وغيبة وعند انتهاء  
 التحقيق في آخر الباب **الكتاب وأفي**



بالشروط المخترع في جميع المقتطفات إلى الانتظار والأضراب .  
 وضم الشاذ الشاردي إلى اجناس مرت في ابواب وانياس .  
 التاثير بحذف ما فيه اطناب واشهاب والمنة لوابب .  
 المنة في صوغ اشكاله العجائب والغوص في حل اشكاله .  
 بالغا كنه الحق والصواب انه كريم جواد عزيز مهتاب .

تمت التكملة للحسنة على يد اقر العباد

احمد اساعيل المغربي القيسي الكافي

حامداً مصليناً على محمد

والرؤس جميعهم

تليها



|                            |                           |
|----------------------------|---------------------------|
| Süleymaniye U. Kütüphanesi |                           |
| Kismi                      | AKCA ZADE<br>MUSEYİM PASA |
| Yeni                       |                           |
| Kayıt No                   | 173                       |